

مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية  
والتأليف والترجمة

سلسلة أعمال حريثية  
تنشر لأول مرة (٤)

# شرح ألفية العراقي في علوم الحريث

تصنيف الإمام

زين الدين أبي محمد عبد الرحيم بن أبي بكر

العيني

المتوفى سنة (٨٩٣هـ)

(ينشر لأول مرة)

دراسة وتحقيق

و. شاي بن محمد بن سالم آل نعمان

شرح ألفية العراقي في علوم الحديث

للعيني

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٠١١ م

مركز البعثان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة

المركز الرئيس: اليمن - صنعاء

ت: ٠٠٩٦٧-٧٣٣٧٠٢٧٩٢

ص.ب: صنعاء (٤١٧٣)

البريد الإلكتروني: Shady\_noaman@hotmail.com



## المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فبين يديك أخي القارئ الكريم أحد الأعمال التي تدرج تحت مشروعنا الذي أطلقنا عليه اسم «مشروع سلسلة أعمال حديثة تنشر لأول مرة»، والذي عمدنا فيه إلى إخراج كنوز تراثية لا تزال قابضة في عالم «الأمم مطبوع»، فتزيح عنها -بحول الله وقوته- غبار الزمان، ونكشف الستار عن مكنونها وخباياها، لنخرجها إلى عالم «المطبوع» في حُلَّةٍ قشبية -بعون الله وتوفيقه- ليعم الانتفاع بها بين أهل العلم وطلابه.

أما المجموعة الأولى من أعمال هذه السلسلة فهي:

١- «قضاء الوطر من نزهة النظر» للّقاني المالكي، طبع عن المكتبة الأثرية بالأردن في ثلاثة مجلدات.

٢- «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» للحافظ ابن قطلوبغا طبع عن مركز النعمان في تسعة مجلدات.

٣- «التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» للحافظ ابن كثير، في أربعة مجلدات.

٤- «تجريد الأسماء والكنى» للفراء، في مجلد.

٥- «شرح ألفية العراقي» للعيني، وهو الذي بين يديك.

- ٦- «شرح الأجهوري على قسم الضعيف» من ألفية العراقي.
- ٧- «مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية» لابن عمار المالكي، في مجلد.
- ٨- «بهجة المحافل وأجمل الوسائل في التعريف برواة الشمائل» للقاني المالكي، في مجلد.
- ٩- «ذيل لب اللباب في الأنساب» لابن العجمي، في مجلد.
- وأنا أعمل بجد في هذا المشروع بإزاء مشروع الأخر «موسوعة العلامة الألباني» والذي صدر منه العمل الأول «جامع تراث الألباني في العقيدة» في تسعة مجلدات، سائلاً المولى عز وجل أن يُنعم عليّ بالأسباب المعينة على إنجاز هذه الأعمال وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتي يوم ألقاه.

وكما عودنا الإخوة القراء فقد قدمنا لهذا العمل بمقدمة نافعة نعوذها مدخلاً جيداً لمن رام حسن الاستفادة، والله من وراء القصد.

وكتب

شادي بن محمد بن سالم آل نعمان

في صنعاء اليمن حرسها الله

في يوم السبت ٣٠/٣/١٤٣٢هـ

الموافق ٥/٣/٢٠١١م



**اسمه ولقبه وكنيته :**

هو الإمام الحافظ الكبير زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم.

**نسبه ومذهبه :**

الرازياني الأصل، المهراني، العراقي، المصري، الكردي، الشافعي. ورازيان<sup>(٢)</sup> بلدة من أعمال إربل، والمهراني نسبة لمنشأة المهراني التي ولد فيها.

(١) مصادر الترجمة: "المعجم المفهرس" (ص ١٧٦)، "إنباء الغمر" (٢/٢٧٥)، "لحظ الألباط" (ص ٥٢)، "الضوء اللامع" (٤/١٧١)، "شذرات الذهب" (٧/٥٥)، "بهجة الناظرين" للغزي (ص ١٢٩).

(٢) كذا في "المجمع المؤسس" (ص ١٧٦)، و"طبقات الحفاظ" (١/١١٤)، و"ذيل طبقات الحفاظ" (ص ٢٢٠)، إلا أن الذي في "الضوء اللامع" "رازيان" بالنون.

**مولده:**

ولد الحافظ العراقي في سنة (٧٢٥هـ) في شهر جمادي الأولى، بمنشأة المهراني بين مصر والقاهرة على شاطئ النيل.

**نشأته العلمية:**

تميز الحافظ العراقي بالذكاء المفرط، وسرعة الحافظة، فقد حفظ القرآن الكريم وله من العمر ثماني سنوات، وحفظ "التنبيه" وأكثر "الحاوي"، "والإمام" إلى غير ذلك.

ثم أقبل على علم الحديث في سنة (٧٤٢هـ) ولازمه وأكب عليه من سنة (٧٥٢هـ) حتى غلب عليه وتوغل فيه، بحيث صار لا يعرف إلا به.

**رحلاته:**

سافر الإمام العراقي إلى كثير من الأقطار الإسلامية داخل مصر وخارجها طلباً للعلم والتحصيل، فمن ذلك أنه سافر إلى مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وبيت المقدس، والخليل، ودمشق، وحلب، والإسكندرية، وبعلبك، وحماء، وحمص، وصفد، وطرابلس، وغزة، ونابلس وغيرها.

**شيوخه:**

تكبّد الإمام العراقي المشاق، وتجشم الصعاب في الأسفار التي طاف بها كثيراً من أقطار العالم الإسلامي، وكان هدفه الأسمى من ذلك

التحصيل ولقاء الحفاظ والاستفادة منهم، فلا غرو أن يكثر شيوخه كثرة يشق معها حصرهم والإحاطة بهم.

ومن أبرزهم:

أ- علي بن عثمان بن إبراهيم المارديني، علاء الدين، الشهير بابن التركماني الحنفي.

ب- محمد بن أحمد بن عبدالمؤمن بن اللبان.

ج- محمد بن أحمد بن عبد الوهاب العلائي، شهاب الدين، الشهير بابن بنت العز.

ومن استقرأ كتاب " الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة " للحافظ ابن حجر استخرج منه عدداً كبيراً وجملاً غفيراً من شيوخه.

### تلاميذه:

تولى الإمام العراقي -رحمة الله- التدريس في مدارس عدة، فوفد إليه طلبة العلم من أنحاء كثيرة كي يتعلموا عليه، وينهلوا من معينه فكثروا كثرة عظيمة، يصعب معها الحصر.

ومما استدعى كذلك كثرة طلبة الحفاظ العراقي كثرة مفرطة، أنه أحيى سنة الإملاء بعد أن كان دَرَسَ عهدها منذ عهد ابن الصلاح فأملى مجالس أربت على الأربعمئة مجلس، أتى فيها بالفوائد والمستجدات.

وقد ترجم لكثير من تلاميذه السخاوي في " الضوء اللامع " إلا أن أبرز تلاميذه هو الإمام الحفاظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفي

سنة (١٨٥٢هـ).

### مؤلفاته:

شرح الحافظ العراقي - رحمة الله - بالتصنيف في وقت مبكر، فوّلع بتخريج أحاديث " إحياء علوم الدين " للغزالي، وله من العمر قريب من العشرين سنة.

وألف - رحمه الله - المؤلفات النافعة الكثيرة في مختلف الفنون والعلوم الشرعية، ومن أشهرها:

١. الألفية الحديثية.

٢. ألفية في علوم القرآن.

٣. ألفية في غريب القرآن.

٤. تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد في الأحكام.

٥. التقييد والإيضاح.

٦. شرح الألفية.

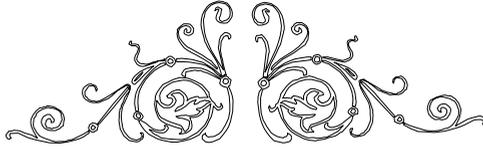
٧. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار.

وقد أورد مُحققاً «فتح المغيٲ» في مقدمة تحقيقهما كُّل ما وَقَفَا عليه من مصنفات العراقي فأوصلها إلى (٦٧) مصنفًا.

**وفاته:**

توفي الحافظ العراقي نصف ليلة الأربعاء ثامن شعبان سنة (٨٠٦هـ) بالقاهرة، ودفن صبيحة يوم الأربعاء بتربتهم خارج باب البرقية، وكانت جنازته مشهودة، وقدم للصلاة عليه الشيخ أحمد بن جوبان الذهبي، وله من العمر إحدى وثمانون سنة.

هذا وقد توسع الشيخ الفاضل أحمد معبد عبدالكريم في الكلام على الحافظ العراقي في كتابه الحافل " الحافظ العراقي وأثره في السنة " فجزاه الله خيراً.





### اسمه ولقبه ونسبه وكنيته :

هو أبو محمد عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، زين الدين الصّالحي الحنفي، المعروف بالعينى، نسبةً إلى رأس العين، سكن صالحية دمشق.

### مولده ونشأته وطلبه للعلم :

ولد زين الدين العيني بدمشق سنة ٨٣٧هـ.

ونشأ بها فحفظ القرآن وكتباً، واشتغل بالفقه وأصوله عند حميد الدين، وبكثير من العقلیات عند حسين قاضي الجزيرة ويوسف الرومي في آخرين، وقدم القاهرة فأخذ بها في الفقه وأصوله عن الزين قاسم، والقراءات عن الشهاب بن أسد، وأخذ في العروض عن أبي الفضل المغربي، ولكنه لم يستكثر من الشيوخ، وقد سمع على الشاوي ونشوان وغيرهما، وحضر عند السخاوي بعض المجالس، واختص بابن مزهر

(١) مصادر ترجمته: «الضوء اللامع»: (٢/٢٣٤) و«هدية العارفين»: (١/٢٧٧) وهو غير

بدر الدين العيني صاحب «عمدة القاري شرح صحيح البخاري».

ونوه به بحيث صار بأخرة يعد من أعيان مذهبه.

### مصنفاته:

صنف زين الدين العيني في العربية والعروض، بل وفي أصولهم، وكذا كتب في تفسير اللغة التركية مع نظمٍ ونثرٍ وعقلٍ ومداراة.

### ومن مصنفاته:

- تحفة المعاني في علم المعاني.
- مختصر تلخيص المفتاح.
- جهد المقل شرح تهذيب المنطق.
- الخصائص النبوية.
- الدررة المضوية في اللغة التركية.
- شرح الألفية لابن مالك.
- شرح الألفية للعراقي في الحديث، وهو الذي بين يديك.
- شرح الجامع الصحيح للبخاري.
- شرح درر البحار للقونوي في الفروع.
- شرح الشمسية في المنطق.
- شرح فرائض المختار للموصلي.
- شرح المنار للنسفي في الأصول.

- شرح النقاية لصدر الشريعة.
- شرح الوشاح في معاني والبيان.
- مختصر مدارك التنزيل في التفسير للنسفي، وزاد فيه.
- نظم تلخيص المفتاح وغير ذلك.

### أعماله :

توجه زين الدين العيني للتدريس والإفتاء وأخذ عنه جماعة من الطلبة، وانتهى الأمر له في قضاء الحنفية بدمشق، وبالجملة فقد نال رئاسة ووجاهة.

### ثناء العلماء عليه :

قال الحافظ السخاوي عن موته: تأسفتُ على فقده، ونعم الرجل كان رحمه الله وإيانا.

### وفاته :

توفي زين الدين العيني سنة (٨٩٣هـ).



## المبحث الثالث<sup>(١)</sup> التعريف بالألفية

- نظم الإمام العراقي - رحمه الله - ألفية في علم المصطلح، اختصر فيها كتاب " معرفة أنواع علم الحديث " لابن الصلاح.
- ولم يكتف بالاختصار بل زاد بعض المسائل والأقوال والتعقبات على ما في كتاب ابن الصلاح، وقد نبه على هذا في ألفيته بقوله:  
لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه وزدتها علماً تراه موضعه
- وتبلغ عدد أبيات هذه الألفية ألف بيت وبيتين حسب التعداد لها من خلال شرح مصنفها لها في كتابه " شرح التبصرة والتذكرة ".
- أما عن تسمية الألفية، فإن العراقي لم يصرح في نفس الألفية بتسميتها لكنه قال في إجازته لتلميذه ابن حجر: " وقرأ علي " الألفية " المسماة بـ" التبصرة والتذكرة " من نظمي"<sup>(٢)</sup>.
- ففي هذه العبارة ذكرها - رحمه الله - بوصفها " الألفية "، وباسمها " التبصرة والتذكرة " وهما أشهر أسمائها التي عرفت بها من بعد العراقي

(١) المبحثان الثالث والرابع اقتبسناهما من مقدمة تحقيقنا على «شرح السيوطي على ألفية

العراقي» (ص ٢٢-٤٦)، مع زيادة تنقيح وإضافات كثيرة.

(٢) "الجواهر والدرر" (١/٢٧١).

علماً عليها.

• أما عن طبعاتها، فهذه أشهرها:

**الأولى:** كانت بالهند سنة (١٣٠٠هـ) في (المطبع الفاروقي) بدلهي، باهتمام الأستاذ أبي سعيد محمد حسين الهزاوري.

**الثانية:** بمدينة الرباط بالمغرب.

**الثالثة:** بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي سنة (١٣٧٢هـ) ضمن مجموع أسماه "النفائس".

**الرابعة:** بعناية الشيخ أحمد شاکر وأخيه علي شاکر ضمن مجموع سماه "الروائع"، بمطبعة (دار المعارف) بمصر، سنة (١٣٧٢هـ).

**الخامسة:** باسم "المقاصد المهمة" المسمى بـ"ألفية الحديث" في باكستان ومعها تعليقات لأبي الشفيق محمد رفيق الأثري، سماها "التعليقات الأثرية"، طبعها أعضاء (جمعية النشر والتأليف الأثرية)، سنة (١٩٦٨هـ).

**السادسة:** بتحقيق عبدالله محمد الحكمي، في (دار المعالي)، سنة (١٤١٥هـ).

**السابعة:** بتحقيق العربي الدايز الفرياطي، في (دار المنهاج)، سنة (١٤٢٦هـ)، ثم الطبعة الثانية في سنة (١٤٢٨هـ) وهي أجود هذه الطبعات، والله أعلم.

## المبحث الرابع

### التعريف بشروح ألفية العراقي

أتم الحافظ العراقي نظم الألفية يوم الخميس ثالث جمادي الآخرة سنة ثمان وستين وسبعمائة، ومنذ ذلك التاريخ ظهر اهتمام العلماء بها، فقلَّ أن تجد ترجمة من تراجم العلماء الذي طلبوا العلم بعد هذا التاريخ إلا ويذكر في ترجمته أنه حفظ أو قرأ ألفية الحديث، والمطالع لكتاب " الضوء اللامع " والتراجم المذكورة فيه يتضح له هذا بجلاء.

وما ذلك إلا نظراً لما تمتعت به ألفية العراقي من ثراء الأسلوب، واحتواء المعاني، وترتيب الموضوعات، لا سيما وقد كان وكَّد الحافظ العراقي الأول هو تلخيص كتاب ابن الصلاح الذي هو العمدة في باب علوم الحديث.

فلم يكن بدعاً من الأمر أن تتوالي الشروح والحواشي على هذه الألفية، تلك الشروح التي جاءت لتوضح غامضها، وتحل مشكلها، وتبين مجملها، وتقيد مطلقها.

ثم إن تلك الشروح تختلف طولاً واختصاراً، حسب إشباع الشارح للمادة العلمية، كما تختلف في المنهج الشكلي للشرح وطريقته حسب قدرات الشارح أو وجهة نظره العلمية.

هذا وقد أطال بعض الأفاضل النفس في ذكر شروح الألفية، ومن أنفس ما وقفت عليه في ذلك كلام الشيخ الفاضل أحمد معبد عبد الكريم - حفظه الله - على ما وقف عليه من هذه الشروح في كتابه الحافل "الحافظ العراقي وأثره في السنة"<sup>(١)</sup>، كذا الشيخان الفاضلان عبد الكريم الخضير ومحمد بن عبد الله الفهيد في مقدمة تحقيقهما على كتاب "فتح المغيث" للسخاوي<sup>(٢)</sup>.

كذا الأخ العربي الدايز الفرياطي في مقدمته على طبعته الثانية من ألفية العراقي.

إلا أن كتاب الشيخ أحمد معبد تميز بالتوسع في الكلام على بعض هذه الشروح، والكلام على مناهج مؤلفيها، وعلى نسخها الخطية إن أمكن، إلى غير ذلك.

فاستفدت مما وقع عندهم جزاهم الله خيراً استفادةً عظيمة، إلا أنه قد وقعت لهم بعض الأوهام فصححتها على ما ظهر لي، كما استدركت عليهم ما لم يذكروه، والله أعلم بالصواب.

وإليك الكلام على هذه الشروح وغيرها من الأعمال التي تناولت ألفية العراقي:

(١) (٧٩٣/٢-٩٤٦/٣).

(٢) (ص١٥٣-١٥٧).

## (١) الشرح الكبير للعراقي:

- ذكره العراقي نفسه في شرحه المتوسط - الآتي ذكره - حيث قال "وشرعت في شرح لها - أي الألفية - بسطته وأوضحته، ثم رأيت كبير الحجم فاستطلته ومللته ثم شرعت في شرح متوسط لها"<sup>(١)</sup> وقد أكثر من العزو إليه في مواضع من شرحه المتوسط<sup>(٢)</sup>.

- وتكمن أهمية هذا الشرح في أنه شرح مَوْسَع على الألفية، ثم إنه أول شرح كتب على "الألفية" على الإطلاق، حيث إن كل شروحات وتعليقات العلماء على الألفية جاءت متأخرة على شرحي العراقي الكبير والمتوسط.

- وقد نقل عن هذا الشرح عدد كبير من أهل العلم منهم البقاعي في "النكت الوفية"<sup>(٣)</sup> وابن قطلوبغا في حاشيته على "شرح العراقي" والسخاوي في "فتح المغيث"، وزكريا الأنصاري في "فتح الباقي"<sup>(٤)</sup> وغيرهم، فحفظوا لنا جملاً ليست بالقليلة من هذا الشرح النفيس على "الألفية" الذي لم يُعثر على مخطوطاته حتى الآن فيما أعلم.

إلا أن الحافظ العراقي لم يتم هذا الشرح كما ألمح إليه بقوله: "وشرعت في شرح لها فاستطلته ومللته ثم شرعت في شرح لها متوسط"،

(١) "شرح الألفية" (ص ٣).

(٢) "شرح الألفية" للعراقي (ص ١١، ١٤، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٣٦).

(٣) (١/١٠١، ١١٣).

(٤) "فتح الباقي" (ص ٣٧، ٥٣).

وقد قال ابن فهد في " لحظ الألفاظ" <sup>(١)</sup>: " وشرح في شرح مُطَوَّل عليها، كَتَبَ منه نحواً من ستِّ كراريس، ثم تركه وعمل عليها شرحاً متوسطاً".

وقد حَدَّدَ لنا البقاعي موضع توقفه فقال <sup>(٢)</sup>: " لم يوجد منه إلا قطعة يسيرة، وصل فيها إلى الضعيف".

ويظهر هذا جلياً بمطالعة المواضع المذكورة التي نقل فيها الأئمة عن هذا الشرح، إذ أن أياً منها لم يتعد نوع " الضعيف " من الألفية.

## (٢) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي نفسه:

وهو الشرح المتوسط الذي قال فيه: " غير مفرط ولا مفرط يوضح مشكلها. أي الألفية، ويفتح مقلها، ما كثر فأمل، ولا قصر فأخل" <sup>(٣)</sup>.

- ويعتبر هذا الشرح أول شرح كامل على الألفية.

- أما عن تسميته: فقد ذكره مصنفه عدة مرات بعبارة " شرح الألفية"،

ووجد على كثير من نسخ الكتاب عبارة " شرح التبصرة والتذكرة" <sup>(٤)</sup>.

- أما تسميته ب"فتح المغيـث" والتي اشتهرت كثيراً في هذا العصر، فقد

أطنب الشيخ الفاضل أحمد معبد في ردها وبيان أن تسمية الكتاب بهذا

(١) (ص ٢٣٠).

(٢) "النكت الوفية" (٥٦/١).

(٣) "شرح الألفية" (ص ٤).

(٤) "الحافظ العراقي وأثره" (١٨٤٥.٨٤٢/٢).

الاسم الذي اشتهر به مؤخراً لا أصل له من الصحة، فليراجع هناك<sup>(١)</sup>.

- أما عن طبعات الكتاب، فقد طبع فيما وقفت عليه أربع طبعات:

**الطبعة الأولى:** بالمطبعة الجديدة بمدينة " فاس " بالمغرب سنة (١٣٥٤هـ)، وتقع هذه الطبعة في ثلاثة أجزاء كبيرة، وبهامشها شرح الشيخ زكريا الأنصاري، وعنوان هذه الطبعة " شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة " .

**الطبعة الثانية:** بالقاهرة سنة (١٣٥٥هـ)، وتقع في (٤) أجزاء صغيرة، قام بتحقيق الشرح بعض أعضاء " جمعية النشر والتأليف الأزهرية " برئاسة الشيخ محمود حسن ربيع - رحمه الله - وقد عنونت هذه الطبعة بـ " فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث " وقد تقدم التنبيه على خطأ هذه التسمية، إلا أنه بعدما تم طبع الشرح تحقق الشيخ محمود ربيع أن " فتح المغيـث " اسم لشرح السخاوي لا لشرح العراقي فأثبت ذلك في خاتمة الطبع<sup>(٢)</sup>.

**الطبعة الثالثة:** طبعة (دار الكتب العلمية)، وهي طبعة مخرجة عن الطبعة الفاسية، لم يكن فيها جديد إلا إعادة تنضيد حروفها.

**الطبعة الرابعة:** طبعة (دار الكتب العلمية) ببيروت، عام (١٤٢٣هـ) بتحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، ذكرافي مقدمته أنهما حققاه على أربع نسخ خطية، وعنونت هذه الطبعة بـ " شرح التبصرة والتذكرة " .

(١) " الحافظ العراقي وأثره " (٢/٨٤٥.٨٤٩).

(٢) (٤ / ١٦٥).

وقد وضع العلماء ممن جاء بعد العراقي على شرحه هذا حواشي عدة، منها:

٣- (أ) حاشية للشيخ قاسم بن قطلوبغا بن عبدالله الحنفي، المتوفي سنة (٨٧٩هـ)<sup>(١)</sup>.

٤- (ب) حاشية لبرهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسان الرباط البقاعي الشافعي، المتوفي سنة (٨٨٥هـ).

واسم هذه الحاشية "النكت الوفية بما في شرح الألفية"، وصفها السيوطي بأنها: "من مؤلفاته الحسنة"<sup>(٢)</sup>.

وطبع ما وجد منها بدار الرشد بالرياض بتحقيق ماهر ياسين الفحل سنة (١٤٢٨هـ).

٥- (ج) "النكت على الألفية وشرح ناظمها" للسخاوي.

ذكره السخاوي نفسه في "فتح المغيـث" وأحال على مواضع منه<sup>(٣)</sup>، ووصفه بأنه "مصنف مبسوط مقرر مضبوط"<sup>(٤)</sup>.

وقد ذكر الكتاني أنها تقع في مجلد<sup>(٥)</sup>، ولعله أراد القدر المبيض منها،

(١) "كشف الظنون" (١٥٦/١) "فهرس الفهارس" (٩٧٢/٢)، وعندني منها قطعة.

(٢) نظم العقيان (ص ٢٤).

(٣) "فتح المغيـث" (١/٥، ٣٣، ٤١، ٥٩، ٧١، ٩٦، ١١٥).

(٤) المصدر السابق (١/١٥).

(٥) فهرس الفهارس (٢/٩٩٠).

فقد ذكر السخاوي أنه بيض من هذه "النكت" قدر الربع في مجلد<sup>(١)</sup> لا الكتاب كله<sup>(٢)</sup>.

## ٦- (د) "النكت على شرح الألفية" للحافظ ابن حجر.

ذكر السيوطي<sup>(٣)</sup> ضمن تصانيف الحافظ ابن حجر "النكت على شرح ألفية العراقي"، ثم جاء الكتاني فذكر مما شرع فيه الحافظ وكتب منه اليسير "النكت على شرح ألفية العراقي"<sup>(٤)</sup>.

وقد تستفاد بعض هذه النكت من خلال حاشية البقاعي التي سبق ذكرها، لقول البقاعي في أولها<sup>(٥)</sup> "قيدت فيها ما استفدته من تحقيق تلميذه -أي تلميذ العراقي- شيخنا شيخ الإسلام.. ابن حجر العسقلاني أيام سماعي لبحثها عليه بارك الله في حياته".

## ٧- (هـ) حاشية إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي الشهير بسبط ابن العجمي المتوفي سنة (٨٤١هـ).

- ذكر الإمام السخاوي هذه الحاشية في "الضوء اللامع"<sup>(٦)</sup> إلا أن عبارته، -رحمه الله- فيها نوع خفاء مما جعل من جاء بعده يختلفون في

(١) "الضوء اللامع" (١٦/٨).

(٢) وانظر "الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه" (١/٢٢٣.٢٢٤).

(٣) "نظم العقيان" (ص ٤٩).

(٤) "فهرس الفهارس" (١/٣٣٦).

(٥) "النكت الوفية" (١/٥٢).

(٦) (١/١٣٨).

فهمها، فإن السخاوي - رحمه الله - وهو يعدد مؤلفات ابن العجمي ذكر أن له " حواش على كل من: - وذكر بعض الكتب التي حشى عليها -، ثم قال " واليسير على ألفية العراقي وشرحها بل وزاد في المتن أبياتاً غير مستغنى عنها " .

- فمنهم من جعل " شرحها " فعلاً ماضياً، ففهم من العبارة أن ابن العجمي شرح " الألفية " وهذا صنيع صاحب "كشف الظنون"<sup>(١)</sup> وصاحب «فهرس الفهارس»<sup>(٢)</sup> وتبعهما عليه محققا "فتح المغيث"<sup>(٣)</sup> فأوردوه في شراح الألفية.

- ومنهم من جعل " شرحها " مصدراً، واختلفوا أيضاً في فهمها على قولين:

فمنهم من فهم من العبارة أن ابن العجمي كتب حاشية يسيرة على الألفية وأخرى على شرحها وهو صنيع محقق " الكاشف " للذهبي، إذ ذكر في أثناء سرد مصنفات ابن العجمي: " حاشية على الألفية "، ثم ذكر: " حاشية على شرح الألفية "، ثم قال: " إنفرد السخاوي بذكر هذه الحاشية والحاشية السابقة وهي على الألفية نفسها"<sup>(٤)</sup>.

- ومنهم من فهم من العبارة أن ابن العجمي كتب حاشية على الألفية

(١) (١٥٦ / ١).

(٢) (٢٢٢ / ١).

(٣) (م ١٥٥).

(٤) " مقدمة الكاشف مع حاشيته " (١ / ١٢٣ - ١٢٧).

مع شرحها، فلم يكتب حاشية مستقلة على الألفية نفسها وهو ظاهر صنيع الشيخ أحمد معبد في كتابه " الحافظ العراقي"<sup>(١)</sup>

وعندي أن الفهم الثالث قريب، ويؤيده قول السخاوي في " الضوء اللامع"<sup>(٢)</sup> أثناء سرد مؤلفاته: " والنكت على ألفية العراقي وشرحها"، ولا يريد أن له نكتاً مستقلة على الألفية نفسها، والأمر يسير، والله أعلم.

- وينبغي التنبيه هنا على أن الذي جاء في كلام الشوكاني في المطبوع من " البدر الطالع"<sup>(٣)</sup> أثناء ذكر مصنفات ابن العجمي ملخصاً كلام السخاوي في " الضوء اللامع": " والتيسير على ألفية العراقي وشرحها"، فلو صح هذا لكانت هذه تسمية هذه الحاشية، والله أعلم.

- أما زيادات ابن العجمي على الألفية المذكورة في كلام السخاوي السابق، فمنها نسخة في المكتبة التيمورية بمصر، برقم (١٣٩)، وقد عنونت في فهرس المكتبة<sup>(٤)</sup> ب"نظم ما فات العراقي في ألفيته".

- وبقي التنبيه هنا على أن صاحب " كشف الظنون"<sup>(٥)</sup> قال في أثناء سرده شروح الألفية: " وشرح إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفي سنة (٩٥٥هـ)». وقد تقدم أن سبط ابن العجمي توفي سنة (٨٤١هـ) كما في

(١) (٣ / ٩٣٧).

(٢) (٨ / ١٦).

(٣) (١ / ٢٨).

(٤) " فهرس التيمورية " (٢ / ٢٠٢).

(٥) (١ / ١٥٦).

ترجمته من "الضوء اللامع"<sup>(١)</sup> وغيره، لذا فقد علق الشيخ الفاضل أحمد معبد على هذا بقوله<sup>(٢)</sup>: " فلعل صاحب "الكشف" قصد ذكر هذه الحاشية وأخطأ في تاريخ وفاة المؤلف".

- أقول: الظاهر عندي أن صاحب "الكشف" لم يخطئ في ذكر سنة وفاة سبط ابن العجمي، بل التبس عليه بآخر، أي أنه ظن أن صاحب هذه الحاشية ليس هو إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي، بل ظن أنه إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي وهو آخر مترجم في "الكواكب السائرة" و"الشقائق النعمانية" وغيرها، وقد ذكره صاحب "الكشف" في غير ما موضع مؤرخاً سنة وفاته (٩٥٥هـ)<sup>(٣)</sup>، وفي الغالب يؤرخه في سنة (٩٥٦هـ)<sup>(٤)</sup> للخلاف في سنة وفاته والثاني هو الذي عليه الأكثر.

- أما سبط ابن العجمي فقد ذكره صاحب «الكشف» في مواضع كثيرة على الصواب في سنة وفاته، ولكنه في الغالب يميزه فيقول مثلاً إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي، أو يميزه بلقبه "برهان الدين"<sup>(٥)</sup> مما يقوي ما قدمت من أن صاحب "الكشف" لم يردّه أصلاً في ذكر شراح الألفية، لأنه لم يميزه كما هي عادته في ذكر إبراهيم بن محمد

(١) (١/ ١٣٨).

(٢) الحافظ العراقي: (٣/ ٩٣٧).

(٣) "كشف الظنون" (٢/ ١٣٠٦).

(٤) "كشف الظنون" (١/ ٦١٦، ٢/ ١٨١٥).

(٥) "كشف الظنون" (١/ ٥٤١، ٢/ ١٠٥٥، ١٠٥٤، ١٩١٧).

بن إبراهيم الحلبي، والله اعلم.

- والظاهر أنه قد تفتن مُحَقَّقًا "فتح المغيث" لهذا الذي قدمت من أن صاحب "الكشف" إنما أراد رجلاً آخر غير ابن العجمي فكان من صنعهما - حفظهما الله - أنهما جعلاً لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي شرحاً آخر على "الألفية"، غير شرح إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي<sup>(١)</sup>.

- وعندي في ذلك نظر كذلك، فإني لم أجد أحداً ممن ترجم لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم. فيما وقفت عليه. ذكر أن له شرحاً على الألفية أو حاشية عليها، كصاحب "الكواكب السائرة"<sup>(٢)</sup> أو "الشقائق النعمانية"<sup>(٣)</sup> أو "إعلام النبلاء"<sup>(٤)</sup>، فلم يذكر واحد منهم شيئاً من ذلك، والله أعلم.

وقد اختصر شرح العراقي المذكور كل من:

٨- (أ) الشيخ عز الدين أحمد بن إبراهيم بن نصر الله بن أحمد العسقلاني المصري، المتوفي سنة (٨٧٦هـ)<sup>(٥)</sup>.

٩- (ب) السيد الشريف محمد أمين بن محمود البخاري الشهير بأمير باد

(١) مقدمة "فتح المغيث" (ص ١٥٥، ١٥٧).

(٢) (٢ / ٢٤).

(٣) (٢ / ٤٢).

(٤) (٥ / ٥٦٩).

(٥) "نظم العقيان" (ص ٣٢)، ولعز الدين هذا ترجمة حافلة في "ذيل رفع الإصر" (ص ١٢). (٦٢).

شاه، نزيل مكة المكرمة، المتوفى حوالي سنة (٩٨٧هـ)<sup>(١)</sup>.

أما صاحب "هدية العارفين" فقد ذكر أن محمداً هذا له شرح على الألفية، إلا أن كلام صاحب "كشف الظنون" مقدم. والله أعلم. ووجه ذلك أنه وقف على الكتاب، ونقل من مقدمته فقال<sup>(٢)</sup>: "أوله. أي أول كتاب أمير باد شاه: الحمد لله الذي أسند حديث الوجود".

١٠- (ج) الشمس محمد بن عمار بن محمد بن أحمد أبو ياسر، المتوفى سنة (٨٤٤هـ)<sup>(٣)</sup> وقد ذكر هذا المختصر السخاوي. رحمه الله. في آخر شرحه "فتح المغيث"<sup>(٤)</sup>: فقال "واختصره. يعني شرح العراقي. الشمس بن عمار المالكي".

ويبدو أن هذا المختصر هو أقدم مختصرات شرح العراقي وهو الشرح الثاني لألفية العراقي بعد شرح مصنفها، حتى قال السخاوي: وما علمت عليها لسواه شرحاً.

أما عن نسخ الكتاب:

فمنه نسخة خطية في (المكتبة الأزهرية) بمصر، وهي برقم (١٣٢٥) مصطلح، تقع في (١٨٧) ورقة وعدد السطور في الصفحة (١٧) سطراً، خطها واضح في الجملة إلا في بعض المواضع، وعليها تعليقات

(١) "كشف الظنون" (١/١٥٦)، "معجم المؤلفين" (٩/٨٠).

(٢) "كشف الظنون" (١/١٥٦).

(٣) "الضوء اللامع" (٨/٢٣٢-٢٣٥)، و"ذيل رفع الإصر" (ص ٣٠١).

(٤) (٥٢٣/٤)

وتصحيحات كثيرة، وقد ذكر ناسخها وهو محمد بن عبدالواحد بن عبدالله بن محمد الأنصاري المالكي تاريخ الانتهاء من نسخها إلا أنه لم يتبين لي من ذلك سوى اليوم والشهر دون السنة وهو التاسع من شهر ذي الحجة الحرام<sup>(١)</sup>، واسم هذا المختصر هو "مفتاح السعيدية شرح الألفية الحديثية"، كما أثبت على طرة النسخة، وكما صرح به المؤلف في مقدمته<sup>(٢)</sup> بقوله: "فقوي العزم، واستخرت الله تعالى في إبراز تعليقه موضحة ألفاظه ومعانيه. أي نظم الألفية. ومفصحة عن ألفاظه ومبانيه، أمّا في ذلك شرح الناظم مع التذييل بفوائد ليس الإهمال مرجعها، راجياً بذلك النفع والانتفاع، والعون على التذكرة بالمغفرة والرحمة ونفي الابتداء، وسميتها "مفتاح السعيدية شرح الألفية الحديثية". اهـ.

إلا أن عنوان الكتاب يوحي بأنه شرح مستقل على الألفية، ولعله من أجل ذلك ذكر بعض من صنف في أسماء الكتب لابن عمار هذا شرحاً على الألفية، كصاحب "هدية العارفين"، ولكن قول ابن عمار: "أمّا في ذلك شرح الناظم مع التذييل عليه بفوائد..."، فيه تصريح منه بأن كتابه مستمد من كتاب الحافظ العراقي، وليس له فيه إلا بعض الفوائد والزوائد المفيدة.

كما أن الناظر في شرحه يجد مصداقية هذا من أنه جعل شرح العراقي إماماً له في شرحه، فهو يذكر ما ذكره الناظم ملخصاً إياه في الغالب، وفي

(١) (١٨٧/ب)

(٢) "مفتاح السعيدية" (١/ب).

بعض الأحيان يورد كلام العراقي بنصه كما هو.

ثم إنه كما ذكر في المقدمة دَيَّلَ مختصره هذا بفوائد ليست في الأصل وأكثر هذه الفوائد والزوائد تدور في الغالب حول شرح كلمة. لم يتعرض لشرحها العراقي. وبيان أهمية استعمالها في النظم دون غيرها، كما في شرحه كلمة "المقتدر" في بداية الكتاب<sup>(١)</sup>.

أو في ضبط عَلَمٍ يُشكَل، كما في ضبطه لحَمَد الخطابي<sup>(٢)</sup>، وكذا ابن رُشَيْد<sup>(٣)</sup>، واليَعْمُرِي<sup>(٤)</sup>.

أو في إعراب كلمة وبيان متعلقها، كقوله عند قول الناظم:

من الشذوذ مع راو ما اتهم .....

بكذب ولم يكن فردا ورد .....

فقال: "بكذب متعلق باتهم"<sup>(٥)</sup> فهذا كله مما لم يتعرض له العراقي في شرحه.

وابن عمار غالباً ما يميز زوائده هذه بقوله: "قلت"<sup>(٦)</sup> وأحياناً لا ينص

(١) "مفتاح السعيدية" (٢ / أ).

(٢) المصدر السابق (١٣ / أ).

(٣) المصدر السابق (١٥ / ب).

(٤) المصدر السابق (١٥ / ب).

(٥) المصدر السابق (١٣ / أ).

(٦) المصدر السابق (١٥ / ب).

على ذلك، وإنما يُعرفُ ذلك بالمقابلة.

هذا وقد وفقنا الله تعالى لتحقيق هذا الكتاب، يسّر الله نشره.

١١- (د) مختصر زين الدين أبي محمد عبدالرحمن بن أبي بكر العيني الحنفي الدمشقي المتوفي سنة (٨٩٣هـ)، وهو الذي بين يديك، وسيأتي الكلام عليه.

(١٢) شرح أبي زرعة أحمد بن الإمام العراقي صاحب النظم:

- ذكر السخاوي في "الضوء اللامع" في ترجمة أبي زرعه العراقي أنه "شرح أبياتاً من ألفيه والده في المصطلح"<sup>(١)</sup>.

- وقد نقل عنها ابن قطلوبغا في حاشيته<sup>(٢)</sup> المذكورة على "شرح الألفية".

(١٣) نكت الحافظ ابن حجر:

- ذكر السخاوي في "الجواهر والدرر"<sup>(٣)</sup> عن الحافظ ابن حجر قوله: "إنه شرع في تأليف نكت على ألفية شيخه العراقي".

- وقد علق السخاوي على ذلك بأنه لم ير من هذه النكت غير ورقتين<sup>(٤)</sup>.

(١٤) شرح أبي الفداء إسماعيل إبراهيم بن عبدالله بن جماعة الكناني،

(١) "الضوء اللامع" (١ / ٣٤٢).

(٢) "حاشية ابن قطلوبغا" (١ / أ).

(٣) "الجواهر والدرر" (٢ / ٦٧٨).

(٤) ويحرر هل هو نفسه المتقدم برقم (٦).

عماد الدين، المتوفي سنة (٨٦١هـ).

ذكره صاحب "كشف الظنون"، وقال: "إنه شرح حسن"

وقال السخاوي<sup>(١)</sup>: "قيل إنه شرح ألفية الحديث".

● شرح أبي الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن موسى الكناني البليسي، المتوفي سنة (٨٠٢هـ).

ذكر هذا الشرح صاحب "هدية العارفين"<sup>(٢)</sup> وأظنه التبس عليه إسماعيل هذا بإسماعيل بن إبراهيم بن عبدالله المتقدم، فهما كما هو ظاهر يشتركان في الكنية والاسم واسم الأب والنسبة، وقد ترجم لهما السخاوي في "الضوء اللامع" فقال في ترجمة الأول: "قيل إنه شرح ألفية الحديث" كما تقدم، ولم يذكر في الثاني شيئاً من ذلك<sup>(٣)</sup> والسخاوي من أكثر من اهتم ببيان شراح الألفية في كتابه "الضوء اللامع" فيما وصل إليه علمه، وقد ترجم السخاوي لإسماعيل الثاني بعد إسماعيل الأول بصفتين من المطبوع، مما يوازي في الغالب صفحة واحدة من المخطوط، فلعل منشأ خطأ صاحب "هدية العارفين" أنه انتقل نظره إلى ترجمة الثاني فظن أن الكلام عليه فالتبس عليه الأمر، خاصةً أنني لم أجد لإسماعيل الأول ترجمة عند صاحب "هدية العارفين" في كتابه، والله أعلم.

(١) "الضوء اللامع" (٢ / ٢٨٤).

(٢) "هدية العارفين" (١ / ٢١٥).

(٣) "الضوء اللامع" (٢ / ٢٨٦، ٢٨٨).

(١٥) شرح الحافظ قطب الدين محمد بن عبدالله بن خيضر الزبيدي  
الدمشقي الشافعي الخيصري، المتوفي سنة (٨٩٤هـ).

واسم هذا الشرح " صعود المراقي " <sup>(١)</sup>.

(١٦) شرح الحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن محمد  
السخاوي القاهري الشافعي، المتوفي سنة (٩٠٢هـ).

- واسم هذا الشرح " فتح المغيث بشرح ألفية الحديث "، ذكره مؤلفه  
نفسه بهذا الاسم في كتابه " الضوء اللامع ".

- وذكر في مقدمة شرحه هذا أن كتابه « شرح لألفية الحديث أوضح به  
غامضها، وفتح مغلقها ».

- وهو شرح ممزوج قصد به المبالغة في إظهار المعنى.

- أما عن طبعات الكتاب:

فأولها: الطبعة الهندية:

طبع الكتاب لأول مرة في المطبع المعروف ب(أنوار المحمدي)، واهتم  
به محمد تبغ بهادر اللكنوي، وذلك في سنة (١٣٠٣هـ) وتقع هذه الطبعة  
في مجلد واحد في خمسمائة صفحة من القطع الكبير.

ثانيتها: الطبعة السلفية:

طبعت ب(مطبعة العاصمة)، شارع الفلكي، القاهرة، ضبُط وتحقيق

(١) نظم العقيان (ص ١٦٣)، وكشف الظنون (١/١٥٦)، " ومعجم المؤلفين "

(١١/٢٣٧) " وإيضاح المكنون " (٢/٦٧) وهدية العارفين (٢/٦١).

عبدالرحمن محمد عثمان، نشر المكتب السلفية بالمديرة المنورة لصاحبها محمد عبدالمحسن الكتبي.

وقد اعتمدوا في هذه الطبعة على الطبعة السابقة مع بعض التصحيحات لأخطائها، وتقع في ثلاثة أجزاء متوسطة.

قال الشيخ الفاضل أحمد معبد في كتابه الحافل " الحافظ العراقي وأثره في السنة " (١): "وقد اطلعت على هاتين الطبعتين إطلاعاً تفصيلاً وقابلت كثيراً من نصوصها على مخطوطة دار الكتب المصرية... وتبين لي من هذا الاطلاع والمقابلة، أن الطبعتين ليس لهما صفة التحقيق العلمي للنصوص لا شكلاً ولا مضموناً".

#### ثالثها:

طبع الكتاب للمرة الثالثة في (مطبعة الأعظمي) بالهند ونشرته المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، بتصحيح وتعليق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ولم يصدر منها إلا الجزء الأول في (٥٧٢) صفحة من أول الكتاب إلى نهاية المقابلة، وهو نصف الكتاب تقريباً.

#### رابعها:

طبعة (دار الكتب العلمية بيروت) في ثلاثة أجزاء.

قال مُحَقِّقًا "فتح المغيـث" (٢): «وهي طبعة منقولة بالحرف عن ( الطبعة

(١) (٢ / ٨٠١.٨٠٠).

(٢) (م / ١٨٧).

المصرية) المتقدمة فاجتمعت فيها أخطاءها وتصحيفاتها، وسقطها».

#### خامسها:

طبعة المكتبة السلفية بنارس الهند، صدرت بين عامي (١٤٠٧ - ١٤١١هـ) بتحقيق وتعليق الشيخ علي حسين علي.

وتمتاز هذه الطبعة عن سابقتها بأنها قوبلت على نسختين خطيتين إحداهما نسخة (المكتبة السليمانية في تركيا)، والثانية: (نسخة المكتبة الأزهرية) وكذا على مطبوعة (أنوار المحمدي) ومطبوعة (مطبعة الأعظمي).

وقد اشتمل العمل فيها على عزو الآيات، وتخريج الأحاديث والآثار، وعزو الأقوال، والترجمة للأعلام، ونحو ذلك.

- وتقع هذه الطبعة في أربعة أجزاء متوسطة مجموع صفحاتها (١٤٢٧).

- وهذه الطبعة هي أفضل طبعات الكتاب السابقة.

#### سادسها:

- نشرتها (دار الكتب العلمية) بيروت، سنة (١٤١٤هـ)، بتعليق صلاح محمد محمد عويضة، وقد صدرت في ثلاثة مجلدات.

- إلا أن هذه الطبعة لم تقابل على أي نسخة خطية، وإنما اعتمد في إخراجها كما في (١ / ١٢) على النسخة المطبوعة بـ(دار الكتب العلمية) التي سبق الكلام عليها.

- وخدمت هذه الطبعة بتصحيح بعض الأخطاء الواقعة في الطبعات الأربعة السابقة، وبغزو الآيات، وتخريج الأحاديث، والتعليق على بعض المواضع.

### سابعها:

طبعة (دار المنهاج للنشر والتوزيع)، والتي صدرت في عام (١٤٢٦هـ) بتحقيق الشيخين الفاضلين: الشيخ العلامة / عبدالكريم بن عبدالله الخضير، والشيخ الدكتور / محمد بن عبدالله الفهيد.

وهذه الطبعة هي أفضل طبعات الكتاب على الإطلاق، ذلك:

- أن محققها قاما بتحقيق الكتاب على ثماني نسخ خطية منها خمس كاملة، وهي: (نسخة مكتبة الحرم المكي)، (ونسخة استانبول) و(نسخة دار الكتب المصرية)، و(نسخة المكتبة الأزهرية)، و(نسخة الرباط بالمغرب)، وثلاث ناقصة وهي: (نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة) و(نسخة المكتبة السعودية بالرياض)، و(نسخة جامعة الملك سعود بالرياض)<sup>(١)</sup>.

- وبذل المحققان قصارى جهدهما، ووجها جل العناية لتحقيق النص، وضبطه، وتيسير ما يعين على تجليته وإيضاحه.

- مع عزو الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية والآثار المنسوبة للصحابة والتابعين، وعزو النصوص المذكورة في صلب الكتاب إلى

(١) أنظر هذه الطبعة (م ١٩٠).

مصادرها الأصلية قدر الإمكان، وقد عرّفوا بكل من جَوِّزًا خفاءه من الأعلام، مع التعريف بالفرق والطوائف والأماكن، إضافةً إلى التعليقات المهمة التي تعين على فهم النص.

- وقد قدما هذه الطبعة بمقدمة مفيدة ترجما فيها لصاحب الأصل - الحافظ العراقي -، وصاحب الشرح - الحافظ السخاوي -، ثم عرّفوا بـ "الألفية الحديثية" مع المقارنة بينها وبين "ألفية السيوطي"، ثم تكلموا على شرح السخاوي هذا بتوسع؛ فحققا اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه، وتكلموا على مصادره في شرحه هذا، وعلى منهجه فيه، وعلى طبعاته مع التوسع في وصف هذه الطبعات، ثم على نسخ الكتاب الخطية.

وبالجملة فإن هذا التحقيق حوى من المحاسن ما تقر أعين طلبة العلم به، فأسأل الله أن يجزيهما عن المسلمين عامة، وطلبة العلم خاصة خير الجزاء.

وقد لخصّ هذا الشرح:

(١٧) الشيخ القاضي محمد بن علي بن طولون الحنفي الدمشقي، المتوفى سنة (٩٥٣هـ)<sup>(١)</sup>.

وقال في مقدمة كتابه: "لخصت شرحها -أي الألفية- للسخاوي، وربما زدت فيه"<sup>(٢)</sup>.

(١) "الأعلام" للزركلي (٦/٢٩١).

(٢) "الفلك المشحون" له (ص ١١٣).

(١٨) " توضيح الألفية " للسخاوي كذلك:

- وهو مختصر جداً، ذكره في " الضوء اللامع " فقال<sup>(١)</sup>: " وتوضيح لها .  
أي للألفية . حاذى به المتن بدون إفصاح، في المسودة . "

(١٩) حاشية محمد بن خليل المحب البصري الدمشقي، المتوفي سنة  
(٨٨٩هـ):

- ذكرها السخاوي في ترجمة مؤلفها المذكور من " الضوء اللامع "<sup>(٢)</sup>.  
وهذه الحاشية ممزوجة بمتن الألفية، كما نبه عليه السخاوي في  
المصدر المشار إليه.

(٢٠) شرح ألفية العراقي للعلامة المحدث أبي المحاسن يوسف بن  
حسن بن عبد الهادي الصالحي الحنبلي، المعروف بابن المبرّد. المتوفى  
سنة (٩٠٩هـ)<sup>(٣)</sup>.

(٢١) شرح ألفية الحديث لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة  
(٩١١هـ)، وهو شرح مختصر على طريقة المزج، وقد طبع بتحقيقنا عن  
دار ابن حزم بيروت سنة (١٤٢٩هـ)، وقد أطنبنا في التعريف به قي مقدمة  
تحقيقنا عليه (ص ٥١-٧٤).

(١) الضوء اللامع (١٦/٨)، وانظر " الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه " (٢١١/١).

(٢) (٢٣٧ / ٧).

(٣) " فهرس الكتب " لابن عبد الهادي (ص ٢٠)، و" السحب الوابلة " (١١٦٨/٣).

(٢٢) شرح ألفية العراقي، للعلامة شمس الدين محمد بن قاسم بن محمد الغزي المعروف بابن الغرابيلي، المتوفي سنة (٩١٨هـ)<sup>(١)</sup>.

- ومنه نسخة في مكتبة "الاسكوريال" بإسبانيا برقم (١٤٩٤) في ٢١٦ ورقة<sup>(٢)</sup>.

(٢٣) شرح القاضي زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين، أبي يحيى السنيكي المصري الأزهري الشافعي، المتوفي سنة (٩٢٦هـ):  
- وهذا الشرح اسمه "فتح الباقي بشرح ألفية العراقي".

- وهو شرح مختصر ممزوج.

- ويعتبر هذا الشرح من أشهر شروح الألفية، ولذا وُجدت نسخه الخطية منتشرة في العالم من شرقه إلى غربه، بل يوجد في (دار الكتب المصرية) وحدها ثمان عشرة نسخة منه<sup>(٣)</sup>.

- إلا أن السخاوي اتهم زكريا الأنصاري بأنه "شرع في غيبته بشرح ألفية الحديث مستمداً من شرحه، بحيث عجب الفضلاء من ذلك"<sup>(٤)</sup>.

والذي يطالع شرح الأنصاري يجد . والله أعلم . أن أصل هذه الدعوة صحيحة ؛ إذ أن "هناك مطابقة لفظية شبه تامة بينهما في كثير من

(١) "الضوء اللامع" (٢٨٦/٨)، و"الأعلام" للزركلي (٥/٧).

(٢) "جامع الشروح والحواشي" للحبشي (٢٦١/١).

(٣) "فهرس دار الكتب المصرية. مصطلح الحديث" (١/ ٢٤٦)، و"فهرس مقتنيات الدار بين سنتي (١٩٣٦. ١٩٥٥)" (١٣/ ٢).

(٤) "الضوء اللامع" (٢٣٦/ ٣).

المواضع"<sup>(١)</sup>.

إلا أن هذا لا ينفي أن للأنصاري في شرحه هذا جهده وإضافاته المميزة.

أما عن طبعات الكتاب، فقد طبع فيما وقفت عليه ثلاث طبعات:

الأولى: في طاعة فاس بالمغرب وذلك عام (١٣٥٤هـ).

الثانية: بتحقيق حافظ ثناء الله الزاهدي في (دار ابن حزم بيروت) عام (١٤٢٠هـ)، وقد حققه على سبع نسخ خطية.

الثالثة: بتحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، عن (دار الكتب العلمية) بيروت عام (١٤٢٣هـ).

### ● وعلى شرح زكريا الأنصاري هذا عدة حواشي منها:

٢٤- (أ) حاشية للشيخ منصور بن عبدالرزاق بن صالح الطوخي المصري الشافعي المتوفي سنة (١٠٩٠هـ)<sup>(٢)</sup>.

٢٥- (ب) حاشية للشيخ علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي المالكي، المتوفي سنة (١١٨٩هـ)<sup>(٣)</sup>.

٢٦- (ج) حاشية للعلامة عطية الله بن عطية الأجهوري المصري

(١) "الحافظ العراقي وأثره في السنة" (٢ / ٨١٤).

(٢) "خلاصة الأثر" للمجبي (٤ / ٤٢٣).

(٣) «فهرس المخطوات بدار الكتب المصرية»- مصطلح حديث (١ / ٢١٣-٢١٤)

وانظر «فهرس الفهارس»: (١ / ٤٥٨).

الشافعي المتوفى سنة (١١٩٤هـ)<sup>(١)</sup>.

٢٧- (د) حاشية للشيخ القاضي محمد بن إدريس القادري الفاسي، المتوفى سنة (١٣٥٠هـ). وقد سماها "أقوم المراقي على شرح الفية العراقي"<sup>(٢)</sup>.

٢٨- (هـ) حاشية للشيخ علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري المصري المالكي، نور الدين أبي الإرشاد، المتوفى سنة (١٠٦٦هـ)، وهي حاشية خاصة بشرح زكريا الأنصاري على مبحث الضعيف من الألفية، وأنا أعمل على نشرها.

(٢٩) حاشية للشيخ علي المجدولي المالكي الأزهري، وهي حاشية خاصة بشرح زكريا الأنصاري على مبحث الضعيف من الألفية كسابقتهما، سماها «فتح اللطيف على قسم الضعيف» وقد طبعت في هذه السنة عن دار الكتب العلمية بتحقيق محمد محمود دحروج.

(٣٠) شرح ألفية العراقي، للشيخ القاضي محمد بن إبراهيم التتائي المصري، المتوفى سنة (٩٤٢هـ)<sup>(٣)</sup>.

(٣١) ذيل لألفية العراقي في الوفيات، لأبي العباس أحمد بن علي البوسعيدي الصنهاجي الهشتوكي (١٠٤٦هـ)<sup>(٤)</sup>.

(١) "سلك الدرر" للمرادي (٢٦٥/٣)، و"الأعلام" للزركلي (٢٣٨/٤).

(٢) "سل النضال" لابن سودة (ص ٦٢).

(٣) "نيل الابتهاج" للتبكتي (٢٧٩/٢)، و"شجرة النور" (ص ٢٧٢).

(٤) "الأعلام" للزركلي (١٨١/١).

(٣٢) شرح الشيخ علي بن محمد بن عبدالرحمن الأجهوري المصري المالكي، نور الدين أبي الإرشاد المتوفي سنة (١٠٦٦هـ)<sup>(١)</sup>.

(٣٣) حاشية أبي سعيد محمد بن حسين بن عبدالستار الإسرائيلي نسباً، السني مذهباً، الهزراوي موطناً، من علماء الهند في القرن الثالث عشر.

- جمع في حاشيته هذه تعليقات شتى وقف عليها في بعض نسخ الألفية المخطوطة وكذلك من شروحات الألفية، ثم ضم إليها تعليقات من بعض كتب المصطلح.

- وسماها "تحفة الباقي".

وقد طبعت ب(المطبع الفاروقي) في دلهي بالهند في (١٦٢) صفحة من القطع الكبير.

(٣٤) شرح محمد بن عبد الرسول بن عبدالسيد بن عبدالرسول بن قفدر بن عبدالسيد الشافعي البرزنجي، المتوفي سنة (١١٠٣هـ)<sup>(٢)</sup>.

(٣٥) شرح الشيخ إبراهيم بن مرعي بن عطية الشبرخيتي المالكي، نزيل مصر برهان الدين، المتوفي سنة (١١٠٦هـ)<sup>(٣)</sup>.

(١) قال صاحب «معجم المؤلفين»: إن شرحه هذا في مجلدين وسماه «فتح الباقي» ويقع في القلب أن هذا وهم، وأن الأجهوري لم يصنف إلا حاشية على شرح زكريا الأنصاري على مبحث الضعيف، وقد تقدم ذكرها.

(٢) "سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر" (١٠٤/٢)، و"الأعلام" للزركلي (٢٠٣/٦).

(٣) "إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون" (١٢١/٢) ومعجم المؤلفين (١١١/١).

(٣٦) "هدية المغيث الباقي إلى موارد ألفية اصطلاح الحديث للعراقي"، لشهاب الدين أحمد بن محمد الهشتوكي، المعروف بأحزي، والمتوفى سنة (١١٢٧هـ)<sup>(١)</sup>.

(٣٧) شرح أحمد بن عبد المنعم بن يوسف بن صيام الدمهوري، المتوفى سنة (١١٩٢هـ)، وهو خاص كذلك بقسم الضعيف واسمه "نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف"<sup>(٢)</sup>.

(٣٨) شرح محمد بن محمد خليلي العجلوني الشافعي، المتوفى سنة (١١٩٣هـ)<sup>(٣)</sup>.

(٣٩) شرح محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن زين الدين بن عبد الكريم الصفدي العطار، الشهير بالكزبري، المتوفى سنة (١٢٢١هـ). ذكره صاحب "معجم المؤلفين"<sup>(٤)</sup>، وذكر أن له نسخة في (المكتبة الظاهرية).

(٤٠) شرح يحيى بن محمد الحلبي الشهير بالمسالخي، المتوفى سنة (١٢٢٩هـ)<sup>(٥)</sup>.

(١) "سوس العالمة" للمختار السوسي (ص ١١٨).

(٢) "الأعلام" (١ / ١٦٤).

(٣) "الأعلام" (٧ / ٦٩)، و"معجم المؤلفين" (١١ / ٢١٤).

(٤) (١٠ / ١٥٢) ..

(٥) "هدية العارفين" (٢ / ٢٢٥).

(٤١) شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث، للشيخ عبد الله بن أبيه الديماني الشنقيطي، المتوفى سنة (١٣٢٨هـ)<sup>(١)</sup>.

(٤٢) "القول الراقي على ألفية العراقي"، للشيخ محمد بن إدريس القادري الفاسي، المتوفى سنة (١٣٥٠هـ)<sup>(٢)</sup>.

(٤٣) "شرح ألفية العراقي في المصطلح"، للعلامة المحدث محمد بن أبي مدين الديماني الشمشوي الشنقيطي، المتوفى سنة (١٣٢٢هـ)<sup>(٣)</sup>.

(٤٤) "معراج الراقي إلى شرح ألفية العراقي"، للعلامة محمد المكي بن علي البطاوري، المتوفى سنة (١٣٥٥هـ)<sup>(٤)</sup>.

وهو شرح غير كامل يقف عند نوع "زيادة الثقات"، ومنه نسختان بالخرانة العامة بالرباط، وقد حقق في رسالة لنيل شهادة الدراسات العليا في جامعة "محمد الأول" في مدينة "وَجْدَة"<sup>(٥)</sup>.

(٤٥) "حلية التراقي بختم ألفية العراقي"، للعلامة المحدث محمد المدني بن الغازي بن الحُسنِي، المتوفى سنة (١٣٧٨هـ)<sup>(٦)</sup>.

(١) "معجم المؤلفين الشناقطة" (ص ٨٥).

(٢) "سل النضال" لابن سودة (ص ٦٢).

(٣) "السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص ٣١٣).

(٤) "التأليف ونهضته بالمغرب في القرن العشرين" للجراري (ص ٢٥٣).

(٥) "المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف" لمحمد خير رمضان يوسف (٧١/١).

(٦) "إتحاف الإخوان الراغبين" لابن الحاج (ص ٣٢١).

(٤٧) شرح عبدالرحمن بن محمد بن قاسم الأخضرى البوصيرى

الليبي، المتوفى سنة (١٣٥٤هـ)<sup>(١)</sup>

● وينبغي التنبيه هنا على أن كثيراً ممن كتب في أسماء شُراح الألفية وكتبهم، ذكر ما ليس بشرح على "ألفية الحديث" للعراقي ومنشأ هذا الوهم؛ أن العراقي له ألفية أخرى في "السيرة" وثالثة في "غريب القرآن" و"رابعة في" علوم القرآن" وكثيراً ما يطلق المترجمون أن فلاناً ألف شرحاً على الألفية للعراقي دون تعيين المراد بالألفية، بل يقع هذا كذلك عند ذكر من شرح "ألفيه ابن مالك" في النحو، فيقال فيه: "شرح الألفية" هكذا دون تقييد، فيظن الظان -رجماً بالغيب- أن المقصود ألفية الحديث للعراقي، فيقع الالتباس كثيراً بسبب هذا الإطلاق، والذي ينبغي فعله والحالة هذه أن يتوسع الباحث في ترجمة من ذُكر في ترجمته أنه "شرح الألفية" ليقف على من نص على المقصود بـ"الألفية" في ذلك الموضوع.

وقد يُعرف هذا كذلك بقريئة السياق، كأن يُذكر المترجم بأنه برع في العربية والنحو والعروض مثلاً، ثم يتبع المترجم هذا بقوله: "وله شرح على الألفية" فهنا يترجح أن المقصود بـ"الألفية" ألفية ابن مالك في النحو، وهكذا.



(١) "الأعلام" للزركلى (٣ / ٣٣٤).

## المبحث الخامس

### التعريف بشرح العيني على الألفية

نص زين الدين العيني في مقدمته لكتابه على موضوع الكتاب فقال  
بعد الحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم:

« فيقول فقير الله المغني عبد الرحمن بن أبي بكر العيني - عفا الله عنه -  
قصدت أن أخلص من كلام الحافظ العلامة زين الدين العراقي - تغمده الله  
برحمته - تعليقاً لطيفاً على أرجوزته في علم الحديث، وأن أجعله ممزوجاً  
تسهيلاً للنظم وتقريباً للفهم... ».

فيستفاد من هذا أمور:

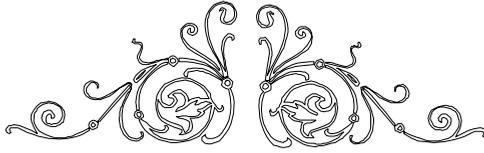
الأول: أنه قصد في كتابه هذا أن يخلص كتاب « شرح ألفية العراقي »  
للناظم، ليخرج من ذلك بتعليق لطيف على الألفية.

وقد ظهر لي بعد الانتهاء من تحقيق الكتاب أنه لا يكاد يخرج في  
شرحه هذا عن شرح العراقي إلا نادراً جداً.

الثاني: أنه خالف الأصل في المنهج الشكلي للشرح، فقد جاء شرح  
العراقي على ألفيته شرحاً موضوعياً يقتصر فيه العراقي على الكلام على  
مواضع من النظم مما يحتاج إلى شرح وتعليق في نظره، أما العيني فقد خرج  
بعد تلخيصه لشرح العراقي بشرح ممزوج بالأبيات المشروحة، وهذا نوع  
لطيف من أنواع التصنيف أعجبني، وقد أتقنه العيني في شرحه هذا.

الثالث: أن العينى قد بيّن غايته من اختصار كتاب العراقي مع جعل شرحه ممزوجاً بقوله: «تسهيلاً للنظم وتقريباً للفهم».

كما أرّخ العينى -رحمه الله- في خاتمة الكتاب سنة انتهائه من شرحه هذا بقوله: «كَمُلَ هذا التعليف في الثالث عشر من جمادى الأولى سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة»، وبيّن موضع ذلك فقال: بصالحية دمشق المحروسة..».



## المبحث السادس

### توثيق نسبة الكتاب إلى مصنفه

نص زين الدين العيني نفسه على نسبة هذا الكتاب إليه في مقدمته عليه حيث قال بعد الحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«يقول فقير الله المغني عبد الرحمن بن أبي بكر العيني - عفا الله عنه - قصدت أن ألخص من كلام الحافظ العلامة زين الدين العراقي...» إلى آخر كلامه.

كما نسبه إليه حاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١٥٦/١)، وإسماعيل باشا في «هدية العارفين»: (٢٧٧/١).



## المبحث السابع

### تسمية الكتاب

المبحث السابع تسمية الكتاب

لم يُطلق المصنف -رحمه الله- هذا تسمية خاصة تكون علماً عليه بل اقتصر في مقدماته على تسمية «شرح الألفية لإسماعيل باشا في «هدية اللعراقي في الحديث»، كما كتب ناسخ الكتاب على طرته «شرح الألفية الحديث للعيني والتمن للعراقي رحمهم الله».

ونحن إذا تأملنا في موضوع الكتاب لوجدنا أن الأولى أن يقال «مختصر شرح العراقي على الألفية»، ولكن لما كان شرح العيني قد فارق شرح العراقي في منهجية الشرح بجعله ممزوجاً بدلاً من كونه موضوعياً جاء كأنه شرح مستقل على الألفية فلم نرَ ضيراً من إثبات ما جاء على طرة النسخة وما جاء في كلام إسماعيل باشا واعتمدنا ذلك في تسميتنا للكتاب في نشرتنا هذه.



## المبحث الثامن

### وصف النسخة الخطية المعتمدة

المبحث الثامن وصف النسخة  
الخطية المعتمدة

- هي من محفوظات دار الحديث (٤٠٢) مصطلح، تقع في (٥٧) ورقة، ولم يلتزم ناسخها في كل صفحة، فجاءت في بعضها (١٩) سطراً، وفي بعضها (١٢) سطراً...

- وخطُ النسخة رقعة في غاية الإتقان والوضوح، عليها بعض التعليقات والتصحيحات والإلحاقات التي تدل على اعتناء الناسخ بنسخته هذه ومقابلتها وتصحيحها وتجويدها، ولا غرابة في ذلك فناسخها هو العلامة الشيخ أحمد بن محمد بن عمر الشهير والده بشكم الصالحي الشافعي<sup>(١)</sup>، وهو عصريُّ المصنف بل توفي في نفس السنة التي توفي فيها العيني - رحمه الله -.

- وقد ميز الناسخ الأبيات عن الشرح بلون مختلف.

- أول هذه النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم يسر يا كريم...

وأخرها: قال مؤلف هذا التعليف نفع الله تعالى به في الدنيا والآخرة.

وكمل هذا التعليق...

- وقد أثبت الناسخ عنوان الكتاب على طرته فكتب: «شرح ألفية

(١) انظر ترجمته في «هدية العارفين»: (٧١/١).

الحديث للعينى والتمن للعراقي - رحمهم الله تعالى - .

- كما أثبت على الطرة عدداً من الأبيات فقال:

للأمير أبي فراس الحمداني

سكرتُ من لحظِهِ لا من مُدَامَتِهِ      ومال بالنوم عن عيني تمايُلُهُ  
فما السُّلاف دهنتي بل سوافه      ولا الشمول أزهنتي بل شمائله  
ألوى بصبري أصداعٌ له لُوِيَت      وغال قلبي بما تحوي غلائله

لنجم الدين الشاعر:

قَبَّلْتُ وجتته فألوى جیده      خجلاً ومال بعطفه الميَّاسِ  
فانهل من خَدَيْهِ فوق عذاره      عرقٌ يحاكي الطل فوق الآسِ  
فكأنني استقطرت ورد خدوده      بتصاعد الزَفَرَاتِ من أنفاسي

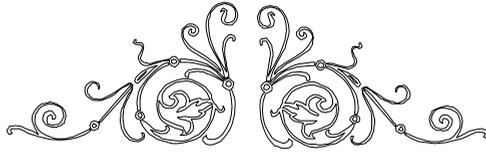
ولأبي فراس وكتب بها إلى أمه بمنبج وكان في أسر الروم:

لولا العَجُوز بمنبج      ما خَفْتُ أسباب المنِيَّه  
ولكن ان لي عَمَّا أَرَدْتُ      من الفِدا نفسُ أيَّه  
لكن أَرَدت مُرادها      ولو انجَذَبْتُ إلى الدنيَّه  
أضحت بمنبج حُرَّة      بالحزن من بعدي حريَّه  
يا أمتا لا تحزني      لله أطفافٌ خفيَّه  
يا أمتا لا تجزعي      وثقي بفضل الله فيَّه  
أوصيك بالصبر الجميل      فإنَّه خيرُ الوصيَّه

وله يخاطب ابنته وهو في الاحتضار:

أبنتي لا تجزعي كل الأنام إلى ذهابٍ  
 نوحى عليّ برقةٍ من خلف سترك والحجابِ  
 قولي إذا كلمتني فعجزتُ عن رد الجوابِ  
 شيخ الشباب أبو فراس لم يُمتَّع بالشبابِ

- وقبل مغادرة هذا المقام يسرني أن أتوجه بالشكر إلى أخي الكريم  
 فؤاد الزيلعي الذي قام على صف وتنسيق الكتاب، والأخوة حسن  
 الزيلعي وحفظ الله الزيلعي على مشاركتها في مراحل المقابلة  
 والمراجعة، ولا يشكر الله من لا يشكر الناس، والحمد لله رب العالمين.

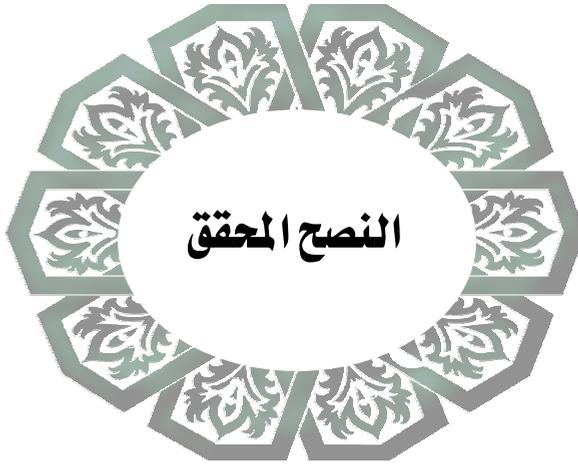




والله الرحمن الرحيم اللهم يسرنا قلوبنا  
للمعرفة والبرهان من باب الفقه بحفظ حروفه من باب الفقه السلام وحفظ  
علمه ووجهه من باب الفقه والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين  
وآلهم وصحبتهم الطاهرين وصحبتهم الطاهرين المعنويين محمد وآلهم  
وأولادهم الصالحين من بعدك من فطرتك الخيرة كلهم بحفظ العلم بحرف  
العراق وبعدهم بمرحمة بعلينا لفظنا على عيونهم في علم الحرف والاحكام  
من وجهاتهم من العلم بغير باب الفقه وبالله أشعير من المولى وتعلم المصنف  
بغير باب الفقه من العلم بغير باب الفقه من العلم بغير باب الفقه  
الحرف والبرهان من باب الفقه والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين  
وآلهم وصحبتهم الطاهرين وصحبتهم الطاهرين المعنويين محمد وآلهم  
وأولادهم الصالحين من بعدك من فطرتك الخيرة كلهم بحفظ العلم بحرف  
العراق وبعدهم بمرحمة بعلينا لفظنا على عيونهم في علم الحرف والاحكام  
من وجهاتهم من العلم بغير باب الفقه وبالله أشعير من المولى وتعلم المصنف  
بغير باب الفقه من العلم بغير باب الفقه من العلم بغير باب الفقه

الورقة الأولى من النسخة الخطية





## بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يسر يا كريم..

الحمد لله الذي خَصَّ هذه الأمة بحفظِ حديثِ نبيِّها عليه السلام، وجعل له علماً يُعرف به بين سائر الأقسام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنام، وعلى آله وصحبه مصابيح الظلام، وبعد..

فيقول فقيرُ الله المغني عبد الرحمن بن أبي بكر العيني - عفا الله عنه - قصدتُ أن ألخصَّ من كلامِ الحافظِ العلامة زين الدين العراقي تغمَّدهُ الله برحمته تعليقاً لطيفاً على أرجوزته في علم الحديث، وأن أجعله ممزوجاً تسهيلاً للنظم وتقريباً للفهم، وبالله أستعين، نعم المولى ونعم المعين.

١. يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَثْرِيِّ
٢. مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلَاءِ عَلَى امْتِنَانِ جَلٍّ عَنْ إِحْصَاءِ
٣. ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمٍ عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَاحِمِ
٤. فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهَمَّةُ تَوْضِيحٌ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمُهُ
٥. نَظْمَتُهَا بَبَصْرَةَ لِلْمُبْتَدِي تَذَكِرَةٌ لِلْمُتَّهِي وَالْمُسْنِدِ
٦. لَخَّصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعَهُ وَزِدْتُهُا عَلِمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ

(يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ، عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَثْرِيِّ) نسبةً إلى الأثر وهو

الحديث.

(مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلَاءِ) النَّعْم (عَلَى امْتِنَانِ جَلٍّ عَنْ إِحْصَاءِ، ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ

دَائِمٍ، عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَاحِمِ)، جمع مرحمة وهي الرحمة.

(فهذه المقاصد المهمة تُوضِّح من عِلْمِ الحديثِ رَسْمَهُ) أي: آثار أهله التي بنوا عليها أصولهم، (نظمتها تبصرةً للمبتدئ تذكراً للمتهي والمُسْنِد) فاعل أُسْنَدَ الحديث أي: رواه بإسناده، (لخصت فيها ابن الصلاح) أي: كتابه (أجمعه) المراد مسائله وأقسامه دون كثير من أمثله وتعاليله ونسبة أقوال لقائلها<sup>(١)</sup> والمكرر، (وزدتها علماً تراه موضوعة) بتمييز أكثره بـ«قلت»، وما لم يُميِّز بها فبنفسه كحكاية عن متأخر عنه كالنووي، أو تعقب كلامه برداً أو إيضاح، أو تعقب من متأخر عنه، وما لم يُميِّز ففي الشرح.

٧. فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتُورٌ  
 ٨. كَ «قَالَ» أَوْ أَطْلَقْتَ لَفْظَ الشَّيْخِ مَا أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبْهَمًا  
 ٩. وَإِنْ يَكُنْ لاثْنَيْنِ نَحْوُ «التَّرَمَا» فَمُسْلِمٌ مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا  
 ١٠. وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا مُعْتَصِمًا فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا

(فحيثُ جاءَ الفعلُ والضَّميرُ لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتُورٌ) أي ولم يذكر فاعله معه (ك«قَالَ» أَوْ أَطْلَقْتَ لَفْظَ الشَّيْخِ مَا أُرِيدُ) بفاعله وبالشيخ (إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبْهَمًا) بفتح الهاء ويجوز كسرهما. [٢-أ]

(وَإِنْ يَكُنْ) أي الفعل أو الضمير المذكوران (لَاثْنَيْنِ نَحْوُ «التَّرَمَا» فَمُسْلِمٌ مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا) المرادان.

(وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا مُعْتَصِمًا) بفتح الصاد، ويجوز كسرهما (فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا).

(١) وفي بعض نسخ «شرح العراقي»: لقائلها. انظر: «شرح العراقي» (١/١٠٠ حاشية ٣).

## أَقْسَامُ الْحَدِيثِ

١١ . وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا السُّنْنَ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ

١٢ . فَالْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ بِنَقْلِ عَدْلِ ضَابِطِ الْفُؤَادِ

١٣ . عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُدُوذٍ وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوذِي

(وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ) وهم أهل الحديث (قَسَمُوا السُّنْنَ إِلَى) ثلاثة أقسام: حديث (صَحِيحٍ)، وحديث (ضَعِيفٍ)، وحديث (حَسَنٍ).

(فَالْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ) أي فالصحيح المجمع على صحته: ما اتصل سَنَدُهُ. خرج: المنقطع، والمرسل، والمعضل.

(بِنَقْلِ عَدْلِ) أي وَعُدَّتْ نَقْلَتُهُ: خرج ما في سَنَدِهِ من لم تُعرف عدالته، إما بَأَنْ عُرِفَ بِالضَّعْفِ، أَوْ جُهِّلَ عَيْنًا أَوْ حَالًا.

(ضَابِطِ الْفُؤَادِ) خرج ما في سنده راو مغفل كثير الخطأ (عَنْ) راو (مِثْلِهِ)

(مِنْ غَيْرِ مَا شُدُوذٍ) خرج الشاذ، و«ما» مقحمة.

(وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوذِي) خرج المعلل بعلة قادحة.

١٤ . وَبِالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا فِي ظَاهِرٍ لَا الْقَطْعَ، وَالْمُعْتَمَدُ

١٥ . إِمْسَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدٍ بِأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقًا، وَقَدْ

١٦ . حَاصٌّ بِهِ قَوْمٌ قَلِيلٌ مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ بِمَا رَوَاهُ النَّاسِكُ

١٧ . مَوْلَاهُ وَاخْتَرَهُ حَيْثُ عَنْهُ يُسْنَدُ الشَّافِعِيُّ قُلْتُ: وَعَنْهُ أَحْمَدُ

(وَبِالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ) إذا أطلقهما أهل الحديث فقالوا: هذا حديث صحيح، أو حديث ضعيف (قصدوا في ظاهره) أي: فمَرَّادُهُم فيما ظَهَرَ لنا عملاً بظاهر الإسناد (لَا الْقَطْعَ) بصحته في نفس الأمر؛ لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، أو بكذبه في نفس الأمر؛ لجواز صدق الكاذب، وإصابة من هو كثير الخطأ.

والقول (المُعْتَمَدُ إِمْسَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدٍ) أي: أنه لا يُطلق على إسنادٍ معين (بأنه أَصَحُّ) الأسانيد (مُطْلَقًا)؛ لأن تفاوت مراتب الصحة مترتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة ويعز وجود أعلى درجات القبول في كل فردٍ فرد من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواة.

(وَقَدْ خَاصَّ بِهِ قَوْمٌ) من أئمة الحديث فاضطربت أقوالهم؛ (فَقِيلَ): أصح الأسانيد ما رواه (مَالِكٌ عَنْ نَافِعِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ مَوْلَاهُ) أي: سيده وهو ابن عمر وهذا قول البخاري<sup>(١)</sup> (وَاخْتَرَهُ) أي: إذا زدت في الترجمة واحداً فأصحها (حَيْثُ عَنْهُ) أي عن مالك (يُسْنَدُ الشَّافِعِيِّ) بها؛ لإجماعهم أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي.

(قُلْتُ: وَعَنْهُ أَحْمَدُ) أي: وإن زدت في الترجمة آخر فأصحها ما رواه أحمد بن حنبل عن الشافعي بها لاتفاقهم [٢-ب] أنه أجل من أخذ عنه.

١٨ . وَجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ بِالزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

١٩ . وَقِيلَ: زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَابْنِ شِهَابٍ عَنْهُ بِهِ

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم: (ص ٢٢٧) و«الكفاية» للخطيب البغدادي: (٢/٤٦٠-٤٦١).

٢٠. أَوْ فَا بِنُ سِيرِينَ عَنِ السَّلْمَانِي عَنْهُ أَوْ الْأَعْمَشُ عَنْ ذِي الشَّانِ

٢١. النَّخَعِي عَنِ ابْنِ قَيْسٍ عَلَقَمَهُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ مَنْ عَمَّمَهُ

(وَجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ<sup>(١)</sup> بِالزُّهْرِيِّ) أَي: أَنْ أَصْحَهَا مَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ (عَنْ سَالِمِ أَي: عَنْ أَبِيهِ الْبَرِّ) أَي: عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِيهِ.

(وَقِيلَ): أَصْحَ الْأَسَانِيدِ مَا رَوَاهُ (زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ) وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (وَإِبْنُ شَهَابٍ عَنْهُ بِهِ) أَي: فَرَوَاهُ ابْنُ شَهَابٍ الْمَذْكُورُ عَنْ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بِالْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الرَّزَاقِ<sup>(٢)</sup>.

(أَوْ فَا بِنُ سِيرِينَ) أَي: وَقِيلَ أَصْحَهَا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ (عَنْ) عَيْدَةَ (السَّلْمَانِي عَنْهُ) أَي: عَنْ عَلِيٍّ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَلَاسِ<sup>(٣)</sup>، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ<sup>(٤)</sup>، وَابْنُ حَرْبٍ<sup>(٥)</sup>.

(أَوْ الْأَعْمَشُ) أَي: وَقِيلَ: أَصْحَهَا مَا رَوَاهُ سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ الْأَعْمَشُ (عَنْ ذِي الشَّانِ) إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدٍ (النَّخَعِي عَنِ ابْنِ قَيْسٍ عَلَقَمَهُ) أَي: عَنْ عَلَقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ

(١) «معرفة علوم الحديث»: (ص ٢٢٧-٢٢٨).

(٢) «الكفاية»: (٢/٤٥٩).

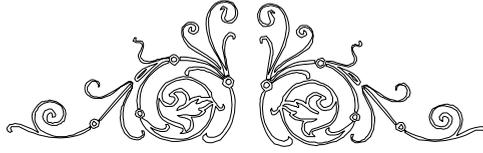
(٣) «معرفة علوم الحديث»: (ص ٢٢٧).

(٤) المصدر السابق: (ص ٢٢٧-٢٢٨).

(٥) «الكفاية»: (٢/٤٥٩).

(عَنْ) عبد الله (ابن مسعود) وهو قول يحيى بن معين<sup>(١)</sup>.

(وَلَمْ مَنْ عَمَّمَهُ) أي: الحُكْمُ في أصح الأسانيد في ترجمةٍ لصحابيٍّ واحد، بل تُقَيَّدُ كُلُّ ترجمةٍ بصحَابِيَّهَا.



(١) «معرفة علوم الحديث»: (ص ٢٢٧-٢٢٨).

## أصح كتب الحديث

٢٢. **أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ مُحَمَّدٌ وَخُصَّ بِالتَّرْجِيحِ**

٢٣. **وَمُسْلِمٌ بَعْدُ، وَبَعْضُ الْغَرْبِ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ فَضَّلُوا إِذَا لَوْنَفَعُ**

(أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ مُحَمَّدٌ) هو ابن إسماعيل البخاري، (وُخِّصَ) كتابه (بِالتَّرْجِيحِ) على كتاب مسلم عند الجمهور، (وَمُسْلِمٌ بَعْدُ) أي بعد البخاري في الوجود والصحة.

(وَبَعْضُ) أهل (الْغَرْبِ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ) النيسابوري<sup>(١)</sup> (فَضَّلُوا إِذَا) أي كتاب مسلم على البخاري (لَوْنَفَعُ) مَنْ فَضَّلَ مسلماً على البخاري فإنه لم يقبل من قائله.

٢٤. **وَلَمْ يَعْمَاهُ وَلَكِنْ قَلَّمَا**

٢٥. **وَرَدَّ لَكِنْ قَالَ يَحْيَى الْبَرُّ**

٢٦. **وَفِيهِ مَا فِيهِ لِقَوْلِ الْجُعْفِيِّ**

٢٧. **وَعَلَّاهُ أَرَادَ بِالتَّكْرَارِ**

٢٨. **أَرْبَعَةُ آلَافٍ وَالْمَكْرَرُ**

(وَلَمْ يَعْمَاهُ) أي البخاري ومسلم كل الصحيح في كتابيهما، (ولكن قلما

(١) هو: الحافظ الإمام الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري، المتوفى سنة (٣٤٩هـ). انظر

ترجمته في: «تاريخ بغداد»: (٧٢-٧١/٨) و«تذكرة الحفاظ»: (٩٠٥-٩٠٢/٣).

عِنْدَ) أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ (ابْنَ الْأَخْرَمِ<sup>(١)</sup> مِنْهُ) أَي مِنَ الصَّحِيحِ (قَدْ فَاتَهُمَا)، فَإِنَّهُ ذَكَرَ كَلَاماً مَعْنَاهُ قَلَّ مَا يَفُوتُ الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِماً مِمَّا يَثْبُتُ مِنَ الْحَدِيثِ. (وَرُدًّا) مَا قَالَ.

(لَكِنْ قَالَ يَحْيَى الْبَرْقِيُّ<sup>(٢)</sup>) هُوَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ: (لَمْ يَفُتِ) الْأَصُولَ (الْخَمْسَةَ) الصَّحِيحِينَ وَسَنَّ أَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيَّ، وَالنَّسَائِيَّ (إِلَّا النَّزْرُ) أَي: الْيَسِيرَ.

(وَفِيهِ) أَي فِي كَلَامِ النَّوَوِيِّ (مَا فِيهِ، لِقَوْلِ الْجَعْفِيِّ) وَهُوَ: الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup> (أَحْفَظُ مِنْهُ) أَي: مِنَ الصَّحِيحِ (عَشْرَ أَلْفِ أَلْفٍ) أَي مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ، (وَعَلَّهُ) أَي: وَوَعَلَّ الْبُخَارِيُّ (أَرَادَ بِالتَّكْرَارِ لَهَا وَمَوْقُوفٍ) أَي: أَرَادَ [٣-أ] بِالْأَحَادِيثِ الْمَكْرُورَةِ الْأَسَانِيدِ وَالْمَوْقُوفَاتِ.

(وَفِي الْبُخَارِيِّ) بِإِسْقَاطِ الْمَكْرُورِ مِنَ الْأَحَادِيثِ (أَرْبَعَةَ أَلْفٍ) عَلَى مَا قِيلَ، (وَالْمُكْرَّرُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَلْفٍ ذَكَرُوا) فَجَزَمَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(٤)</sup> بِأَنَّهُ بِالْمَكْرُورِ سَبْعَةَ أَلْفٍ وَمِائَتَانِ وَخَمْسَةَ وَسَبْعُونَ وَهَذَا فِي رِوَايَةِ الْفَرَبْرِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ حَمَادٍ فَدُونَهَا بِمِائَتَيْ حَدِيثٍ، وَدُونَ هَذِهِ بِمِائَةِ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ<sup>(٥)</sup>.

(١) هو: الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري، المتوفى سنة (٣٤٤هـ). انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ»: (٣/٨٦٤-٨٦٦) و«سير أعلام النبلاء»: (٤٥٢/١٥-٤٦٠).

(٢) في «التقريب»: (١٠٥/١) مع «التدريب».

(٣) «مقدمة الكامل» لابن عدي: (١/٢٢٦) ط. أبي سنة، و«تاريخ بغداد»: (٢/٢٥).

(٤) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٢٠).

(٥) انظر: «هدي الساري»: (ص ٦٥٤-٦٥٧).

## الصحيح الزائد على الصحيحين

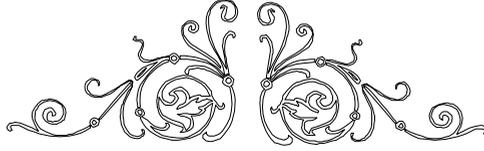
٢٩. وَخُذْ زِيَادَةَ الصَّحِيحِ إِذْ تَنْصُصُ صِحَّتَهُ أَوْ مِنْ مُصَنَّفٍ يُخَصُّ
٣٠. بِجَمْعِهِ نَحْوَ ابْنِ حِبَّانَ الزَّكِيِّ وَابْنَ خُزَيْمَةَ وَكَالْمُسْتَدْرِكِ
٣١. عَلَى تَسَاهُلٍ - وَقَالَ: مَا أَنْفَرْدُ بِهِ فَذَلِكَ حَسَنٌ مَا لَمْ يُرَدْ
٣٢. بِعِلَّةٍ، وَالْحَقُّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا يَلْتَقُ، وَالْبُسْتِيُّ يُدَانِي الْحَاكِمَ
- (وَأُخِذَ) أَي: وَحَيْثُ لَمْ يُعَمَّا الصَّحِيحُ وَأَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَهُ فَخُذْ (زِيَادَةَ الصَّحِيحِ) أَي: الصَّحِيحِ الزَّائِدَ عَلَى مَا فِيهِمَا (إِذْ تَنْصُصُ صِحَّتَهُ) أَي: حَيْثُ يَنْصُصُ عَلَى صِحَّتِهِ إِمَامٌ مُعْتَمَدٌ كَأَبِي دَاوُدَ وَنَحْوَهُ، (أَوْ مِنْ مُصَنَّفٍ يُخَصُّ بِجَمْعِهِ) أَي بِجَمْعِ الصَّحِيحِ فَقَطْ. (نَحْوَ) صَحِيحِ أَبِي حَاتِمٍ (ابْنِ حِبَّانَ الزَّكِيِّ وَ) صَحِيحِ (ابْنِ خُزَيْمَةَ، وَكَالْمُسْتَدْرِكِ) عَلَى الصَّحِيحِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ (عَلَى تَسَاهُلٍ) فِي «الْمُسْتَدْرِكِ».

(وَقَالَ) ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(١)</sup>: (مَا أَنْفَرْدُ بِهِ) أَي الْحَاكِمُ بِتَصْحِيحِهِ لَا بِتَخْرِيجهِ فَقَطْ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبِيلِ الصَّحِيحِ (فَذَلِكَ حَسَنٌ) يُحْتَجُّ بِهِ وَيُعْمَلُ بِهِ (مَا لَمْ يُرَدْ بِعِلَّةٍ) تَوْجِبُ ضَعْفَهُ.

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٢٢).

(وَالْحَقُّ) مِنَ الزَّوَائِدِ<sup>(١)</sup> (أَنْ) يُتَّبَعَ بِالْكَشْفِ عَنْهُ ثُمَّ (يُحْكَمُ) عَلَيْهِ (بِمَا يَلِيْقُ) بِحَالِهِ مِنَ الصَّحَّةِ أَوْ الْحُسْنِ أَوْ الضَّعْفِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالْحُسْنِ فَقَطْ تَحْكُمُ.

وابن حبان (البُستِي يُدَانِي الْحَاكِمَا) فِي التَّسَاهُلِ، فَالْحَاكِمُ أَشَدُّ تَسَاهُلًا.



(١) أي: هذا من زوائد العراقي على ابن الصلاح.

## المستخرجات

٣٣. وَاسْتَخْرَجُوا عَلَى الصَّحِيحِ (كَأَبِي عَوَانِيَةٍ) وَنَحْوِهِ، وَاجْتَنِبِ  
 ٣٤. عَزَوْكَ أَلْفَاظَ الْمُتُونِ هُـمَا إِذْ خَالَفتْ لَفْظًا وَمَعْنَى رَبِّمَا  
 ٣٥. وَمَا يَزِيدُ فَا حُكْمَنْ بِصِحَّتِهِ فَهُوَ مَعَ الْعُلُومِ مَنْ فَا ئِدْتَهُ  
 ٣٦. وَالْأَصْلَ يَعْنِي الْبِيَهْقِي وَمَنْ عَزَا وَلَيْتَ إِذْ زَادَ الْحَمِيدِي مَيِّزَا

موضوع المستخرج أن يأتي إلى كتاب البخاري أو مسلم فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريقهما فيجتمع إسناده مع إسنادهما في شيخهما أو من فوقه.

(وَاسْتَخْرَجُوا عَلَى الصَّحِيحِ) أي: صحيح البخاري كأبي بكر الإسماعيلي<sup>(١)</sup> وأبي نعيم الأصبهاني<sup>(٢)</sup>، وصحيح مسلم.

(١) هو: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، الجرجاني الشافعي، المتوفى سنة (٣٧١هـ). انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ»: (٣/٩٤٧) و«تاريخ جرجان»: (ص ٨٥-٩٦). وقد أكثر الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» من النقل عن مستخرجه هذا، والإفادة منه، فاستفاد طائفة كبيرة منه من «الفتح».

(٢) هو: الحافظ الكبير أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، المتوفى سنة (٤٣٠هـ). انظر ترجمته في: «المنتظم»: (٨/١٠٠) و«الوافي»: (٧/٨١-٨٤). وقد أكثر الحافظ ابن حجر كذلك في «فتح الباري» من النقل عن هذا المستخرج.

(كأبي عَوَانَةٍ<sup>(١)</sup> وَنَحْوِهِ) كأبي نعيم<sup>(٢)</sup> أيضاً.

(وَاجْتَبِ عَزْوَكَ أَلْفَاظَ الْمُتُونِ) أي متون المستخرجات (لَهُمَا) أي: للصححين (إِذْ خَالَفَتْ لَفْظًا) فلا تقل أخرجه البخاري أو مسلم بهذا اللفظ إلا إن علمت أنه في المستخرج بلفظ الصحيح، فروايتهم بالألفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم مع مخالفة الصححين لفظاً كثير، (وَمَعْنَى رُبَّمَا).

(وَمَا يَزِيدُ) المستخرج على الصحيح من تنمة المحذوف، أو زيادة شرح، أو نحو [٣-ب] ذلك (فَاخْكُمْنَ بِصِحَّتِهِ)؛ لأنها خارجة من مخرج الصحيح.

(فَهُوَ) أي: ما يزداد من الألفاظ (مَعَ الْعُلُوِّ) أي: علو الإسناد (مِنْ قَائِدِيهِ) أي فائدة المستخرج؛ لأن الألفاظ ربما دلت على زيادة حكم، ولأنه لو روى حديثاً من طريق مسلم مثلاً لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج.

و«مِنْ» تقتضي فوائد أخر، منها: القوة بكثرة الطرق.

(وَالْأَصْلُ يَعْنِي الْبَيْهَقِي) جوابٌ عما يُقال: إن البيهقي وغيره يروون الحديث بأسانيدهم ثم يعزونه إلى «الصححين» مع الاختلاف، بأن مراد

(١) هو: الحافظ يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني النيسابوري الأصل الشافعي، المتوفى سنة

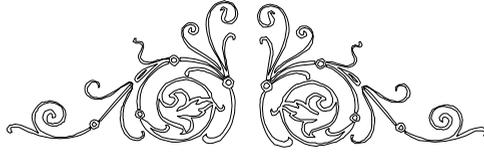
(٣١٦هـ). انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ»: (٣/٧٧٩-٧٨٠) و«وفيات الأعيان»:

(٦/٣٩٣-٣٩٤). ومستخرجه هذا مطبوع.

(٢) ومستخرجه هذا- على مسلم- مطبوع.

البيهقي (وَمَنْ عَزَا) الحديث لواحد من الصحيحين أصل الحديث لا عزو أفاضه.

(وَكَيْتَ إِذْ رَادَ) أبو عبد الله (الحميدي<sup>(١)</sup>) في كتاب «الجمع بين الصحيحين» أفاضاً وتتمات ليست من واحد منهما (مَيِّزَا)<sup>(٢)</sup>؛ لأنه جمع بين كتابين فمن أين تأتي الزيادة.



(١) هو: الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر بن فتوح الحميدي، المتوفى سنة (٤٨٨هـ).

انظر ترجمته في: «بغية الملتمس»: (ص ١٢٣-١٢٤) و«الصلة»: (٢/٥٦٠-٥٦١).

(٢) راجع تعليقتنا على «شرح ألفية العراقي» للسيوطي: (ص ١٠٩).

## مَرَاتِبُ الصَّحِيحِ

٣٧. وَأَزْفَعُ الصَّحِيحِ مَرْوِيُهُمَا ثُمَّ الْبُخَارِيُّ، فَمُسْلِمٌ، فَمَا

٣٨. شَرْطُهُمَا حَوَى، فَشَرْطُ الْجُعْفِيِّ فَشَرْطُ غَيْرِ يَكْفِي

٣٩. وَعِنْدَهُ التَّصْحِيحُ لَيْسَ يُمَكِّنُ فِي عَصْرِنَا، وَقَالَ يَحْيَى: مُمَكِّنُ

(وَأَزْفَعُ) درجات (الصَّحِيحِ مَرْوِيُهُمَا) أي ما أخرجه البخاري ومسلم وهو المعبر عنه بـ«متفق عليه».

(ثُمَّ) مروى (الْبُخَارِيُّ) وحده.

(فَمُسْلِمٌ) أي: ثم مروى مسلم وحده.

(فَمَا شَرْطُهُمَا حَوَى) أي: ثم ما هو على شرطهما ولم يخرجه واحدٌ

منهما.

قال النووي: المراد بقولهم على شرطهما أن يكون رجال إسناده في كتابيهما؛ لأنهما ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما.

(فَشَرْطُ الْجُعْفِيِّ) أي: ثم ما هو على شرط البخاري وحده.

(فَمُسْلِمٌ) أي: ثم ما هو على شرط مسلم وحده. (فَشَرْطُ غَيْرِ يَكْفِي) أي:

ثم ما هو على شرط غيرهما من الأئمة.

(وَعِنْدَهُ) أي: عند ابن الصلاح<sup>(١)</sup> (التَّصْحِيحُ لَيْسَ يُمَكِّنُ فِي عَضْرَتِنَا) فإذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصاً على صحته في مصنفاتهم المشهورة، لا نتجاسر على الحكم بصحته.

(وَقَالَ) الشيخ محيي الدين (يَحْيَى) النووي<sup>(٢)</sup>: (مُمَكِّنٌ) لمن تَمَكَّنَ وَقَوَّيْتِ معرفته، وعليه عملهم.



(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٦-١٧).

(٢) «التقريب»: (١/١٥٧) مع «التدريب».

## حُكْمُ الصَّحِيحِينَ وَالتَّعْلِيقِ

- ٤٠ . وَأَقْطَعُ بِصِحَّةِ لِمَا قَدْ أُسْنَدًا كَذَالَهُ، وَقِيلَ ظَنًّا وَلَدَى  
 ٤١ . مُحَقِّقِيهِمْ قَدْ عَزَاهُ النَّوَوِيُّ وَفِي الصَّحِيحِ بَعْضُ شَيْءٍ قَدْ رُوِيَ  
 ٤٢ . مُضَعَّفًا وَلَهُمَا بِإِسْنَادٍ أَشْيَاءُ فَإِنْ يَجْزِمُ فَصَحِّحْ، أَوْ وَرَدَ  
 ٤٣ . مُرَّضًا فَلَا، وَلَكِنْ يُشْعِرُ بِصِحَّةِ الْأَصْلِ لَهُ كَمَا يُذَكِّرُ

(وَأَقْطَعُ بِصِحَّةِ لِمَا قَدْ أُسْنَدًا) أي: لما رواه البخاري ومسلم بإسنادهما المتصل (كَذَالَهُ) أي: قاله ابن الصلاح<sup>(١)</sup>، (وَقِيلَ ظَنًّا، وَلَدَى مُحَقِّقِيهِمْ قَدْ عَزَاهُ النَّوَوِيُّ) فإنه قال<sup>(٢)</sup>: وخالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر.

(وَفِي الصَّحِيحِ بَعْضُ شَيْءٍ قَدْ رُوِيَ مُضَعَّفًا) فيه إشارة [٤-أ] إلى تقليل ما ضَعَّفَ من أحاديث «الصحيحين» وهي معروفة عندهم<sup>(٣)</sup>.

[فمن أحاديث البخاري حديث شريك عن أنس في الإسراء وأنه قبل أن

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٢٨).

(٢) «شرح مقدمة صحيح مسلم»: (١/١٨٣).

(٣) انظر لذلك: «هدي الساري»: (ص ٥٠٦)، ورسالة «الأحاديث المتقدمة في الصحيحين»

يوحى إليه، وفيه شق صدره<sup>(١)</sup>. قال ابن حزم: والآفة من شريك.

ومن أحاديث مسلم حديث عكرمة بن عمّار عن أبي زُمَيْل عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه إلى آخره<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حزم: هذا الحديث موضوع لا شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمّار<sup>(٣)</sup>.

(وَلَهُمَا بِلَا سَنَدٍ أَشْيَاءٌ) أي: للبخاري ومسلم في «الصحيحين» مواضع لم يصلها بإسنادها، بل قَطَعًا أول أسانيدها مما يليهما<sup>(٤)</sup>، (فَإِنْ يَجْزُمُ فَصَحَّحْ) أي: إن أتى بصيغة الجزم ك: «قال» أو «رَوَى فلان» فاحكم بصحته عن من علقه عنه؛ لأنه لا يستجيز أن يجزم بذلك عنه إلا وقد صَحَّحَّ عنده عنه.

(أَوْ وَرَدَ مَرْمَرًا) أي بصيغة التمريض (فلا) تحكمن بصحته؛ لأن استعمال هذه الألفاظ في غير الصحيح أكثر، (وَلَكِنْ) إيراد له في أثناء الصحيح (يُشْعِرُ بِصِحَّةِ الْأَصْلِ لَهُ) أي بصحة أصله إشعاراً يُؤَنِّسُ به ويُرَكِّنُ

(١) رواية شريك أخرجه البخاري (٣٥٧٠، ٧٥١٧) وقد تكلم الحافظ في «فتح الباري»:

(١٣/٥٩٣-٥٩٤) على مجموع مخالقات شريك في رواية هذا الحديث فذكر أن

روايته خالفت رواية المشهورين في أكثر من عشرة أشياء، ثم ساقها.

(٢) «صحيح مسلم»: (٢٥٠١).

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق في الحاشية اليسرى، ورسمت بعده دائرة المقابلة المنقوطة.

(٤) في الأصل: «يلها» خطأ. والتصحيح من «شرح العراقي».

إليه، (كَمَا يُذَكَّرُ) (مثال لصيغة التمريض، وكذا «يُرَوَى» و«يُقَالُ» و«نُقِلَ»).

٤٤. وَإِنْ يَكُنْ أَوَّلُ الْإِسْنَادِ حُذِفَ مَعَ صِيغَةِ الْجَزْمِ فَتَعْلِيْقًا عَرِفَ

٤٥. وَلَوْ إِلَى آخِرِهِ، أَمَّا الَّذِي لِشَيْخِهِ عَزَابَ «قَالَ» فَكَذِي

٤٦. عَنَعْنَةَ كَخَيْرِ الْمَعَارِفِ لَا تُصْنَعُ لِابْنِ حَزْمِ الْمُخَالِفِ

(وَإِنْ يَكُنْ أَوَّلُ الْإِسْنَادِ حُذِفَ) كما إذا سَقَطَ مِنْ أَوَّلِ إِسْنَادِ الْبُخَارِيِّ أَوْ مُسْلِمٍ مِنْ جِهَتِهِ رَاوٍ فَأَكْثَرُ وَعَزَى الْحَدِيثَ إِلَى مَنْ فَوْقَ الْمَحْذُوفِ مِنْ رِوَايَتِهِ (مَعَ صِيغَةِ الْجَزْمِ) كَقَوْلِ مُسْلِمٍ<sup>(١)</sup>: «رَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ» (فَتَعْلِيْقًا عَرِفَ) أَي: فَهَذَا هُوَ الْمَعْبَرُ عَنْهُ بِالتَّعْلِيْقِ، (وَلَوْ) حَذَفَ الْإِسْنَادَ (إِلَى آخِرِهِ) وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَرْفُوعِ، أَوْ الصَّحَابِيِّ فِي الْمَوْقُوفِ.

(أَمَّا الَّذِي لِشَيْخِهِ عَزَابَ «قَالَ») كَالَّذِي عَزَاهُ الْبُخَارِيُّ إِلَى بَعْضِ شَيْوْخِهِ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَقَوْلِهِ: «قَالَ فُلَانٌ» وَ«زَادَ فُلَانٌ» (فَكَذِي عَنَعْنَةَ) أَي: فَلَيْسَ حُكْمُهُ حُكْمُ التَّعْلِيْقِ عَنْ شَيْوْخِ شَيْوْخِهِ وَمَنْ فَوْقَهُمْ، بَلْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْإِسْنَادِ الْمَعْنَعَنِ وَسَيَأْتِي. (كَخَيْرِ الْمَعَارِفِ) وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لِيَكُونَنَّ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحْلُونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ وَالْمَعَارِيفَ» الْحَدِيثُ، فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ ذَكَرَهُ عَنْ بَعْضِ شَيْوْخِهِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيْحٍ بِالتَّحْدِيثِ أَوْ الْإِنْخِبَارِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ فَقَالَ<sup>(٢)</sup>: قَالَ هِشَامُ بْنُ عِمَارٍ: ثَنَا صَدَقَةٌ.. إِلَى آخِرِهِ فَهَذَا حُكْمُهُ الْإِتِّصَالُ؛ لِأَنَّ هِشَامًا مِنْ شَيْوْخِ الْبُخَارِيِّ حَدَّثَ عَنْهُ.

(١) (ح ٣٦٩).

(٢) (ح ٥٥٩٠).

لا تُصنع لابن حزم المُخالف) فإنه قال<sup>(١)</sup>: هذا حديث منقطع، قال: ولا يصح في هذا الباب شيء أبداً، قال: وكل ما فيه فموضوع.  
قال ابن الصلاح<sup>(٢)</sup>: ولا التفات إليه في رده ذلك.



(١) «المحلى»: (٥٩/٩).

(٢) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٦٧).

## نَقْلُ الْحَدِيثِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَعْتَمَدَةِ

٤٧. وَأَخَذُ مَتْنٍ مِنْ كِتَابٍ لِعَمَلٍ أَوْ احْتِجَاجٍ حَيْثُ سَأَغَ قَدْ جَعَلَ

٤٨. عَرْضًا لَهُ عَلَى أَصُولٍ يُشْتَرَطُ وَقَالَ يَحْيَى النَّوَوِيُّ: أَصْلٌ فَقَطُّ

٤٩. قُلْتُ: وَلَا بِنِ خَيْرٍ امْتِنَاعُ جَزْمٍ سِوَى مَرْوِيٍّ إِجْمَاعُ

(وَأَخَذُ مَتْنٍ مِنْ كِتَابٍ) من الكتب المعتمدة (لِعَمَلٍ) أو احتجاج (حَيْثُ سَأَغَ) بأن كان ممن يسوغ له العمل بالحديث والاحتجاج به، (قَدْ جَعَلَ) أي: ابن الصلاح<sup>(١)</sup> (عَرْضًا لَهُ) أي لذلك الكتاب بمقابلة ثقة (عَلَى أَصُولٍ) صحيحة معتمدة مروية بروايات متنوعة (يُشْتَرَطُ).

(وَقَالَ يَحْيَى النَّوَوِيُّ)<sup>(٢)</sup>: إِذَا قَابَلَهُ عَلَى (أَصْلٍ فَقَطُّ) أَجْزَأَهُ.

(قُلْتُ: وَلَا بِنِ خَيْرٍ) هو الحافظ أبو بكر محمد بن خير<sup>(٣)</sup> (امْتِنَاعُ) نقل (سِوَى مَرْوِيٍّ إِجْمَاعُ) أي: نَقَلَ الإِجْمَاعُ<sup>(٤)</sup> على أنه لا يحل نقل الحديث إلا لمن له به رواية ولو على أقل وجوه الروايات.

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٢٩).

(٢) «التقريب»: (١/١٦٣) مع «التدريب».

(٣) بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي المالكي، المتوفى سنة (٥٧٥هـ). «تذكرة الحفاظ»:

(٤/١٣٦٦).

(٤) «فهرست ما رواه ابن خير عن شيوخه»: (ص ١٦-١٧).

## القسم الثاني: الحسن

٥٠. وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ الْقَسْمُ الثَّانِي الْحَسَنُ  
 ٥١. حَمْدٌ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ مَنْ الشُّذُودِ مَعَ رَأَوْ مَا اتَّهَمُوا  
 ٥٢. بِكَذِبٍ وَلَمْ يَكُنْ قُلْتُ: وَقَدْ حَسَنَ بَعْضُ مَا انْفَرَدَ  
 ٥٣. وَقِيلَ: مَا ضَعْفٌ قَرِيبٌ حَسَنٌ، وَمَا بِكُلِّ ذَا حَدٍّ حَصَلَ

(وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ مَخْرُجًا وَقَدْ اشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ بِذَلِكَ حَدُّ حَمْدٍ) أَي قَالَ أَبُو  
 سليمان حمد الخطابي<sup>(١)</sup>: هو ما عرِفَ مخرجه، واشتهرت رجاله.

(وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ)<sup>(٢)</sup>: هو (مَا سَلِمَ مِنَ الشُّذُودِ مَعَ رَأَوْ مَا اتَّهَمُوا بِكَذِبٍ، وَلَمْ يَكُنْ فَرْدًا  
 وَرَدًّا) بل روي من غير وجه.

(قُلْتُ: وَقَدْ حَسَنَ) الترمذي (بَعْضُ مَا انْفَرَدَ) فيكون وارداً عليه، وهذا من  
 الزوائد.

(وَقِيلَ: مَا ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ فِيهِ) أَي: وقال ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>: الحديث الذي

(١) في «معالم السنن»: (١/١١). والخطابي هو: حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب  
 الخطابي البستي الشافعي، المتوفى سنة (٣٨٨هـ). «طبقات الشافعية» للسبكي:  
 (٣/٢٨٢-٢٩٠).

(٢) في «جامعه»: (ص ٨٩٦).

(٣) في «الموضوعات»: (١/٣٥).

فيه ضعف قريبٌ محتمل هو الحديث الحسن.

(وَمَا بِكُلِّ ذَا حَدٍّ حَصَلٌ) قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup>: وليس في كلام الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن عن الصحيح، واعترض ابن دقيق العيد<sup>(٢)</sup> على الثالث بأنه ليس مضبوطاً بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره، قال: وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة.

٥٤. وَقَالَ: بَانَ لِي بِإِمْعَانِ النَّظَرِ أَنْ لَهُ قِسْمَيْنِ كُلُّ قَدْ ذَكَرَ

٥٥. قِسْمًا، وَزَادَ كَوْنَهُ مَا عَلَّلًا وَلَا بِنُكْرٍ أَوْ شُدُوذٍ شِمْلًا

٥٦. وَالْفَقَهَاءَ كُلَّهُمْ تَسْتَعْمِلُهُ وَالْعُلَمَاءُ الْجُلَّ مِنْهُمْ يَقْبَلُهُ

٥٧. وَهُوَ بِأَقْسَامِ الصَّحِيحِ مُلْحَقٌ حُجِّيَّةٌ وَإِنْ يَكُنْ لَا يَلْحَقُ

(وَقَالَ) ابن الصلاح<sup>(٣)</sup>: (بَانَ لِي بِإِمْعَانِ النَّظَرِ) في ذلك (أَنَّ لَهُ) أي: للحسن (قِسْمَيْنِ كُلُّ) من الترمذي والخطابي (قَدْ ذَكَرَ قِسْمًا) منها.

(وَزَادَ) ابن الصلاح<sup>(٤)</sup> في تعريفه (كَوْنَهُ مَا عَلَّلًا وَلَا بِنُكْرٍ أَوْ شُدُوذٍ شِمْلًا وَالْفَقَهَاءَ كُلَّهُمْ تَسْتَعْمِلُهُ) أي الحسن (وَالْعُلَمَاءُ الْجُلَّ مِنْهُمْ يَقْبَلُهُ).

(وَهُوَ بِأَقْسَامِ الصَّحِيحِ مُلْحَقٌ حُجِّيَّةٌ) أي: وهو ملحق بأقسام الصحيح في الاحتجاج (وَإِنْ يَكُنْ لَا يَلْحَقُ) أي: وإن يكن دونه في الرتبة.

(١) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣٠).

(٢) في «الاقتراح»: (ص ١٩١).

(٣) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣١-٣٢).

(٤) المصدر السابق.

٥٨. فَإِنْ يُقَلُّ: يُحْتَجُّ بِالضَّعِيفِ فَقُلُّ: إِذَا كَانَ مِنَ الْمُؤْصُوفِ  
 ٥٩. رُوَاتُهُ بِسُوءِ حِفْظٍ يُجْبَرُ بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ يُذَكَّرُ  
 ٦٠. وَإِنْ يَكُنْ لِكَذِبٍ أَوْ شَذَا أَوْ قَوِي الضُّعْفُ فَلَمْ يُجْبَرِ ذَا  
 ٦١. أَلَا تَرَى الْمُرْسَلَ حَيْثُ أُسْنِدَا أَوْ أَرْسَلُوا كَمَا يَجِيءُ اعْتُضِدَا

(فَإِنْ يُقَلُّ: يُحْتَجُّ بِالضَّعِيفِ) هذا الشرط لم يتكلم عليه في شرحه وليس بمطابق لكلام ابن الصلاح، فإنه قال (١): لعل الباحث يقول: إنا نجد أحاديث محكوماً بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة فهلا جعلتم ذلك [٥-أ] من نوع الحسن لأن بعض ذلك عَصَّدَ بعضاً كما قلت في نوع الحسن، (فَقُلُّ) في جوابه: ليس كل ضَعْفٍ في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل (إِذَا كَانَ) الحديث (مِنَ الْمُؤْصُوفِ رُوَاتُهُ بِسُوءِ حِفْظٍ) مع كونهم من أهل الصدق والديانة (يُجْبَرُ بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ يُذَكَّرُ) فإذا جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له.

(وَإِنْ يَكُنْ) أي: الضعيف (لِكَذِبٍ) في الراوي، (أَوْ شَذَا) أي: أو لكون الحديث شاذاً، (أَوْ قَوِي الضُّعْفُ) من عطف العام على الخاص، (فَلَمْ يُجْبَرِ ذَا) القوة الضعيف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته (أَلَا تَرَى) الحديث (الْمُرْسَلَ حَيْثُ أُسْنِدَا) أي: جاء مسنداً من وجه آخر، (أَوْ أَرْسَلُوا) أي: أو وافقه

مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول، (كما يجيء) في موضع الكلام على المرسل لا مطلقاً (اعتضداً) وزال ضعفه بنحو ذلك.

٦٢. وَالْحَسَنُ: المشهور بالعدالة وَالصَّدِيقِ رَاوِيَهُ، إِذَا أَتَى لَهُ

٦٣. طُرُقٌ أُخْرَى نَحْوَهَا مِنَ الطُّرُقِ صَحَّحْتُهُ كَمَثَلِ لَوْلَا أَنْ أَشُقُّ

٦٤. إِذْ تَابَعُوا مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو عَلَيْهِ فَارْتَقَى الصَّحِيحَ يَجْرِي

(وَالْحَسَنُ: المشهور بالعدالة وَالصَّدِيقِ رَاوِيَهُ) أي: الذي راويه مشتهر بالصدق والعدالة، (إِذَا أَتَى لَهُ طُرُقٌ أُخْرَى نَحْوَهَا مِنَ الطُّرُقِ صَحَّحْتُهُ) أي: حكمت بصحته، (كَمَثَلِ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقُّ») على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»<sup>(١)</sup>؛ (إِذْ تَابَعُوا مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو<sup>(٢)</sup>) وهو ممن ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته (عَلَيْهِ) أي: على حديثه بروايته من وجه آخر<sup>(٣)</sup> (فَارْتَقَى الصَّحِيحَ يَجْرِي) أي فالتحق إسناده بدرجة الصحيح لزوال ما كان يَحْشَى من جهة سوء حفظه.

٦٥. قَالَ: وَمَنْ مَظَنَّةٌ لِلْحَسَنِ جَمْعُ أَبِي دَاوُدَ أَي فِي السَّنَنِ

٦٦. فَإِنَّهُ قَالَ: ذَكَرْتُ فِيهِ مَا صَحَّ أَوْ قَارَبَ أَوْ يَحْكِيهِ

(١) أخرجه الترمذي (ح ٢٢).

(٢) بن علقمة بن وقاص الليثي. قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق له أوهام».

(٣) ممن تابعه: الأعرج عند البخاري (ح ٧٢٤٠) ومسلم (ح ٢٥٢)، وأبي داود (ح ٤٦)، والنسائي (ح ٥٤٢٧). وسعيد المقبري عند ابن ماجه (ح ٢٨٧) وغيرهم.

وقد تابعوه في شيخه فهي متابعة قاصرة.

٦٧. وَمَا بِهِ وَهَنْ شَدِيدٌ قُلْتُهُ وَحَيْثُ لَا فَصَالِحَ خَرَجْتُهُ  
 ٦٨. فَمَا بِهِ وَلَمْ يُصَحِّحْ وَسَكَتَ عَلَيْهِ عِنْدَهُ لَهُ الْحُسْنُ ثَبَّتَ  
 ٦٩. وَابْنُ رُشَيْدٍ قَالَ - وَهُوَ مُتَّجِهٌ - : قَدْ يَبْلُغُ الصَّحَّةَ عِنْدَ مَخْرَجِهِ

(قَالَ) ابن الصلاح<sup>(١)</sup>: (وَمِنْ مَطْنَةٍ لِلْحَسَنِ جَمَعَ أَبِي دَاوُدَ أَي فِي السُّنَنِ) أَي سَنَّ أَبِي دَاوُدَ؛ (فَائِدَةٌ) أَي: أَبِي دَاوُدَ (قَالَ)<sup>(٢)</sup>: ذَكَرْتُ فِيهِ مَا صَحَّ أَوْ قَارَبَ أَوْ يَحْكِيهِ) أَي: يَشْبَهُ الصَّحِيحَ، (وَمَا) فِي كِتَابِي مِنْ حَدِيثٍ (بِهِ وَهَنْ شَدِيدٌ قُلْتُهُ) أَي: بَيْنْتَهُ، (وَحَيْثُ لَا) أَي: لَمْ أَذْكَرْ فِيهِ (فَصَالِحٌ خَرَجْتُهُ).

(فَمَا بِهِ)<sup>(٣)</sup> أَي: فَمَا وُجِدَ فِي كِتَابِهِ وَليْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْ «الصَّحِيحِينَ» (وَلَمْ يُصَحِّحْ) أَي: لَمْ يَنْصُ عَلَى صِحَّتِهِ أَحَدٌ مِمَّنْ يَمِيزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ (وَسَكَتَ عَلَيْهِ) أَي: بَلْ ذَكَرَهُ مُطْلَقاً (عِنْدَهُ) أَي: عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ [٥ - ب] (الْحُسْنُ ثَبَّتَ).

و(ابْنُ رُشَيْدٍ) الأندلسي<sup>(٤)</sup> (قَالَ)<sup>(٥)</sup> معترضاً على ابن الصلاح (وَهُوَ مُتَّجِهٌ: قَدْ يَبْلُغُ الصَّحَّةَ عِنْدَ مَخْرَجِهِ) أَي: لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْحَدِيثِ لَمْ يَنْصُ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ

(١) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣٦).

(٢) انظر لزماً ما علقناه على «شرح ألفية العراقي» للسيوطي: (ص ١٢٣ - ١٢٥).

(٣) هذا قول ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣٦).

(٤) هو: محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن إدريس الأندلسي المالكي،

المتوفى سنة (٧٢٢هـ). «الديباج المذهب»: (٢/ ٢٩٧ - ٢٩٨) و«الوافي بالوفيات»:

(٤/ ٢٨٤ - ٢٨٦).

(٥) نقل كلامه ابن سيد الناس في «النفح الشذي»: (١/ ٢١٨).

بضعف، ولا غيره بصحة أنه عند أبي داود حسن؛ إذ قد يكون عنده صحيحاً وإن لم يكن عند غيره كذلك.

٧٠. وَلِلْإِمَامِ الْيَعْمُرِيِّ إِنَّمَا قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ يَحْكِي مُسْلِمًا  
 ٧١. حَيْثُ يَقُولُ: جُمْلَةُ الصَّحِيحِ لَا تُوجَدُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالثَّبَلَا  
 ٧٢. فَاحْتِاجَ أَنْ يُنْزَلَ فِي الْإِسْنَادِ إِلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ  
 ٧٣. وَنَحْوِهِ، وَإِنْ يَكُنْ ذُو السَّبْقِ قَدْ فَاتَهُ، أَذْرَكَ بِاسْمِ الصَّدَقِ  
 ٧٤. هَلَّا قَضَى عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ بِمَا قَضَى عَلَيْهِ بِالتَّحْكُمِ

(وَلِلْإِمَامِ) أبي الفتح بن سيد الناس (الْيَعْمُرِيُّ) تعقّب على كلام ابن الصلاح<sup>(١)</sup> بأن أبا داود لم يسم شيئاً بالحسن بل (إِنَّمَا قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ يَحْكِي مُسْلِمًا حَيْثُ يَقُولُ): مسلم<sup>(٢)</sup>: (جُمْلَةُ الصَّحِيحِ لَا تُوجَدُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالثَّبَلَا) كشعبة وسفيان (فاحتاج) مسلم (أَنْ يُنْزَلَ فِي الْإِسْنَادِ إِلَى) حديث (يَزِيدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ وَنَحْوِهِ) كابن أبي سليم وعطاء بن السائب (وَإِنْ يَكُنْ ذُو السَّبْقِ قَدْ فَاتَهُ، أَذْرَكَ بِاسْمِ الصَّدَقِ) أي: لأنهم وإن تفاوتوا في الحفظ والإتقان فاسم العدالة والصدق يشمل الكل. قال اليعمري: (هَلَّا قَضَى) ابن الصلاح (عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ بِمَا قَضَى عَلَيْهِ) أي: على كتاب أبي داود (بِالتَّحْكُمِ) فإن معنى كلامهما واحد.

٧٥. وَالْبَغْوِيُّ إِذْ قَسَمَ الْمَصَابِحَا إِلَى الصَّحَّاحِ وَالْحِسَانِ جَانِحَا  
 ٧٦. أَنَّ الْحِسَانَ مَا رَوُوهُ فِي السُّنَنِ رَدَّ عَلَيْهِ إِذْ بَهَا غَيْرُ الْحَسَنِ

(١) في «النفح الشذي»: (٢١٣/١).

(٢) في «مقدمة صحيحه»: (٢١٥/١) مع شرح النووي.

(وَالْبَغْوِيُّ إِذْ قَسَمَ الْمَصَابِحًا إِلَى الصَّحَّاحِ وَالْحَسَانِ جَانِحًا أَنَّ الْحَسَانَ مَا رُوِيَ فِيهِ)  
 فِي كِتَابِ (السُّنَنِ<sup>(١)</sup> رَدَّ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْبَغْوِيِّ (إِذْبِهَا) أَي: بِاللِّسَانِ (غَيْرَ الْحَسَنِ)  
 مِنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ فَهَذَا اصْطِلَاحٌ لَا يَعْرِفُ.

٧٧. كَانَ أَبُو دَاوُدَ أَقْوَى مَا وَجَدَ يَرْوِيهِ، وَالضَّعِيفَ حَيْثُ لَا يَجِدُ

٧٨. فِي الْبَابِ غَيْرُهُ فَذَلِكَ عِنْدَهُ مِنْ رَأْيِ أَقْوَى قَالَهُ ابْنُ مَنْدَه

٧٩. وَالنَّسِيُّ يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يَجْمَعُوا عَلَيْهِ تَرَكَآ، مَذْهَبٌ مُتَّسِعٌ

(كَانَ أَبُو دَاوُدَ أَقْوَى مَا وَجَدَ) فِي كُلِّ بَابٍ (يَرْوِيهِ، وَالضَّعِيفَ حَيْثُ لَا يَجِدُ فِي  
 الْبَابِ غَيْرُهُ فَذَلِكَ عِنْدَهُ مِنْ رَأْيِ أَقْوَى) أَي: لِأَنَّهُ أَقْوَى عِنْدَهُ مِنْ رَأْيِ الرِّجَالِ (قَالَهُ)  
 عَنْهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ابْنُ مَنْدَه)<sup>(٢)</sup>.

(وَالنَّسِيُّ يُخْرِجُ) عَنْ كُلِّ (مَنْ لَمْ يَجْمَعُوا عَلَيْهِ تَرَكَآ) وَهَذَا (مَذْهَبٌ مُتَّسِعٌ)، وَهَذَا  
 بَيَانٌ كَوْنِ السُّنَنِ فِيهَا غَيْرَ الْحَسَنِ.

٨٠. وَمَنْ عَلَيْهَا أَطْلَقَ الصَّحِيحًا فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلًا صَرِيحًا

(وَمَنْ عَلَيْهَا) أَي: عَلَى كِتَابِ السُّنَنِ (أَطْلَقَ الصَّحِيحًا) كَأَبِي طَاهِرِ السَّلْفِيِّ<sup>(٣)</sup>

(١) «مقدمة مصابيح السنة»: (٢/١).

(٢) نقله عنه ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣٧) مما سمعه البارودي  
 عن ابن منده. وابن منده هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى  
 العبدي الأصبهاني، المتوفى سنة (٣٩٥هـ). «أخبار أصبهان»: (٢/٣٠٦) و«تذكرة  
 الحافظ»: (٣/١٠٣١-١٠٣٦).

(٣) هو: الحافظ أبو طاهر عماد الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني  
 السلفي، المتوفى سنة (٥٧٦هـ). «البداية والنهاية»: (١٢/٣٠٧).

حيث قال في الكتب الخمسة: اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب. (فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلًا صَرِيحًا).

٨١. وَدُونَهَا فِي رُتْبَةِ مَا جُعِلَ عَلَى الْمَسَانِيدِ، فَيُدْعَى الْجَفَلَى

٨٢. كَمُسْنَدِ الطَّيَالِسِيِّ وَأَحْمَدًا وَعَدَّهُ لِلدَّارِمِيِّ انْتِقَادًا

(وَدُونَهَا) أي: دون السنن (في رُتْبَةِ) أي: في رتبة الصحة (مَا جُعِلَ عَلَى الْمَسَانِيدِ) وهو ما أُفرد فيه حديث كل صحابي على حدة من غير نظر للأبواب (فَيُدْعَى الْجَفَلَى) أي: الدعوة [٦-أ] العامة؛ فإن من جمَعَ مسند الصحابي يجمع فيه ما يقع له من حديثه سواء كان صالحاً للاحتجاج أم لا.

(كَمُسْنَدِ) أبي داود (الطَّيَالِسِيِّ)، وكمسند (أَحْمَدًا) أي: ابن حنبل.

(وَعَدَّهُ لِلدَّارِمِيِّ) أي: عد ابن الصلاح<sup>(١)</sup> مسند الدارمي فيها (انْتِقَادًا)؛ لأنه مُرْتَّبٌ عَلَى الأبواب لا على الأسانيد.

٨٣. وَالْحُكْمُ لِلْإِسْنَادِ بِالصَّحَّةِ أَوْ بِالْحُسْنِ دُونَ الْحُكْمِ لِلْمَتْنِ رَأَوَا

٨٤. وَأَقْبَلَهُ إِنْ أَطْلَقَهُ مَنْ يُعْتَمَدُ وَلَمْ يُعَقَّبْهُ بِضَعْفٍ يُتَّقَدُ

(وَالْحُكْمُ لِلْإِسْنَادِ بِالصَّحَّةِ) كقولهم: هذا حديث إسناده صحيح (أَوْ بِالْحُسْنِ) كقولهم: إسناده حسن (دُونَ الْحُكْمِ لِلْمَتْنِ رَأَوَا) أي: رأوه دون قولهم: هذا حديث صحيح أو حسن؛ لأنه قد يَصِحُّ الإسناد لثقة رجاله ولا يصح الحديث لشذوذ أو علة.

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣٨).

(وَأَقْبَلَهُ) أَي مَا حُكِمَ عَلَى إِسْنَادِهِ (إِنْ أَطْلَقَهُ مَنْ يُعْتَمَدُ) أَي: إِذَا اقْتَصَرَ الْمَصْنُفُ الْمَعْتَمَدُ مِنْهُمْ عَلَى قَوْلِهِ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ»، (وَلَمْ يُعْتَبَرْ بِضَعْفِ يُتَّقَدُ) فَالظَّاهِرُ مِنْهُ الْحُكْمُ لَهُ بِأَنَّهُ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْعِلَّةِ وَالْقَادِحِ هُوَ الْأَصْلُ.

٨٥. وَأَسْتَشْكِلُ الْحُسْنَ مَعَ الصَّحَّةِ فِي مَثْنٍ، فَإِنْ لَفْظًا يُرَدُّ فَقُلْ: صِفْ  
٨٦. بِهِ الضَّعِيفَ، أَوْ يُرَدُّ مَا يَخْتَلِفُ سَنَدُهُ، فَكَيْفَ إِنْ فَرَدُّ وَصِفْ؟

(وَأَسْتَشْكِلُ الْحُسْنَ مَعَ الصَّحَّةِ) أَي: الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا (فِي مَثْنٍ) وَاحِدٌ، كَقَوْلِ التِّرْمِذِيِّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْحَسَنُ قَاصِرٌ عَنِ الصَّحِيحِ. (فَإِنْ لَفْظًا يُرَدُّ) كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(١)</sup>: إِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَنَكَّرٍ أَنْ يُرَادَ بِالْحَسَنِ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ. (فَقُلْ: صِفْ بِهِ الضَّعِيفَ) كَمَا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ<sup>(٢)</sup>: يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُقَ عَلَى الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ إِذَا كَانَ حَسَنَ اللَّفْظِ أَنَّهُ حَسَنٌ.

(أَوْ يُرَدُّ مَا يَخْتَلِفُ سَنَدُهُ) كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(٣)</sup> أَيْضًا: بَأَنَّ يَكُونُ لَهُ إِسْنَادَانِ أَحَدُهُمَا صَحِيحٌ وَالْآخَرُ حَسَنٌ. (فَكَيْفَ إِنْ فَرَدُّ وَصِفْ؟) كَمَا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ<sup>(٤)</sup>: يُرَدُّ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي قِيلَ فِيهَا حَسَنٌ صَحِيحٌ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا إِلَّا مَخْرَجٌ وَاحِدٌ.

٨٧. وَلَا بِي الْفَتْحِ فِي الْاِقْتِرَاحِ أَنْ نَفَرَادَ الْحُسْنِ دُوَ اضْطِرَاحِ

(١) فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ»: (ص ٣٩).

(٢) فِي «الْاِقْتِرَاحِ»: (ص ١٧٣).

(٣) فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ»: (ص ٣٩).

(٤) فِي «الْاِقْتِرَاحِ»: (ص ١٧٣).

٨٨. وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ فَلَيْسَ يَلْتَبِسُ كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنٌ لَا يَنْعَكِسُ  
٨٩. وَأُورِدُوا مَا صَحَّ مِنْ أَفْرَادٍ حَيْثُ اشْتَرَطْنَا غَيْرَ مَا إِسْنَادٍ

(ولأبي الفتح) ابن دقيق العيد (في) كتاب (الاقتراح)<sup>(١)</sup> جوابٌ وهو: (أنَّ انفرادَ الحُسْنِ دُونَ اصطلاح) أي: أن الحُسْنَ لا يشترط فيه القصور عن الصحة إلا حيث انفرد الحسن فيراد بالحسن حيثئذ المعنى الاصطلاحي، (وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ فَلَيْسَ يَلْتَبِسُ) أي: وأما إن ارتفع إلى درجة [٦-ب] الصحة فالحُسْنَ حاصل لا محالة تبعاً للصحة؛ لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق فيقال: حَسَنٌ باعتبار الدنيا، صحيحٌ باعتبار العليا.

قال ابن المواق<sup>(٢)</sup>: فعلى هذا (كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنٌ) عند الترمذي، ثم (لَا يَنْعَكِسُ).

(وَأُورِدُوا) أورده ابن سيد الناس<sup>(٣)</sup> على بن المواق (مَا صَحَّ مِنْ أَفْرَادٍ حَيْثُ اشْتَرَطْنَا غَيْرَ مَا إِسْنَادٍ) أي: قال: بقي عليه أنه اشترط في الحسن أن يُرَوَى نحوه من وجه آخر، ولم يشترط ذلك في الصحيح فانتهى أن يكون كل صحيح حسناً، فعلى هذا الأفراد الصحيحة ليست بحسنة عند الترمذي؛ إذ يشترط

(١) (ص ١٧٥-١٧٦).

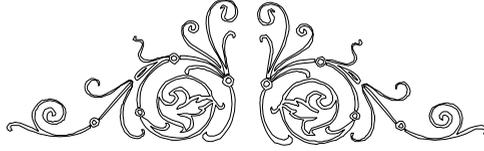
(٢) هو: محمد بن يحيى بن خلف بن فرج، أبو عبد الله بن المواق المراكشي، المتوفى سنة

(٦٤٢ هـ). «الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام»: (٤/٢٣١-٢٣٤).

(٣) في «الفتح الشذي»: (١/٢٩١).

في الحسن أن يروى من غير وجه.

[وأجاب العراقي<sup>(١)</sup> بحمل كلام الترمذي على ما إذا لم يبلغ رتبة الصحيح]<sup>(٢)</sup>.



(١) في «شرح الألفية»: (١/١٧٥).

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق في الحاشية اليمنى.

## القسم الثالث: الضعيف

٩٠. أَمَّا الضَّعِيفُ فَهُوَ مَا لَمْ يَبْلُغِ مَرْتَبَةَ الْحُسْنِ، وَإِنْ بَسَطَ بُعِي:
٩١. ففَاقِدُ شَرْطِ قَبُولِ قِسْمٍ وَأَثْنَيْنِ قِسْمٍ غَيْرُهُ، وَضَمُّوا
٩٢. سِوَاهُمَا فَنَالَتْ، وَهَكَذَا وَعُدِلْ شَرْطِ غَيْرِ مَبْدُودًا
٩٣. قِسْمٍ سِوَاهَا ثُمَّ زِدْ غَيْرَ الَّذِي قَدَّمْتَهُ ثُمَّ عَلَى ذَا فَاحْتَذِي
٩٤. وَعَدَّهُ الْبُسْتِيُّ فِيهَا أَوْعَى لِتِسْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ نَوْعًا

(أَمَّا الضَّعِيفُ فَهُوَ مَا لَمْ يَبْلُغِ مَرْتَبَةَ الْحُسْنِ) أي: ما قصر عن مرتبة الحسن.

(وَإِنْ بَسَطَ بُعِي) أي: وإن أريد بسط أقسام الضعيف، (فَاقِدُ شَرْطِ قَبُولِ قِسْمٍ) شروط القبول هي شروط الصحيح والحسن، وهي: اتصال السند حيث لم ينجبر المرسل بما يؤكده.

وعدالة الرجال.

والسلامة من كثرة الخطأ والغفلة.

ومجيء الحديث من وجه آخر حيث كان في الإسناد مستور لم تُعرف أهليته وليس متهماً كثير الغلط.

والسلامة من الشذوذ.

والسلامة من العلة القاذحة.

فما فقد الاتصال قسم، ويدخل تحته قسمان: المنقطع، والمرسل الذي لم ينجر.

(وَأَثْنَيْنِ قِسْمٌ غَيْرُهُ) أي: وما فُقدَ فيه شَرْطٌ آخر مع الشرط المتقدم قسم آخر ويدخل تحته اثنا عشر؛ لأن فقد العدالة يدخل تحته الضعيف والمجهول، وهذه أقسامه:

الثالث: مرسل في إسناده ضعيف.

٤- منقطع كذلك.

٥- مرسل فيه مجهول.

٦- منقطع كذلك.

٧- مرسل فيه مغفل كثير الخطأ.

٨- منقطع كذلك.

٩- مرسل فيه مستور، ولم ينجر بمجيئه من وجه آخر.

١٠- منقطع كذلك.

١١- مرسل شاذ.

١٢- منقطع كذلك.

١٣- مرسل معلل [٧-أ].

١٤- منقطع كذلك.

(وَضَمُّوْا سِوَاهُمَا فَثَالِثٌ) أي: وما فقد فيه شرط ثالث مع فقد الشرطين

المتقدمين فهو قسم ثالث من أصل الأقسام، ويدخل تحته عشرة.

الخامس عشر: مرسل شاذ فيه عدل مغفل كثير الخطأ.

١٦- منقطع كذلك.

١٧- مرسل معلل فيه ضعيف.

١٨- منقطع كذلك.

١٩- مرسل معلل فيه مجهول.

٢٠- منقطع كذلك.

٢١- مرسل معلل فيه مغفل كذلك.

٢٢- منقطع كذلك.

٢٣- مرسل معلل فيه مستور، ولم ينجبر.

٢٤- منقطع كذلك.

(وَهَكَذَا) فافعل إلى آخر الشروط، فخذ ما فُقدَ فيه الشرط الأول وهو

الاتصال مع شرطين آخرين غير ما تقدم وهما السلامة من الشذوذ والعلة.

ثم خذ ما فُقدَ فيه شرط آخر مضموماً إلى ما فُقدَ هذه الشروط الثلاثة،

وهي: الخامس والعشرون: مرسل شاذ معلل.

٢٦- منقطع كذلك.

٢٧- مرسل شاذ معلل فيه مغفل كثير الخطأ.

٢٨- منقطع كذلك.

(وَعُدَّ لِشَرْطٍ غَيْرِ مَبْدُوءٍ فَذَا قِسْمٌ سِوَاهَا) أي: فابدأ بما فُقدَ فيه شرط واحد غير ما بدأت به<sup>(١)</sup> أولاً وهو ثقة الرواة وتحتة قسمان:

التاسع والعشرون: ما في إسناده ضعيف.

٣٠- ما فيه مجهول.

(ثُمَّ زِدْ) على فقد عدالة الراوي فقد شرط آخر (غَيْرِ الَّذِي قَدَّمْتُهُ) وتحتة قسمان:

الحادي والثلاثون: ما فيه ضعيف وعله.

٣٢- ما فيه مجهول وعله.

(ثُمَّ عَلَى ذَا فَاحْتَذِي) فَكَمَّلَ العمل الثاني الذي بدأت فيه بفقد الشرط المثني به كما كملت الأول، فضم إلى فُقدَ هذين الشرطين فُقدَ ثالث، ثم عد فابدأ بما فُقدَ فيه شرط آخر غير المبدوء به والمثني به وهو سلامة الراوي من الغفلة، ثم زد عليه وجود الشذوذ أو العلة أو هما.

ثم عد فابدأ بما فقد فيه الرابع، وهو عدم مجيئه من وجه آخر حيث كان في إسناده مستور، ثم زد عليه وجود العلة.

ثم عد فابدأ بما فقد فيه الخامس وهو السلامة من الشذوذ، ثم زد عليه وجود العلة معه.

(١) كذا في الأصل، وفي «شرح الناظم»: (١/١٧٨): بدأت، وهو أظهر.

ثم اختتم بفقد السادس ويدخل تحته عشرة:

الثالث والثلاثون: شاذ معلل فيه عدل مغفل كثير الخطأ.

٣٤- ما فيه [٧-ب] مغفل كثير الخطأ.

٣٥- شاذ فيه مغفل كذلك.

٣٦- معلل كذلك.

٣٧- شاذ معلل فيه مغفل كذلك.

٣٨- ما في إسناد مستور لم تُعرف أهليته، ولم يُروَ من وجه آخر.

٣٩- معلل فيه مستور كذلك.

٤٠- الشاذ.

٤١- الشاذ المعلل.

٤٢- المعلل.

(وَعَدَهُ) أي: الضعيف أبو حاتم (البُستِيّ فيما أوعَى) أي: جمع، (لِتَسْعَةِ

وَأَرْبَعِينَ نَوْعًا).



## المرفوع

٩٥. وَسَمَّ مَرْفُوعاً مُضَافاً لِلنَّبِيِّ وَاشْتَرَطَ الْحَطِيبُ رَفْعَ الصَّاحِبِ

٩٦. وَمَنْ يُقَابِلُهُ بِذِي الإِرْسَالِ فَقَدْ عَنَى بِذَلِكَ ذَا اتِّصَالِ

(وَسَمَّ مَرْفُوعاً مُضَافاً لِلنَّبِيِّ) أي: فالمرفوع ما أُضِيفَ إِلَى النَبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قولاً له، أو فعلاً، أَضَافَهُ إِلَيْهِ صَحَابِي أو غيره، اتَّصَلَ أَمْ لَا.

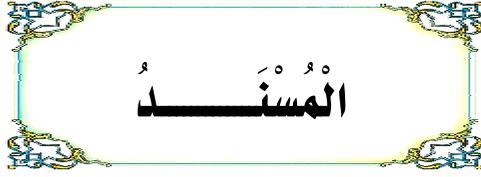
(وَاشْتَرَطَ الْحَطِيبُ<sup>(١)</sup> رَفْعَ الصَّاحِبِ) فقال: ما أخبر فيه الصحابي.

(وَمَنْ يُقَابِلُهُ بِذِي الإِرْسَالِ) أي: ومن جعل المرفوع في مقابلة المرسل، (فَقَدْ

عَنَى بِذَلِكَ ذَا اتِّصَالِ) أي: فقد عني بالمرفوع المتصل.



(١) في «الكفاية»: (٩٦/١).



٩٧. وَالْمُسْنَدُ الْمَرْفُوعُ أَوْ مَا قَدْ وُصِلَ لَوَمَعَ وَقِفٍ وَهَوِيَ هَذَا يَقْلُ

٩٨. وَالثَّالِثُ الرَّفْعُ مَعَ الْوَصْلِ مَعًا شَرَطٌ بِهِ الْحَاكِمُ فِيهِ قَطْعًا

(وَالْمُسْنَدُ الْمَرْفُوعُ) إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (١).

(أَوْ مَا قَدْ وُصِلَ لَوَمَعَ وَقِفٍ) (٢) فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَرْفُوعُ وَالْمَوْقُوفُ، (وَهَوِيَ هَذَا

يَقْلُ).

(وَالثَّالِثُ الرَّفْعُ مَعَ الْوَصْلِ مَعًا) أَي: لَا يَقَعُ الْمُسْنَدُ إِلَّا عَلَى مَا رُفِعَ إِلَى النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ (شَرَطٌ بِهِ الْحَاكِمُ) الْنَيْسَابُورِيُّ (٣) (فِيهِ

قَطْعًا).



(١) فِي «الْتَمَهِيدِ»: (٢١/١ - ٢٣).

(٢) وَهُوَ قَوْلُ الْخَطِيبِ فِي «الْكِفَايَةِ»: (٩٦/١).

(٣) فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ»: (ص ١٣٧).

## المتصل والموصول

٩٩. وَإِنْ تَصِلُ بِسَنْدٍ مَّنْقُولًا فَسَمَّهُ مُتَّصِلًا مَوْصُولًا

١٠٠. سَوَاءً الْمَوْقُوفُ وَالْمَرْفُوعُ وَلَمْ يَرَوْا أَنْ يَدْخُلَ الْمَقْطُوعُ

(وَإِنْ تَصِلُ بِسَنْدٍ مَّنْقُولًا) عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو عن واحدٍ من الصحابة، (فَسَمَّهُ مُتَّصِلًا مَوْصُولًا، سَوَاءً الْمَوْقُوفُ) على الصحابي (وَالْمَرْفُوعُ) إلى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك.

(وَلَمْ يَرَوْا أَنْ يَدْخُلَ الْمَقْطُوعُ) وهي أقوال التابعين وإن اتصلت الأسانيد إليهم.



## الموقوف

١٠١. وَسَمَّ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصَرْتَهُ بِصَاحِبٍ وَصَلْتَ أَوْ قَطَعْتَهُ

١٠٢. وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَّاهُ الْأَثْرَ وَإِنْ تَقِفُ بغيرِهِ قَيِّدَتْ بَرُّ

(وَسَمَّ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصَرْتَهُ بِصَاحِبٍ) قولاً أو فعلاً أو نحوهما، ولم يتجاوز به إلى النبي صلى الله عليه وسلم، سواءً (وَصَلْتَ) إسناده إلى الصحابي (أَوْ قَطَعْتَهُ).

(وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ) وهو الفوراني<sup>(١)</sup> من الخراسانيين (سَمَّاهُ الْأَثْرَ).

(وَإِنْ تَقِفُ بغيرِهِ قَيِّدَتْ بَرُّ) أي: وإن استعملت الموقوف فيما جاء عن التابعين فَمَنْ بعدهم فَيَقِيدُهُ بِهِمْ، فَقُلْ: موقوفٌ على عطاء أو مالك.



(١) هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفوراني، المتوفى سنة

(٤٦١ هـ). «شذرات الذهب»: (٣/٣٠٩).

## المَقْطُوعُ

١٠٣. وَسَمَّ بِالْمَقْطُوعِ قَوْلَ التَّابِعِيِّ وَفَعَلَهُ، وَقَدَرَأَى (لِلشَّافِعِيِّ)

١٠٤. تَعْبِيرُهُ بِهِ عَنِ الْمُنْقَطِعِ قُلْتُ: وَعَكْسُهُ اصطلاحُ (الْبَرْدَعِيِّ)

(وَسَمَّ [٨-أ] بِالْمَقْطُوعِ قَوْلَ التَّابِعِيِّ وَفَعَلَهُ).

(وَقَدَرَأَى) ابن الصلاح<sup>(١)</sup> في كلام (لِلشَّافِعِيِّ تَعْبِيرُهُ بِهِ) أي بالمقطوع (عن المنقطع).

(قُلْتُ: وَعَكْسُهُ اصطلاحُ الْبَرْدَعِيِّ<sup>(٢)</sup>) فإنه جعل المنقطع هو قول التابعي.



(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٤٧).

(٢) هو في جزء لطيف له في المنقطع والمرسل، كما في «فتح المغيث»: (١/١٩٣).

والبردعي هو: الحافظ الثقة أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي البردعي، المتوفى سنة (٣٠١هـ). «سير أعلام النبلاء»: (١٤/١٢٢-١٢٤) و«تاريخ بغداد»:

(١٩٤-١٩٥).

## فروع

١٠٥ . قَوْلُ الصَّحَابِيِّ مِنَ السُّنَّةِ أَوْ نَحْوَ «أَمْرُنَا» حُكْمُهُ الرَّفْعُ، وَلَوْ

١٠٦ . بَعْدَ النَّبِيِّ قَالَهُ بِأَعْضُرٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ

(قَوْلُ الصَّحَابِيِّ مِنَ السُّنَّةِ) كَذَا، كَقَوْلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ السَّنَةُ وَضَعِ الكَفِّ عَلَى الكَفِّ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ السَّرَّةِ»<sup>(١)</sup>، (أَوْ نَحْوَهُ) قَوْلُهُ: (أَمْرُنَا) بِكَذَا وَنَهَيْنَا عَنْ كَذَا، كَقَوْلِ أُمِّ عَطِيَّةَ: «أَمْرُنَا أَنْ نُخْرِجَ فِي الْعِيدَيْنِ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، وَأَمْرَ الْحَيْضِ أَنْ يَعْتَزِلْنَ مَصْلَى الْمُسْلِمِينَ»<sup>(٢)</sup>، وَقَوْلُهَا: «نَهَيْنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ»<sup>(٣)</sup> (حُكْمُهُ الرَّفْعُ) فَهُوَ مِنْ نَوْعِ الْمَرْفُوعِ وَالْمُسْنَدِ، (وَلَوْ بَعْدَ النَّبِيِّ قَالَهُ بِأَعْضُرٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَرِيدُ إِلَّا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَذَا مُطْلَقُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ يَنْصَرِفُ بِظَاهِرِهِ إِلَى مَنْ إِلَيْهِ ذَلِكَ وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَخَالَفَ فَرِيقٌ.

١٠٧ . وَقَوْلُهُ «كُنَّا نَرَى» إِنْ كَانَ مَعَهُ عَضْرُ النَّبِيِّ مِنْ قَبِيلِ مَا رَفَعِ

١٠٨ . وَقِيلَ: لَا، أَوْ لَا فَلَا، كَذَلِكَ لَهُ وَلِلْخَطِيبِ قُلْتُ: لَكِنْ جَعَلَهُ

١٠٩ . مَرْفُوعاً حَاكِمًا وَالرَّازِيُّ ابْنَ الْخَطِيبِ، وَهُوَ الْقَوِيُّ

(١) أخرجه أبو داود (ح ٧٥٦) وضعفه الألباني.

(٢) أخرجه البخاري (ح ٣٥١) ومسلم (ح ٨٩٠).

(٣) أخرجه البخاري (ح ١٢٧٨) ومسلم (ح ٩٣٨).

(وَقَوْلُهُ) أي: الصحابي: (كُنَّا نَرَى) كذا، أو نفعل، أو نقول، أو نحو ذلك، (إِنْ كَانَ مَعَ عَصْرِ النَّبِيِّ) كقول جابر: «كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم»<sup>(١)</sup> فهو (مِنْ قَبِيلِ مَا رَفَعَ) أي: الحديث المرفوع.  
(وَقِيلَ: لَا) يكون من المرفوع.

(أَوْ لَا فَلَا) أي: وإن لم يكن مقيداً بعصر النبي صلى الله عليه وسلم فليس من قبيل المرفوع. (كَذَلِكَ) أي: هذا لابن الصلاح<sup>(٢)</sup> (وَاللَّخْطِيبِ)<sup>(٣)</sup> فَجَزَمَا بِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمَوْقُوفِ.

(قُلْتُ: لَكِنْ جَعَلَهُ) أي: ما لم يُقَيَّدَ (مَرْفُوعاً الْحَاكِمُ)<sup>(٤)</sup> وَالرَّازِي<sup>(٥)</sup> (ابْنُ الْخَطِيبِ) هو الإمام فخر الدين الرازي<sup>(٦)</sup>، (وَهُوَ الْقَوِيُّ) من حيث المعنى [كقول عائشة رضي الله عنها: كانت اليد لا تقطع في الشيء التافه]<sup>(٧)</sup> [٨].

(١) أخرجه البخاري (ح ٥٢٠٧، ٥٢٠٨، ٥٢٠٩) ومسلم (ح ١٤٤٠).

(٢) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٤٨).

(٣) «الكفاية»: (٥٣٦/٢).

(٤) في «معرفة علوم الحديث»: (ص ١٥٦).

(٥) في «المحصول»: (٦٤٣/١/٢).

(٦) أبو عبد الله ويقال: أبو الفضائل محمد بن الخطيب، المتوفى سنة (٦٠٦هـ). «وفيات الأعيان»: (٤/٢٤٨-٢٥٢).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف»: (٤٧٦/٩) وابن حزم في «المحلى»: (٣٥٢/١١).

(٨) ما بين المعقوفتين ملحق في الحاشية اليسرى، ولم أجد علامة اللحق فألحقته في موضعه المناسب.

١١٠ . لَكُنْ حَدِيثُ «كَانَ بَابُ الْمُصْطَفَى يُقْرَعُ بِالْأَظْفَارِ» مِمَّا وَقَفَا

١١١ . حُكْمًا لَدَى الْحَاكِمِ وَالْحَطِيبِ وَالرَّفْعُ عِنْدَ الشَّيْخِ دُوْ تَصْوِيْبٍ

(لَكُنْ حَدِيثُ كَانَ بَابُ الْمُصْطَفَى يُقْرَعُ بِالْأَظْفَارِ) وهو الحديث الذي رواه المغيرة بن شعبة<sup>(١)</sup>، قال: «كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالأظفار» (مِمَّا وَقَفَا حُكْمًا لَدَى الْحَاكِمِ<sup>(٢)</sup> وَالْحَطِيبِ<sup>(٣)</sup>) أي: حكمه حكم الموقوف عندهما، وإن كان الحاكم تقدم عنه في نظيره أنه مرفوع.

(وَالرَّفْعُ عِنْدَ الشَّيْخِ) أبي عمرو بن الصلاح<sup>(٤)</sup> (دُوْ تَصْوِيْبٍ) قال: وهو بأن يكون مرفوعاً أحرى؛ لكونه أحرى باطلاعه صلى الله عليه وسلم.

١١٢ . وَعَدُّ مَا فَسَّرَهُ الصَّحَابِيُّ رَفْعًا فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَسْبَابِ

(وَعَدُّ مَا فَسَّرَهُ الصَّحَابِيُّ رَفْعًا) أي: تفسير الصحابي مرفوعاً (فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَسْبَابِ) أي: على [٨-ب] تفسير فيه أسباب النزول، أما التي لا تشمل على إضافة شيء إليه عليه السلام فمعدودة في الموقوفات.

١١٣ . وَقَوْلُهُمْ «يَرْفَعُهُ» «يَبْلُغُ بِهِ» رَوَايَةٌ يَنْمِيهِ رَفْعٌ فَانْتَبَهُ

١١٤ . وَإِنْ يَقُلُ «عَنْ تَابِعٍ» فَمُرْسَلٌ قُلْتُ: مِنَ السُّنَّةِ عَنْهُ نَقَلُوا

١١٥ . تَصْحِيحٌ وَقَفِيهِ وَدُوْ أَحْتَالِ نَحْوُ «أَمْرُنَا» مِنْهُ لِلْغَزَالِيِّ

(١) أخرجه عنه الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: (ص ١٤٦).

(٢) المصدر السابق: (ص ١٤٧).

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي»: (٢/٢٩١).

(٤) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٤٩).

(وَقَوْلُهُمْ) عن الصحابي (يُرْفَعُهُ) أي: يرفع الحديث، أو (يُبْلَغُ بِهِ)، أو (رَوَايَةً)، أو (يُنْمِيهِ، رَفَعُ فَاثْبَتَهُ) أي: حكمه حكم المرفوع، كرواية مسلم من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به قال: «الناس تبع لقريش»<sup>(١)</sup> (وَإِنْ يَقُلْ) هذه الألفاظ (عَنْ تَابِعٍ فَمُرْسَلٌ).

(قُلْتُ: مِنَ السُّنَّةِ عَنْهُ) أي: قول التابعي من السنة كذا (تَقْلُوا تَصَحِيحَ وَفِيهِ)، فقال النووي<sup>(٢)</sup>: الأصح أنه موقوف.

(وَذُو أَحْتِمَالٍ نَحْوُ: أُمِرْنَا مِنْهُ) أي: في قول التابعي: أُمِرْنَا بِكَذَا أو نحوه احتمالان (للغزالي<sup>(٣)</sup>)، هل يكون موقوفاً أو مرفوعاً مرسلًا؟ ولم يرجح واحداً من الاحتمالين.

١١٦. وَمَا أَتَى عَنْ صَاحِبٍ بِحَيْثُ لَا يُقَالُ رَأْيًا حُكْمُهُ الرَّفْعُ عَلَى

١١٧. مَا قَالِ فِي الْمَحْضُولِ نَحْوُ مَنْ أَتَى فَالْحَاكِمُ الرَّفْعَ لِهَذَا أَثْبَتَا

(وَمَا أَتَى عَنْ صَاحِبٍ) موقوفاً عليه (بِحَيْثُ لَا يُقَالُ) مثله (رَأْيًا، حُكْمُهُ الرَّفْعُ عَلَى مَا قَالِ) الإمام فخر الدين الرازي (فِي الْمَحْضُولِ) فقال<sup>(٤)</sup>: «إذا قال الصحابي قولاً ليس للاجتهاد فيه مجال، فهو محمول على السماع تحسیناً للظن به»، (نَحْوُ) قول ابن مسعود: («مَنْ أَتَى) ساحراً أو عرّافاً فقد كفر بما أنزل

(١) أخرجه مسلم (ح١٨١٨).

(٢) «شرح مسلم»: (١/١٩٥)، و«المجموع»: (١/٦٠).

(٣) «المستصفى»: (١/١٣١).

(٤) (٢/١٦٤٣).

على محمد صلى الله عليه وسلم»<sup>(١)</sup> (فَالْحَاكِمُ الرَّفْعَ لِهَذَا اثْبَاتًا) في «علوم الحديث»<sup>(٢)</sup>.

١١٨ . وَمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُحَمَّدٌ وَعَنْهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ

١١٩ . كَرَّرَ «قَالَ» بَعْدُ، فَالْخَطِيبُ رَوَى بِهِ الرَّفْعَ وَذَا عَجِيبُ

(وَمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُحَمَّدٌ) هو ابن سيرين، (وَعَنْهُ) أي: ورواه عن محمد (أَهْلُ الْبَصْرَةِ كَرَّرَ) لفظ («قَالَ» بَعْدُ) أي: بعد أبي هريرة فَذَكَرَ حَدِيثًا وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (فَالْخَطِيبُ رَوَى بِهِ الرَّفْعَ)<sup>(٣)</sup> من طريق موسى بن هارون الحمال بسنده إلى حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال: قال: «الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مُصَلَّاهُ»<sup>(٤)</sup> قال موسى بن هارون: إذا قال حماد بن زيد والبصريون: «قال: قال» فهو مرفوع.

(وَذَا عَجِيبُ) لم يَذْكُرْ وجه تعجبه<sup>(٥)</sup>.

ومن «قلت» إلى هنا من الزوائد.

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: (ص ١٥٥) وأبو يعلى في «مسنده» رقم (٥٤٠٨) والبخاري في «مسنده»: (٤٤٣/٢) والطبراني في «المعجم الكبير»: رقم (١٠٠٠٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١١٨/٥): «رجال الكبير والبخاري ثقات».

(٢) (ص ١٥٤) حيث ترجم له بقوله: معرفة المسانيد التي لا يذكر سندها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٣) في «الكفاية»: (٥٢٣/٢).

(٤) أخرجه مسلم (ح ٦٤٩).

(٥) انظر لبيان وجه التعجب «فتح المغيث»: (٢٣٤/١) و«شرح السيوطي على ألفية العراقي»: (ص ١٤٢).

## المرسل

١٢٠. مَرْفُوعٌ تَابِعٍ عَلَى الْمَشْهُورِ مُرْسَلٌ أَوْ قَيْدُهُ بِالْكَبِيرِ

١٢١. أَوْ سَقَطَ رَاوٍ مِنْهُ ذُو أَقْوَالٍ وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ

(مَرْفُوعٌ تَابِعٍ) إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سِوَاءَ كَانَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ أَوْ مِنْ صِغَارِهِمْ، (عَلَى الْمَشْهُورِ) مِنَ الْأَقْوَالِ (مُرْسَلٌ).

(أَوْ قَيْدُهُ بِالْكَبِيرِ) أَي: وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّهُ مَا رَفَعَهُ التَّابِعِيُّ الْكَبِيرُ، فَعَلَى ذَا مَرْسَلِ الصَّغِيرِ مَنْقُطٍ.

(أَوْ سَقَطَ رَاوٍ مِنْهُ) أَي: وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: مَا سَقَطَ رَاوٍ مِنْ إِسْنَادِهِ فَأَكْثَرُ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ [٩-أ] كَانَ.

فَهُوَ (ذُو أَقْوَالٍ)، وَالْقَوْلُ (الْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ)، قَالَ الْخَطِيبُ<sup>(١)</sup>: إِلَّا أَنْ أَكْثَرَ مَا يُوصَفُ بِالْإِرْسَالِ مِنْ حَيْثُ الِاسْتِعْمَالِ مَا رَوَاهُ التَّابِعِيُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

١٢٢. وَاحْتِجَّ مَالِكٌ كَذَا النُّعْمَانُ وَتَابَعُوهُمُ ابْنُ وَدَائِنُوا

١٢٣. وَرَدَّهُ جَمَاهِرُ النَّقَّادِ؛ لِلجَّهْلِ بِالسَّاقِطِ فِي الْإِسْنَادِ

١٢٤. وَصَاحِبُ التَّمْهِيدِ عَنْهُمْ نَقَلَهُ وَمُسْلِمٌ صَدَرَ الْكِتَابِ أَصْلَهُ

(١) فِي «الْكَفَايَةِ»: (٩٦/١).

(وَاحْتَجَّ مَالِكٌ<sup>(١)</sup> كَذَا) أبو حنيفة (النَّعْمَانُ<sup>(٢)</sup> وَتَابِعُوهُمَا بِهِ) أي بالمرسل، (وَدَانُوا) أي جعلوه ديناً يدينون به، (وَرَدَّهُ جَمَاهِرُ النَّقَادِ) من أهل الحديث فلم يحتجوا به؛ (لِلْجَهْلِ بِالسَّاقِطِ فِي الْإِسْنَادِ) فلم يُعَلِّمَ حاله لَتُعَرَفَ عدالته، وتقدم من شرط الصحة ثقة رجاله<sup>(٣)</sup>.

(وَصَاحِبُ التَّمْهِيدِ) هو ابن عبد البر (عَنْهُمْ نَقَلَهُ<sup>(٤)</sup>)، وَمُسْلِمٌ صَدَرَ الْكِتَابِ أَصْلَهُ<sup>(٥)</sup> فإنه قال في صدر كتابه «الصحيح»: «المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة».

١٢٥ . لَكِنْ إِذَا صَحَّ لَنَا مَخْرَجُهُ بِمُسْنَدٍ أَوْ مُرْسَلٍ يُخْرِجُهُ

١٢٦ . مَنْ لَيْسَ يَرْوِي عَنْ رِجَالِ الْأَوَّلِ نَقْبَلُهُ، قُلْتُ: الشَّيْخُ لَمْ يُفْصَلِ

١٢٧ . وَالشَّافِعِيُّ بِالْكِبَارِ قَيِّدًا وَمَنْ رَوَى عَنِ الثَّقَاتِ أَبَدًا

١٢٨ . وَمَنْ إِذَا شَارَكَ أَهْلَ الْحِفْظِ وَافَقَهُمْ إِلَّا بِنَقْصٍ لَفْظٍ

(لَكِنْ إِذَا صَحَّ لَنَا مَخْرَجُهُ) أي مخرج المرسل (بِمُسْنَدٍ) من وجه آخر، (أو مُرْسَلٍ) آخر، (يُخْرِجُهُ مَنْ لَيْسَ يَرْوِي عَنْ رِجَالِ) المرسل (الْأَوَّلِ نَقْبَلُهُ).

(١) انظر: «التمهيد»: (٢/١) و«عارضة الأحوذى»: (٢/٥٠، ٢٣٧).

(٢) انظر: «فواتح الرحموت»: (٢/١٧٤)، و«حاشية السندي على النسائي»: (١/١٠٤).

(٣) انظر: «تدريب الراوي»: (١/٢٢٣) و«نزهة النظر»: (ص ١١٠-١١١).

(٤) في «التمهيد»: (٥/١).

(٥) مقدمة «صحيح مسلم»: (١/٢٨١) مع شرح النووي.

(قُلْتُ: الشَّيْخُ) ابن الصلاح (لَمْ يُفْصَلِ)<sup>(١)</sup> بل أطلق القول عن الشافعي بأنه يقبل مطلق المرسل إذا تَأَكَّدَ بما ذكر، (وَالشَّافِعِيُّ بِالْكِبَارِ قَيْدًا)<sup>(٢)</sup> أي: إنما يقبل مراسيل كبار التابعين، (وَمَنْ رَوَى عَنِ الثَّقَاتِ أَبَدًا) أي: إذا أُرْسِلَ وَسَمِّيَ من أُرْسِلَ عنه لم يُسَمَّ إلا ثقة، ويحتمل من روى مطلقاً عن الثقات المراسيل وغيرها، (وَمَنْ إِذَا شَارَكَ أَهْلَ الْحِفْظِ) في حديثهم (وَأَفَقَهُمْ إِلَّا بِنَقْصِ لَفْظٍ) أي فإن خالفهم فإن وجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه.

ومن «قُلْتُ» إلى هنا من الزوائد.

١٢٩. فَإِنْ يُقَلُّ: فَالْمُسْنَدُ الْمُعْتَمَدُ فَقُلُّ: دَلِيلَانِ بِهِ يُعْتَضَدُ

(فَإِنْ يُقَلُّ) قولكم يُقَبَلُ المرسل إذا جاء مسنداً من وجه آخر، (فَالْمُسْنَدُ الْمُعْتَمَدُ) ولا حاجة حينئذ إلى المرسل. (فَقُلُّ: دَلِيلَانِ بِهِ) أي: بالمسند (يُعْتَضَدُ) المرسل فيرجح بهما عند معارضة دليل واحد.

١٣٠. وَرَسْمُوا مُنْقَطِعاً عَنْ رَجُلٍ وَفِي الْأُصُولِ نَعْتُهُ: بِالْمُرْسَلِ

(وَرَسْمُوا مُنْقَطِعاً) إذا قيل في إسناد: (عَنْ رَجُلٍ) أو عن شيخ أو نحو ذلك.

(وَفِي الْأُصُولِ نَعْتُهُ: بِالْمُرْسَلِ) قاله إمام الحرمين<sup>(٣)</sup>.

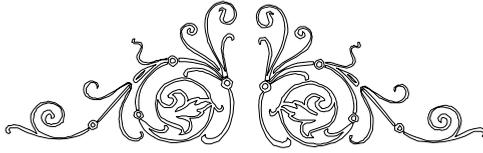
١٣١. أَمَّا الَّذِي أُرْسَلَهُ الصَّحَابِيُّ فَحُكْمُهُ الْوَصْلُ عَلَى الصَّوَابِ

(١) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٥٣).

(٢) في «الرسالة»: (ص ٤٦٥، ٤٦٧).

(٣) في «البرهان»: (١/٦٣٣).

(أَمَّا الَّذِي أَرْسَلَهُ الصَّحَابِيُّ) كمثل ما يرويه أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه، (فَحُكْمُهُ الْوَصْلُ<sup>(١)</sup>) لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قاذحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول. (على الصَّوَابِ) مَخْرُجٌ لِقَوْلِ الْإِسْفَرَايِنِيِّ: إِنَّهُ لَا يَحْتَجُّ بِهِ<sup>(٢)</sup>.



(١) في الأصل: الرفع. خطأ.

(٢) نقله عن الإسفرايني النووي في مقدمة «شرح صحيح مسلم»: (١/١٩٤) وابن حجي

في «النكت»: (ص ٢٠٢).

## المنقطع والمعضل

- ١٣٢ . وَسَمَّ بِالْمُنْقَطِعِ: الَّذِي سَقَطَ قَبْلَ الصَّحَابِيِّ بِهِ رَاوٍ فَقَطُّ  
 ١٣٣ . وَقِيلَ: مَا لَمْ يَتَّصِلْ، وَقَالَا: بِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ لَا اسْتِعْمَالَ  
 ١٣٤ . وَالْمُعْضَلُ: السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ فَصَاعِدًا، وَمِنْهُ قِسْمٌ ثَانٍ  
 ١٣٥ . حَذَفُ النَّبِيِّ وَالصَّحَابِيِّ مَعًا وَوَقَفَ مَتْنِهِ عَلَى مَنْ تَبِعَا

(وَسَمَّ بِالْمُنْقَطِعِ [٩-ب]: الَّذِي سَقَطَ قَبْلَ الصَّحَابِيِّ بِهِ رَاوٍ فَقَطُّ) على المشهور.  
 (وَقِيلَ: مَا لَمْ يَتَّصِلْ) إسناده، والمرسل مخصوص بالتابعين، فهو<sup>(١)</sup> أعم. قاله  
 ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>.

(وَقَالَا) أي: ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> والألف للإطلاق: (بِأَنَّهُ) أي: القول بأن  
 المنقطع مثل المرسل وكلاهما شاملان لكل ما لم يتصل إسناده (الْأَقْرَبُ)؛  
 لأنه صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، (لَا اسْتِعْمَالَ) أي: إلا أن أكثر ما  
 يُوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه مَنْ دُونَهُ عن الصحابة.  
 (وَالْمُعْضَلُ: السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ فَصَاعِدًا) من أي موضع كان، لكن بشرط أن يكون

(١) أي: المنقطع.

(٢) «التمهيد»: (٢١/١).

(٣) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٥٨).

سقوطهما من موضع واحد أما واحد من موضعين فمنقطع في موضعين.  
(ومنه) أي: من المعضل (قسم ثان: حذف النبي والصحابي معاً، ووقف منزه  
على من تبعاً) بأن يروي تابع التابعي عن التابعي حديثاً موقوفاً عليه وهو  
حديث متصل مسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما روى  
الأعمش عن الشعبي قال: «يقال للرجل في القيامة: عملت كذا وكذا،  
فيقول: ما عملته فيختم على فيه» الحديث أعضله الأعمش<sup>(١)</sup>، ووصله  
فضيل بن عمرو عن الشعبي عن أنس<sup>(٢)</sup>.



(١) أخرجه الحاكم في «معرفه علوم الحديث»: (ص ١٩٧) وقال عقبه: أعضله الأعمش  
عن الشعبي.

(٢) عند مسلم (ح ٢٩٦٩) والنسائي في «الكبرى»: (ح ١١٥٨٩) والحاكم في «معرفه علوم  
الحديث»: (ص ١٩٧).

## العنعنة

(العنعنة) مصدر عَنَّ العنعنة لفظ «عن» من غير بيان

العنعنة

للتحديث والإخبار والسم

١٣٦. وَصَحَّحُوا وَصَلَ مِنْ دُلْسَةِ رَاوِيهِ، وَاللِّقَا عِلْمٌ

١٣٧. وَبَعْضُهُمْ حَكَى سَلِمٌ لَمْ يَشْرَطِ اجْتِمَاعَا

١٣٨. لَكِنْ تَعَاَصَرَا، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ طَوَّلُ صَحَابَةٍ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ

١٣٩. مَعْرِفَةَ الرَّاويِ بِالْأَخْذِ عَنْهُ، وَقِيلَ: كُلُّ مَا أَتَانَا مِنْهُ

١٤٠. مُنْقَطِعٌ، حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ، وَحُكْمٌ «أَنَّ» حُكْمٌ «عَنْ» فَالْجُلُّ

١٤١. سَوَوَا، وَلِلْقَطْعِ نَحَا الْبَرْدِيْجِي حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ فِي التَّخْرِيجِ

(وَصَحَّحُوا وَصَلَ مُعْنَعِنِ) أي: فالصحيح الذي عليه العمل أنه من قبيل

الإسناد المتصل، (سَلِمٌ مِنْ دُلْسَةِ رَاوِيهِ) أي: بشرط سلامة الراوي الذي رواه

بالعنعنة من التدليس (وَاللِّقَا عِلْمٌ) أي: وبشرط ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه

بالعنعنة.

(وَبَعْضُهُمْ) وهو ابن عبد البر، (حَكَى بِدَأْجِمَاعَا<sup>(١)</sup>) أي: إجماع أئمة

الحديث على ذلك.

(١) في «التمهيد»: (١٢/١-١٣).

(وَمُسْلِمٌ لَمْ يَشْرَطِ اجْتِمَاعًا) وادَّعى أنه قول مختَرَع، (لَكِنْ تَعَاصُرًا) أي: يكفي في ذلك أن يثبت كونهما في عصرٍ واحد وإن لم يأتِ في خبر أنهما اجتمعا.

(وَقِيلَ) لا يكفي بثبوت اللقاء بل (يُشْتَرَطُ طَوْلُ صَحَابَةٍ) بينهما. قاله أبو المظفر السمعاني<sup>(١)</sup>.

(وَبَعْضُهُمْ) هو أبو عمرو والداني، (شَرَطَ مَعْرِفَةَ الرَّاويِ بِالْاِخْتِارِ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>) أي: أن يكون معروفاً بالرواية عنه.

(وَقِيلَ: كُلُّ مَا أَتَانَا مِنْهُ) أي من المعنعن (مُنْقَطِعٌ، حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ) أي [١٠ - أ] يتبين اتصاله بغيره.

(وَحُكْمٌ أَنْ حُكْمٌ عَنْ فَالْجُلِّ سَوَوًا) أي: الجمهور ذهبوا إلى التسوية بين الرواية بالنعنة وبين الرواية بلفظ «أن فلاناً قال».

(وَلِلْقَطْعِ نَحَا الْبَرْدِيِّجِيِّ<sup>(٣)</sup>) أي: قال حرف «أن» محمول على الانقطاع (حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ فِي التَّخْرِيجِ) أي: حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى.

١٤٢. قَالَ: وَمِثْلُهُ رَأَى ابْنُ شَيْبَةَ كَذَالَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبْ صَوْبَهُ

(١) انظر: «قواطع الأدلة»: (٤٥٧/٢).

(٢) انظر: «بهجة المتفح شرح جزء في علوم الحديث في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع» (ص ١٨٢-٢٠٤).

(٣) انظر: «التمهيد»: (٢٦/١).

- ١٤٣ . قُلْتُ: الصَّوَابُ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ مَا رَوَاهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي تَقَدَّمَ
- ١٤٤ . يُحْكَمُ لَهُ بِالْوَصْلِ كَيْفَمَا رَوَى بـ «قَالَ» أو «عَنْ» أو بـ «أَنَّ» فَسَوَا
- ١٤٥ . وَمَا حَكَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَقَوْلِ يَعْقُوبَ عَلَى ذَانِزَلٍ

(قَالَ) ابن الصلاح<sup>(١)</sup>: (وَمِثْلُهُ) أي: مثل ما حَكِيَ عن البرديجي (رَأَى) الحافظ يعقوب (ابنُ شَيْبَةَ).

(كَذَالَهُ) أي: كذا حكى ابن الصلاح عنه أنه جعل: «عن ابن الحنفية أَنَّ عماراً مَرَّ بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي» مرسلًا من حيث كونه قال: أَنَّ عماراً فعل. ولم يقل: عن عمار.

(وَلَمْ يُصَوِّبْ صَوْبَهُ) أي: ولم يعرج ابن الصلاح صوب مقصده؛ لأن يعقوب لم يجعله مرسلًا من حيث لفظ «أَنَّ» بل من حيث إنه لم يُسند حكاية القصة إلى عمار فكان ابن الحنفية هو الحاكي لقصة لم يدركها، فكان نقله لذلك مرسلًا.

(قُلْتُ: الصَّوَابُ) أن أذكر قاعدة وهي (أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ مَا رَوَاهُ) بأن حكى قصة وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين بعض الصحابة والراوي لذلك صحابي أدرك تلك الواقعة (بالشَّرْطِ الَّذِي تَقَدَّمَ) من اعتبار السلامة من التديل في التابعين ومن بعدهم، (يُحْكَمُ لَهُ بِالْوَصْلِ) وإن لم يُعلم أنه شاهدا (كَيْفَمَا رَوَى بِ«قَالَ» أو «عَنْ» أو بـ«أَنَّ» فَسَوَا)، وإن لم يُدرك تلك الواقعة فهو مرسل صحابي، وإن كان الراوي تابعياً فمقطع.

(١) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٦٣).

(وَمَا حَكَى) ابن الصلاح<sup>(١)</sup> (عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ) أنه قيل له: إن رجلاً قال: «عروة أن عائشة قالت: يا رسول الله»، و«عن عروة عن عائشة» سواء قال كيف هذا سواء؟ ليس هذا بسواء.

(وَقَوْلِ يَعْقُوبَ) بن شيبه (عَلَى ذَانِزَلٍ) أما تنزيل كلام أحمد فهو أن أحمد إنما فرق بين اللفظين؛ لأن عروة في اللفظ الأول لم يُسند ذلك إلى عائشة ولا أدرك القصة فكانت مرسلة.

وأما الثاني فأسند ذلك إليها بالنعنة فكانت متصلة، وأما تنزيل كلام يعقوب فقد تَقَدَّمَ.

١٤٦. وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ «عَنْ» فِي ذَا الزَّمَنِ إِجَازَةً وَهُوَ بَوَاضِعٌ مَّا قَمَنُ

(وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ «عَنْ» فِي ذَا الزَّمَنِ إِجَازَةً) وما تقدم من حملها على [١٠-ب] السماع ففي الزمن المتقدم. (وَهُوَ بَوَاضِعٌ مَّا قَمَنُ) أي: حقيق بنوع من الوصل. والمراد: أن ذلك لا يخرج من قبيل الاتصال؛ لأن الإجازة لها حكم الاتصال لا القطع.



(١) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٦٢).

## تعارض الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف

١٤٧. وَأَحْكُمُ لِرِوَايَةِ ثِقَةٍ فِي الْأَظْهَرِ وَقِيلَ: بَلْ إِزْسَالُهُ لِلْأَكْثَرِ
١٤٨. وَنَسَبَ الْأَوَّلَ لِلنُّظَّارِ أَنْ صَحَّحُوهُ، وَقَضَى الْبُخَارِيُّ
١٤٩. بِوَصْلِ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» مَعَ كَوْنِ مَنْ أَرْسَلَهُ كَالْجَبَلِ
١٥٠. وَقِيلَ الْأَكْثَرُ، وَقِيلَ: الْأَحْفَظُ ثُمَّ فَمَا إِزْسَالُ عَدْلٍ يَحْفَظُ
١٥١. يَقْدَحُ فِي أَهْلِيَّةِ الْوَاوِلِ، أَوْ مُسْنَدِهِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَرَأَوْا
١٥٢. أَنَّ الْأَصَحَّ: الْحُكْمُ لِلرَّفْعِ وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَا وَذَا، كَمَا حَكَوْا

(وَأَحْكُمُ لِرِوَايَةِ ثِقَةٍ) فيما إذا اختلف الثقات في حديث فرواه بعضهم متصلاً، وبعضهم مراسلاً (في الأظهر) وهو الصحيح.

(وَقِيلَ: بَلْ إِزْسَالُهُ لِلْأَكْثَرِ)، أي: والقول الثاني: أن الحكم لمن أرسل، وحكي عن أكثر أصحاب الحديث<sup>(١)</sup>.

(وَنَسَبَ) ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> القول (الْأَوَّلَ لِلنُّظَّارِ أَنْ صَحَّحُوهُ) أي: نسب تصحيحه لأهل الفقه والأصول.

(وَقَضَى الْبُخَارِيُّ بِوَصْلِ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ) وهو حديث اختلف فيه على أبي

(١) حكاها عنهم الخطيب في «الكفاية»: (٤٩٩/٢).

(٢) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٧١).

إسحاق السبيعي فرواه شعبة<sup>(١)</sup> والثوري<sup>(٢)</sup> عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا. ورواه إسرائيل بن يونس<sup>(٣)</sup> في آخرين<sup>(٤)</sup> عن جده أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلًا، لما سُئِلَ عنه (مَعَ كَوْنِ مَنْ أَرْسَلَهُ) وهما شعبة وسفيان (كَالْجَبَلِ) في الحفظ والإتقان.

(وَقِيلَ الْأَكْثَرُ) أي: والقول الثالث: أن الحكم للأكثر، فإن كان من أرسله أكثر فالحكم للإرسال أو بالعكس فللوصل.

(وَقِيلَ: الْأَحْفَظُ) أي: والقول الرابع: أن الحكم للأحفظ، فإن كان من أرسل أحفظ فالحكم له، أو بالعكس فله.

(ثُمَّ) على القول الرابع (فَمَا إِزْسَأُ عَدْلٍ يَحْفَظُ) أي: إرسال الأحفظ (يُقَدِّحُ فِي أَهْلِيَّةِ الْوَأَصْلِ، أَوْ مُسْنَدِهِ) من الحديث غير هذا الذي أرسله من هو أحفظ (عَلَى الْأَصْحِّ<sup>(٥)</sup>).

ومنه من قال: يقده في مسنده وفي عدالته وفي أهليته.

(١) روايته أخرجها الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٩/٣) و«البيزار»: (ح ٣١١٠).

(٢) روايته أخرجها عبد الرزاق في «المصنف»: (ح ١٠٤٧٥).

(٣) روايته أخرجها أبو داود (ح ٢٠٨٥) والترمذي (ح ١١٠١).

(٤) كشرىك النخعي عند الترمذي (ح ١١٠١) وأبو عوانة اليشكري عند الترمذي

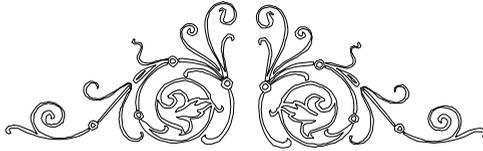
(ح ١١٠١) وابن ماجه (ح ١١٨١) وانظر كلام الترمذي على هذا الحديث في سننه عقب

الحديث المذكور آنفًا. والحديث صححه الألباني.

(٥) في الأصل: «على الصحيح» وهو المخالف لما في «الألفية».

(وَرَأَوْا أَنَّ الْأَصْحَّ: الْحُكْمُ لِلرَّفْعِ) إذا تعارض الرفع والوقف بأن رَفَعَ بَعْضُ الثقات حديثاً ووقفه بعضهم.

(وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَاوَدَا، كَمَا حَكَّوْا) أي: ولو كان الاختلاف في راو واحد في المسألتين فوصله أو رفعه في وقت وأرسله أو وقفه في وقت، فالحكم على الأصح لوصله ورفعته.



## التدليس

- ١٥٣ . تدليسُ الاسنادِ كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ حَدَّثَهُ، وَيَرْتَقِي بِ«عَنْ» وَ«أَنْ»  
 ١٥٤ . و«قَالَ»: يُوْهَمُ اتِّصَالًا، وَاخْتِلَافٌ فِي أَهْلِهِ، فَالرَّدُّ مُطْلَقًا تُقْفُ  
 ١٥٥ . وَالْأَكْثَرُونَ قَبِلُوا مَا صَرَّحَا ثِقَاتُهُمْ بِوَصْلِهِ وَصَحَّحَا  
 ١٥٦ . وَفِي الصَّحِيحِ عِدَّةٌ كَالْأَعْمَشِ وَكَهَشِيمٍ بَعْدَهُ وَفَتَّشٍ

(تدليسُ الاسنادِ كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ حَدَّثَهُ) أي: اسم شيخه الذي سمع منه، (وَيَرْتَقِي) إلى شيخ شيخه أو من فوقه فيسند ذلك إليه (بِ«عَنْ» وَ«أَنْ» وَ«قَالَ»)  
 أي: فلان، وهو اللفظ الذي (يُوْهَمُ اتِّصَالًا) ولا يقتضيه، وإيهام ذلك للاتصال [١١-أ] إنما يكون إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه، أو لقيه ولم يسمع منه، أو سمع لا ذلك الحديث.

(وَاخْتِلَافٌ فِي أَهْلِهِ) أي: في أهل هذا القسم من التدليس وهم المعروفون به، (فَالرَّدُّ مُطْلَقًا تُقْفُ) أي: فقيل: يُرد حديثهم مطلقاً سواءً بَيَّنَّا السَّمْعَ أَمْ لَمْ بَيَّنَّا<sup>(١)</sup>. وَتُقْفُ بِمَعْنَى: وَجِدْ.

(وَالْأَكْثَرُونَ قَبِلُوا مَا صَرَّحَا ثِقَاتُهُمْ بِوَصْلِهِ وَصَحَّحَا) أي: والصحيح الذي ذهب إليه الأكثرون التفصيل، فإن صرَّح بالاتصال ك«سمعت» فهو مقبول، وإن أتى بلفظ محتمل فحكمه حكم المرسل.

(١) انظر: «النكت على ابن الصلاح»: (ص ٢٢٥).

(وفي الصحيح) أي: في «الصحيحين» وغيرهما من الكتب الصحيحة (عدة) من المدلسين، (كالاعمش وكهشيم بعده وفشش) فتجد في الصحيح جماعة منهم<sup>(١)</sup>.

١٥٧. وَذَمَّهُ شُعْبَةُ ذُو الرُّسُوخِ وَذُوْنَهُ التَّدْلِيْسُ لِلسُّيُوخِ  
 ١٥٨. أَنْ يَصِفَ الشَّيْخَ بِمَا لَا يُعْرَفُ بِهِ، وَذَا بِمَقْصِدٍ يَخْتَلِفُ  
 ١٥٩. فَشَرُّهُ لِلضَّعْفِ وَاسْتِضْغَارَا وَكَالْخَطِيبِ يُوْهُمُ اسْتِكْثَارَا  
 ١٦٠. وَالشَّافِعِيُّ أَثْبَتَهُ بِمَرَّةٍ قُلْتُ: وَشَرُّهَا أُخُو التَّسْوِيَةِ

(وَذَمَّهُ شُعْبَةُ ذُو الرُّسُوخِ) فبالغ في ذمّه فقال: «التدليس أخو الكذب»<sup>(٢)</sup>.

(وَذُوْنَهُ) أي: دون القسم الأول: (التدليس للشيوخ)، فأمره أخف منه وهو (أَنْ يَصِفَ) المدلس (الشَّيْخَ) الذي سمع ذلك الحديث منه (بِمَا لَا يُعْرَفُ بِهِ) من اسم، أو كنية، أو نسبة إلى قبيلة، أو بلد، أو نحو ذلك، كي يوعمّر الطريق إلى معرفة السامع له.

(وَذَا بِمَقْصِدٍ يَخْتَلِفُ) أي: ويختلف الحال في كراهة هذا القسم باختلاف المقصد الحامل على ذلك؛ (فَشَرُّهُ لِلضَّعْفِ) أي: إذا كان الحامل على ذلك كون المروي عنه ضعيفاً فيدلّسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء.

(١) يُراجع لذلك كتاب «روايات المدلسين في صحيح البخاري» وكتاب «روايات المدلسين في صحيح مسلم» كلاهما لعواد الخلف.

(٢) أخرجه ابن عدي في مقدمة «الكامل»: (٤٧/١) والبيهقي في «مناقب الشافعي»:

(٣٥/٢) والخطيب في «الكفاية»: (٣٦٧/٢).

(وَأَسْتِصْغَارًا) أي: وقد يكون الحامل على ذلك كون المروي عنه صغيراً في السن، أو تأخرت وفاته وشاركه فيه من هو دونه.

(وَك«الْحَطِيبِ» يُؤْهِمُ اسْتِكْثَارًا) أي: وقد يكون إيهام كثرة الشيوخ بأن يروي عن واحد فَيَعْرِفُهُ في موضع بصفة وفي آخر بأخرى يُؤْهِمُ أنه غيره، وممن يفعل ذلك الخطيب<sup>(١)</sup>.

(وَالشَّافِعِي أَثْبَتَهُ) أي: أصل التدليس (بِمَرَّةٍ) فأجرى الحكم بأنه لا يُقبل من المدلس فيمن عُرِفَ أنه دَلَّسَ مرة<sup>(٢)</sup>.

(قُلْتُ: وَشَرُّهَا أُخُو التَّسْوِيَةِ) وهو القسم الثالث من التدليس الذي لم يذكره ابن الصلاح، وهو: أن يروي عن ثقة والثقة عن ضعيف عن ثقة فيسقط المدلس الضعيف ويجعل الحديث عن الثقة عن الثقة الثاني بلفظٍ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات، وهو شَرُّ أقسام التدليس لما فيه من الغرور الشديد [١١-ب].



(١) انظر: «فتح المغيث»: (١/٣٣٤-٣٣٥).

(٢) حكاه عنه البيهقي في «مناقب الشافعي»: (٢/٢٧).

## الشَّاذُّ

١٦١. وَذُو الشُّذُودِ: مَا يُخَالِفُ الثَّقَّةَ فِيهِ الْمَلَأَ الشَّافِعِيُّ حَقَّقَهُ  
 ١٦٢. وَالْحَاكِمُ الْخِلَافَ فِيهِ مَا اشْتَرَطُ وَلِلْخَلِيلِ مُفْرَدُ الرَّاوي فَقَطُ  
 ١٦٣. وَرَدَّ مَا قَالَا بِفَرْدِ الثَّقَّةِ كَالنَّهْيِ عَنِ بَيْعِ الْوَلَا وَالْهَبَةِ  
 ١٦٤. وَقَوْلُ مُسْلِمٍ: رَوَى الزُّهْرِيُّ تِسْعِينَ فَرْدًا كُلُّهَا قَوِيٌّ  
 ١٦٥. وَاخْتَارَ فِيهَا لَمْ يُخَالِفْ أَنْ مَنْ يَقْرُبُ مِنْ ضَبْطِ فَرْدِهِ حَسَنٌ  
 ١٦٦. أَوْ بَلَغَ الضَّبْطُ فَصَحَّحَ أَوْ بَعْدَ عَنْهُ فَمِمَّا شَذَّ فَاطْرَحَهُ وَرُدَّ

(وَذُو الشُّذُودِ: مَا يُخَالِفُ الثَّقَّةَ فِيهِ الْمَلَأَ الشَّافِعِيُّ حَقَّقَهُ) فقال: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس»<sup>(١)</sup>.

(وَالْحَاكِمُ الْخِلَافَ فِيهِ مَا اشْتَرَطُ) بل قال: هو الحديث الذي ينفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل متابع لذلك الثقة<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٤١٩/٢) والحاكم في «معرفة علوم الحديث»: (ص ٣٧٥). وابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه»: (ص ٢٣٣-٢٣٤)، والبيهقي في «مناقب الشافعي»: (٣٠/٢) وفي «معرفة السنن والآثار»: (٨١/١-٨٢).  
 (٢) «معرفة علوم الحديث»: (ص ٣٧٥) وانظر في مناقشة هذا الإطلاق عن الحكم: «حاشية معرفة علوم الحديث» في الموضوع المشار إليه، و«فتح المغيث»: (٨/٢) و«التدريب»: (٢٦٨/١).

(وَلِلْخَلِيلِيِّ مُفْرَدُ الرَّاوي فَقَطُّ) أي: ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ، فلم يشترط تفرد الثقة بل مطلق التفرد<sup>(١)</sup>.

(وَرَدَّ) ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> (مَا قَالَا) أي: الحاكم والخليلي (بِفِرْدِ الثُّقَّةِ) أي: بأفراد الثقات الصحيحة؛ (كَالْتَهْيِ عَنِ بَيْعِ الْوَالَا وَالْهَبَةِ) أي: وهبته، تفرد به عبد الله بن دينار<sup>(٣)</sup>، وكغيره مما هو مخرج في «الصحيحين» مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد تفرَّد به ثقة.

(وَقَوْلُ) أي: وَرَدَّهُ بقول (مُسْلِمٍ)<sup>(٤)</sup>: «رَوَى الزُّهْرِيُّ ثَمَانِينَ فَرْدًا» عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشاركه فيه أحد، (كُلُّهَا قَوِيٌّ) بأسانيد جيداً.

(وَإِخْتَارَ) ابن الصلاح<sup>(٥)</sup> (فِيْمَا) إذا خالف الراوي أنه إذا انفرد بشيء فإن كان مخالفاً لما رواه مَنْ هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً، أو فيما (لَمْ يَخَالَفْ) بأن رواه هو ولم يروه غيره، (أَنَّ مَنْ يَقْرُبُ مِنْ صَبْطٍ) أي: إن كان هذا الراوي المنفرد قريباً من الضبط (فَقَرْدُهُ حَسَنٌ) فَيَقْبَلُ ولم يَقْدَحْ الانفراد فيه، (أَوْ بَلَغَ الصَّبْطُ) أي: وإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه (فَصَحِّحْ) أي: فهو في حيز الصحيح، (أَوْ بَعُدَ عَنْهُ) أي: عن الضبط بأن لم يكن ممن يُوثَقُ بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به (فَمِمَّا شَدَّ فَاطْرَحَهُ وَرُدَّ) أي: فيكون من قبيل الشاذ.

(١) «الإرشاد»: (١/١٧٦) وانظر حاشية محققه على هذا الموضوع في مناقشة هذا الإطلاق عن الخليلي.

(٢) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٧٧).

(٣) أخرجه البخاري (ح ٢٥٣٥ و ٦٧٥٦) ومسلم (ح ١٥٠٦).

(٤) في «صحيحه»، عقب الحديث رقم (١٦٤٧).

(٥) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٧٩).

## الْمُنْكَرُ

١٦٧. وَالْمُنْكَرُ: الْفَرْدُ كَذَا الْبَرْدِيحِيُّ أَطْلَقَ، وَالصَّوَابُ فِي التَّخْرِيجِ  
 ١٦٨. إِجْرَاءُ تَفْصِيلٍ لَدَى الشُّذُوزِ مَرٌ فَهُوَ بِمَعْنَاهُ كَذَا الشَّيْخُ ذَكَرَ  
 ١٦٩. نَحْوَ «كُلُّوا الْبَلَّحَ بِالتَّمْرِ» الْخَبَرُ وَمَالِكٍ سَمَّى ابْنَ عُثْمَانَ: عُمَرَ  
 ١٧٠. قُلْتُ: فَمَاذَا؟ بَلْ حَدِيثُ «نَزَعَهُ خَاتَمَهُ عِنْدَ الْخَلَا وَوَضَعَهُ»

(وَالْمُنْكَرُ: الْفَرْدُ) أَي: الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهِ الرَّجُلُ، وَلَا يُعْرَفُ مَتْنَهُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَتِهِ (كَذَا) الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ (الْبَرْدِيحِيُّ أَطْلَقَ) <sup>(١)</sup> وَلَمْ يُفْصَلْ.

(وَالصَّوَابُ فِي التَّخْرِيجِ إِجْرَاءُ تَفْصِيلٍ لَدَى الشُّذُوزِ مَرٌ) أَي: وَالصَّوَابُ فِيهِ التَّفْصِيلُ الَّذِي بَيَّنَّ فِي الشَّاذِّ فَيَنْقَسِمُ الْمُنْكَرُ قَسْمَيْنِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الشَّاذِّ (فَهُوَ بِمَعْنَاهُ كَذَا الشَّيْخُ) ابْنُ الصَّلَاحِ (ذَكَرَ) <sup>(٢)</sup>

(نَحْوَ) مَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: («كُلُّوا الْبَلَّحَ بِالتَّمْرِ» <sup>(٣)</sup> الْخَبَرُ) هَذَا مِثَالٌ لِلْفَرْدِ الَّذِي لَيْسَ فِي رَاوِيهِ مِنَ الثَّقَةِ وَالِإِتْقَانِ مَا يَحْتَمِلُ مَعَهُ تَفْرُدَهُ؛ فَإِنَّهُ تَفْرُدُ بِهِ أَبُو [١٢-أ] زُكَيْرٌ وَهُوَ شَيْخٌ صَالِحٌ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ مَبْلَغَ مَنْ يَحْتَمِلُ

(١) انظر: «شرح علل الترمذي»: (٤٥٠/١).

(٢) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٨٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه (ح ٣٣٣٠) والنسائي في «السنن الكبرى»: (ح ٦٦٩٠) والحاكم في «المستدرک»: (٤/١٢١)، وحكم عليه الألباني بالوضع في «ضعيف ابن ماجه»،

و«السلسلة الضعيفة» رقم (٢٣١).

تفرده.

(وَمَالِكٍ سَمَّى ابْنَ عَثْمَانَ: عُمَرُ) مثال للفرد المخالف لما رواه الثقات، فإن مالكا<sup>(١)</sup> روى عن الزهري عن علي عن عمر بن عثمان عن أسامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»<sup>(٢)</sup> فخالف مالك غيره من الثقات فإنهم سموه عمراً بفتح العين. (قُلْتُ: فَمَاذَا؟) قال المصنف: وإذا قال مالك: عُمَرُ بن عثمان فماذا يلزم منه من نكارة المتن<sup>(٣)</sup>، (بَل) المثال الصحيح لأحد قسمي المنكر (حَدِيثُ نَزْعِهِ خَاتَمَهُ عِنْدَ الْخَلَاءِ وَوَضِعَهُ) وهو ما روي أنه عليه السلام: «كان إذا دخل الخلاء وَضَعَ خَاتَمَهُ، فهذا حديث مُنْكَرٍ لم يروه إلا همام<sup>(٤)</sup> وهو ثقة ولكنه خالف الناس فروى عن ابن جريج هذا المتن، وإنما يُعرف عن ابن جريج أنه عليه السلام «اتخذ خاتماً من وَرِقٍ ثم ألقاه»<sup>(٥)</sup>.

(١) في «الموطأ»: (٥١٩/٢).

(٢) أخرجه البخاري (ح ٦٧٦٤) ومسلم (ح ١٦١٤) والترمذي (ح ٢١٠٧) وابن ماجه (ح ٢٧٢٩) ونص الترمذي عقب تخريج الحديث على وهم مالك فيه، وقال النسائي في «الكبرى»: (١٢٣/٦): لم يتابعه أحدٌ على ذلك.

(٣) إلا أن يقال: بأن تمثيل ابن الصلاح به لمنكر السند خاصة. «فتح المغيث»: (١٦/٢).

(٤) روايته أخرجه أبو داود (ح ١٩)، والنسائي (ح ٥٢١٣) والترمذي (ح ١٧٤٩) وابن ماجه (ح ٣٠٣) وضعفه الألباني في ضعيف السنن وفي «المشكاة» رقم (٣٤٣) و«مختصر الشماثل المحمدية» رقم (٧٥).

(٥) أخرجه البخاري (ح ٥٨٦٨) ومسلم (ح ٢٠٩٣-٦٠).

## الاعتبار والمتابعات والشواهد

١٧١. الاعتبار سبوك الحديث هل شارك راو غيره فيما حمل  
 ١٧٢. عن شيخه، فإن يكن سُورِكَ مَنْ مُعْتَبِرٍ بِهِ، فَتَابِعٌ، وَإِنْ  
 ١٧٣. سُورِكَ شَيْخُهُ فَفَوْقُ فَكَذًا وَقَدْ يُسَمَّى شَاهِدًا، ثُمَّ إِذَا  
 ١٧٤. مَتْنٌ بِمَعْنَاهُ أَتَى فَالشَّاهِدُ وَمَا خَلَا عَنْ كُلِّ ذَا مَفَارِدُ  
 ١٧٥. مِثَالُهُ «لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا» فَلَفْظَةُ «الدَّبَاغُ» مَا أَتَى بِهَا  
 ١٧٦. عَنْ عَمْرٍو الْإِبْنُ عُيَيْنَةَ وَقَدْ تُوْبِعَ عَمْرٌو فِي الدَّبَاغِ فَاعْتَضِدُ  
 ١٧٧. ثُمَّ وَجَدْنَا «أَيْمًا إِهَابٍ» فَكَانَ فِيهِ شَاهِدٌ فِي الْبَابِ

(الاعتبار سبوك الحديث) أي: أن تعتبر حديث بعض الرواة بروايات غيره من الرواة بسبب طرق الحديث لتعرف (هل شارك راو غيره فيما حمل) أي: في ذلك الحديث بأن رواه غيره (عن شيخه) أم لا.

(فإن يكن سُورِكَ مَنْ مُعْتَبِرٍ بِهِ) أي: شاركه أحد ممن يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار به وللاستشهاد به (فتابع) أي: فيسمى هذا الذي شاركه تابعاً.

(وإن) لم تجد من تابعه عليه عن شيخه بل (سُورِكَ شَيْخُهُ فَفَوْقُ) أي: فمن فوقه إلى آخر الإسناد حتى في الصحابي (فكذًا) أي: فكل من وجد له متابع فسمه تابعاً (وقد يسمى شاهداً).

(ثم إذا) لم تجد أحداً ممن فوقه متابعاً عليه، فإن (متن بمعناه أتى) أي: إن

أتى بمعناه حديث آخر (فالشَّاهِدُ) أي: فَسَمَّ ذلك الحديث شاهداً.

(وَمَا خَلَاعَنَ كُلُّ ذَا مَفَارِدٍ) أي: عن المتابعات والشواهد فهو فرد.

(مثالُهُ) أي: مثال ما وجد له تابع وشاهد: (لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا) وهو ما روي أنه عليه السلام مرَّ بشاةٍ مطروحة فقال: «ألا أخذوا إهابها فبدبغوه فانتفعوا به» (فَلَفْظَةُ الدَّبَاغِ مَا أَتَى بِهَا عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو) (١) ولم يذكر فيه أحد من أصحاب عمرو بن دينار فبدبغوه غيره، (وَقَدْ تُوْبِعَ) شيخه (عَمْرُو فِي الدَّبَاغِ فَاعْتَضِدْ)؛ فإن أسامة الليثي تابع عمراً عن عطاء [١٢-ب] فروى عنه عن ابن عباس أنه عليه السلام قال لأهل شاة: «ألا نزعتم إهابها فبدبغتموه فانتفعتم به» (٢).

(ثُمَّ وَجَدْنَا أَيَّامًا إِهَابٍ) وهو ما روي أنه عليه السلام قال: «أيما إهاب دبغ فقد طهر» (٣) (فَكَانَ فِيهِ شَاهِدٌ فِي الْبَابِ) أي: فكان شاهداً له.



(١) أخرجه عنه مسلم (ح ٣٦٤).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»: (١/١٦)، والدارقطني في «السنن»: (١/٤٤).

(٣) أخرجه مسلم (ح ٣٦٦) وأبو داود (ح ٤١٢٣) والترمذي (ح ١٧٢٨) والنسائي

(ح ٤٢٤١) وابن ماجه (ح ٣٦٠٩).

## زِيَادَةُ الثَّقَاتِ

- ١٧٨ . وَأَقْبَلَ زِيَادَاتِ الثَّقَاتِ مِنْهُمْ وَمَنْ سِوَاهُمْ فَعَلَيْهِ الْمُعْظَمُ
- ١٧٩ . وَقِيلَ: لَا، وَقِيلَ: لَا مِنْهُمْ، وَقَدْ قَسَّمَهُ الشَّيْخُ، فَقَالَ: مَا أَنْفَرَدُ فِيهِ صَرِيحًا فَهُوَ رَدٌّ عِنْدَهُمْ
- ١٨٠ . دُونَ الثَّقَاتِ ثِقَّةٌ خَالَفَهُمْ أَوْ لَمْ يُخَالَفْ، فَأَقْبَلْنَاهُ، وَادَّعَى
- ١٨١ . فِيهِ الْخَطِيبُ الْإِتِّفَاقَ مُجْمَعًا تُرْبَةُ الْأَرْضِ «فَهِيَ فَرْدٌ نُقِلَتْ وَالْوَصْلُ وَالْإِرْسَالُ مِنْ ذَا أُخِذَا
- ١٨٢ . أَوْ خَالَفَ الْإِطْلَاقَ نَحْوُ «جُعِلَتْ فَالْشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ اِخْتِجَابًا بَدَا
- ١٨٣ . لَكِنَّ فِي الْإِرْسَالِ جَرْحًا فَأُقْتَضَى تَقْدِيمَهُ وَرَدَّ أَنْ مُقْتَضَى
- ١٨٤ . هَذَا قَبُولُ الْوَصْلِ إِذْ فِيهِ وَفِي الْجَرْحِ عِلْمٌ زَائِدٌ لِلْمُقْتَضَى
- ١٨٥ .

(وَأَقْبَلَ زِيَادَاتِ الثَّقَاتِ) [أي] <sup>(١)</sup>: الألفاظ في المتون، تَعَلَّقَ بِهَا حَكْمٌ أَمْ لَا، غَيْرَتِ الْحَكْمَ أَمْ لَا، أَوْ جَبَتْ نَقْصًا مِنْ أَحْكَامِهِ أَمْ لَا (مِنْهُمْ وَمَنْ سِوَاهُمْ) أي: سواءً كانت من شخص واحد بأن رواه مرةً ناقصاً ومرةً بتلك الزيادة، أو كانت الزيادة من سوى من رواه ناقصاً. (فَعَلَيْهِ الْمُعْظَمُ) من الفقهاء وأصحاب الحديث <sup>(٢)</sup>.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من عندي ليست في الأصل.

(٢) انظر: «الكفاية»: (٥٣٨/٢).

(وَقِيلَ: لَا) تقبل مطلقاً<sup>(١)</sup>.

(وَقِيلَ: لَا مِنْهُمْ) أي: ممن رواه ناقصاً، وتقبل من غيره من الثقات<sup>(٢)</sup>.

(وَقَدْ قَسَمَهُ الشَّيْخُ) ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> إلى ثلاثة أقسام (فَقَالَ: مَا أَنْفَرَدُ دُونَ الثَّقَاتِ ثِقَةً خَالَفَهُمْ فِيهِ صَرِيحاً فَهُوَ رَدٌّ عِنْدَهُمْ) كما سبق في الشاذ.

(أَوْ لَمْ يَخَالَفْ) بأن لم يكن فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره (فَأَقْبَلْتَهُ، وَادَّعَى فِيهِ الْخَطِيبُ الْأَثَقَ) على قبوله (مُجْمَعًا).

(أَوْ خَالَفَ الْأَطْلَاقَ) بأن زاد لفظاً في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث (نَحْوُ: جُعِلَتْ تَرْبَةُ الْأَرْضِ) أي: نحو حديث: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِداً، وَجُعِلَتْ تَرْبَتُهَا لَنَا طَهُوراً» (فَهِيَ فَرْدٌ تُقَلَّتْ) أي: فهذه الزيادة تفرد بها سعد الأشجعي<sup>(٤)</sup>، وسائر الروايات: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً»<sup>(٥)</sup> (فَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ اِخْتِجَا بَدَأً) وغير واحد من الأئمة<sup>(٦)</sup>.

(وَالْوَصْلُ وَالْأَرْسَالُ مِنْ ذَا أَخِيذًا) فإنه نوع من زيادة الثقة لأن الوصل زيادة

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٨٦).

(٤) أخرجه مسلم (ح ٥٢٢).

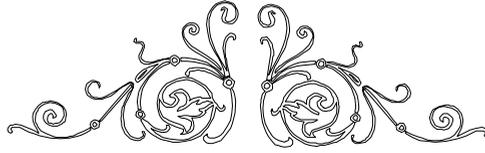
(٥) انظر تعليق الحافظ في «نكتته على ابن الصلاح» (ص ٢٨٩) على التمثيل بهذا المثال في هذا الموضوع.

(٦) انظر: «التقرير والتجوير»: (٢/٢٩٤-٢٩٥) و«شرح العضد على مختصر ابن

الحاجب»: (ص ٤٢٥-٤٢٧).

ثقة.

(لكن في الإرسال جرحاً فأقتضى تقديمه) أي: لكن الإرسال نوع قدح في الحديث فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل. (ورُدَّ أنَّ مُقْتَضَى هَذَا قَبُولُ الْوَصْلِ؛ إِذْ فِيهِ وَفِي الْجَرْحِ عِلْمٌ زَائِدٌ لِلْمُقْتَبِي) أي: ويجاب عنه بأن الجرح قُدِّمَ لما فيه من زيادة العلم، وزيادة هاهنا مع مَنْ وَصَلَ.



## الفرد

١٨٦. الْفَرْدُ قِسْمَانِ، فَفَرْدٌ مُطْلَقًا وَحُكْمُهُ عِنْدَ الشُّذُودِ سَبَقًا  
 ١٨٧. وَالْفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ: مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ، أَوْ بَلَدٍ ذَكَرَتْهُ  
 ١٨٨. أَوْ عَنِ فُلَانٍ نَحْوُ قَوْلِ الْقَائِلِ لَمْ يَرَوْهُ عَنِ بَكْرِ الْأَوَائِلِ  
 ١٨٩. لَمْ يَرَوْهُ ثِقَةً إِلَّا ضَمْرَهُ لَمْ يَرَوْهُ هَذَا غَيْرُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ  
 ١٩٠. فَإِنْ يُرِيدُوا وَاحِدًا مِنْ أَهْلِهَا نَجُوزًا، فَاجْعَلْهُ مِنْ أَوْلَاهَا  
 ١٩١. وَلَيْسَ فِي أَفْرَادِهِ النَّسْبِيَّةُ ضَعْفٌ لَهَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ  
 ١٩٢. لَكِنْ إِذَا قَيَّدَ ذَلِكَ بِالثَّقَةِ فَحُكْمُهُ يَقْرُبُ مِمَّا أُطْلِقَهُ

(الْفَرْدُ قِسْمَانِ، فَفَرْدٌ مُطْلَقًا) وهو ما ينفرد به واحد عن كل أحد (وَحُكْمُهُ عِنْدَ الشُّذُودِ سَبَقًا) وكذا [١٣-أ] مثاله.

والثاني (الْفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ) إلى جهة خاصة (مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ) أي: كتقييد الفرد به بثقة، (أَوْ بَلَدٍ) معين (ذَكَرَتْهُ، أَوْ عَنِ فُلَانٍ نَحْوُ قَوْلِ الْقَائِلِ: لَمْ يَرَوْهُ) أي: حديث: «أنه عليه السلام أولم على صفيية بسويق وتمر» (عَنِ بَكْرِ) ابن وائل (الْأَبُوهِ) (وَأَوَائِلٍ)<sup>(١)</sup>. وهذا مثال لتقييد الانفراد بكونه لم يروه عن فلان إلا فلان.

(١) القائل هو ابن طاهر في «أطراف الغرائب والأفراد»: (١٧٦/٢ رقم ١٠٥٧)، والحديث أخرجه أبو داود (ح ٣٧٤٤) والترمذي (ح ١٠٩٥)، وابن ماجه (ح ١٩٠٩) وأحمد (١١٠/٣).

(لَمْ يَرَوْهُ) أي: حديث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأضحى والفطر بقاف واقتربت الساعة»<sup>(١)</sup> (ثِقَّةٌ الْأَضْمَرَةُ)<sup>(٢)</sup> وهذا مثال لتقييد الانفراد بالثقة.

(لَمْ يَرَوْهُنَّ) أي: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»<sup>(٣)</sup> (غَيْرُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ)<sup>(٤)</sup> وهذا مثال ما انفرد به أهل بلدة.

(فَإِنْ يُرِيدُوا) بقولهم انفرد به أهل البصرة (وَاحِدًا مِنْ أَهْلِهَا) انفرد به (تَجَوَّزًا) بذلك، كما يُضَافُ فَعْلٌ وَاحِدٍ مِنْ قَبِيلَةٍ إِلَيْهَا مَجَازًا (فَاجْعَلُهُ مِنْ أَوْلِيَّهَا) أي: من القسم الأول وهو الفرد المطلق.

(وَلَيْسَ فِي أَفْرَادِهِ النَّسْبِيَّةُ) أي: في أقسام الفرد المقيّد بنسبة إلى جهة خاصة (ضَعْفٌ لَهَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ) أي: من حيث كونها أفراداً، (لَكِنْ إِذَا قَيَّدَ ذَلِكَ بِالثَّقَةِ) أي: إذا كان القيد بالنسبة لرواية الثقة (فَحُكْمُهُ يُقْرَبُ مِمَّا أُطْلِقَهُ) أي: فإن حكمه قريبٌ من حكم الفرد المطلق؛ لأن رواية غير الثقة كلاً رواية.

(١) أخرجه عن ضمرة مسلم (ح ٨٩١) وأبو داود (ح ١١٥٤) والنسائي (١٥٦٧) والترمذي (٥٣٤) وابن ماجه (ح ١٢٨٢).

(٢) القائل هو ابن التركماني في «الجواهر النقي»: (٢٩٤/٣).

(٣) أخرجه أبو داود (ح ٨١٨) وأحمد (٣/٣، ٤٥، ٩٧).

(٤) القائل لهذا هو الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: (٣١٩٧).



(ظَنَّ فَأَمْضَى) أي: بحيث غلب على ظنه ذلك فأَمْضَاهُ وحكم به، (أَوْ وَقَفَ فَأُحْجِمَا) أي: أو تردد في ذلك فوقف وأحجم عن الحكم بصحة الحديث وإن لم يغلب على ظنه صحة التعليل بذلك (مَعَ كَوْنِهِ) أي: الحديث المعلل (ظَاهِرُهُ أَنْ سَلِمًا) أي: السلامة من العلة.

١٩٩. وَهِيَ تَجِيءُ غَالِبًا فِي السَّنَدِ تَقْدَحُ فِي الْمَتْنِ بِقَطْعِ مُسْنَدِ  
 ٢٠٠. أَوْ وَقَفَ مَرْفُوعٍ، وَقَدْ لَا يَقْدَحُ «كَالْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ» صَرَّحُوا  
 ٢٠١. بِوَهْمِ يَعْلَى بْنِ عُبَيْدٍ: أَبَدَلَا عَمْرًا بِعَبْدِ اللَّهِ حِينَ نَقَلَا  
 ٢٠٢. وَعِلَّةُ الْمَتْنِ كَنَفِي الْبَسْمَلَةِ إِذْ ظَنَّ رَاوٍ نَفِيهَا فَتَقَلَّه  
 ٢٠٣. وَصَحَّ أَنْ أَنْسَأَ يَقُولُ: لَا أَحْفَظُ شَيْئًا فِيهِ حِينَ سُئِلَا

(وهي) أي: العلة (تجىء غالباً في [١٣-ب] السند) وتكون في المتن.

ثم العلة في الإسناد قد (تقدح في) صحة (المتن بقطع مسند أو وقف مرفوع) أي: كالتعليل بالإرسال والوقف، (وقد لا يقدح؛ كالبيعان) أي: كحديث رواه يعلى بن عبيد<sup>(١)</sup>، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «البيعان (بالخيار)» الحديث (صرحوا بوهم يعلى بن عبيد) على سفيان (أبدلاً عمراً) أي: عمرو بن دينار (بعبد الله) بن دينار (حين نقلا)؛ فإن المعروف من حديث سفيان عن عبد الله<sup>(٢)</sup>، ولم يقدح ذلك في صحة المتن.

(١) رواية يعلى أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (١٢/٤٤٨-٤٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (ج ٢١٠٩)، ومسلم (ج ١٥٣١)، والنسائي (ج ٤٤٨٠).

(وَعِلَّةُ الْمُتَنِ كَنَفِيِ الْبَسْمَلَةِ) أي: كرواية مسلم في «صحيحه»<sup>(١)</sup> عن الوليد: ثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه بخبر عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٍ، وَعُثْمَانَ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا». وروى مالك في «الموطأ»<sup>(٢)</sup> عن حميد عن أنس قال: «صليت وراء أبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم» وزاد فيه الوليد<sup>(٣)</sup> عن مالك: «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم»، (إِذْ ظَنَّ رَأَوْ نَفْيَهَا فَتَقَلَّهَ) أي: إذ ظن بعض الرواة فهماً منه أن قول أنس: «يستفتحون بالحمد لله أنهم لا يبسمون»، فرواه على فهمه بالمعنى (وَصَحَّحَ) من رواية أبي مسلمة سعيد بن يزيد (أَنَّ أَنَسًا يَقُولُ: لَا أَحْفَظُ شَيْئًا فِيهِ حِينَ سُئِلَ) فإن أبا مسلمة قال: سألت أنس بن مالك أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو ببسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك<sup>(٤)</sup>.

٢٠٤ . وَكَثَّرَ التَّعْلِيلُ بِالِإِرْسَالِ لِلْوَصْلِ إِنْ يَقْوَعَالِ اتِّصَالِ

٢٠٥ . وَقَدْ يُعْلَوْنَ بِكُلِّ قَدْحٍ فِسْقٍ، وَعَقْلَةٍ، وَنَوْعِ جَرْحِ

(١) (ح ٣٣٩-٥٢٠).

(٢) رقم (٢١٤).

(٣) رواية الوليد أخرجها ابن عبد البر في «التمهيد»: (٢/٢٢٨).

(٤) أخرج أحمد في «المسند»: (٣/١٩٠)، والدارقطني في سننه (١/٣١٦).

٢٠٦. وَمِنْهُمْ مَنْ يُطْلَقُ اسْمَ الْعِلَّةِ لِغَيْرِ قَادِحٍ كَوَصْلِ ثِقَةٍ  
 ٢٠٧. يَقُولُ: مَعْلُولٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي يَقُولُ: صَحَّ مَعَ سُذُودِ اخْتِذِي

(وَكَثْرُ التَّعْلِيلِ بِالْإِرْسَالِ لِلْوَصْلِ إِنْ يَقُو) الإرسال (على اتصال).

(وَقَدْ يُعْلَوْنَ) الحديث (بِكُلِّ قَدَحٍ فَسِقٍ، وَغَفْلَةٍ، وَنَوْعِ جَرِحٍ) من الكذب وسوء  
 الحفظ، وذلك موجود في كتب علل الحديث.

(وَمِنْهُمْ مَنْ يُطْلَقُ اسْمَ الْعِلَّةِ لِغَيْرِ قَادِحٍ) من وجوه الخلاف (كَوَصْلِ ثِقَةٍ) أي:  
 كالحديث الذي وصله الثقة الضابط [١٤-أ] وأرسله غيره، (يَقُولُ: مَعْلُولٌ  
 صَحِيحٌ)، قال ذلك أبو يعلى الخليلي<sup>(١)</sup>، فإنه جعل من أقسام الصحيح ما  
 هو صحيح معلول (كَالَّذِي يَقُولُ: صَحَّ مَعَ سُذُودِ اخْتِذِي) أي: كما قال بعضهم:  
 من الصحيح ما هو صحيح شاذ.

٢٠٨. وَالنَّسَخَ سَمَّى التِّرْمِذِيُّ عَلَيْهِ فَإِنْ يُرَدِّ فِي عَمَلٍ فَاجْنَحَ لَهُ

(وَالنَّسَخَ سَمَّى التِّرْمِذِيُّ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> فَإِنْ يُرَدِّ فِي عَمَلٍ) أي: الترمذي، أنه علّة في  
 العمل بالحديث (فاجنح له) أي: مل إلى كلامه، وإن يرد في صحة نقله فلا؛  
 لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة.

(١) في «الإرشاد»: (١/١٦٠-١٦٥).

(٢) إذ حكم على حديث معاوية في شرب الخمر (ح ١٤٤٤) من «سننه» بأنه منسوخ، ثم  
 قال في «العلل»: (ص ٨٨٦) بعد سياقه: «وقد بينا علته في الكتاب» أ.هـ.

قال ابن رجب في «شرح العلل»: (٨/١): «وقوله -أي الترمذي-: قد بينا علته...» فإنما  
 بيّن ما قد يستدل به على نسخه، لا أنه بيّن ضعف بإسناده.

## المضطرب

٢٠٩. مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ: مَا قَدْ وَرَدَا مُخْتَلِفًا مِنْ وَاحِدٍ فَأَزِيدَا  
 ٢١٠. فِي مَتْنٍ أَوْ فِي سَنَدٍ إِنْ أَتَّضَحَ فِيهِ تَسَاوِي الْخُلْفِ، أَمَّا إِنْ رَجَحَ  
 ٢١١. بَعْضُ الْوُجُوهِ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرَبًا وَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ مِنْهَا وَجَبًا  
 ٢١٢. كَالْخَطِّ لِلشُّرَّةِ جَمُّ الْخُلْفِ وَالاضْطِرَابُ مُوجِبٌ لِلضَّعْفِ

(مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ: مَا قَدْ وَرَدَا مُخْتَلِفًا مِنْ وَاحِدٍ) أي: ما اختلف راويه فيه، فرواه مرّةً على وجهه، ومرّةً على وجه آخر مخالف له، (فَأَزِيدَا) أي: وهكذا إن اضطرب فيه راويان فأكثر فرواه كل واحد على وجه مخالف للآخر.

والاضطراب قد يكون (فِي مَتْنٍ، أَوْ فِي سَنَدٍ إِنْ أَتَّضَحَ فِيهِ تَسَاوِي الْخُلْفِ) أي: وإنما يسمى مضطرباً إذا تساوت الروايتان المختلفتان في الصحة بحيث لم تَرَجَّحْ إحداهما على الأخرى.

(أَمَّا إِنْ رَجَحَ بَعْضُ الْوُجُوهِ) بكون راويه أحفظ أو أكثر صحبةً للمروي عنه، أو غير ذلك، (لَمْ يَكُنْ مُضْطَرَبًا) ولا له حكمه، (وَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ مِنْهَا وَجَبًا).

ومثال الاضطراب في السند: (كَالْخَطِّ) أي: كحديث الخط (لِلشُّرَّةِ)، وهو قوله عليه السلام: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلِيَجْعَلْ شَيْئًا تَلْقَاءَ وَجْهِهِ» وفيه «فَإِذَا لَمْ يَجِدْ عَصَا يَنْصَبُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ فَلِيَخْطِ خَطًّا»، (جَمُّ الْخُلْفِ) فإنه اختلف

فيه على إسماعيل اختلافاً كثيراً<sup>(١)</sup>.

ومثال الاضطراب في المتن قول فاطمة بنت قيس: سألت أو سُئِلَ النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال: «إن في المال لحقاً» فقد اضطرب في لفظه فروي هكذا<sup>(٢)</sup>، وروي: «ليس في المال حق سوى الزكاة»<sup>(٣)</sup>.

(والاضطرابُ مُوجِبٌ لِلضَّعْفِ) أي: لضعف الحديث المضطرب لعدم ضبط رواته.



(١) راجع له «علل الدارقطني»: (١٠/٢٧٨-٢٨٧)، وانظر: «فتح المغيث»: (٧٦-٧١/٢).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (ج ٦٥٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه (ج ١٧٨٩)، وانظر شرح العراقي على ألفيته (١/٢٩٣ حاشية ٤).

## المدرج

٢١٣. المَدْرَجُ: المُلْحَقُ آخِرَ الخَبَرِ مِنْ قَوْلِ رَاوِي مَا، بِلَا فَضْلِ ظَهْرٍ  
 ٢١٤. نَحْوُ إِذَا قُلْتَ: «التَّشَهُدُ» وَصَلَّ ذَاكَ زُهَيْرٌ وَابْنُ ثَوْبَانَ فَصَلَّ  
 ٢١٥. قُلْتَ: وَمِنْهُ مُدْرَجٌ قَبْلَ قَلْبٍ كـ «أَسْبَغُوا الوُضُوءَ وَيُلِّ لِلْعَقَبِ»

(المُدْرَجُ) أقسام الأول منه (المُلْحَقُ آخِرَ الخَبَرِ مِنْ قَوْلِ رَاوِي مَا) من روايته، إمَّا الصحابي أو من بعده، (بِلَا فَضْلِ ظَهْرٍ) أي: من غير فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام بذكر قائله، فيتوهم من لا يعلم أن الجميع مرفوع (نَحْوُ: إِذَا [١٤-ب] قُلْتَ التَّشَهُدَ) أي: ما رواه أبو داود<sup>(١)</sup> قال: ثنا عبد الله ثنا زهير ثنا الحسن، عن القاسم قال: أخذ علقمة بيدي فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله بن مسعود فَعَلَّمَنَا التَّشَهُدَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ: فذكر مثل حديث الأعمش: «إذا قلت هذا وقضيت فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد».

(وَصَلَّ ذَاكَ) أي: قوله إذا قلت إلى آخره (زُهَيْرٌ) بالحديث المرفوع، وذهب الحفاظ<sup>(٢)</sup> إلى أن هذا من قول ابن مسعود فأدرج في الحديث،

(١) في «سننه»: (ج ٩٧٠).

(٢) كالحاكم في «معرفة علوم الحديث»: (ص ١٩٩) والبيهقي في «السنن الكبرى»:

(١/٤٤٩)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج من النقل»: (١/١٠٣)، بل ذكر

النووي في «الخلاصة»: (١/٤٤٩) اتفاق الحفاظ عليه.

(وابن تُوْبَانَ فَصَلُّ) <sup>(١)</sup> فإنه رواه عن الحسن بن الحر كذلك، وجعل آخره من قول ابن مسعود ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

قال المصنف (قُلْتُ: وَمِنْهُ مُدْرَجٌ قَبْلُ) أي: أتى به قبل الحديث المرفوع، أو قبل آخره في وسطه، (قَلْبٌ) أي: جعل آخره أوله؛ لأن الغالب في المدرجات ذكرها عقيب الحديث، (كَأَسْبَغُوا الْوُضُوءَ وَيَلُّ لِلْعَقَبِ) أي: كقول أبي هريرة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار» <sup>(٢)</sup> فأسبغوا الوضوء من قول أبي هريرة <sup>(٣)</sup>.

٢١٦. وَمِنْهُ جَمْعُ مَا أَتَى كُلَّ طَرَفٍ مِنْهُ بِإِسْنَادٍ بِوَاحِدٍ سَلَفٌ

٢١٧. كـ(وَائِلٍ) فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَدْ أُدْرِجَ (ثُمَّ جِئْتُهُمْ) وَمَا اتَّخَذَ

(وَمِنْهُ) أي: من أقسام المدرج (جَمْعُ مَا أَتَى كُلَّ طَرَفٍ مِنْهُ بِإِسْنَادٍ) أي: أن يكون الحديث عند راويه بإسناد إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد آخر فيجمع الراوي عنه طرفي الحديث، (بِوَاحِدٍ سَلَفٌ) أي: بإسناد الطرف الأول، ولا يذكر إسناد طرفه الثاني، (كـ(وَائِلٍ) فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ) أي: صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قَدْ أُدْرِجَ) وقال فيه: (ثُمَّ جِئْتُهُمْ) بعد

(١) «سنن الدارقطني»: (٢٥٣/١).

(٢) أخرجه الخطيب في «الفصل للوصل»: (١٥٩/١).

(٣) فقد رواه غندر، وهشيم، والنضر بن شميل، ووكيع، وأبو داود الطيالسي، ووهب بن جرير، وأدم بن أبي إياس، وعاصم بن علي، وعلي بن الجعد وغيرهم عن شعبة وجعلوا الكلام الأول من قول أبي هريرة والثاني مرفوعاً. انظر تفصيل ذلك ومواضع رواياتهم في «شرح العراقي على ألفيته»: (٢٩٨/١) و«شرح السيوطي على الألفية»: (ص ١٨٠).

ذلك في زمان فيه برد شديد، فرأيت الناس عليهم جُلَّ الثياب، تحرَّكُ أيديهم تحت الثياب<sup>(١)</sup>. (وَمَا اتَّحَدُّ) إسناد هذا الطرف الأخير مع أول الحديث؛ فإن قوله: «ثم جئت» ليس هو بهذا الإسناد، وإنما أدرج عليه<sup>(٢)</sup>.

٢١٨. وَمِنْهُ أَنْ يُدْرَجَ بَعْضُ مُسْنَدٍ فِي غَيْرِهِ مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ

٢١٩. نَحْوُ «وَلَا تَنَافَسُوا» فِي مَثْنٍ «لَا تَبَاغَضُوا» فَمُدْرَجٌ قَدْ نُقِلَ

٢٢٠. مِنْ مَثْنٍ «لَا تَجَسَّسُوا» أَدْرَجَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ إِذْ أَخْرَجَهُ

(وَمِنْهُ) أي: من أقسام المدرج (أَنْ يُدْرَجَ بَعْضُ مُسْنَدٍ فِي غَيْرِهِ) أي: بعض حديث في حديث آخر (مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ) أي: سندهما، (نَحْوُ «وَلَا تَنَافَسُوا») فِي مَثْنٍ «لَا تَبَاغَضُوا» أي: ما رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَنَافَسُوا»<sup>(٣)</sup> الحديث (فَمُدْرَجٌ قَدْ نُقِلَ [١٥-أ] مِنْ مَثْنٍ «لَا تَجَسَّسُوا»)) أي: قوله: «ولا تنافسوا» مُدْرَجٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَلَيْسَ فِيهِ، (أَدْرَجَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ إِذْ أَخْرَجَهُ) من حديث آخر عن النبي

(١) «سنن أبي داود»: (ج ٧٢٧، ٧٢٨) والنسائي: (٢/٢٣٦).

(٢) رواه مبيّنًا زهير بن معاوية وشجاع بن الوليد فميّزا قصة تحريك الأيدي من تحت الثياب وفصلها من الحديث: «شرح العراقي على الألفية»: (١/٣٠١) بتصرف يسير. ورواية زهير أخرجه أحمد في «المسند»: (١/٣٦٨). ورواية شجاع أخرجه الخطيب في «الفصل للوصل»: (١/٤٢٩). وانظر: «الفصل للوصل»: (١/٤٢٦-٤٢٩).

(٣) أخرجه مع الإدراج الخطيب في «الفصل للوصل»: (٢/٧٣٩)، وابن عبد البر في «التمهيد»: (٦/١١٦)، قال ابن عبد البر: «وقد زاد سعيد بن أبي مريم في هذا الحديث عن مالك: «ولا تنافسوا...» ثم دلل عليه.

صلى الله عليه وسلم: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا، ولا تحاسدوا»<sup>(١)</sup>.

٢٢١. وَمِنْهُ مَتْنٌ عَنْ جَمَاعَةٍ وَرَدَّ وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ بَعْضًا فِي السَّنَدِ  
 ٢٢٢. فَيَجْمَعُ الْكُلَّ بِإِسْنَادٍ ذَكَرُ كَمَتْنٍ «أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ» الْخَبْرَ  
 ٢٢٣. فَإِنَّ عَمْرًا عِنْدَ وَاصِلٍ فَقَطُ بَيْنَ شَقِيقٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ سَقَطُ  
 ٢٢٤. وَزَادَ الْأَعْمَشُ كَذَا مِنْ صُورٍ وَعَمَدُ الْأَدْرَاجِ لَهَا مَحْظُورٌ

(ومنه) أي: من أقسام المدرج: (متن عن جماعة ورد وبعضهم خالف بعضاً في السند فيجمع الكل بإسناد ذكر) أي: فيجمعهم على إسناد واحد مما اختلفوا فيه، ويدرج رواية من خالفهم معهم على الاتفاق، (كمتن أي الذنب أعظم الخبر) فإنه رواه الترمذي<sup>(٢)</sup>: عن بندار، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن واصل ومنصور والأعمش، عن أبي وائل عن عمرو بن شربيل، عن عبد الله، وهكذا رواه محمد بن كثير العبدي<sup>(٣)</sup>، عن سفيان، فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش؛ (فإن عمراً عند واصل فقط بين شقيق<sup>(٤)</sup> وابن مسعود سقط) فيجعله عن أبي وائل عن عبد الله (وزاد

(١) «الموطأ»: (٢٦٤٠).

(٢) (ح ٣١٨٢، ٣١٨٣).

(٣) أخرج روايته الخطيب في «الفصل للوصل»: (٢/٨٢٠).

(٤) هو أبو وائل: اسمه شقيق بن سلمة الأسدي. «تقريب التهذيب».

الاعْمَشُ كَذَا مَنْصُورٌ) ذكر عمرو بن شرحبيل بين شقيق وابن مسعود<sup>(١)</sup>، على أنه قد اختلفَ على الأعمش في زيادته<sup>(٢)</sup>.

وَعَمْدُ الْأَفْرَاجِ لَهَا) أي: لهذه الأقسام (مَحْظُورٌ) أي: ممنوع.



(١) بَيَّنَّ الإِسْنَادَيْنِ مَعاً يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ سَفْيَانَ، وَفَصَّلَ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرَ، فَرَوَاهُ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، كَمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (ح ٦٨١١)، وَعَنْ سَفْيَانَ عَنْ وَاصِلٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ عَمْرٍو بْنِ شَرْحَبِيلٍ، كَمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (ح ٤٧٦١).

(٢) انظر: «الفصل للوصل»: (٨٢٢/٢-٨٢٣).

## الموضوع

٢٢٥. شَرُّ الضَّعِيفِ: الخَبَرُ المَوْضُوعُ الكَذِبُ، المَخْتَلَقُ، المَصْنُوعُ  
 ٢٢٦. وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُجِزُوا ذَكَرَهُ لِمَنْ عِلْمٌ، مَا لَمْ يُبَيِّنْ أَمْرَهُ  
 ٢٢٧. وَأَكْثَرَ الجَامِعِ فِيهِ إِذْ خَرَجَ لِطَلَقِ الضُّعْفِ، عَنَى: أبا الفَرَجِ

(شَرُّ) الحديث (الضَّعِيفِ: الخَبَرُ المَوْضُوعُ الكَذِبُ) أي: وهو المكذوب، ويقال له: (المَخْتَلَقُ، المَصْنُوعُ) أي: إن واضعه اختلقه وصنعه (وَكَيفَ كَانَ) الموضوع، أي: في أي معنى كان؛ في الأحكام، أو القصص، أو الترغيب والترهيب، وغير ذلك، (لَمْ يُجِزُوا ذَكَرَهُ لِمَنْ عِلْمٌ) أي: لمن علم أنه موضوع أن يذكره بروايةٍ أو احتجاجٍ أو ترغيب، (مَا لَمْ يُبَيِّنْ أَمْرَهُ) أي: إلا مع بيان أنه موضوع.

قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup>: (وَأَكْثَرَ الجَامِعِ فِيهِ) أي: في الموضوع نحو مجلدين (إِذْ خَرَجَ لِطَلَقِ الضُّعْفِ) فأودع فيه كثيراً منها لا دليل على وضعه وإنما حقه أن يُذَكَّرَ في مطلق الأحاديث الضعيفة.

(عَنَى) ابن الصلاح بالجامع المذكور (أبا الفَرَجِ) أي: ابن الجوزي<sup>(٢)</sup>.

٢٢٨. وَالوَاضِعُونَ لِلْحَدِيثِ أَضْرَبُ أَضْرَهُمْ قَوْمٌ لَزُهُدٍ نَسَبُوا

(١) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٩٩).

(٢) واسم كتابه «الموضوعات» وهو مطبوع.

٢٢٩. قَدْ وَضَعُوهَا حِسْبَةً، فَقَبِلْتُ مِنْهُمْ، رُكُونًا لَهُمْ وَنُقِلْتُ
٢٣٠. فَقَيِّضَ اللَّهُ لَهَا نُقَادَهَا فَيَسُّوا بِنَقْدِهِمْ فَسَادَهَا
٢٣١. نَحْوَ أَبِي عِصْمَةَ إِذْ رَأَى الْوَرَى زَعْمًا نَأَوْا عَنِ الْقُرَانِ، فَاْفْتَرَى
٢٣٢. لَهُمْ حَدِيثًا فِي فَضَائِلِ السُّورِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَبَسَمًا ابْتَكُرَ
٢٣٣. كَذَا الْحَدِيثُ عَنِ أَبِي اعْتَرَفَ رَاوِيهِ بِالْوَضْعِ، وَيَسَمًا اقْتَرَفَ
٢٣٤. وَكُلُّ مَنْ أُوْدَعَهُ كِتَابَهُ - كَالوَاحِدِيِّ - مُحْطِيءٌ صَوَابُهُ

(وَالْوَأَضِعُونَ لِلْحَدِيثِ أَضْرُبُ) بحسب الأمر الحامل لهم على الوضع من [١٥ - ب] انتصار لمذهبهم، أو التقرب لبعض الأمراء أو اكتساب، أو غير ذلك (أَضْرَهُمْ قَوْمٌ لَزُهُدٍ نُسِبُوا قَدْ وَضَعُوهَا حِسْبَةً) فإنهم يحتسبون بذلك ويرونه قربة، (فَقَبِلْتُ مِنْهُمْ، رُكُونًا لَهُمْ وَنُقِلْتُ)، فإن الناس يثقون بهم، ويركنون إليهم لما نسبوا إليه من الزهد.

(فَقَيِّضَ اللَّهُ لَهَا نُقَادَهَا فَيَسُّوا بِنَقْدِهِمْ فَسَادَهَا) حتى قال سفيان: «ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث»<sup>(١)</sup>.

(نَحْوَ أَبِي عِصْمَةَ) نوح ابن أبي مريم (إِذْ رَأَى الْوَرَى زَعْمًا نَأَوْا عَنِ الْقُرَانِ، فَاْفْتَرَى لَهُمْ حَدِيثًا فِي فَضَائِلِ السُّورِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَبَسَمًا ابْتَكُرَ) فإنه قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق فوضعت هذا

(١) أسنده ابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات»: (٤٨/١).

حسبة<sup>(١)</sup>.

(كَذَّا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي) الطويل في فضائل سور القرآن سورة سورة، (اعترف رآويه بالوضع) قال المؤمل بن إسماعيل: سألت عن من حدثه إلى أن أدخلني بيتاً فيه متصوفة معهم شيخ قال هذا قلت من حدثك؟ قال: لم يحدثني أحدٌ، ولكننا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إليه<sup>(٢)</sup>، (ويَسَمَّا اقترف).

(وَكُلُّ مَنْ أودَعَهُ) أي: حديث أبي (كتابته) أي: تفسيره (كالواحدي<sup>(٣)</sup>) والثعلبي<sup>(٤)</sup> (مخطيء صوابه).

٢٣٥. وَجَوَزَ الْوَضْعَ عَلَى التَّرْغِيبِ قَوْمُ ابْنِ كَرَّامٍ، وَفِي التَّرْهِيْبِ

(وَجَوَزَ الْوَضْعَ عَلَى التَّرْغِيبِ قَوْمُ ابْنِ كَرَّامٍ<sup>(٥)</sup>، وَفِي التَّرْهِيْبِ) مما لا يتعلق به حكم

(١) انظر: «المدخل» للحاكم: (ص ١٠٠) ضمن «المجموعة الكمالية»: (٢).

(٢) انظر: «الموضوعات»: (٢٤١/١)، «اللآلئ المصنوعة»: (٢٢٧/١-٢٢٨).

(٣) هو: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري. كان أوحد عصره في التفسير، صنف التفاسير الثلاثة: البسيط، والأوسط، والوجيز (ت ٤٦٨ هـ). «إنباه الرواة»:

(٢/٢٢٣) و«طبقات المفسرين» للواحدي: (٣٧٨/١-٣٨٠).

(٤) هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، المفسر، المتوفي سنة

(٤٢٧ هـ). «وفيات الأعيان»: (٧٩/١-٨٠).

(٥) أبو عبد الله السجستاني المتكلم. «ميزان الاعتدال»: (٢١/٤)، «الأنساب»:

(١١/٦٠). وقد توسع برهان الدين اللقاني في الكلام عليه في شرحه على «النزهة»

المسمى «قضاء الوطر» (١٠٥٥-١٠٥٩) بتحقيقنا.

من الثواب والعقاب ترغيباً للناس في الطاعة، وزجراً لهم عن المعصية.

٢٣٦. وَالْوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَبَعْضٌ وَضَعَا

٢٣٧. كَلَامَ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ فِي الْمُسْنَدِ وَمِنْهُ نَوْعٌ وَضَعَهُ لَمْ يُقْصَدِ

٢٣٨. نَحْوُ حَدِيثِ ثَابِتٍ «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ» الْحَدِيثِ، وَهَلَّةٌ سَرَتْ

(وَالْوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَا) كلاماً (مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ) ويرويه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

(وَبَعْضٌ وَضَعَا كَلَامَ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ) أو بعض الزهاد أو الإسرائيليات (في الْمُسْنَدِ) فجعله حديثاً.

(وَمِنْهُ) أي: من أقسام الموضوع، (نَوْعٌ وَضَعَهُ لَمْ يُقْصَدِ) وإنما وهم فيه بعض الرواة، (نَحْوُ حَدِيثِ ثَابِتٍ) هو ابن موسى الزاهد، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً: (مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ الْحَدِيثُ<sup>(١)</sup>، وَهَلَّةٌ سَرَتْ) أي: غفلة فإنَّ ثابتاً دخل على شريك والمستملي بين يديه، وشريك يقول: ثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، قال: قال [١٦ - أ] رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابت قال: من كثرت صلاته بالليل حَسُنَ وجهه بالنهار. وإنما أراد ثابتاً لزهده، فظن ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد فكان يُحَدِّثُ به عنه<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه»: (ج ١٣٣٣)، والخطيب في «تاريخه»: (١/١٣)، وابن أبي حاتم في «العلل»: (ص ١٩٦).

(٢) انظر: «المدخل إلى الإكليل»: (ص ٦٣).

٢٣٩. وَيُعْرَفُ الْوَضْعُ بِالِاقْتِرَارِ، وَمَا نَزَلَ مَنَزَلَتَهُ، وَرَبَّامَا  
 ٢٤٠. يُعْرَفُ بِالرِّكَّةِ قُلْتُ: اسْتَشْكَلًا الشَّحِيحِيُّ الْقَطْعَ بِالْوَضْعِ عَلَى  
 ٢٤١. مَااعْتَرَفَ الْوَاضِعُ إِذْ قَدْ يَكْذِبُ بَلَى نَرُدُّهُ، وَعَنْهُ نُضْرِبُ

(ويُعرفُ الوَضْعُ بِالِاقْتِرَارِ) أي: بإقرار واضعه، (وَمَا نَزَلَ مَنَزَلَتَهُ وَرَبَّامَا يُعْرَفُ بِالرِّكَّةِ) أي: بركة لفظ الحديث ومعناه.

(قُلْتُ: اسْتَشْكَلًا الشَّحِيحِيُّ) نسبة لشبح البحر وهو ابن دقيق العيد<sup>(١)</sup>؛ فإنه ولد بساحل ينبع، (الْقَطْعَ بِالْوَضْعِ عَلَى مَااعْتَرَفَ الْوَاضِعُ) بوضعه؛ (إِذْ قَدْ يَكْذِبُ) في هذا الإقرار بعينه، (بَلَى نَرُدُّهُ، وَعَنْهُ نُضْرِبُ)؛ فإن هذا كافٍ في رده لكن ليس بقاطع في كونه موضوعاً<sup>(٢)</sup>.



(١) أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري البهزي، المتوفى سنة

(٧٠٢هـ) «تذكرة الحفاظ»: (٤/١٤٨١)، و«الوافي بالوفيات»: (٤/١٩٣).

(٢) «الاقتراح»: (ص ٢٣٤).

## المقلوب

- ٢٤٢ . وَقَسَّمُوا الْمَقْلُوبَ قِسْمَيْنِ إِلَى: مَا كَانَ مَشْهُورًا بِرَأْوِ أَبْدِلَا
- ٢٤٣ . بِوَاحِدٍ نَظِيرُهُ، كَمَا يَرِغَبَا فِيهِ، لِلْأَعْرَابِ إِذَا مَا اسْتُغْرِبَا
- ٢٤٤ . وَمِنْهُ قَلْبُ سَنَدٍ لِمَتْنٍ نَحْوُ: امْتِحَانِهِمْ إِمَامَ الْفَنِّ
- ٢٤٥ . فِي مَائَةِ لَمَّا أَتَى بَغْدَادًا فَرَدَّهَا، وَجَوَّدَ الْإِسْنَادَا
- ٢٤٦ . وَقَلْبُ مَا لَمْ يَقْصِدِ الرَّوَاةُ نَحْوُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ...»
- ٢٤٧ . حَدَّثَهُ - فِي مَجْلِسِ الْبُنَانِي - حَجَّاجٌ، اعْنِي: ابْنُ أَبِي عُثْمَانَ
- ٢٤٨ . فَظَنَّهُ - عَنِ ثَابِتٍ - جَرِيرٌ، بَيْنَهُ حَمَّادُ الضَّرِيرِ

(وَقَسَّمُوا الْمَقْلُوبَ) وهو من أقسام الضعيف (قِسْمَيْنِ إِلَى مَا كَانَ) الحديث (مَشْهُورًا بِرَأْوِ أَبْدِلَا بِوَاحِدٍ نَظِيرُهُ) أي: فجعل مكانه راو آخر في طبقته (كَمَا يَرِغَبَا فِيهِ، لِلْأَعْرَابِ إِذَا مَا اسْتُغْرِبَا) أي: ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه، كحديث مشهور بسالم فجعل مكانه نافع.

(وَمِنْهُ) أي: من المقلوب وهو القسم الثاني (قَلْبُ سَنَدٍ لِمَتْنٍ) بأن يؤخذ إسناد متن فيجعل على متن آخر، ومتن هذا فيجعل بإسناد آخر.

(نَحْوُ: امْتِحَانِهِمْ) أي: المحدثين (إِمَامَ الْفَنِّ) محمد بن إسماعيل البخاري (فِي مَائَةِ) أي: مائة حديث قلبوا متونها وأسانيدها، ودفعوا إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم أن يلقوا ذلك عليه (لَمَّا أَتَى بَغْدَادًا)، فحضر

المجلس جماعةً من المحدثين، فانتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث منها، فقال: لا أعرفه إلى العاشر، وهو يقول: لا أعرفه. ثم الثاني إلى الرجل العاشر، فلما علم فراغهم التفت إلى الأول فقال: أما حديثك الأول فكذا إلى تمام العشرة، (فَرَدَّهَا، وَجَوَّدَ الْإِسْنَادَا) فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين كذلك<sup>(١)</sup>.

(و) منه (قَلْبُ مَا لَمْ يَقْصِدِ الرُّوَاةُ) قلبه ولكن انقلب على راويه، (نَحْوُ) ما رواه جرير، عن ثابت البناني، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إِذَا أُفِيَمَتِ الصَّلَاةُ) فلا تقوموا حتى تروني. (حَدَّثَهُ) أي: هذا الحديث (في مجلس) ثابت (البناني حجاج، اعني: ابن أبي عثمان فظنه - عن ثابت - جرير [١٦-ب] أَيْنُهُ حَمَادُ الصَّرِيرِ) فإنه قال: كنت أنا وجرير بن حازم عند ثابت البناني فحدث حجاج ابن أبي عثمان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره، فظن جرير أنه إنما حدث به ثابت عن أنس<sup>(٢)</sup>.

(١) القصة أخرجها ابن عدي في «أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه»: (ص ٦٢)، ومن طريقه الخطيب في «التاريخ»: (٢/٢٠-٢١)، وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»: (٤/٦٣).

(٢) «المراسيل» لأبي داود: (ص ١٢٧).

## تنبيهات

٢٤٩. وَإِنْ تَجِدَ مَتْنًا ضَعِيفَ السَّنَدِ فَقُلْ: ضَعِيفٌ، أَي: بِهَذَا فَاقْصِدِ
٢٥٠. وَلَا تُضَعِّفْ مُطْلَقًا بِنَاءً عَلَى الطَّرِيقِ، إِذْ لَعَلَّ جَاءَ
٢٥١. بِسَنَدٍ مُجَوِّدٍ، بَلْ يَقِفُ ذَلِكَ عَلَى حُكْمِ إِمَامٍ يَصِفُ
٢٥٢. بَيَانَ ضَعْفِهِ، فَإِنْ أَطْلَقَهُ فَالشَّيْخُ فِيمَا بَعْدَهُ حَقَّقَهُ
٢٥٣. وَإِنْ تُرِدْ تَقْلًا لِوَاهٍ، أَوْ لِمَا يُشَكُّ فِيهِ لَا بِإِسْنَادِهِمَا
٢٥٤. فَأَتِ بِتَمْرِيضٍ كَ «يُرَوَّى» وَاجْزِمِ بِتَقْلِ مَا صَحَّ كَ «قَالَ» فَاعْلَمْ
٢٥٥. وَسَهِّلُوا فِي غَيْرِ مَوْضُوعٍ رَوَوْا مِنْ غَيْرِ تَبَيِّنٍ لَضَعْفٍ، وَرَأُوا
٢٥٦. بَيَانَهُ فِي الْحُكْمِ وَالْعَقَائِدِ عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَغَيْرِ وَاحِدٍ

(وَإِنْ تَجِدَ مَتْنًا ضَعِيفَ السَّنَدِ فَقُلْ: ضَعِيفٌ) أَي: فلك أن تقول هذا ضعيف (أَي: بِهَذَا فَاقْصِدِ) أَي: وتعني بذلك الإسناد (وَلَا تُضَعِّفْ مُطْلَقًا) أَي: وليس لك أن تعني بذلك ضعفه مطلقاً (بِنَاءً عَلَى) ضعف ذلك (الطَّرِيقِ؛ إِذْ لَعَلَّ جَاءَ بِسَنَدٍ مُجَوِّدٍ) يثبت بمثله الحديث.

(بَلْ يَقِفُ ذَلِكَ) أَي: جواز إطلاق ضعفه (عَلَى حُكْمِ إِمَامٍ) من أئمة الحديث (يَصِفُ بَيَانَ ضَعْفِهِ) مفسراً، (فَإِنْ أَطْلَقَهُ) ولم يفسره (فَالشَّيْخُ) ابن الصلاح (فِيمَا بَعْدَهُ) أَي: في النوع الثالث والعشرين من كتابه قد (حَقَّقَهُ)، وسيأتي بعد تسعة عشر بيتاً.

(وَأِنْ تُرْدَتْ قَلًّا لَوَاهِ) أي: لحديث ضعيف، (أَوْلِمَا يُشَكُّ فِيهِ)، أي: في صحته وضعفه (لَا بِإِسْنَادِهِمَا) أي: بغير إسناد (فَأَتِ بِتَمْرِ يَضِيحُ كَيْرُوي)، ورُوي، ولا تذكره بصيغة الجزم كقال وفعل.

(وَأَجْزِمُ بِثَقَلِ مَا صَحَّ كَقَالَ) ونحوها (فَاعْلَمْ).

(وَسَهَّلُوا فِي غَيْرِ مَوْضُوعٍ رَوَوْا) فجوزوا التساهل في أسانيد ورواياته (مِنْ غَيْرِ تَيِّبِينَ لِضَعْفٍ) في غير الأحكام والعقائد بل في الترغيب والترهيب ونحوها، أما الموضوع فلا يجوز ذكره إلا مع البيان.

(وَرَأَوْا بَيَانَهُ) من غير تساهل (فِي الْحُكْمِ) الشرعي من الحلال والحرام وغيرهما (وَالْعَقَائِدِ) كصفات الله تعالى. رُويَ ذَلِكَ (عَنِ) الإمام عبد الرحمن (ابن مَهْدِيٍّ وَغَيْرِ وَاحِدٍ)<sup>(١)</sup>.



(١) انظر: «الجرح والتعديل»: (١/٣٠-٣٣) و«الكفاية»: (١/٣٩٨-٣٩٩) و«شرح علل

الترمذي»: (١/٧٣-٧٤).

## معرفة من تقبل روايته ومن ترد

٢٥٧. أَجْمَعَ جُمْهُورُ أَيْمَةِ الْأَثَرِ وَالْفُقَهَاءُ فِي قَبُولِ نَاقِلِ الْخَبَرِ  
 ٢٥٨. بِأَنْ يَكُونَ ضَابِطًا مُعَدَّلًا أَي: يَقْضًا، وَلَمْ يَكُنْ مُغْفَلًا  
 ٢٥٩. يَحْفَظُ إِنْ حَدَّثَ حِفْظًا، يَحْوِي كِتَابَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ يَرْوِي  
 ٢٦٠. يَعْلَمُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ إِحَالِهِ إِنْ يَرْوِي بِالْمَعْنَى، وَفِي الْعَدَالَةِ  
 ٢٦١. بِأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا ذَا عَقْلِ قَدْ بَلَغَ الْحُلْمَ سَلِيمِ الْفِعْلِ  
 ٢٦٢. مِنْ فِسْقٍ أَوْ حَرَمٍ مُرْوَعَةٍ وَمَنْ زَكَّاهُ عَدْلَانِ، فَعَدْلٌ مُؤْتَمِّنٌ  
 ٢٦٣. وَصَحَّ اكْتِفَاؤُهُمْ بِالْوَاحِدِ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا خِلَافَ الشَّاهِدِ

(أَجْمَعَ جُمْهُورُ أَيْمَةِ الْأَثَرِ وَالْفُقَهَاءُ فِي قَبُولِ نَاقِلِ الْخَبَرِ) أي: على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته (بأن يكون ضابطاً) لما يرويه (معدلاً، أي:): وتفسير الضابط أن يكون: (يقظاً، ولم يكن مغفلاً يحفظ إن حدث حفظاً، يحوي كتابه) أي: يحتوي على كتابه ويحفظه من التبديل والتغيير، (إن كان منه يروي).

(يَعْلَمُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ إِحَالِهِ إِنْ يَرْوِي بِالْمَعْنَى) لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل [١٧-أ] معناه لم يدر لعلّه يحيل الحلال إلى الحرام.

(وَفِي الْعَدَالَةِ) أي: وشروط العدالة (بأن يكون مسلماً، ذا عقل، قد بلغ الحلم، سليم الفعل من فسق) وهو ارتكاب كبيرة، أو إصرار على صغيرة، (أو حرم مرؤعة) ولم يشترط الحرية.

(و) بيان ما تثبت به العدالة أن (مَنْ زَكَّاهُ عَدْلَانٌ) بتنصيبهما على عدالته (فَعَدْلٌ مُؤْتَمَنٌ).

(وَصَحَّحَ أَكْثَرُهُمْ بِالْوَاحِدِ) أي: بالعدل الواحد (جَرَحًا وَتَعْدِيلًا)؛ لأن العدد لم يُشترط في قبول الخبر فلم يُشترط في جرح راويه وتعديله (خِلَافَ الشَّاهِدِ).

٢٦٤. صَحَّحَ اسْتِغْنَاءَ ذِي الشُّهُرَةِ عَنْ تَزْكِيَةِ كَمَالِكِ نَجْمِ السُّنَنِ

٢٦٥. وِلاِبْنِ عَبْدِ الْبَرِّ كُلُّ مَنْ عُنِيَ بِحَمَلِهِ الْعِلْمَ وَلَمْ يُوَهَّنِ

٢٦٦. فَإِنَّهُ عَدْلٌ بِقَوْلِ الْمُصْطَفَى «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ» لَكِنْ خُولِفَا

و(صَحَّحَ) ابنُ الصلاح<sup>(١)</sup> (اسْتِغْنَاءَ ذِي الشُّهُرَةِ) أي: من اشتهرت عدالته وشاع الثناء عليه بالأمانة، (عَنْ تَزْكِيَةِ) أي: بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً، (كَمَالِكِ نَجْمِ السُّنَنِ) هذا وصف الشافعي حيث قال: «إذا ذكر الأثر فمالك النجم»<sup>(٢)</sup>.

(وِلاِبْنِ عَبْدِ الْبَرِّ كُلُّ مَنْ عُنِيَ بِحَمَلِهِ الْعِلْمَ وَلَمْ يُوَهَّنِ فَإِنَّهُ عَدْلٌ) محمولٌ في أمره على العدالة (بِقَوْلِ الْمُصْطَفَى: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ») من كل خَلَفٍ عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»<sup>(٣)</sup>.

(١) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٠٥).

(٢) أسنده أبو نعيم في «الحلية»: (٣١٨/٦).

(٣) في «التمهيد»: (٢٨/١).

(٤) أخرجه العقيلي في «الضعفاء»: (١/٩-١٠، ٤/٥٥٦)، وابن عدي في «الكامل»:

(١/١٥٢-١٥٣، ٢/٥١١)، والبيهقي في «الدلائل»: (١/٤٤)، والخطيب في «شرف

أصحاب الحديث»: (ص ٢٨-٢٩)، وابن عبد البر في «التمهيد»: (١/٥٩).

(لَكِنْ خَوْفًا) فقال ابن الصلاح<sup>(١)</sup>: «فيما قاله اتساع غير مرضي»، واستدلاله بالحديث لا يصح؛ لإرساله وضعفه، ولأن صحة الاستدلال به لو كان خبراً، ولا يصح حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل فيحمل على الأمر.

٢٦٧. وَمَنْ يُوَافِقُ غَالِبًا ذَا الضَّبِطِ فَضَابِطٌ، أَوْ نَادِرًا فَمُخْطِئٌ

(وَمَنْ يُوَافِقُ غَالِبًا ذَا الضَّبِطِ) بَأَن يُعْتَبَرَ حَدِيثَهُ بِحَدِيثِ الثَّقَاتِ الضَّابِطِينَ، فَإِن وافقهم في روايتهم في اللفظ أو في المعنى ولو في الغالب (فَضَابِطٌ، أَوْ نَادِرًا فَمُخْطِئٌ) أي: وإن كان الغالب المخالفة وإن وافقهم فنادر، عُرِفَ خَطْوُهُ وعدم ضبطه.

٢٦٨. وَصَحَّحُوا قَبُولَ تَعْدِيلِ بِلَا ذَكَرٍ لِأَسْبَابٍ لَهُ، أَنْ تَثْقَلَا

٢٦٩. وَلَمْ يَرَوْا قَبُولَ جَرْحِ أُبْهَمَا؛ لِلْخُلْفِ فِي أَسْبَابِهِ، وَرُبَّمَا

٢٧٠. اسْتُفْسِرَ الْجَرْحُ فَلَمْ يَقْدَحْ، كَمَا فَسَّرَهُ شُعْبَةُ بِالرَّكُضِ، فَمَا

٢٧١. هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ حِفْظُ الْأَثَرِ كـ «شَيْخِي الصَّحِيحِ» مَعَ أَهْلِ النَّظَرِ

(وَصَحَّحُوا قَبُولَ تَعْدِيلِ بِلَا ذَكَرٍ لِأَسْبَابٍ لَهُ، أَنْ تَثْقَلَا) أي: لئلا تثقل ويشق

ذكرها؛ لأن أسبابه كثيرة.

(وَلَمْ يَرَوْا قَبُولَ جَرْحِ أُبْهَمَا) بل مُفَسَّرًا مَبِينًا السَّبَبُ؛ (لِلْخُلْفِ فِي أَسْبَابِهِ) فيطلق

أحدهم الجرح بناءً على ما اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا

بد من بيان سببه ليظهر أهو قادح أم لا؟.

(١) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٠٦).

(وَرَبَّمَا اسْتَفْسِرَ الْجَرْحُ فَلَمْ يَفْدَحْ، كَمَا فَسَّرَهُ شُعْبَةُ) لما قيل له: لم تركت حديث فلان؟ [١٧-ب] [بِالرَّكْضِ] فقال: «رأيتَه يركض على بردون فتركته»<sup>(١)</sup> (فَمَا)<sup>(٢)</sup> يلزم من ركضه؟.

وقيل عكس ما ذكر، وقيل لا بد من ذكر سببهما وقيل: لا يجب ذكر سبب واحد منهما.

(هَذَا) أي: القول المذكور أولاً (الَّذِي عَلَيْهِ حُفَاطُ الْأَثَرِ كـ (شَيْخِي الصَّحِيحِ)) وهما البخاري ومسلم (مَعَ أَهْلِ النَّظَرِ) وهم الأصوليون.

٢٧٢. فَإِنْ يُقَلُّ: «قَلَّ بَيَانُ مَنْ جَرَحَ» كَذَا إِذَا قَالُوا: «لِمَتْنٍ لَمْ يَصِحْ»

٢٧٣. وَأَبَهُمُوا، فَالشَّيْخُ قَدْ أَجَابَا أَنْ يَجِبَ الْوَقْفُ إِذَا اسْتَرَابَا

٢٧٤. حَتَّى يُبَيِّنَ بَحْثُهُ قُبُولَهُ كَمَنْ أَوْلُو الصَّحِيحِ حَرَجُوا لَهُ

٢٧٥. ففِي الْبُخَارِيِّ احْتِجَاجاً عَكْرِمَ مَعَ ابْنِ مَرْزُوقٍ، وَغَيْرُ تَرْجُمَهُ

٢٧٦. وَاحْتَجَّ مُسْلِمٌ بِمَنْ قَدْ ضَعُفَا نَحْوَ سُؤْيِدٍ إِذْ بَجَرَ حَ مَا اكْتَفَى

٢٧٧. قُلْتُ: وَقَدْ قَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَاخْتَارَهُ تَلْمِيذُهُ الْغَزَالِيُّ

٢٧٨. وَابْنُ الْخَطِيبِ الْحَقُّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا أَطْلَقَهُ الْعَالِمُ بِأَسْبَابِهِمَا

(فَإِنْ يُقَلُّ) يَرِدُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّهُ (قَلَّ) فِي الْكُتُبِ الْمَصْنُفَةِ لِلْجَرَحِ (بَيَانُ مَنْ جَرَحَ) بَلْ يَقْتَصِرُونَ عَلَى: «فَلَانٌ ضَعِيفٌ»، وَنَحْوَهُ (إِذَا قَالُوا: لِمَتْنٍ: لَمْ

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية»: (١/٣٤٤).

(٢) في الأصل: فَمَاذَا.

يُصَحُّ» أو: «هذا حديث ضعيف» (وَأَبْهَمُوا)، فاشتراط بيان السبب يُفَضِّي إلى تعطيل ذلك.

(فَالشَّيْخُ) ابن الصلاح (قَدْ أَجَابَا<sup>(١)</sup>) أَنَّ يَجِبَ الْوَقْفُ إِذَا اسْتَرَبَا) أَي: أَنَّ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ نَعْتَمِدْهُ فِي إِثْبَاتِ الْجَرْحِ بِهِ فَقَدْ اعْتَمَدْنَاهُ فِي تَوْقُفِنَا عَنْ قَبُولِ حَدِيثٍ مِنْ قَالُوا فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ ثُمَّ يُبْحَثُ عَنْ حَالِهِ، (حَتَّى يُبَيِّنَ بَحْثُهُ قَبُولَهُ) إِذَا انْزَا حَتْ عَنْهُ الرِّيْبَةُ (كَمَنْ أَوْلُو الصَّحِيحِ خَرَجُوا لَهُ) مِمَّنْ مَسَّهُ مِثْلُ هَذَا الْجَرْحِ مِنْ غَيْرِهِمْ (فَقِي الْبُخَارِيُّ احْتِجَا جَا) أَي: فَالْبُخَارِيُّ احْتَجَّ بِجَمَاعَةٍ سَبَقَ عَنْ غَيْرِهِ الطَّعْنَ فِيهِمْ، مِنْهُمْ: (عِكْرِمَةَ) فِي التَّابِعِينَ، (مَعَ ابْنِ مَرْزُوقٍ) فِي الْمَتَأَخِّرِينَ، (وَعَيْرُهُ تَرْجُمَةٌ<sup>(٢)</sup>) وَاحْتِجَّ مُسْلِمٌ بِمَنْ قَدْ ضَعُفًا نَحْوَ سُؤْيِدٍ) هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، وَجَمَاعَةٌ اشْتَهَرَ عَنْ مَنْ يَنْظُرُ فِي حَالِ الرِّوَاةِ الطَّعْنَ عَلَيْهِمْ؛ (لِإِذْ بَجْرَحٍ) أَي: بِمَطْلَقِ جَرْحِ (مَا اكْتَفَى)<sup>(٣)</sup>.

قال المصنف (قُلْتُ: وَقَدْ قَالَ) إِمَامُ الْحَرَمِينَ (أَبُو الْمَعَالِي<sup>(٤)</sup>) وَاخْتَارَهُ تَلْمِيزُهُ الْعَزَالِي<sup>(٥)</sup> وَابْنُ الْحَطِيبِ<sup>(٦)</sup>: الْحَقُّ أَنْ يُحَكَّمَ بِمَا أَطْلَقَهُ الْعَالِمُ بِأَسْبَابِهِمَا) فَإِنْ كَانَ

(١) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٠٨).

(٢) انظر: «هدي الساري»: (ص ٥٤٨-٦٥٣)، سياق أسماء من طعن فيه من رجال الصحيح والجواب عنهما.

(٣) انظر: «مقدمة النووي على شرح مسلم»: (١/١٨٨-١٩٠).

(٤) في «البرهان»: (١/٦٢١-٦٢٢).

(٥) في «المستصفي»: (١/١٦٢).

(٦) الرازي في «المحصول»: (١/٢-٥٨٧-٥٨٨).

المزكي عالمًا بأسباب الجرح والتعديل اكتفينا بإطلاقه، وإلا فلا.  
٢٧٩. وَقَدَّمُوا الْجَرْحَ، وَقِيلَ: إِنَّ ظَهَرَ مَنْ عَدَّلَ الْأَكْثَرَ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ

(وَقَدَّمُوا الْجَرْحَ) إذا تعارض هو والتعديل في راوٍ واحدٍ فجرَّحه بعضهم وعَدَّله بعضهم.

(وَقِيلَ: إِنَّ ظَهَرَ مَنْ عَدَّلَ الْأَكْثَرَ) أي: إن كان عدد المعدلين أكثر (فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ)

أي: فيقدم التعديل. وقيل: لا يرجح أحدها إلا بمرجح.

٢٨٠. وَمُبْهَمُ التَّعْدِيلِ لَيْسَ يَكْتَفِي بِهِ الْخَطِيبُ وَالْفَقِيهُ الصَّيْرَفِيُّ

٢٨١. وَقِيلَ: يَكْفِي، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: حَدَّثَنِي الثَّقَةُ، بَلْ لَوْ قَالَ:

٢٨٢. جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثِقَاتٌ لَوْ أَسْمٌ، لَا يُقْبَلُ مَنْ قَدْ أَبَاهُمْ

٢٨٣. وَيَعْضُ مَنْ حَقَّقَ لَمْ يَرُدَّهُ مِنْ عَالِمٍ فِي حَقِّ مَنْ قَلَّدَهُ

(وَمُبْهَمُ التَّعْدِيلِ) من غير تسمية المعدل (لَيْسَ يَكْتَفِي بِهِ) في التوثيق

(الْخَطِيبُ) أبو بكر<sup>(١)</sup>، (وَالْفَقِيهُ) أبو بكر (الصَّيْرَفِيُّ)<sup>(٢)</sup>.

(وَقِيلَ: يَكْفِي) حكاها ابن الصباغ عن أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> وذلك (نَحْوُ أَنْ يُقَالَ

حَدَّثَنِي الثَّقَةُ) من غير أن يسميه، (بَلْ) زاد الخطيب<sup>(٤)</sup> بأنه (لَوْ قَالَ جَمِيعُ أَشْيَاخِي

(١) «الكفاية»: (٢٩٨/١-٢٩٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط»: (٢٩١/٤).

(٣) انظر: «أصول البزدوي»: (٦/٣) مع شرحه «كشف الأسرار».

(٤) في «الكفاية»: (٢٩٨/١).

ثِقَاتٌ لَوْلَمْ أُسْمِ) ثم روى عن مَنْ لَمْ يُسْمِه [١٨-أ] (لَا يُقْبَلُ مَنْ قَدْ أَبْهَمَ)؛ لأنه وإن كان ثقة عنده فربما لو سماه لكان ممن جَرَحَهُ غيره بجرح قادح.

(وَبَعْضُ مَنْ حَقَّقَ لَمْ يَرُدَّهُ مِنْ عَالِمٍ فِي حَقِّ مَنْ قَلَّدَهُ) كقول مالك: «أخبرني الثقة»، وكذا الشافعي.

قال ابن الصباغ<sup>(١)</sup>: لم يورد الشافعي ذلك احتجاجاً بالخبر على غيره وإنما ذكر لأصحابه قيام الحجة عنده على الحكم وقد عرف هو من روى عنه ذلك.

٢٨٤. وَلَمْ يَرَوْا فُتْيَاهُ أَوْ عَمَلَهُ - عَلَى وَفَاقِ الْمَتْنِ - تَصْحِيحًا لَهُ

٢٨٥. وَلَيْسَ تَعْدِيلًا عَلَى الصَّحِيحِ رِوَايَةُ الْعَدْلِ عَلَى التَّضْرِيحِ

(وَلَمْ يَرَوْا فُتْيَاهُ) أي: العالم (أَوْ عَمَلَهُ - عَلَى وَفَاقِ الْمَتْنِ - تَصْحِيحًا لَهُ) أي: لذلك الحديث؛ لإمكان أن يكون ذلك منه لدليل آخر وافق ذلك الخبر. (وَلَيْسَ تَعْدِيلًا عَلَى الصَّحِيحِ رِوَايَةُ الْعَدْلِ عَلَى التَّضْرِيحِ) بأن روى العدل عن شيخ بصريح اسمه؛ لجواز أن يروي عن غير العدل.

وقيل: تعديل مطلقاً.

وقيل: إن كان لا يروي إلا عن عدل تكون تعديلاً وإلا فلا.

٢٨٦. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يُقْبَلُ الْمَجْهُولُ؟ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ - مَجْعُولُ

٢٨٧. مَجْهُولُ عَيْنٍ: مَنْ لَهُ رَاوٍ فَقَطْ وَرَدَّهُ الْاَكْثَرُ، وَالْقِسْمُ الْوَسْطُ:

(١) انظر: «البحر المحيط»: (٢٩٧/٤).

٢٨٨. مَجْهُوْلٌ حَالٍ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ وَحُكْمُهُ: الرَّدُّ لَدَى الْجَمَاهِرِ،  
 ٢٨٩. وَالثَّالِثُ: الْمَجْهُوْلُ لِلْعَدَالَةِ فِي بَاطِنٍ فَقَطُّ. فَقَدْ رَأَى لَهُ  
 ٢٩٠. حُجِّيَّةً فِي الْحُكْمِ -بَعْضُ مَنْ مَنَعَ مَا قَبْلَهُ، مِنْهُمْ سُلَيْمٌ فَقَطَّعَ  
 ٢٩١. بِهِ، وَقَالَ الشَّيْخُ: إِنَّ الْعَمَلَا يُشْبِهُ أَنَّهُ عَلَى ذَا جِعِلَا  
 ٢٩٢. فِي كُتُبٍ مِنَ الْحَدِيثِ اشْتَهَرَتْ خِبْرَةٌ بَعْضٍ مَنْ بِهَا تَعَدَّرَتْ  
 ٢٩٣. فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ، وَبَعْضٌ يُشْهَرُ ذَا الْقِسْمِ مَسْتُورًا، وَفِيهِ نَظَرٌ

(وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يُقْبَلُ الْمَجْهُوْلُ؟ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةٍ -مَجْعُوْلٌ) الْقِسْمُ الْأَوَّلُ:  
 (مَجْهُوْلٌ عَيْنٍ) وَهُوَ: (مَنْ لَهُ رَأَوْ فَقَطُّ) كَالهَيْثَمِ بْنِ حَنْشٍ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدًا  
 وَهُوَ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيِّ<sup>(١)</sup>. (وَرَدَّةُ الْأَكْثَرِ).

(وَالْقِسْمُ الْوَسْطُ) وَهُوَ الثَّانِي (مَجْهُوْلٌ حَالٍ) فِي الْعَدَالَةِ (بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ) مَعَ  
 كَوْنِهِ مَعْرُوفٍ الْعَيْنِ بِرَوَايَةِ عَدْلَيْنِ عَنْهُ، (وَحُكْمُهُ: الرَّدُّ لَدَى الْجَمَاهِرِ).

(وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ الْمَجْهُوْلُ لِلْعَدَالَةِ فِي بَاطِنٍ فَقَطُّ) أَمَا فِي الظَّاهِرِ فَهُوَ عَدْلٌ  
 (فَقَدْ رَأَى لَهُ حُجِّيَّةً فِي الْحُكْمِ -بَعْضُ مَنْ مَنَعَ مَا قَبْلَهُ) وَهُمَا الْقِسْمَانِ الْأَوَّلَانِ.  
 (مِنْهُمْ سُلَيْمٌ) هُوَ ابْنُ أَيُوبَ الرَّازِي (فَقَطَّعَ بِهِ)<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ مَبْنِيَّةً عَلَى حَسَنِ  
 الظَّنِّ بِالرَّائِي.

(١) «الجرح والتعديل»: (٧٩/٩).

(٢) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١١٢)، و«البحر المحيط»: (٤/٢٨١).

(وَقَالَ الشَّيْخُ) ابن الصلاح<sup>(١)</sup> (إِنَّ الْعَمَلَا يُشْبِهُ أَنَّهُ عَلَى ذَا جُعَلَا فِي كُتُبٍ مِّنَ الْحَدِيثِ اشْتَهَرَتْ خِبْرَةٌ بَعْضُ مَنْ بِهَا تَعَدَّرَتْ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ) لتقادم العهد (وَبَعْضُ يُشْهِرُ) شهود (ذَا الْقِسْمِ) الأخير (مُسْتَوْرًا).

قال ابن الصلاح<sup>(٢)</sup>: وهو المستور، قال بعض أئمتنا<sup>(٣)</sup>: المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا تعرف عدالته باطناً.

قال المصنف: (وَفِيهِ نَظْرٌ)؛ لأن الشافعي قال<sup>(٤)</sup>: لا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما إذا كانا عدلين في الظاهر، فعلى هذا لا يُقال لمن هو بهذه المثابة: أنه مستور.

٢٩٤. وَالْخُلْفُ فِي مُبْتَدِعٍ مَا كُفِّرَا قِيلَ: يُرَدُّ مُطْلَقًا، وَاسْتُتْكِرَا

٢٩٥. وَقِيلَ: بَلْ إِذَا اسْتَحَلَّ الْكُذْبَا نُصْرَةَ مَذْهَبٍ لَهُ، وَنُسِبَا

٢٩٦. لِلشَّافِعِيِّ، إِذْ يَقُولُ: أَقْبَلُ مِنْ غَيْرِ خَطَائِيَّةٍ مَا نَقَلُوا

٢٩٧. وَالْأَكْثَرُونَ - وَرَأَاهُ الْأَعْدَلَا - رَدُّوَا دُعَاتِهِمْ فَقَطُّ، وَنَقَلَا

٢٩٨. فِيهِ ابْنُ حَبَّانٍ اتَّفَاقًا، وَرَوَوْا عَنْ أَهْلِ بَدْعٍ فِي الصَّحِيحِ مَا دَعَوْا

(وَالْخُلْفُ فِي) رواية (مُبْتَدِعٍ مَا كُفِّرَا) [١٨ - ب] في بدعته (قِيلَ: يُرَدُّ مُطْلَقًا)؛

(١) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١١٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) هو البخاري في كتابه «تهذيب الفروع»: (٥/٢٦٣).

(٤) في «اختلاف الحديث»: (ص ١٤٣).

لأنه فاسقٌ ببدعته. (وَاسْتَكْرَا)، قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup>: إنه بعيد فإن كتب أئمة الحديث طافحةً بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، أما المبتدع الذي يَكْفُرُ ببدعته فابن الصلاح لم يَحْك فيه خلافاً.

(وَقِيلَ: بَلْ) يُرَدُّ (إِذَا اسْتَحَلَّ الْكَذِبَ نُصْرَةَ مَذْهَبٍ لَهُ، وَنُسْبًا) أي: ذا القول (لِلشَّافِعِيِّ، إِذِ يَقُولُ: أَقْبَلُ مِنْ) أهل الأهواء (غَيْرِ خَطَائِيَّةٍ) وهم من الرافضة (مَا نَقَلُوا)<sup>(٢)</sup>؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم.

(وَالْأَكْثَرُونَ - وَرَأَى) ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> (الْأَعْدَلَا - رَدُّوا دُعَاتَهُمْ فَقَطُّ) فقالوا: إن كان داعياً إلى بدعته لم يقبل وإن لم يكن داعيةً قُبِلَ. (وَنَقَلَا فِيهِ ابْنُ جِبَانَ اتِّفَاقًا) فقال<sup>(٤)</sup>: «الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبةً لا أعلم بينهم فيه اختلافاً»، وقال<sup>(٥)</sup>: «ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يدعُ إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز».

(وَرَوَوْا عَنْ أَهْلِ بَدْعٍ فِي الصَّحِيحِ مَا دَعَوْا) أي: وفي «الصحيحين» كثير من

(١) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١١٥).

(٢) نقله عنه الخطيب في «الكفاية»: (٣٦٧/١).

(٣) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١١٥).

(٤) في «المجروحين»: (٦٣/٣ - ٦٤).

(٥) في «الثقات»: (١٤٠/٦ - ١٤١) ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي. وعلق عليه

السخاوي في «فتح المغيث»: (٢٢٧/٢) قائلاً: «وليس صريحاً في الاتفاق لا مطلقاً ولا

بخصوص الشافعية».

أحاديث المبتدعة غير الدعاة كداود بن الحصين<sup>(١)</sup> وغيره.

٢٩٩. وَلِلْحَمِيدِي وَالْإِمَامِ أَحْمَدَا      بَأَنَّ مَنْ لَكَذِبٍ تَعَمَّدَا  
 ٣٠٠. أَيُّ فِي الْحَدِيثِ، لَمْ نَعُدْ نَقْبَلُهُ      وَإِنْ يُتَّبِ، وَالصَّيرِفِيُّ مِثْلُهُ  
 ٣٠١. وَأَطْلَقَ الْكِذْبَ، وَزَادَ: أَنَّ مَنْ      ضَعَّفَ نَقْلًا لَمْ يُقَوِّ بَعْدَ أَنْ  
 ٣٠٢. وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ، وَالسَّمْعَانِي      أَبُو الْمُظَفَّرِ يَرَى فِي الْجَانِي  
 ٣٠٣. بِكَذِبٍ فِي خَبَرٍ إِسْقَاطَ مَا      لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَدْ تَقَدَّمَ

(وَالْحَمِيدِي وَالْإِمَامِ أَحْمَدَا<sup>(٢)</sup>) بَأَنَّ مَنْ لَكَذِبٍ تَعَمَّدَا أَيُّ فِي الْحَدِيثِ) أَيُّ: حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (لَمْ نَعُدْ نَقْبَلُهُ) أَيُّ: نقبل روايته أبداً، (وَإِنْ يُتَّبِ) وحسنت توبته، أما في حديث الناس فتقبل رواية الثابت منه.

(وَالصَّيرِفِيُّ) أَيُّ: وللصيرفي (مِثْلُهُ) أَيُّ: مثل قولهما<sup>(٣)</sup>، ولكن (أَطْلَقَ) الصيرفي (الْكِذْبَ، وَزَادَ: أَنَّ مَنْ ضَعَّفَ نَقْلًا لَمْ يُقَوِّ بَعْدَ أَنْ وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ) فقال: «كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نَعُدْ لقبوله بتوبة تظهر، ومن ضعفنا نقله لم نجعله قويا بعد ذلك»، وذكر أن ذلك مما افرقت فيه الرواية والشهادة.

(وَالسَّمْعَانِي أَبُو الْمُظَفَّرِ يَرَى فِي الْجَانِي بِكَذِبٍ فِي خَبَرٍ) واحد (إِسْقَاطَ مَا لَهُ مِنَ

(١) قال الحافظ: رمي برأي الخوارج. «تقريب التهذيب»: (رقم ١٧٧٩).

(٢) «الكفاية»: (٣٥٨/١ - ٣٦٠).

(٣) عزاه ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١١٦) إلى «شرح الرسالة».

الحديث قد تقدم<sup>(١)</sup>.

٣٠٤. وَمَنْ رَوَى عَنْ ثِقَةٍ فَكَذَّبَهُ فَقَدْ تَعَارَظَا، وَلَكِنْ كَذَّبَهُ  
 ٣٠٥. لَا تُبَيِّنُ بِقَوْلِ شَيْخِهِ، فَقَدْ كَذَّبَهُ الْآخِرُ، وَازْدُدْ مَا جَحَدَ  
 ٣٠٦. وَإِنْ يَرُدُّهُ بِإِلَّا أَذْكَرُ أَوْ مَا يَقْتَضِي نَسْيَانَهُ، فَقَدْ رَأُوا  
 ٣٠٧. الْحُكْمَ لِلذَّاكِرِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ، وَحُكْيَ الْإِسْقَاطُ عَنْ بَعْضِهِمْ  
 ٣٠٨. كَقِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ إِذْ نَسِيَهُ سُهَيْلُ الَّذِي أُخِذَ  
 ٣٠٩. عَنْهُ، فَكَانَ بَعْدُ عَنْ رَبِيعَةَ عَنْ نَفْسِهِ يَرُوهُ لَنْ يُضِيعَهُ  
 ٣١٠. وَالشَّافِعِيُّ نَهَى ابْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ يَرُوِي عَنِ الْحَيِّ لَخَوْفِ التُّهْمِ

(وَمَنْ رَوَى) حديثاً (عَنْ ثِقَةٍ) وكان ثقةً (فَكَذَّبَهُ) أي: المروي عنه صريحاً أو بنفي جازم (فَقَدْ تَعَارَظَا، وَلَكِنْ كَذَّبَهُ) أي: الفرع (لَا تُبَيِّنُ بِقَوْلِ [أ-١٩] شَيْخِهِ) بحيث يكون ذلك جرحاً للفرع (فَقَدْ كَذَّبَهُ الْآخِرُ) في نفيه لذلك، وليس قبول جرح كل منهما بأولى من الآخر فتساقطا. (وَ) لكن (ازْدُدْ مَا جَحَدَ) أي: اردده من حديث الفرع إذا نفى الأصل تحديثه للفرع به خاصة، ولا يَرُدُّ من حديث الأصل نفسه إذا حَدَّثَ به.

(وَإِنْ يَرُدُّهُ) الأصل (بِ«لَا أَذْكَرُ» أَوْ مَا يَقْتَضِي نَسْيَانَهُ) كـ«لا أعرفه» (فَقَدْ رَأُوا الْحُكْمَ لِلذَّاكِرِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ) فقبلوا ذلك، وقالوا: نسيان الأصل لا يُسْقِطُ العمل بما نسيه.

(١) «قواطع الأدلة»: (٢/٣٠٤).

(وَحِكْيِ الإسْقَاطُ عَنْ بَعْضِهِمْ) حكاه ابن الصبَّاح<sup>(١)</sup> عن بعض أصحاب أبي حنيفة.

وذلك (كَقِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ) وهو أنه عليه السلام قضى باليمين مع الشاهد<sup>(٢)</sup> (إِذْ نَسِيَهُ سُهَيْلٌ الَّذِي أَخَذَ عَنْهُ، فَكَانَ بَعْدُ عَنْ رِبِيعَةَ عَنْ نَفْسِهِ يَرَوِيهِ لَنْ يُضِيعَهُ) قال عبد العزيز: ذكرت ذلك لسهيل فقال: أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أني حدثته إياه، ولا أحفظه. قال عبد العزيز: فكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه<sup>(٣)</sup>.

(وَالشَّافِعِي نَهَى ابْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ يَرَوِي عَنِ الْحَيِّ لِحَوْفِ التُّهْمِ) فقال: «لا تحدث عن حيٍّ فإن الحي لا يؤمن عليه النسيان»<sup>(٤)</sup>.

٣١١. وَمَنْ رَوَى بِأَجْرَةٍ لَمْ يَقْبَلِ إِسْحَاقُ وَالرَّازِيُّ وَأَبْنُ حَنْبَلٍ  
 ٣١٢. وَهُوَ شَبِيهُ أَجْرَةِ الْقُرْآنِ يَحْرُمُ مِنْ مُرُوءَةِ الْإِنْسَانِ  
 ٣١٣. لَكِنْ أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ أَخَذَ وَغَيْرُهُ تَرَخُّصًا، فَإِنْ نَبَذَ  
 ٣١٤. - شُغْلًا بِهِ - الْكَسْبُ أَجْزُ إِزْفَاقًا، أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ  
 (وَمَنْ رَوَى بِأَجْرَةٍ لَمْ يَقْبَلِ إِسْحَاقُ)<sup>(٥)</sup>، وأبو حاتم (الرَّازِيُّ)<sup>(٦)</sup>، وأحمد (ابنُ

(١) في «العدة» كما في «شرح العراقي على الألفية»: (١/٣٦٢).

(٢) أخرجه أبو داود (ج ٣٦١٠) والترمذي (٢٧٤/١) وابن ماجه (ج ٢٣٦٨).

(٣) ذكر ذلك أبو داود عقب تخريجه الحديث في الموضوع المشار إليه.

(٤) انظر: «مناقب الشافعي»: (٢/٣٨، ٢١٦).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال»: (٧/٢٣٣).

(٦) انظر: «الكفاية»: (١/٤٥٧).

حَبْلٍ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ شَبِيهُ أُجْرَةِ الْقُرْآنِ) أي: أخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه (يَحْرُمُ مِنْ مَرُوءَةِ الْإِنْسَانِ).

(لَكِنْ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ) بن دكين (أَخَذَ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُ تَرْخِصًا) أي: رخصوا في ذلك.

(فَإِنْ نَبَذَ - شُغْلًا بِهِ - الْكَسْبَ أَجْرًا فَاقًا أَتَى بِهِ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ) فإن أبا الحسين ابن النور<sup>(٣)</sup> فعل ذلك لأن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أفتاه بجواز أخذ الأجرة على التحديث؛ لأن أصحاب الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب لعياله<sup>(٤)</sup>.

٣١٥. وَرَدُّ ذُو تَسَاهُلٍ فِي الْحَمْلِ كَالنُّومِ وَالْأَدَا كَلَا مِنْ أَصْلٍ،  
 ٣١٦. أَوْ قَبْلَ التَّلْقِينِ، أَوْ قَدْ وُصِفَا بِالْمُنْكَرَاتِ كَثْرَةً، أَوْ عُرِفَا  
 ٣١٧. بِكَثْرَةِ السَّهْوِ، وَمَا حَدَّثَ مِنْ أَصْلٍ صَحِيحٍ فَهُوَ رَدٌّ، ثُمَّ إِنْ  
 ٣١٨. يَبْنِي لَهُ غَلْطُهُ فَمَا رَجَعَ، سَقَطَ عِنْدَهُمْ حَدِيثُهُ جُمْعًا  
 ٣١٩. كَذَا الْحَمِيدِيُّ مَعَ ابْنِ حَبْلٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ رَأَوْا فِي الْعَمَلِ  
 ٣٢٠. قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ، نَعَمْ إِذَا كَانَ عِنَادًا مِنْهُ مَا يُنْكَرُ ذَا

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: «الكفاية»: (٤٦١/١).

(٣) هو الشيخ الجليل مسند العراق أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن النور، المتوفى سنة (٤٧٠هـ). «المنتظم»: (٣١٤/٨)، «سير أعلام النبلاء»: (٣٧٤-٣٧٣/١٨).

(٤) انظر المصادر السابقة في ترجمته.

(وَرُدُّهُ تَسَاهُلٌ فِي الْحَمْلِ كَالنُّوْمِ) أي: كمن ينام هو أو شيخه في حالة السماع ولا يبالي بذلك.

(و) في (الأدَاكَلَا مِنْ أَصْلِ) كأن يؤدِّي الحديث لا من أصلٍ صحيحٍ مقابل على أصله أو أصل شيخه.

(أَوْ قَبْلَ التَّلْقِينِ) في الحديث وهو: أن يُلقنَ الشيء فيحدث به من غير أن يَعْلَمَ أنه من حديثه.

(أَوْ قَدْ وَصِفَا بِالْمُنْكَرَاتِ كَثْرَةً) أي: من كثرت المناكير والشواذ في حديثه.

(أَوْ عُرِفَا بِكَثْرَةِ السَّهْوِ) في رواياته (و) أي: [١٩-ب] في حال كون من عرف بكثرة السهو (مَا حَدَّثَ مِنْ أَصْلِ صَحِيحٍ فَهُوَ رَدٌّ) أما إذا حَدَّثَ من أصل صحيح فالسماع صحيح؛ لأن الاعتماد حينئذ على الأصل.

(ثُمَّ) من غلط في حديث (إِنْ يَبِينُ لَهُ غَلَطُهُ فَمَارَجَعُ) وَأَصَرَ عَلَى رَوَايَتِهِ ذَلِكَ الْحَدِيثَ (سَقَطَ عِنْدَهُمْ حَدِيثُهُ جَمْعٌ) ولم يكتب عنه (كَذَا الْحُمَيْدِيُّ<sup>(١)</sup> مَعَ ابْنِ حَنْبَلٍ<sup>(٢)</sup> وَابْنِ الْمُبَارَكِ<sup>(٣)</sup> رَأَوْا فِي الْعَمَلِ).

(قَالَ) ابن الصلاح<sup>(٤)</sup>: (وَفِيهِ نَظَرٌ، نَعَمْ إِذَا كَانَ عِنَادًا مِنْهُ مَا يُنْكَرُ ذَا) أي: وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك.

(١) انظر: «الكفاية»: (١/٤٣٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٤٢٩).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/٤٢٨).

(٤) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٢٠).

٣٢١. وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الدُّهُورِ عَنِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ  
 ٣٢٢. لِعُسْرِهَا، بَلْ يُكْتَفَى بِالْعَاقِلِ الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ، غَيْرِ الْفَاعِلِ  
 ٣٢٣. لِلْفِسْقِ ظَاهِرًا، وَفِي الضَّبْطِ بَأَنَّ يُبْتَأَ مَا رَوَى بِخَطِّ مُؤْتَمَنٍ  
 ٣٢٤. وَأَنَّهُ يَرَوِي مِنْ أَصْلِ وَافِقًا لِأَصْلِ شَيْخِهِ، كَمَا قَدْ سَبَقَا  
 ٣٢٥. لِنَحْوِ ذَلِكَ الْبِيهَقِيِّ، فَلَقَدْ آلَ السَّمَاعُ لِتَسْلُسُلِ السَّنَدِ

(وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الدُّهُورِ) أي: الأعمار المتأخرة (عَنِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ) أي: عن اعتبار مجموع هذه الشروط؛ (لِعُسْرِهَا) وتعذر الوفاء بها. (بَلْ يُكْتَفَى) في أهلية الشيخ (بِالْعَاقِلِ، الْمُسْلِمِ، الْبَالِغِ، غَيْرِ الْفَاعِلِ لِلْفِسْقِ ظَاهِرًا) ولما يخرم المروءة.

(وَفِي الضَّبْطِ) أي: ويكتفى في اشتراط ضبط الراوي (بَأَنَّ يُبْتَأَ مَا رَوَى بِخَطِّ مُؤْتَمَنٍ، وَأَنَّهُ يَرَوِي مِنْ أَصْلِ وَافِقًا لِأَصْلِ شَيْخِهِ، كَمَا قَدْ سَبَقَا لِنَحْوِ ذَلِكَ الْبِيهَقِيِّ<sup>(١)</sup>) لما ذَكَرَ تَوَسَّعَ مِنْ تَوَسَّعَ فِي السَّمَاعِ مِنْ بَعْضِ مُحَدِّثِي زَمَانِهِ الَّذِينَ لَا يُحْفَظُونَ حَدِيثَهُمْ، وَلَا يَعْرِفُونَ مَا يُقْرَأُ عَلَيْهِمْ، بَعْدَ أَنْ تَكُونَ الْقِرَاءَةُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَصْلِ سَمَاعِهِمْ، وَذَلِكَ لِتَدْوِينِ الْأَحَادِيثِ.

(فَلَقَدْ آلَ السَّمَاعُ لِتَسْلُسُلِ السَّنَدِ) أي: صار القصد من الرواية والسَّمَاعُ أَنْ يَصِيرَ الْحَدِيثُ مَسْلَسَلًا بِحَدَّثِنَا وَأَخْبَرْنَا وَتَبَقِيَ هَذِهِ الْكِرَامَةُ الَّتِي خُصَّتْ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ.

(١) «مناقب الشافعي»: (٣٢١/٢).

## مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ

٣٢٦. وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ قَدْ هَدَّبَهُ  
إِبْنُ أَبِي حَاتِمٍ إِذْ رَتَّبَهُ
٣٢٧. وَالشَّيْخُ زَادَ فِيهَا، وَزِدْتُ  
مَا فِي كَلَامِ أَهْلِهِ وَجَدْتُ
٣٢٨. فَأَرْفَعُ التَّعْدِيلَ: مَا كَرَّرْتَهُ  
كَثِيفَةً ثَبَتَ وَلَوْ أَعَدَّنَهُ
٣٢٩. ثُمَّ يَلِيهِ «ثِقَّةٌ» أَوْ «ثَبْتُ» أَوْ  
«مُتَقِنٌ» أَوْ «حُجَّةٌ» أَوْ إِذَا عَزَوْا
٣٣٠. الْحِفْظَ أَوْ ضَبْطًا لِعَدْلِ وَيَلِي  
«لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ» «صَدُوقٌ» وَصَلِ
٣٣١. بِذَلِكَ «مَأْمُونًا» «خِيَارًا» وَتَلَا  
«مَحَلُّهُ الصِّدْقُ» رَوَوْا عَنْهُ إِلَى
٣٣٢. الصِّدْقِ مَا هُوَ كَذَا شَيْخٌ وَسَطٌ  
أَوْ وَسَطٌ فَحَسِبُ أَوْ شَيْخٌ فَقَطُّ
٣٣٣. وَ«صَالِحُ الْحَدِيثِ» أَوْ «مُقَارِبُهُ»  
«جَيِّدُهُ»، «حَسَنُهُ»، «مُقَارِبُهُ»
٣٣٤. صُوَيْلِحُ صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
أَرْجُو بَأْنَ «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ» عَرَاهُ
٣٣٥. وَابْنُ مَعِينٍ قَالَ: مَنْ أَقُولُ: «لَا  
بَأْسَ بِهِ» فَثِقَّةٌ وَنُقْلًا
٣٣٦. أَنْ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلَ:  
أَثِقَةٌ كَأَنَّ أَبَا خَلْدَةَ؟ بَلْ
٣٣٧. كَانَ «صَدُوقًا» «خَيْرًا» «مَأْمُونًا»  
الثَّقَّةُ «الثُّورِيُّ» لَوْ تَعَوَّنَا
٣٣٨. وَرَبِّيَا وَصَفَ ذَا الصِّدْقِ وَسَمَّ  
ضِعْفًا بِ«صَالِحِ الْحَدِيثِ» إِذْ يَسَمُّ

(وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ قَدْ هَدَّبَهُ إِبْنُ أَبِي حَاتِمٍ إِذْ رَتَّبَهُ) فَرَّتَبَ طَبَقَاتِ أَلْفَاظِهِمْ

فيهما<sup>(١)</sup> فأجاد.

(وَالشَّيْخُ) ابن الصلاح (زَادَ فِيهِمَا) أَلْفَاظًا أَخَذَهَا مِنْ كَلَامٍ غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

قال المصنف (وَزِدْتُ) عليهما (مَا فِي كَلَامِ أَهْلِهِ وَجَدْتُ) أي: أَلْفَاظًا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ.

(فَأَزَعُ التَّعْدِيلِ: مَا كَرَّرْتَهُ) إِمَامٌ مَعَ تَبَايُنِ اللَّفْظَيْنِ (كَثِقَةٌ بَيَّتْ) أَوْ ثِقَةٌ مَتَقَنٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، (وَلَوْ أَعَدَّتَهُ) أَي: وَإِمَامٌ مَعَ إِعَادَةِ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ كَثِقَةٌ ثِقَةٌ وَنَحْوَهَا.

(ثُمَّ يَلِيهِ) الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ وَهِيَ: (ثِقَةٌ أَوْ بَيَّتٌ أَوْ مُتَقِنٌ أَوْ حُجَّةٌ أَوْ إِذَا عَزَّوَا الْحِفْظُ أَوْ ضَبْطًا لِعَدْلِ) بَأَنَّ قَالُوا فِي الْعَدْلِ إِنَّهُ حَافِظٌ أَوْ ضَابِطٌ.

(وَيَلِي) هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ الْمَرْتَبَةُ الثَّلَاثَةُ وَهِيَ: (لَيْسَ بِهِ [٢٠-٢١] أَيْ بَأْسٌ صَدُوقٌ وَصَلٍ بِذَلِكَ مَا مُمَوَّنًا خِيَارًا).

(وَتَلَا) هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ وَهِيَ (مَحَلَّةُ الصَّدْقِ رَوَّاعَةٌ، إِلَى الصَّدْقِ مَا هُوَ، كَذَا شَيْخٌ وَسَطٌ، أَوْ وَسَطٌ فَحَسْبُ، أَوْ شَيْخٌ فَقَطُّ، وَصَالِحُ الْحَدِيثِ أَوْ مُقَارِبُهُ) بِفَتْحِ الرَّاءِ، أَي: مُقَارِبِ الْحَدِيثِ، (جَيِّدُهُ) أَي: جَيِّدِ الْحَدِيثِ، (حَسَنُهُ) أَي: حَسَنِ الْحَدِيثِ، (مُقَارِبُهُ) بِكسْرِ الرَّاءِ أَي: مُقَارِبِ الْحَدِيثِ (صُورِيحٌ صَدُوقٌ أَنْ شَاءَ اللَّهُ أَرْجُو بَأَنَّ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ عَرَاهُ).

(وَأَبْنُ مَعِينٍ قَالَ<sup>(٣)</sup>: مَنْ أَقْوَلٌ: لَا بَأْسَ بِهِ فَتَقَّةٌ) فَكَلَامُهُ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَ

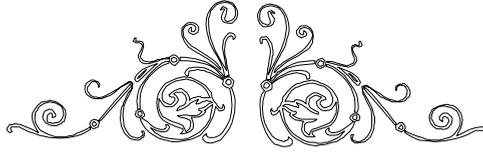
(١) فِي «تَقْدِيمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ»: (٣٨/١).

(٢) فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ»: (ص ١٢١-١٢٤).

(٣) انظر: «الكفاية»: (٩٩/١).

اللفظين، وأجاب المصنف عنه بأنه لا يقتضيها بل يقتضي أن من قال فيه هذا فهو ثقة وللثقة مراتب فالتعبير عنه بثقة أرفع من لا بأس به.

(وَقُلًّا أَنْ) عبد الرحمن (ابن مهدي أجاب من سأل أئمة كان أبو خلدة؟ بل كان صدوقاً) وكان (خيراً) وكان (مأموناً، الثقة الثوري<sup>(١)</sup>) فهذا يدل على أن التعبير بالثقة أرفع (كوثعونا) تكملة للوزن، أي: لو تحفظون مراتب الرواة، (وربما وصف) ابن مهدي (ذا الصدق وسم ضعفاً صالح الحديث إذ يسم) أي: ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق، فيقول: رجل صالح الحديث<sup>(٢)</sup>.



(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: (٣٧/٢) والخطيب في «الكفاية»: (٩٨/١).

(٢) انظر: «الكفاية»: (٩٩/١).

## مَرَاتِبُ التَّجْرِيحِ

٣٣٩. وَأَسْوَأُ التَّجْرِيحِ: كَذَابٌ يَضَعُ      يَكْذِبُ وَضَاعٌ وَدَجَالٌ وَضَعُ
٣٤٠. وَبَعْدَهَا مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ      وَسَاقِطٌ وَهَالِكٌ فَاجْتَنِبِ
٣٤١. وَذَاهِبٌ مَتْرُوكٌ أَوْ فِيهِ نَظَرٌ      وَسَكَتُوا عَنْهُ بِهِ لَا يُعْتَبَرُ
٣٤٢. وَلَيْسَ بِالثَّقَّةِ ثُمَّ رَدًّا      حَدِيثُهُ كَذَا ضَعِيفٌ جِدًّا
٣٤٣. وَاهٍ بَمَرَّةٍ وَهُمْ قَدْ طَرَحُوا      حَدِيثُهُ وَارَمَ بِهِ مُطْرَحٌ
٣٤٤. لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا يُسَاوِي شَيْئًا      ثُمَّ ضَعِيفٌ وَكَذَا إِنْ جِيَا
٣٤٥. بِمُنْكَرِ الْحَدِيثِ أَوْ مُضْطَرِبِهِ      وَاهٍ وَضَعْفُوهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ
٣٤٦. وَبَعْدَهَا فِيهِ مَقَالٌ ضَعْفٌ      وَفِيهِ ضَعْفٌ تُنْكَرُ وَتَعْرِفُ
٣٤٧. لَيْسَ بِذَاكَ بِالْمُتَيْنِ بِالْقَوِيِّ      بِحُجَّةٍ بِعُمْدَةٍ بِالْمُرْضِيِّ
٣٤٨. لِلضَّعْفِ مَا هُوَ فِيهِ خُلْفٌ طَعَنُوا      فِيهِ كَذَا سَيِّئٌ حِفْظٌ لَيْنٌ
٣٤٩. تَكَلَّمُوا فِيهِ وَكُلُّ مَنْ ذُكِرَ      مِنْ بَعْدِ شَيْئًا بِحَدِيثِهِ اعْتَبِرُ

(وَأَسْوَأُ) مراتب (التجريح): أن يُقال: فلان (كذَّابٌ) أو فلان (يَضَعُ) أو (يَكْذِبُ)، أو (وَضَاعٌ وَدَجَالٌ) أو (وَضَعُ).

(وَبَعْدَهَا) المرتبة الثانية فلان (مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ وَسَاقِطٌ وَهَالِكٌ فَاجْتَنِبِ وَذَاهِبٌ) أو ذاهب الحديث، وفلان (مَتْرُوكٌ) أو متروك الحديث، أو تركوه، (أَوْ فِيهِ

نَظَرَ وَسَكَتُوا عَنْهُ بِهِ لَا يُعْتَبَرُ، أو لا يعتبر بحديثه، (وَلَيْسَ بِالثَّقَّةِ)، أو ليس بثقة، ونحو ذلك.

(ثُمَّ) المرتبة الثالثة فلان (رُدًّا حَدِيثُهُ)، أو مردود الحديث، (كَذَا فلان ضَعِيفٌ جِدًّا)، فلان (وَإِوَاءَ بَمَرَّةٍ، وَهُمْ)، فلان (قَدْ طَرَحُوا حَدِيثَهُ) (وَ) فلان (أَرَمَ بِهِ) أو (مُطَّرِحٌ) أو مطرح الحديث، (لَيْسَ بِشَيْءٍ، لَا يُسَاوِي شَيْئًا)، ونحو ذلك.

(ثُمَّ) المرتبة الرابعة فلان (ضَعِيفٌ، وَكَذَا إِنْ جِئْنَا بِمُنْكَرِ الْحَدِيثِ، أَوْ مُضْطَرِّبُهُ) [٢٠-ب]، وفلان (وَإِوَاءَ، وَضَعْفُوهُ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ).

(وَبَعْدَهَا) المرتبة الخامسة: فلان (فِيهِ مَقَالٌ)، فلان (ضَعْفٌ، وَفِيهِ ضَعْفٌ)، وفلان (تُنْكَرُ وَتَعْرِفُ)، وفلان (لَيْسَ بِذَلِكَ)، ليس (بِالْمُتَيْنِ، بِالْقَوِيِّ، بِحُجَّةٍ، بِعُمْدَةٍ)، ليس (بِالْمُرْضِيِّ)، وفلان (لِلضَّعْفِ مَا هُوَ، فِيهِ خُلْفٌ، طَعَنُوا فِيهِ، كَذَا سَيِّئٌ حِفْظٌ، لَيْئٌ)، أو لين الحديث، (تَكَلَّمُوا فِيهِ)، ونحو ذلك.

(وَكُلٌّ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ بَعْدٍ) لفظ «لا يساوي (شَيْئًا) بِحَدِيثِهِ اعْتَبَرُ» أي: يخرج حديثه للاعتبار وهم المرتبة الرابعة والخامسة، فَعَلِمَ أَنْ مِنْ قِيلَ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثَةِ لَا يُحْتَجُّ بِهِ وَلَا يُعْتَبَرُ بِهِ.



## متى يصح تحمل الحديث أو يستحب؟

٣٥٠. وَقَبَلُوا مِنْ مُسْلِمٍ تَحْمَلًا فِي كُفْرِهِ كَذَا صَبِيٌّ حَمَلًا  
 ٣٥١. ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوغِ وَمَنَعَ قَوْمٌ هُنَا وَرَدَّ كَالسَّبْطَيْنِ مَعَ  
 ٣٥٢. إِحْضَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلصَّيَّانِ ثُمَّ قَبُولُهُمْ مَا حَدَّثُوا بَعْدَ الْحُلْمِ

(وَقَبَلُوا مِنْ مُسْلِمٍ تَحْمَلًا فِي كُفْرِهِ) ثم روي بعد الإسلام، كحديث جبير بن مطعم المتفق على صحته<sup>(١)</sup> أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور، وكان جاء في فداء أسارى بدر قبل أن يسلم.

(كَذَا) قبلوا (صَبِيٌّ حَمَلًا) قبل بلوغه (ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَمَنَعَ قَوْمٌ هُنَا) أي: في مسألة الصبي (وَرَدَّ كَالسَّبْطَيْنِ) الحسن والحسين وغيرهما ممن تحمل في حال صباه وقبل الناس روايتهم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ أو بعده، (مَعَ إِحْضَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلصَّيَّانِ) مجالس الحديث، (ثُمَّ قَبُولُهُمْ مَا حَدَّثُوا بَعْدَ الْحُلْمِ).

٣٥٣. وَطَلَبُ الْحَدِيثِ فِي الْعِشْرَيْنِ عِنْدَ الزُّبَيْرِيِّ أَحَبُّ حِينَ  
 ٣٥٤. وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ وَالْعَشْرُ فِي الْبَصْرَةِ كَالْمُلُوفَةِ  
 ٣٥٥. وَفِي الثَّلَاثِينَ لِأَهْلِ الشَّامِ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِالْفَهْمِ

(١) أخرجه البخاري (ج ٧٦٤) ومسلم (ج ٤٦٣).

٣٥٦. فَكَتَبَهُ بِالضَّبْطِ، وَالسَّمَاعُ حَيْثُ يَصِحُّ، وَبِهِ نِزَاعٌ
٣٥٧. فَالْخُمْسُ لِلْجُمْهُورِ ثُمَّ الْحُجَّةُ قِصَّةُ مُحَمَّدٍ وَعَقْلُ الْمُجَّةِ
٣٥٨. وَهُوَ ابْنُ خَمْسَةِ، وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ وَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ
٣٥٩. بَلِ الصَّوَابُ فَهَمُّهُ الْخَطَابَا مُيِّزاً وَرَدَّهُ الْجَوَابَا

(وَطَلَبُ الْحَدِيثِ فِي الْعَشْرِينَ عِنْدَ الزُّبَيْرِيِّ) مِنَ الشَّافِعِيَّةِ (أَحَبُّ حِينٍ)<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهَا مَجْتَمَعُ الْعَقْلِ (وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ) فَإِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَخْرُجُونَ أَوْ لَا دَهْمَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ صَغَاراً حَتَّى يَسْتَكْمَلُوا عَشْرِينَ سَنَةً<sup>(٢)</sup>، (وَالْعَشْرُ فِي الْبَصْرَةِ كَالْمَأْوَفَةِ، وَفِي الثَّلَاثِينَ لِأَهْلِ الشَّامِ)<sup>(٣)</sup>.

(وَيَبْنِي تَقْيِيدَهُ) أَي: طَلَبَ الْحَدِيثِ (بِالْفَهْمِ فَكَتَبَهُ بِالضَّبْطِ، وَالسَّمَاعُ حَيْثُ يَصِحُّ، وَبِهِ نِزَاعٌ) أَي: فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَصِحُّ فِيهِ السَّمَاعُ نِزَاعٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، (فَالْخُمْسُ لِلْجُمْهُورِ ثُمَّ الْحُجَّةُ) لَهُمْ فِي ذَلِكَ (قِصَّةُ مُحَمَّدٍ وَعَقْلُ الْمُجَّةِ وَهُوَ ابْنُ خَمْسَةِ، وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ) وَهُوَ مَا رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِهِ مِنْ دَلْوٍ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ<sup>(٤)</sup> [٢١-١].

قال ابن عبد البر<sup>(٥)</sup>: حُفِظَ ذَلِكَ عَنْهُ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ خَمْسِ سِنِينَ، (وَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ)؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَمَيِّزَ كُلَّ أَحَدٍ تَمَيِّيزَ مُحَمَّدٍ، (بَلِ الصَّوَابُ

(١) انظر: «الكفاية»: (١/١٩٨).

(٢) انظر: «المحدث الفاصل»: (ص ١٨٧-١٨٨) و«الكفاية»: (١/١٩٨).

(٣) انظر: «المحدث الفاصل»: (ص ١٨٧) و«الكفاية»: (١/٢٠٠).

(٤) أخرجه البخاري (ج ٧٧) ومسلم (ج ٣٣).

(٥) في «الاستيعاب»: (٣/١٣٧٨).

فَهْمُهُ الْخُطَابَا مُمَيِّزَا وَرَدَّهُ الْجَوَابَا، فَمَتَى كَانَ كَذَلِكَ كَانَ سَمَاعُهُ صَحِيحًا وَإِنْ كَانَ ابْنُ أَقْلٍ مِنْ خَمْسٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَصِحْ وَإِنْ زَادَ عَلَيْهَا.

٣٦٠. وَقِيلَ: لِابْنِ حَنْبَلٍ فَرَجُلٌ قَالَ: لِحِمْسٍ عَشْرَةَ التَّحْمُلُ

٣٦١. يَجُوزُ لِأَبِي دُونَهَا، فَغَلَطَهُ قَالَ: إِذَا عَقَلَهُ وَضَبَطَهُ

٣٦٢. وَقِيلَ: مَنْ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْبَقَرِ فَرَّقَ سَامِعٌ، وَمَنْ لَا فَحَضَرَ

٣٦٣. قَالَ: بِهِ الْحَمَالُ وَإِبْنُ الْمُقْرِي سَمِعَ لِابْنِ أَرْبَعٍ ذِي ذُكْرِ

(وَقِيلَ: لِابْنِ حَنْبَلٍ فَرَجُلٌ قَالَ: لِحِمْسٍ عَشْرَةَ التَّحْمُلُ يَجُوزُ لِأَبِي دُونَهَا، فَغَلَطَهُ)

وقال: بس القول ثم (قال: إذا عَقَلَهُ وَضَبَطَهُ<sup>(١)</sup>).

(وَقِيلَ: مَنْ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْبَقَرِ فَرَّقَ سَامِعٌ) أَي: يَكْتُبُ لَهُ: «سَمِعَ»، (وَمَنْ لَا

فَحَضَرَ) أَي: يَكْتُبُ لَهُ: «حَضَرَ»، قَالَ بِهِ مُوسَى بْنُ هَارُونَ الْحِمَالُ<sup>(٢)</sup>.

(وَإِبْنُ الْمُقْرِي<sup>(٣)</sup> سَمِعَ لِابْنِ أَرْبَعٍ ذِي ذُكْرِ) وَهُوَ الْقَاضِي ابْنُ اللَّبَّانِ

الْأَصْبَهَانِي<sup>(٤)</sup> قَالَ: حَفِظْتُ الْقُرْآنَ وَلِي خَمْسَ سِنِينَ، وَأَحْضَرْتُ عِنْدَ أَبِي

بَكْرِ بْنِ الْمُقْرِي وَلِي أَرْبَعَ سِنِينَ فَأَرَادُوا أَنْ يُسَمَّعُوا لِي فِيمَا حَضَرْتُ قِرَاءَتَهُ

(١) انظر: «الكفاية»: (١/٢٢٠).

(٢) المصدر السابق: (١/٢٢٨-٢٢٩).

(٣) هو الإمام الحافظ مسند أصبهان أبو بكر بن المقرئ محمد بن إبراهيم بن علي بن

عاصم بن زاذان، المتوفي سنة (٣٨١هـ). «أخبار أصبهان»: (٢/٣٩٧) و«تذكرة

الحفاظ»: (٣/٩٧٣).

(٤) أبو محمد، المتوفي سنة ست وأربعين وأربعمائة. «تاريخ بغداد»: (٧/١٤٤-١٤٥)

و«العبر»: (٣/٢١١).

فقال بعضهم: إنه يصغر عن السماع. فقال لي ابن المقرئ: اقرأ سورة «الكافرين» فقرأتها، فقال: اقرأ سورة «التكوير» فقرأتها فقال لي غيره: اقرأ سورة «المرسلات» فقرأتها ولم أغلط فيها، قال ابن المقرئ: سَمِعُوا لَهُ وَالْعُهُدَّةُ عَلِي (١).



(١) انظر: «الكفاية»: (١/٢٢٨).

## أقسام التحمل، وأولها: سماع لفظ الشيخ

٣٦٤. أَعْلَى وَجُوهِ الْأَخْذِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ وَهِيَ ثَمَانٍ: لَفْظُ شَيْخٍ فَاعْلَمِ  
 ٣٦٥. كِتَابًا أَوْ حِفْظًا وَقُلْ: حَدَّثَنَا سَمِعْتُ، أَوْ أَخْبَرَنَا، أَنْبَأَنَا  
 ٣٦٦. وَقَدَّمَ الْخُطِيبُ أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُ إِذْ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ  
 ٣٦٧. وَبَعْدَهَا حَدَّثَنَا، حَدَّثَنِي وَبَعْدَ ذَا أَخْبَرَنَا، أَخْبَرَنِي  
 ٣٦٨. وَهُوَ كَثِيرٌ وَيَزِيدُ اسْتَعْمَلَهُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ لِمَا قَدْ حَمَلَهُ  
 ٣٦٩. مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ، وَبَعْدَهُ تَلَا: أَنْبَأَنَا، نَبَأْنَا وَقَلَّلَا  
 ٣٧٠. وَقَوْلُهُ: قَالَ لَنَا وَنَحْوَهَا كَقَوْلِهِ: حَدَّثَنَا لَكِنَّهَا  
 ٣٧١. الْغَالِبُ اسْتِعْمَالُهَا مُذَاكِرَهُ وَدُوتَهَا قَالَ بِلَا مُجَارَرَهُ  
 ٣٧٢. وَهِيَ عَلَى السَّمَاعِ إِنْ يُدْرَ اللَّقْيُ لَا سِيَّامَنْ عَرَفُوهُ فِي الْمُضِيِّ  
 ٣٧٣. أَنْ لَا يَقُولَ ذَا بغيرِ مَا سَمِعَ مِنْهُ كَحَجَّاجٍ وَلَكِنْ يَمْتَنِعُ  
 ٣٧٤. عُمُومُهُ عِنْدَ الْخُطِيبِ وَقَصْرُ ذَلِكَ عَلَى الَّذِي بَدَأَ الْوَصْفِ اشْتِهَرُ

(أَعْلَى وَجُوهِ الْأَخْذِ) للحديث وتحمله عن الشيوخ (عِنْدَ الْمُعْظَمِ، وَهِيَ ثَمَانٍ): لَفْظُ شَيْخٍ فَاعْلَمِ) أي: السماع من لفظ الشيخ، (كِتَابًا أَوْ حِفْظًا) أي: سواءَ حَدَّثَ من كتابه أو من حفظه، بإملاءٍ أو غيره.

(وَقُلْ) في حالة الأداء لما سمعته هكذا من لفظ الشيخ: (حَدَّثَنَا، سَمِعْتُ)

فلاناً يقول، (أَوْ أَخْبَرْنَا، أَنْبَأْنَا، وَقَدَّمَ الْخَطِيبُ) <sup>(١)</sup> من العبارات (أَنْ يَقُولَ سَمِعْتُ؛ إِذْ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ) فلا يكاد أحد يقولها في أحاديث الإجازة والمكاتبة، ولا في تدليس ما لم يسمعه.

(وَبَعْدَهَا حَدَّثْنَا، حَدَّثَنِي وَبَعْدَ ذَا أَخْبَرْنَا، أَخْبَرَنِي وَهُوَ كَثِيرٌ) في الاستعمال.  
(وَيَزِيدُ) بن هارون (اسْتَعْمَلَهُ) أي: استعمل «أنا» (وَعَيْرٌ وَاحِدٌ لِمَا قَدْ حَمَلَهُ مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ) <sup>(٢)</sup>.

(وَبَعْدَهُ تَلَا: أَنْبَأْنَا، نَبَأْنَا وَقَلَّلًا) أي: وهو قليل في الاستعمال.  
(وَقَوْلُهُ) أي: قول الراوي: (قَالَ لَنَا) فلان، أو قال لي، أو ذُكِرَ لَنَا [٢١ - ب]، أو ذُكِرَ لي، (وَوَحْوَهَا كَقَوْلِهِ: حَدَّثْنَا) فلان في أنه متصل، (لَكِنَّهَا الْعَالِبُ اسْتِعْمَالُهَا مُذَاكِرَةٌ) أي: كثيراً ما يستعملون هذا فيما سمعوه حالة المذاكرة.  
(وَدُونُهَا) أي: دون هذه العبارة قول الراوي: (قَالَ) فلان وذُكِرَ فلان (بِلَا مَجَارَرَةٍ) أي: من غير ذكر الجار والمجرور، (وَهِيَ) أَوْضَعُ الْعِبَارَاتِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ مَحْمُولَةٌ (عَلَى السَّمَاعِ إِنْ يُنْذِرُ اللَّقِي) وَسَلِمَ الرَّاوي مِنَ التَّدْلِيْسِ كَمَا ذُكِرَ فِي الْمَعْنَعِنِ، (لَا سِيْمَا مَنْ عَرَفُوهُ فِي الْمَضْيِ أَنْ لَا يَقُولَ ذَا بَغَيْرِ مَا سَمِعَ مِنْهُ) أي: من عُرِفَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَرَوِي إِلَّا مَا سَمِعَهُ (كَحَجَّاجٍ) الْأَعْوَرِ رَوَى كُتُبَ ابْنِ جَرِيحٍ بِلَفْظِ: «قَالَ ابْنُ جَرِيحٍ» فَحَمَلَهَا النَّاسُ عَنْهُ وَاحْتَجَّوْا بِهَا <sup>(٣)</sup>،

(١) في «الكفاية»: (٢/٢١٥-٢١٦).

(٢) انظر: «الكفاية»: (٢/٢١٦-٢١٧).

(٣) انظر: «الكفاية»: (٢/٢٢٧).

(وَلَكِنْ يَمْتَنِعُ عُمُومُهُ عِنْدَ الْخَطِيبِ<sup>(١)</sup> وَقُصِرَ ذَلِكَ عَلَى الَّذِي بَدَأَ الْوَصْفَ اشْتِهَرَ أَي: خصص ذلك بمن عُرفَ مِنْ عَادَتِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَمَّا مَنْ لَا فَلَا يَحْمَلُ عَلَى السَّمَاعِ.



(١) «الكفاية»: (٢/٢٢٧).

## الثاني: القراءة على الشيخ

٣٧٥. ثُمَّ الْقِرَاءَةُ الْثَانِي الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ ظَمُّهُمْ عَرْضًا سِوَا قِرَائَتِهَا
٣٧٦. مِنْ حِفْظٍ أَوْ كِتَابٍ شَيْخٌ حَافِظٌ لِمَا عَرَضَتْهُ
٣٧٧. أَوْ لَا، وَلَكِنْ أَصْلُهُ، أَوْ ثِقَّةٌ مُمَسِّكُهُ
٣٧٨. قُلْتُ: كَذَا إِنْ ثِقَّةٌ مِمَّنْ سَمِعَ يَحْفَظُهُ مَعَ اسْتِمَاعٍ فَاقْتِنِعْ

(ثُمَّ) القسم الثاني من أقسام الأخذ والتحمل (الْقِرَاءَةُ) على الشيخ (الَّتِي نَعْتَهَا مُعْظَمُهُمْ) أي: سماها أكثر المحدثين (عَرْضًا) بمعنى أن القارئ يعرض على الشيخ ذلك.

(سِوَا قِرَائَتِهَا مِنْ حِفْظٍ أَوْ كِتَابٍ أَوْ سَمِعْتَا) أي: سواء قرأت بنفسك على الشيخ من حفظ، أو من كتاب، أو سمعت بقراءة غيرك من كتابه أو حفظه أيضاً.

(وَالشَّيْخُ حَافِظٌ لِمَا عَرَضَتْهُ أَوْ لَا) أي: وسواء كان الشيخ حافظاً لما عرضت أو عرض غيرك عليه أو غير حافظ له، (وَلَكِنْ أَصْلُهُ يُمَسِّكُهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ ثِقَّةٌ) غيره (مُمَسِّكُهُ).

قال المصنف: (قُلْتُ: كَذَا إِنْ ثِقَّةٌ مِمَّنْ سَمِعَ يَحْفَظُهُ) أي: ما يقرأ على الشيخ (مَعَ اسْتِمَاعٍ) أي: والحافظ لذلك مستمع لما يقرأ غير غافل عنه، (فَاقْتِنِعْ) أي: فذلك كافٍ أيضاً.

٣٧٩. وَأَجْمَعُوا أَخْذًا بِهَا، وَرَدُّوا نَقْلَ الْخِلَافِ، وَبِهِ مَا اعْتَدُوا

٣٨٠. وَالْخُلْفُ فِيهَا هَلْ تُسَاوِي الْأَوْلَا أَوْ دُونَهُ أَوْ فَوْقَهُ؟ فَتُقْلَا  
 ٣٨١. عَنْ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ وَمُعْظَمِ كُوفَةَ وَالْحِجَازِ أَهْلِ الْحَرَمِ  
 ٣٨٢. مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا سَيَّانِ وَأَبْنُ أَبِي ذَنْبٍ مَعَ النَّعْمَانِ  
 ٣٨٣. قَدْ رَجَّحَا الْعَرَضَ وَعَكَّسَهُ أَصَحَّ وَجُلُّ أَهْلِ الشَّرْقِ نَحْوَهُ جَنَحَ

(وَأَجْمَعُوا أَخْذًا بِهَا)<sup>(١)</sup> أي: على صحة الرواية بالعرض، (وَرَدُّوا نَقْلَ الْخِلَافِ) المحكي عن بعض [مَنْ لَا يُعْتَدُ بِخِلَافِهِ]<sup>(٢)</sup> أنه كان لا يراها (وَبِهِ مَا اعْتَدُوا).

(وَالْخُلْفُ فِيهَا هَلْ تُسَاوِي الْأَوْلَا) وهو السماع من لفظه (أَوْ) هي (دُونَهُ أَوْ فَوْقَهُ؟ فَتُقْلَا عَنْ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ، وَمُعْظَمِ كُوفَةَ وَالْحِجَازِ أَهْلِ الْحَرَمِ مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا سَيَّانِ)<sup>(٣)</sup>

(وَأَبْنُ أَبِي ذَنْبٍ مَعَ) أبي حنيفة (النُّعْمَانِ) (قَدْ رَجَّحَا الْعَرَضَ) على السماع من لفظه<sup>(٤)</sup>.

(١) نقل الإجماع القاضي عياض في «الإلماع»: (ص ٣١) فقال: «لا خلاف أنها رواية صحيحة».

(٢) زيادة من شرح العراقي على ألفيته: (٣٩٢/١).

(٣) انظر: «الكفاية»: (١٧٠/٢-١٨٩)، باب ذكر الروايات عنمن قال إن القراءة على المحدث بمنزلة السماع، و«الإلماع»: (ص ٣١-٣٢) و«معرفة علوم الحديث»: (ص ٦٧٢-٦٧٣).

(٤) انظر: «الكفاية»: (١٩٧/٢)، وراجع باب ذكر الرواية عنمن كان يختار القراءة على المحدث على السماع من لفظه (١٩٥/٢-٢٠٢).

(وَعَكْسُهُ) وهو ترجيح السماع من لفظه على القراءة عليه (أَصَحُّ، وَجُلُّ  
(أهل الشرق) نَحْوَهُ جَنَحٌ<sup>(١)</sup>.

٣٨٤. وَجَوَّدُوا فِيهِ قَرَأْتُ أَوْ قُرِئْتُ مَعَ وَأَنَا أَسْمَعُ ثُمَّ عَابِرٌ  
٣٨٥. بِمَا مَضَى فِي أَوَّلِ مُقَيَّدَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ حَتَّى مُنْشِدَا  
٣٨٦. أَنْشَدْنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ لَا سَمِعْتُ لَكِنْ بَعْضُهُمْ قَدْ حَلَلَا  
٣٨٧. وَمُطَلَّقُ التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ مَنَعَهُ أَحْمَدُ ذُو الْمُقَدَّارِ  
٣٨٨. وَالنَّسَبِيُّ وَالتَّمِيمِيُّ يَحْيَى وَابْنُ الْمُبَارَكِ الْحَمِيدُ سَعِيَا  
٣٨٩. وَذَهَبَ الزُّهْرِيُّ وَالْقَطَّانُ وَمَالِكٌ وَبَعْدَهُ سُفْيَانُ  
٣٩٠. وَمُعْظَمُ الْكُوفَةِ وَالْحِجَازِ مَعَ الْبُخَارِيِّ إِلَى الْجَوَازِ  
٣٩١. وَابْنُ جُرَيْجٍ وَكَذَا الْأَوْزَاعِيُّ مَعَ ابْنِ وَهْبٍ وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ  
٣٩٢. وَمُسْلِمٌ وَجُلُّ أَهْلِ الشَّرْقِ قَدْ جَوَّزُوا أَخْبَرَنَا لِلْفَرَّقِ  
٣٩٣. وَقَدْ عَزَاهُ صَاحِبُ الْإِنْصَافِ لِلنَّسَبِيِّ مِنْ غَيْرِ مَا خِلَافِ  
٣٩٤. وَالْأَكْثَرِينَ وَهُوَ الَّذِي اشْتَهَرَ مُضْطَلَحًا لِأَهْلِهِ أَهْلُ الْأَنْدَلُسِ

(وَجَوَّدُوا فِيهِ) [٢٢-أ] أي: وأجود العبارة لأداء من سمع بالعرض أن  
يقول: (قَرَأْتُ) على فلان إن كان هو الذي قرأ، (أَوْ قُرِئْتُ) على فلان  
(مَعَ) قوله (وَأَنَا أَسْمَعُ) إن سمع عليه بقراءة غيره.

(١) انظر: «الإلماع»: (ص ٣٢).

ثُمَّ عَرِبَ بِمَا مَضَى فِي أَوَّلِ مُقَيَّدَا) أي: ثم يلي هذا من العبارات؛ العبارات التي مضت في القسم الأول مقيدة بما يُيِّن أن السماع عرضٌ فيقول: حدثنا فلان بقراءتي عليه، أو (قِرَاءَةً عَلَيْهِ) وأنا أسمع، أو قال لنا فلان قراءةً عليه، أو نحوه.

(حَتَّى مُشَدَّادًا) أي: حتى استعملوه في الإنشاد فقالوا: (أَنشَدْنَا) فلان (قِرَاءَةً عَلَيْهِ).

(لَا سَمِعْتُ) فإنها مستثناة مما يجوز في القسم الأول، فلم يجوزوها في العرض، وهو الصحيح.

(لَكِنْ بَعْضُهُمْ قَدْ حَلَّلَا) أي: جوز ذلك<sup>(١)</sup>.

(وَمُطْلَقُ التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ) بأن يقول: «ثنا» و«أنا» من غير تقييد بقوله بقراءتي أو قراءة عليه (مَنْعَهُ أَحْمَدُ ذُو الْمِقْدَارِ) هو ابن حنبل، (وَالنَّسَبِيُّ، وَالتَّمِيمِيُّ يَحْيَى، وَابْنُ الْمُبَارَكِ الْحَوَيْدُ سَعِيًّا)<sup>(٢)</sup>، قال القاضي أبو بكر<sup>(٣)</sup>: إنه الصحيح.

(وَذَهَبَ الرَّهْرِيُّ) (وَ) يحيى بن سعيد (الْقَطَّانُ وَمَالِكُ وَيَعْنَهُ سُفْيَانُ) هو ابن عيينة (وَمُعْظَمُ) أهل (الْكُوفَةِ وَالْحِجَازِ مَعَ الْبُخَارِيِّ إِلَى الْجَوَازِ)<sup>(٤)</sup>.

(وَابْنُ جُرَيْجٍ وَكَذَا الْأَوْزَاعِيُّ مَعَ ابْنِ وَهْبٍ وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَمُسْلِمٌ وَجُلُّ أَهْلِ الشَّرْقِ قَدْ جَوَّزُوا أَخْبَرْنَا لِلْفَرَقِ) أي: ذهبوا إلى الفرق بين اللفظين فجوزوا إطلاق «أنا»

(١) انظر: «الكفاية»: (٢/٢٤٠، ٢٤٢).

(٢) انظر: «الإلماع»: (ص ٥٢).

(٣) انظر: «الكفاية»: (٢/٢٤٠، ٢٤٢).

(٤) انظر: «الإلماع»: (ص ٥١).

ولم يجوزوا إطلاق «ثنا»<sup>(١)</sup>، (وَقَدْ عَزَاهُ صَاحِبُ) كتاب (الإنصاف)<sup>(٢)</sup> هو محمد بن الحسن التميمي الجوهري (لِلنَّسَبِ مِنْ غَيْرِ مَا خِلَافٍ، وَالْأَكْثَرِينَ) أي: وعزاه لأكثر أصحاب الحديث، (وَهُوَ الَّذِي اشْتَهَرَ مُصْطَلِحًا لِأَهْلِهِ أَهْلِ الْأَثَرِ).

٣٩٥. وَبَعْضُ مَنْ قَالَ بِذَا عَادَا قِرَاءَةَ الصَّحِيحِ حَتَّى عَادَا

٣٩٦. فِي كُلِّ مَثْنٍ قَائِلًا: أَخْبَرَكَ إِذْ كَانَ قَالَ أَوْلًا: حَدَّثَكَ

٣٩٧. قُلْتُ وَذَا رَأَيْ الَّذِينَ اشْتَرَطُوا إِعَادَةَ الْإِسْنَادِ وَهُوَ شَطَطٌ

(وَبَعْضُ مَنْ قَالَ بِذَا) أي: بالفرق بين اللفظين وهو أبو حاتم الهروي<sup>(٣)</sup> قرأ على بعض الشيوخ عن الفربري صحيح البخاري، وكان يقول له في كل حديث «حدثكم الفربري»، فلما فرغ سمع الشيخ يذكر أنه إنما سمع الكتاب من الفربري قراءة عليه فلما سمع ذلك (أَعَادَا قِرَاءَةَ الصَّحِيحِ حَتَّى عَادَا فِي كُلِّ مَثْنٍ قَائِلًا: أَخْبَرَكَ إِذْ كَانَ قَالَ أَوْلًا: حَدَّثَكَ)<sup>(٤)</sup>.

قال المصنف: (قُلْتُ وَذَا) أي: ما فعله (رَأَيْ الَّذِينَ [٢٢-ب] اشْتَرَطُوا إِعَادَةَ الْإِسْنَادِ) في كل حديث وإن كان الإسناد واحد إلى صاحب الكتاب، (وَهُوَ

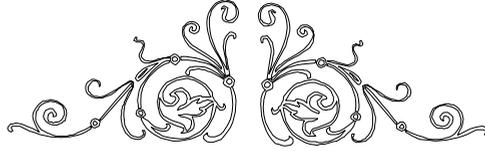
(١) انظر: المصدر السابق (ص ٥٢).

(٢) هو كتاب «الإنصاف لما بين الأئمة في حدثنا وأخبرنا من الاختلاف». انظر: «فتح المغيث»: (٢/٥٣٢).

(٣) محمد بن يعقوب بن إسحاق بن محمود بن إسحاق، المتوفى سنة (٣٦٨هـ). «الوافي بالوفيات»: (٥/٢٢٣-٢٢٤).

(٤) انظر: «الكفاية»: (٢/٢٥٣).

شَطَطُ) فَإِنَّهُ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ التَّشْدِيدِ فِي الرِّوَايَةِ، وَالصَّحِيحُ خِلَافُهُ، وَإِلَّا  
لَا كَتَفَى بِأَخْبَرِكُمْ الْفَرَبْرِي بِجَمِيعِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ.



## تَفْرِيعَاتُ

- ٣٩٨ . وَاخْتَلَفُوا إِنْ أَمْسَكَ الْأَصْلَ رِضًا وَالشَّيْخُ لَا يَحْفَظُ مَا قَدْ عَرَضًا  
 ٣٩٩ . فَبَعْضُ نُظَارِ الْأُصُولِ يُبْطِلُهُ وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَقْبَلُهُ  
 ٤٠٠ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ فَإِنْ لَمْ يُعْتَمَدْ مُمَسِّكُهُ فَذَلِكَ السَّمَاعُ رَدٌّ

(وَاخْتَلَفُوا) في صحة السماع (إِنْ أَمْسَكَ الْأَصْلَ رِضًا) أي: أحد السامعين الثقات، (وَالشَّيْخُ) الذي يُقرأ عليه (لَا يَحْفَظُ مَا قَدْ عَرَضًا) أي: ذلك المقروء عليه؛ (فَبَعْضُ نُظَارِ الْأُصُولِ) منهم إمام الحرمين<sup>(١)</sup> (يُبْطِلُهُ)، وبعضهم (وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَقْبَلُهُ، وَاخْتَارَهُ) أي: القبول (الشَّيْخُ) ابن الصلاح<sup>(٢)</sup>؛ (فَإِنْ لَمْ يُعْتَمَدْ مُمَسِّكُهُ) أي: الأصل (فَذَلِكَ السَّمَاعُ رَدٌّ) فلا يُعتد به.

- ٤٠١ . وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَكَتَ الشَّيْخُ وَلَمْ يُقَرَّرْ لَفْظًا، فَرَأَهُ الْمُعْظَمُ  
 ٤٠٢ . وَهُوَ الصَّحِيحُ كَافِيًا، وَقَدْ مَنَعَ بَعْضُ أُولِي الظَّاهِرِ مِنْهُ، وَقَطَعَ  
 ٤٠٣ . بِهِ أَبُو الفَتْحِ سُلَيْمُ الرَّازِي ثُمَّ أَبُو إِسْحَاقِ الشَّيْرَازِيُّ  
 ٤٠٤ . كَذَا أَبُو نَصْرٍ وَقَالَ: يُعْمَلُ بِهِ وَالْفَاطُ الْأَدَاءِ الْأَوَّلُ

(وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَكَتَ الشَّيْخُ) وقت قراءة القارئ عليه غير منكرٍ لذلك مع إصغائه وفهمه، (وَلَمْ يُقَرَّرْ لَفْظًا) بقوله: نعم، وما أشبهه، (فَرَأَهُ الْمُعْظَمُ وَهُوَ

(١) في «البرهان»: (١/٦٤).

(٢) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٤١).

الصَّحِيحُ كَافِيًا) ويصح السماع<sup>(١)</sup>.

(وَقَدْ مَنَّ بَعْضُ أُولِي الظَّاهِرِ مِنْهُ، وَقَطَعَ بِهِ) أي: بالمنع (أَبُو الفَتْحِ سُلَيْمُ الرَّازِي<sup>(٢)</sup>) ثُمَّ أَبُو إِسْحَاقِ الشَّيرَازِي<sup>(٣)</sup> كَذَا أَبُو نَصْرِ بْنِ الصَّبَاغِ<sup>(٤)</sup> (وَقَالَ) ابن الصباغ: (يُعْمَلُ بِهِ وَالْفَاطَةُ الْأَدَاءِ الْأَوَّلُ) أي: له أن يعمل بما قرئ عليه، وإذا أراد روايته عنه فلا يقول: حدثني ولا أخبرني، بل يعبر في الأداء بالرتبة الأولى من الأداء في العرض، وهو ما تقدم في «وَجَوَّدُوا فِيهِ قَرَأَتْ أَوْ قَرَأْتُ».

- ٤٠٥ . وَالْحَاكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عَهَدَا عَلَيْهِ أَكْثَرَ الشُّيُوخِ فِي الْأَدَاءِ  
٤٠٦ . حَدَّثَنِي فِي اللَّفْظِ حَيْثُ انْفَرَدَا وَاجْمَعُ ضَمِيرُهُ إِذَا تَعَدَّدَا  
٤٠٧ . وَالْعَرُضِ إِنْ تَسْمَعُ فَقُلْ أَخْبَرْنَا أَوْ قَارَأْنَا أَخْبَرَنِي وَاسْتَحْسَنَا  
٤٠٨ . وَنَحْوُهُ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ رُوِيَ وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ لَكِنْ رَضِيَا

(وَالْحَاكِمُ اخْتَارَ<sup>(٥)</sup>) لألفاظ الأداء التي ينبغي استعمالها بحسب تحمل الحديث، اللفظ (الَّذِي قَدْ عَهَدَا عَلَيْهِ أَكْثَرَ الشُّيُوخِ فِي الْأَدَاءِ) أن يقول: (حَدَّثَنِي فِي اللَّفْظِ) أي: في الذي يأخذه من المحدثين لفظاً (حَيْثُ انْفَرَدَا) أي: لم يكن معه أَحَدٌ (وَاجْمَعُ ضَمِيرُهُ إِذَا تَعَدَّدَا) أي: إذا كان معه غيره فقل «حدثنا»،

(١) انظر: «الإلماع»: (ص ٣٤).

(٢) نقله عنه السبكي في «الإبهاج شرح المنهاج»: (٣٧٠/٢).

(٣) في «اللمع في أصول الفقه»: (ص ٤٥).

(٤) نقله عنه السبكي في «الإبهاج شرح المنهاج»: (٣٧٠/٢).

(٥) في «معرفة علوم الحديث»: (ص ٦٧٨).

(وَالْعَرَضُ إِنْ تَسْمَعُ) بِأَنْ قُرِئَ عَلَى الْمَحْدَثِ وَأَنْتَ حَاضِرٌ، (فَقُلْ: أَخْبَرْنَا) فلان، (أَوْ قَارِئًا) عَلَى الْمَحْدَثِ فَقُلْ: (أَخْبَرْتَنِي) فلان، (وَاسْتَحْسَنًا) فَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(١)</sup>: هُوَ حَسَنٌ رَائِقٌ.

(وَنَحْوُهُ) أَي: نَحْوَ اخْتِيَارِ الْحَاكِمِ (عَنْ ابْنِ وَهْبٍ رُويَا) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>، (وَلَيْسَ) هَذَا التَّفْصِيلُ فِي أَلْفَاظِ الْأَدَاءِ (بِالْوَاجِبِ، لَكِنْ رَضِيًا) أَي: مُسْتَحَبٌّ<sup>(٣)</sup>.  
 ٤٠٩. وَالشُّكُّ فِي الْأَخْذِ أَكَّانَ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ سِوَاهُ؟ فَاعْتَبَارُ الْوَحْدَةِ  
 ٤١٠. مُحْتَمَلٌ لَكِنْ رَأَى الْقَطَّانُ الْجُمْعَ فِيمَا أَوْ هَمَّ الْإِنْسَانُ  
 ٤١١. فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ وَالْوَحْدَةُ قَدْ اخْتَارَ فِي ذَا الْبَيْهَقِيِّ وَاعْتَمَدَ

(وَالشُّكُّ) [٢٣-أ] مِنَ الرَّوَايِ (فِي الْأَخْذِ) أَي: فِي حَالِ تَحْمِلِهِ، (أَكَّانَ وَحْدَهُ) لِيَقُولَ فِي الْأَدَاءِ: «حَدَّثَنِي»، (أَوْ مَعَ سِوَاهُ؟) لِيَقُولَ: «حَدَّثْنَا»، (فَاعْتَبَارُ الْوَحْدَةِ مُحْتَمَلٌ) أَي: فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: يُوْدِي بِلَفْظِ مَنْ سَمِعَ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ غَيْرِهِ.

(لَكِنْ رَأَى) يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (الْقَطَّانُ الْجُمْعَ) أَي: الْإِتْيَانَ بِضَمِيرِ الْجَمْعِ (فِيمَا أَوْ هَمَّ الْإِنْسَانُ فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ) أَي: إِذَا شَكَ فِي لَفْظِ شَيْخِهِ هَلْ قَالَ: حَدَّثَنِي، أَوْ: ثَنَا، فَمَقْتَضَاهُ أَنْ يَقُولَ هُنَا «ثَنَا»<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ»: (ص ١٤٣).

(٢) فِي «الْعِلَلِ الصَّغِيرِ»: (ص ٨٩٣)، وَانظُرْ: «الْكَفَايَةُ»: (٢/٢٣٤).

(٣) انظُرْ: «الْكَفَايَةُ»: (٢/٢٣٥).

(٤) نَظَرْ: «الْكَفَايَةُ»: (٢/٢٣٢).

(وَالْوَحْدَةَ قَدْ اخْتَارَ فِي ذَا السُّبْهَةِ<sup>(١)</sup> وَاعْتَمَدَ) بعد حكاية كلام القطان فيقال:

حدثني .

٤١٢ . وَقَالَ أَحْمَدُ: اتَّبَعَ لَفْظًا وَرَدَ لِلشَّيْخِ فِي أَدَائِهِ وَلَا تَعْدُ

٤١٣ . وَمَنَعَ الْإِبْدَالَ فِيمَا صُنِّفَا - الشَّيْخُ - لَكِنْ حَيْثُ رَأَوْا عُرْفَا

٤١٤ . بِأَنَّهُ سَوَّى فِيهِ مَا جَرَى فِي النَّقْلِ بِالْمَعْنَى، وَمَعَ ذَا فَيْرَى

٤١٥ . بِأَنَّ ذَا فَيْرَى رَوَى ذُو الطَّلَبِ بِاللَّفْظِ لِأَمَّا وَضَعُوا فِي الكُتُبِ

(وَقَالَ أَحْمَدُ) بن حنبل<sup>(٢)</sup> (اتَّبَعَ لَفْظًا وَرَدَ لِلشَّيْخِ) من قوله: ثنا، وحدثني،

وسمعت، وأنا (فِي أَدَائِهِ وَلَا تَعْدُ).

(وَمَنَعَ الْإِبْدَالَ) أي: إبدال حدثنا بأخبرنا ونحوه (فِيمَا صُنِّفَا) أي: في الكتب

المصنفة (الشَّيْخُ) ابن الصلاح<sup>(٣)</sup>، لاحتمال أن قائله لا يرى التسوية بينهما،

(لَكِنْ حَيْثُ رَأَوْا عُرْفَا بِأَنَّهُ سَوَّى فِيهِ مَا جَرَى) من الخلاف (فِي النَّقْلِ بِالْمَعْنَى، وَمَعَ ذَا

فَيْرَى) ابن الصلاح (بِأَنَّ ذَا) أي: إجراء مثل ذلك (فِيمَا رَوَى ذُو الطَّلَبِ بِاللَّفْظِ)

أي: فيما يسمعه الطالب من لفظ المحدث، (لِأَمَّا وَضَعُوا فِي الكُتُبِ)

المصنفة.

٤١٦ . وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ السَّمَاعِ مِنْ نَاسِخٍ، فَقَالَ بَأْمْتِنَاعِ

(١) نقله عنه ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٤٣).

(٢) انظر: «الكفاية»: (٢/٢٣١).

(٣) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٤٤).

٤١٧. الإسْفَرَايِينِي مَعَ الْحَرْبِي وَابْنِ عَدِيٍّ وَعَنِ الصَّبْغِيِّ  
 ٤١٨. لَا تَرَوْا تَحْدِيثًا وَإِخْبَارًا، قُلِ حَضْرَتُ وَالرَّازِيُّ وَهُوَ الْحَنْظَلِيُّ  
 ٤١٩. وَابْنُ الْمُبَارَكِ كِلَاهُمَا كَتَبَ وَجَوَزَ الْحَمَّالُ وَالشَّيْخُ ذَهَبُ  
 ٤٢٠. بِأَنَّ خَيْرًا مِنْهُ أَنْ يُفَصَّلَا فَحَيْثُ فَهَمَّ صَحَّ، أَوْ لَا بَطْلًا  
 ٤٢١. كَمَا جَرَى لِلدَّارِقُطِيِّ حَيْثُ عَدَّ إِمْلَاءَ إِسْمَاعِيلَ عَدًّا وَسَرَدُ

(وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ السَّمَاعِ مِنْ نَاسِخٍ) أَي: مِمَّنْ يَنْسَخُ فِي حَالَةِ السَّمَاعِ سِوَاءِ الشَّيْخِ وَالطَّالِبِ، (فَقَالَ بَأْمْتِنَاعٍ) أَبُو إِسْحَاقَ (الإِسْفَرَايِينِي<sup>(١)</sup> مَعَ) إِبْرَاهِيمَ (الْحَرْبِيِّ<sup>(٢)</sup> وَابْنَ عَدِيٍّ<sup>(٣)</sup>) مُطْلَقًا، (وَعَنِ) أَبِي بَكْرٍ (الصَّبْغِيِّ<sup>(٤)</sup> لَا تَرَوْا تَحْدِيثًا وَإِخْبَارًا) أَي: لَا تَقْلُ فِي الْأَدَاءِ «ثَنَا» وَلَا «أَنَا»، (قُلِ حَضْرَتُ، وَالرَّازِيُّ وَهُوَ) أَبُو حَاتِمِ الرَّازِي (الْحَنْظَلِيُّ<sup>(٥)</sup>، وَ) عَبْدِ اللَّهِ (ابْنُ الْمُبَارَكِ<sup>(٦)</sup>)، كِلَاهُمَا كَتَبَ فِي حَالَةِ السَّمَاعِ، (وَجَوَزَ) مُوسَى ابْنَ هَارُونَ (الْحَمَّالُ<sup>(٧)</sup>) ذَلِكَ مُطْلَقًا.

(١) انظر: المصدر السابق: (ص ١٤٥).

(٢) انظر: «الكفاية»: (٢٣٢/١).

(٣) انظر: المصدر السابق (٢٣٣/١).

(٤) انظر: المصدر السابق (٢٣٣/١).

(٥) انظر: المصدر السابق (٢٣٥/١).

(٦) انظر: المصدر السابق (٢٣٤/١).

(٧) انظر: المصدر السابق (٢٣٦/١).

(وَالشَّيْخُ) ابن الصلاح (ذَهَبٌ<sup>(١)</sup> بِأَنَّ خَيْرَ أَمْنِهِ) أي: من هذا الإطلاق (أَنَّ) يُفَصِّلًا فَحَيْثُ فَهَمُّ) أي: فإن كان النسخ بحيث لا يمتنع معه فهمُ الناسخ لما يقرأ (صَحَّ، أَوْلَا) بأن كان يمتنع (بَطْلًا كَمَا جَرَى لِلدَّارِ قُطْنِي حَيْثُ عَدَّ إِفْلَاءَ إِسْمَاعِيلَ عَدَاً وَسَرَدٌ) أي: لما جلس ينسخ في مجلس إسماعيل الصفار وإسماعيل يُملي فقال له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك. فقال: فهمي خلاف فهمك، أملى ثمانية عشر حديثاً، الأول عن فلان [٢٣-ب]، ومنتنه كذا، حتى أتى على آخرها، فعجبوا منه<sup>(٢)</sup>.

٤٢٢. وَذَلِكَ يَجْرِي فِي الْكَلَامِ أَوْ إِذَا هَيِّمَ حَتَّى خَفِيَ الْبَعْضُ، كَذَا

٤٢٣. إِنْ بَعْدَ السَّمْعِ، ثُمَّ يُحْتَمَلُ فِي الظَّاهِرِ الْكَلِمَتَانِ أَوْ أَقْلُ

(وَذَلِكَ) أي: ما ذكر في النَّسخ من التفصيل، (يَجْرِي فِي الْكَلَامِ) في وقت السماع من السامع أو الشيخ، (أَوْ إِذَا هَيِّمَ) القارئ الهينمة: الصوت الخفي، (حَتَّى خَفِيَ الْبَعْضُ، كَذَا إِنْ بَعْدَ السَّمْعِ) عن القارئ.

(ثُمَّ يُحْتَمَلُ فِي الظَّاهِرِ الْكَلِمَتَانِ أَوْ أَقْلُ) أي: ثم الظاهر أنه يُعْفَى في ذلك عن اليسير كالكلمة والكلمتين.

٤٢٤. وَيَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يُجِيزَ مَعَ إِسْمَاعِيلَ جَبْرًا لِنَقْصِ إِنْ يَقَعُ

٤٢٥. قَالَ: ابْنُ عَتَابٍ وَلَا غِنَى عَنْ إِجَارَةِ مَعَ السَّمْعِ تُقَرَّنُ

(١) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٢٤٥).

(٢) «تاريخ بغداد»: (٣٩/١٢) و«تاريخ دمشق»: (٩٨/٤٣)، و«البداية والنهاية»:

(٣١٧/١١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٥٣/١٦).

(وَيُنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يُجِيزَ) للسامعين رواية الكتاب الذي سمعوه (مَعَ إِسْمَاعِيلَ جَبْرًا لِنَقْصِ إِنْ يَقَعَ) أي: لاحتمال وقوع شيء مما تقدم من الهينة ونحوها فيجبر بذلك.

(قَالَ) أبو عبد الله (ابنُ عَتَّابٍ<sup>(١)</sup>) وَلَا غِنَى عَنِ إِجَازَةِ مَعَ السَّمَاعِ تُقَرَّنُ؛ لأنه قد يغلط القارئ ويغفل السامع.

٤٢٦ . وَسُئِلَ ابْنُ حَنْبَلٍ إِنْ حَرَفَا أَدَغَمَهُ فَقَالَ: أَرَجُو يُعْفَى

٤٢٧ . لَكِنْ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ مَنَعَ فِي الْحَرْفِ تَسْتَفْهِمُهُ فَلَا يَسَعُ

٤٢٨ . إِلَّا بَأَنْ يَرُوِي تِلْكَ الشَّارِدَةَ عَنْ مُفْهِمٍ، وَنَحْوَهُ عَنْ زَائِدَةَ

(وَسُئِلَ) أحمد (ابنُ حَنْبَلٍ إِنْ حَرَفَا أَدَغَمَهُ فَقَالَ: أَرَجُو يُعْفَى<sup>(٢)</sup>)، لَكِنْ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ (ابن دكين (مَنَعَ فِي) الكلمة أو (الْحَرْفِ) يسقط عنك مما تسمعه ثم (تَسْتَفْهِمُهُ) من جليسك، (فَلَا يَسَعُ إِلَّا بَأَنْ يَرُوِي تِلْكَ) الكلمة (الشَّارِدَةَ عَنْ مُفْهِمٍ) أي: عن مَنْ أفهمك إياها<sup>(٣)</sup>).

(وَنَحْوَهُ)<sup>(٤)</sup> أي: مثل قول أبي نعيم جاء (عَنْ زَائِدَةَ)) هو ابن قدامة.

٤٢٩ . وَخَلَفُ بْنُ سَالِمٍ قَدْ قَالَ: نَا إِذْ فَاتَهُ حَدَّثَ مِنْ حَدَّثَنَا

٤٣٠ . مِنْ قَوْلِ سُفْيَانَ، وَسُفْيَانُ اكْتَفَى بَلْفِظٍ مُسْتَمَلٍ عَنِ الْمُمْلِيِّ اقْتَفَى

(١) انظر: «الإلماع»: (ص ٢٤٠) و«ترتيب المدارك»: (٤/٨١٢).

(٢) انظر: «الكفاية»: (١/٢٤٠-٢٤١).

(٣) انظر المصدر السابق (١/٢٤٨).

(٤) في الأصل: ومثله.

٤٣١. كَذَاكَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَفْتَى: إِسْتَفَّهُمُ الَّذِي يَلِيكَ، حَتَّى  
 ٤٣٢. رُوُوا عَنِ الْأَعْمَشِ: كُنَّا نَقْعُدُ لِلنَّخَعِيِّ فَرُبَّمَا قَدْ يَبْعُدُ  
 ٤٣٣. الْبَعْضُ - لَا يَسْمَعُهُ - فَيَسْأَلُ الْبَعْضَ عَنْهُ، ثُمَّ كُلُّ يَنْقُلُ  
 ٤٣٤. وَكُلُّ ذَا تَسَاهُلٍ، وَقَوْلُهُمْ: يَكْفِي مِنَ الْحَدِيثِ شَمُّهُ، فَهُمْ  
 ٤٣٥. عَنَّا إِذَا أَوَّلَ شَيْءٍ سُئِلَا عَرَفَهُ، وَمَا عَنَّا تَسَهَّلَا

(وَحَلَفَ بِنُ سَالِمٍ) الْمُخْرَمِي (قَدْ قَالَ<sup>(١)</sup> نَا، إِذْ فَاتَهُ حَدَّثَ مِنْ حَدَّثْنَا مِنْ قَوْلِ سُفْيَانَ)

أي: قال: سمعت ابن عيينة نا عمرو بن دينار، يريد حدثنا، فإذا قيل له قل حدثنا قال: لا؛ لأنني لم أسمع من «حدثنا» ثلاثة أحرف.

(وَسُفْيَانَ) بن عيينة (اكتفى بلفظ مُسْتَمَلٍ عَنِ الْمُمْلِي أَفْتَى) فإن المستملي قال له: إن الناس كثير لا يسمعون، قال: تَسْمَعُ أَنْتَ؟ قال: نعم. قال: فاسمعهم<sup>(٢)</sup>. وعليه العمل؛ لأن المستملي في حكم من يَقْرَأُ عَلَى الشَّيْخِ، فالسامع يرويهِ عَنِ الْمُمْلِي كَالْعَرَضِ.

(كَذَاكَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَفْتَى) لمن استفهمه: كيف قلت؟ فقال: (إِسْتَفَّهُمُ الَّذِي يَلِيكَ<sup>(٣)</sup>)، حَتَّى رُوُوا عَنِ الْأَعْمَشِ: كُنَّا نَقْعُدُ لِلنَّخَعِيِّ) فتتسع الحلقة (فَرُبَّمَا قَدْ يَبْعُدُ الْبَعْضُ) فيحدث بالحديث (لَا يَسْمَعُهُ) من تنحى عنه (فَيَسْأَلُ) بعضهم (الْبَعْضُ

(١) انظر المصدر السابق (١/٢٤٢).

(٢) انظر المصدر السابق (١/٢٤٧).

(٣) انظر المصدر السابق (١/٢٤٧).

عَنْهُ، ثُمَّ كُلُّ يَنْقُلُ) أي: يرووه عنه وما سمعوه منه<sup>(١)</sup>.

(وَكُلُّ ذَا تَسَاهُلٍ) ممن فعله (وَقَوْلُهُمْ يَكْفِي مِنَ الْحَدِيثِ شَمُّهُ<sup>(٢)</sup>)، فَهَمَّ عَنَّا إِذَا أَوَّلَ شَيْءٍ سُبُلًا عَرَفَهُ، وَمَا عَنَّا تَسَهَّلًا).

٤٣٦. وَإِنْ يُحَدِّثُ مِنْ وَرَاءِ سِتْرِ - عَرَفْتَهُ بِصَوْتِهِ أَوْ ذِي خُبْرٍ

٤٣٧. صَحَّ، وَعَنْ شُعْبَةَ لَا تَرَوْ لَنَا إِنْ بِلَالًا، وَحَدِيثُ أُمَّنَا

(وَإِنْ يُحَدِّثُ مِنْ وَرَاءِ سِتْرِ عَرَفْتَهُ بِصَوْتِهِ) أي: فإن عرفت صوت المحدث، (أو) اعتمدت في معرفة صوته وحضوره على (ذِي خُبْرٍ) أي: خبر ثقة من أهل الخبر بالمحدث، [٢٤-أ] (صَحَّ) السماع.

(وَعَنْ شُعْبَةَ<sup>(٣)</sup>) إِذَا حَدَّثَكَ الْمَحْدَّثُ فَلَمْ تَرَ وَجْهَهُ (لَا تَرَوْ) عنه.

والحجة (لَنَا) قوله عليه السلام: («إِنْ بِلَالًا») يُوْذَنُ بِلِيلٍ فَكَلُوا أَوْ اشْرَبُوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم<sup>(٤)</sup> فَأَمَرَ بِالاعْتِمَادِ عَلَى صَوْتِهِ مَعَ غَيْبَةِ شَخْصِهِ عَمَّنْ يَسْمَعُهُ، (وَحَدِيثُ أُمَّنَا) أي: أم المؤمنين عائشة وغيرها كن يحدثن من وراء حجاب، وينقل عنهن مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ.

٤٣٨. وَلَا يَضُرُّ سَامِعًا أَنْ يَمْنَعَهُ الشَّيْخُ أَنْ يَرْوِيَ مَا قَدْ سَمِعَهُ

(١) انظر المصدر السابق (٢٤٨/١).

(٢) هو من كلام ابن مهدي كما في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٤٩) و«فتح المغيث»: (٣٨٢/٢).

(٣) انظر: «الإلماع»: (ص ٥٨).

(٤) أخرجه البخاري (ج ١٩١٨)، ومسلم (ج ١٠٩٢).

٤٣٩. كَذَلِكَ التَّخْصِيصُ أَوْ رَجَعْتُ مَا لَمْ يَقُلْ: أَخْطَأْتُ أَوْ شَكَّكْتُ

(وَلَا يَضُرُّ سَامِعًا) حديثاً من شيخ (أَنْ يَمْنَعَهُ الشَّيْخُ أَنْ يَرُوي مَا قَدْ سَمِعَهُ) بأن قال له: لا تروه عني، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>، (كَذَلِكَ التَّخْصِيصُ) أي: إذا خصص قوماً بالسماع وسمع غيرهم ولم يعلم به، أو قال: أُخْبِرْكُمْ وَلَا أُخْبِرْ فَلَانًا؛ فلا يضر ذلك فلاناً في صحة سماعه. (أَوْ) قوله (رَجَعْتُ) عما حدثتكم به ونحو ذلك مما لا ينفي أنه من حديثه فإنه لا يضر، (مَا لَمْ يَقُلْ: أَخْطَأْتُ) فيما حدثت به، (أَوْ شَكَّكْتُ) في سماعه ونحو ذلك، فليس له أن يرويه عنه<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر: «المحدث الفاصل»: (ص ٤٥١-٤٥٢).

(٢) انظر: المصدر السابق.

## الثالث: الإجازة

٤٤٠. ثُمَّ الْإِجَازَةُ تَلِي السَّمَاعَا وَتُوَعَّتْ لِتِسْعَةِ أَنْوَاعَا
٤٤١. اَرْفَعَهَا بِحَيْثُ لَا مُنَاوَلَهَ تَعْيِينُهُ الْمُجَازَ وَالْمُجَازَلَهَ
٤٤٢. وَبَعْضُهُمْ حَكَى اتَّفَاقَهُمْ عَلَى جَوَازِ ذَا، وَذَهَبَ الْبَاجِي إِلَى
٤٤٣. نَفْيِ الْخِلَافِ مُطْلَقًا، وَهُوَ غَلَطٌ قَالَ: وَالْاِخْتِلَافُ فِي الْعَمَلِ قَطُ
٤٤٤. وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بِأَنَّ لِلشَّافِعِي قَوْلَانَ فِيهَا ثُمَّ بَعْضُ تَابِعِي
٤٤٥. مَذْهَبِهِ الْقَاضِي حُسَيْنٌ مَنَعَا وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهِ قَدْ قَطَعَا
٤٤٦. قَالَا كَشْعَبِيَّةً وَلَوْ جَازَتْ إِذْنُ لَبَطَلْتُ رِحْلَةَ طُلَّابِ السُّنَنِ
٤٤٧. وَعَنْ أَبِي الشَّيْخِ مَعَ الْحَرْبِيِّ إِيطَالُهَا كَذَلِكَ لِلسَّجْزِيِّ
٤٤٨. لَكِنْ عَلَى جَوَازِهَا اسْتَقْرَأَ عَمَلُهُمْ، وَالْأَكْثَرُونَ طُرًّا
٤٤٩. قَالُوا بِهِ، كَذَا وَجُوبُ الْعَمَلِ بِهَا، وَقِيلَ: لَا كَحُكْمِ الْمُرْسَلِ

(ثُمَّ الْإِجَازَةُ تَلِي السَّمَاعَا) فِيهِ دُونُهُ، (وَتُوَعَّتْ لِتِسْعَةِ أَنْوَاعَا).

(اَرْفَعَهَا بِحَيْثُ لَا مُنَاوَلَهَ) أَي: أَرْفَعُ أَنْوَاعَ الْإِجَازَةِ الْمَجْرَدَةَ عَنِ الْمَنَاوَلَةِ (تَعْيِينُهُ الْمُجَازَ وَالْمُجَازَلَهَ) كَأَجَزْتَ لَكُمْ، أَوْ لِفُلَانِ الْكِتَابِ الْفُلَانِي.

(وَبَعْضُهُمْ) وَهُوَ الْقَاضِي عِيَاضُ<sup>(١)</sup> (حَكَى اتَّفَاقَهُمْ عَلَى جَوَازِ ذَا) فَقَالَ: هَذِهِ

(١) فِي «الْإِلْمَاعِ»: (ص ٣٨).

عند بعضهم التي لم يختلف في جوازها.

(وَذَهَبَ) أبو الوليد ((الباجي)) إِلَى نَفْيِ الْخِلَافِ مُطْلَقًا فقال<sup>(١)</sup>: لا خلاف في جواز الرواية بالإجازة، وأدعى فيه الإجماع ولم يُفصّل، (وَهُوَ غَلَطٌ) في حكاية الإجماع في مطلقها، (قال) الباجي: (وَالاخْتِلافُ فِي الْعَمَلِ) بها (قَطُّ).

(وَرَدَّهُ الشَّيْخُ) ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> (بأنَّ لِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ فِيهَا) أحدهما عدم جوازها، (ثُمَّ بَعْضُ تَابِعِي مَذَهَبِهِ الْقَاضِي حُسَيْنٌ<sup>(٣)</sup> مَنَعًا<sup>(٤)</sup>)، وَصَاحِبُ الْحَاوِي) وهو الماوردي<sup>(٥)</sup> (بِهِ قَدْ قَطَعَا<sup>(٦)</sup>)، قَالَ كَشَعْبِيُّ<sup>(٧)</sup> أَي: وقال القاضي والماوردي: كما قال شعبة: (وَلَوْ جَازَتْ) الإجازة (إِذْنُ لَبَطَلْتُ رِحْلَةَ طُلَّابِ السُّنَنِ)<sup>(٨)</sup>.

(وَعَنْ أَبِي الشَّيْخِ)<sup>(٩)</sup> عبد الله بن محمد الأصبهاني (مَعَ) إبراهيم (الْحَرَبِيِّ

(١) في «الإشارات في الأصول»: (ص ٦٠).

(٢) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٥١).

(٣) هو القاضي الحسين بن محمد بن أحمد بن علي المروزي، المتوفى سنة ٤٦٢ هـ). «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبه: (٣٩/١).

(٤) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٥١).

(٥) هو: القاضي علي بن محمد بن مجيب أبو الحسن الماوردي البصري، أحد الأئمة، توفي سنة (٤٥٠ هـ). «طبقات الشافعية»: (٣٦/١).

(٦) انظر: «أدب القاضي» من «الحاوي» للماوردي (٣٨٧/١-٣٨٩).

(٧) انظر: «الكفاية»: (٢٧٧/٢-٢٧٨) و«أدب القاضي» للماوردي: (٣٨٨/١-٣٨٩).

(٨) انظر: «الكفاية»: (٢٧٠/٢).

إِنطَالَهَا<sup>(١)</sup> كَذَاكَ لِلسَّجْزِيِّ<sup>(٢)</sup>.

(لَكِنْ عَلَى جَوَازِهَا اسْتَقْرَأَ عَمَلُهُمْ، وَالْأَكْثَرُونَ طَرًّا)<sup>(٣)</sup> من أهل الحديث وغيره  
قَالُوا بِهِ).

وكما تجوز الرواية بالإجازة (كَذَا وَجُوبُ الْعَمَلِ) بالمروى (بِهَا، وَقِيلَ) قاله  
بعض أهل [٢٤-ب] الظاهر<sup>(٤)</sup> (لا) يجب العمل (كَحُكْمِ) الحديث  
(المُرْسَلِ).

٤٥٠. وَالثَّانِ: أَنْ يُعَيَّنَ الْمُجَازَ لَهُ دُونَ الْمُجَازِ، وَهُوَ أَيْضًا قَبْلَهُ  
٤٥١. جُمُوهُورُهُمْ رِوَايَةٌ وَعَمَلًا وَالْخُلْفُ أَقْوَى فِيهِ مِمَّا قَدْ خَلَا

والنوع (الثَّانِ أَنْ يُعَيَّنَ الْمُجَازَ لَهُ دُونَ الْمُجَازِ) كأجزت لك جميع مروياتي  
(وَهُوَ أَيْضًا قَبْلَهُ جُمُوهُورُهُمْ رِوَايَةٌ وَعَمَلًا، وَالْخُلْفُ أَقْوَى فِيهِ) أي: في هذا النوع (مِمَّا  
قَدْ خَلَا) أي: من الخلاف في النوع المتقدم.

٤٥٢. وَالثَّلَاثُ: التَّعْمِيمُ فِي الْمُجَازِ لَهُ، وَقَدْ مَالَ إِلَى الْجَوَازِ  
٤٥٣. مُطْلَقًا الْخَطِيبُ وَابْنُ مَنْدَةَ ثُمَّ أَبُو الْعَلَاءِ أَيْضًا بَعْدَهُ

(١) انظر: «الكفاية»: (٢٧٧/٢)، وانظر: (٣١٦/٢) منه، فقد ذكر الخطيب أن إبراهيم قد  
رجع عن إطلاق هذا القول.

(٢) هو الإمام أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوائلي، الحافظ، المتوفى سنة  
(٤٤٤هـ). «سير أعلام النبلاء»: (٦٥٤/١٧) و«الوافي بالوفيات»: (٣٠٨/٦).

(٣) أي: جميعاً، «فتح المغيث»: (٤٠٠/٢).

(٤) انظر: «الكفاية»: (٢٦٧/٢).

٤٥٤. وَجَازَ لِلْمَوْجُودِ عِنْدَ الطَّيْرِ وَالشَّيْخِ لِلْإِبْطَالِ مَالٌ فَاحْذَرِ

والنوع (الثالث: التعميم في المجاز له وقد مال إلى الجواز مطلقاً الخطيب<sup>(١)</sup>) و أبو عبد الله (ابن مندة) فقال<sup>(٢)</sup>: أجزت لمن قال لا إله إلا الله، (ثم مال إلى الجواز (أبو العلاء) الهمداني<sup>(٣)</sup> (أيضاً بعده).

(وَجَازَ) الإجازة (للموجود) من جميع المسلمين عند الإجازة (عند أبي الطيب (الطبري<sup>(٤)</sup>)، والشَّيْخِ) ابن الصلاح<sup>(٥)</sup> (لِلْإِبْطَالِ مَالٌ فَاحْذَرِ) فقال: أصلها ضعيف وتزداد بهذا التوسع<sup>(٦)</sup>.

٤٥٥. وَمَا يَعُمُّ مَعَ وَصْفِ حَضِرٍ كَالْعُلَمَاءِ يَوْمَئِذٍ بِالشَّعْرِ

٤٥٦. فَإِنَّهُ إِلَى الْجُوزِ أَقْرَبُ قُلْتُ عِيَاضُ قَالَ: لَسْتُ أَحْسِبُ

(١) في «الإجازة للمعدوم والمجهول»: (ص ٨٠).

(٢) حكاها عنه ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٥٥).

(٣) هو الحافظ أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل الهمداني العطار، المتوفى سنة (٥٦٩هـ). «سير أعلام النبلاء»: (٤٠/٢١) و «تذكرة الحفاظ»: (٤/١٣٢٤). وانظر لقوله: «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٥٥).

(٤) هو القاضي الإمام أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري، المتوفى سنة (٤٥٠هـ). «تاريخ بغداد»: (٣٥٨/٩) و «سير أعلام النبلاء»: (١٧/٦٦٨). وانظر: كلامه في «الإجازة للمعدوم والمجهول»: (ص ٨٠) و «الإلماع»: (ص ٤٢).

(٥) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٥٥).

(٦) كذا وقعت العبارة في الأصل، ولعله سقط: تزداد بهذا التوسع [والاسترسال ضعفاً كثيراً] كما هو تعبير ابن الصلاح، ونقله عنه الناظم في شرحه (١/٤١٩).

٤٥٧. فِي ذَا اخْتِلَافًا بَيْنَهُمْ مِمَّنْ يَرَى إِجَازَةً لِكَوْنِهِ مُنْحَصِرًا

(وَمَا يَعْنِي) من الإجازة (مَعَ وَصْفِ حَضِرٍ كَالْعَلَمَا يَوْمَئِذٍ بِالْفُغْرِ) أي: كأجزت لمن هو الآن من طلبة العلم ببلد كذا (فَإِنَّهُ إِلَى الْجَوَازِ أَقْرَبُ. قُلْتُ: عِيَاضُ قَالَ<sup>(١)</sup>: لَسْتُ أَحْسِبُ فِي ذَا اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ) في جوازه (مِمَّنْ يَرَى إِجَازَةً) أي: ممن تصح عنده الإجازة (لِكَوْنِهِ مُنْحَصِرًا).

٤٥٨. وَالرَّابِعُ: الْجُهْلُ بِمَنْ أُجِيزَ لَهُ أَوْ مَا أُجِيزَ كَأَجَزْتُ أَرْفَلَهُ

٤٥٩. بَعْضَ سَمَاعَاتِي، كَذَا إِنْ سَمَى كِتَابًا أَوْ شَخْصًا وَقَدْ تَسَمَّى

٤٦٠. بِهِ سِوَاهُ ثُمَّ لَمْ يَتَّضِحْ مُرَادُهُ مِنْ ذَلِكَ فَهَوَ لَا يَصِحُّ

٤٦١. أَمَّا الْمُسَمَّوْنَ مَعَ الْيَبَانَ فَلَا يَضُرُّ الْجُهْلُ بِالْأَعْيَانِ

٤٦٢. وَتَبْنِي الصَّحَّةُ إِنْ جَمَلَهُمْ مِنْ غَيْرِ عَدٍّ وَتَصَفَّحَ لَهُمْ

والنوع (الرَّابِعُ: الْجُهْلُ بِمَنْ أُجِيزَ لَهُ أَوْ مَا أُجِيزَ) أي: الإجازة للمجهول أو بالمجهول، (كَأَجَزْتُ أَرْفَلَهُ) الأرفلة: الجماعة من الناس (بَعْضَ سَمَاعَاتِي، كَذَا إِنْ سَمَى كِتَابًا أَوْ شَخْصًا وَقَدْ تَسَمَّى بِهِ سِوَاهُ) كأجزت لك أن تروي عني كتاب «السنن» وهو يروي عدة من السنن المعروفة بذلك، وكأجزت محمد بن خالد الدمشقي وتسمى به غير واحد في ذلك الوقت.

(ثُمَّ لَمَّا) أي: لم (يَتَّضِحْ مُرَادُهُ مِنْ ذَلِكَ) في المسألتين (فَهَوَ لَا يَصِحُّ)، أما إذا اتضح بقريته بحيث لا يلتبس فالظاهر صحة هذه الإجازة.

(١) في «الإلماع»: (ص ٤٣).

(أَمَّا الْمُسَمَّونَ) للشيخ المسئول (مَعَ الْبَيَانِ) المزيل للاشتباه (فَلَا يَضُرُّ الْجَهْلُ) أي: عدم معرفة الشيخ (بِالْأَعْيَانِ) والإجازة صحيحة، (وَتَبْنِي الصَّحَّةَ إِنْ جَمَلَهُمْ) أي: الشيخ للجماعة المسَمَّين في استدعاء بالإجازة (مَنْ غَيْرَ عَدُوٍّ وَتَصَفِّحْ لَهُمْ)، كما يصح سماع من سمع منه على هذا الوصف.

٤٦٣. وَالْحَامِسُ: التَّعْلِيْقُ فِي الْإِجَازَةِ بِمَنْ يَشَاوُهَا الَّذِي أَجَازَهُ  
 ٤٦٤. أَوْ غَيْرُهُ مُعَيَّنًا، وَالْأَوْلَى أَكْثَرُ جَهْلًا، وَأَجَازَ الْكُلَّ  
 ٤٦٥. مَعَ أَبُو يَعْلَى الْإِمَامُ الْحَنْبَلِيُّ مَعَ ابْنِ عُمَرُوسٍ وَقَالَ: يَنْجَلِي  
 ٤٦٦. الْجَهْلُ إِذْ يَشَاوُهَا، وَالظَّاهِرُ بَطْلَانُهَا أَتَى بِذَاكَ طَاهِرُ  
 ٤٦٧. قُلْتُ: وَجَدْتُ ابْنَ أَبِي خَيْثَمَةَ أَجَازَ كَالثَّانِيَةِ الْمُبْهَمَةَ  
 ٤٦٨. وَإِنْ يَقُلُ: مَنْ شَاءَ يَرُوي قَرَبًا وَنَحْوَهُ الْأَزْدِيُّ مُجِيزًا كَتَبَا  
 ٤٦٩. أَمَّا: أَجَزْتُ لِفُلَانٍ إِنْ يُرَدُّ فَالْأَظْهَرُ الْأَقْوَى الْجَوَازُ فَاعْتَمَدُ

(و) النوع (الخامس: التعلیق في الإجازة بمن يشاؤها الذي أجازته) كمن يشاء أن أجز له فقد أجزت له، (أو غيره معيناً) كأجزت لمن يشاء فلان، (والأولى أكثر جهلاً) وانتشاراً من حيث تعلقها بمشيئة من لا يحصر عددهم بخلاف تعليقها بمشيئة معين.

(وَأَجَازَ الْكُلَّ مَعَ أَبُو يَعْلَى الْإِمَامُ الْحَنْبَلِيُّ<sup>(١)</sup> مَعَ) أَبِي الْفَضْلِ (ابْنِ عُمَرُوسٍ<sup>(١)</sup>)

(١) هو: الإمام محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء، المتوفى سنة

(٤٥٨هـ). «طبقات الحنابلة» لابنه: (٢/١٩٣-٢٣٠).

وَقَالَ<sup>(١)</sup>: يَنْجَلِي الْجَهْلُ [٢٥-أ] إِذْ شَاؤَهَا أَي: واستدلاً بأن هذه الجهالة ترتفع عند وجود المشيئة وَيَتَعَيَّنُ المجازُ له.

(وَالظَّاهِرُ بَطْلَانُهَا) لما فيه من التعليق (أَقْتَى بِذَلِكَ طَاهِرٌ) هو ابن عبد الله الطبري<sup>(٢)</sup>.

قال المصنف: (قُلْتُ: وَجَدْتُ) الحافظ أبا بكر (ابن أبي خَيْمَةَ<sup>(٣)</sup>) أَجَازَ كَالثَّانِيَةِ الْمُبَهَّمَةِ) فكتب<sup>(٤)</sup>: أجزت لفلان أن يروي عني ما أحب من كتاب التاريخ الذي سمعه مني فلان وفلان، وأذنت له في ذلك ولمن أحب من أصحابه، فإن أحب أن تكون الإجازة لأحد بعد هذا فأنا أجزت له ذلك بكتابي هذا.

(وَإِنْ يَقُلْ: مَنْ شَاءَ يَرَوِي قَرِيبًا) بأن كان المعلق هو الرواية كأجزت لمن شاء الرواية عني أن يروي عني، وهذا أولى بالجواز لأن مقتضى كل إجازة تفويض الرواية بها إلى مشيئة المجاز له، فكان هذا مع كونه بصيغة التعليق تصريحاً بما يقتضيه الإطلاق.

(١) هو: محمد بن عبيد الله البزار، الفقيه المالكي، المتوفى سنة (٤٥٢ هـ). «تاريخ بغداد»: (٣٣٩/٢ - ٣٤٠).

(٢) انظر كلامهما في «الإجازة للمعدوم والمجهول»: (ص ٨١-٨٢) و«الإلماع»: (ص ٤٤).

(٣) انظر: «الإجازة للمعدوم والمجهول»: (ص ٨٠).

(٤) هو: الحافظ الكبير أحمد بن زهير بن حرب بن شداد النسائي الأصل، البغدادي المتوفى سنة (٢٩٧ هـ). «تاريخ بغداد»: (٤/١٦٢) و«سير أعلام النبلاء»: (١١/٤٩٢).

(٥) انظر: «شرح الألفية» للناظم: (١/٤٢٤).

(وَنَحْوَهُ) أبو الفتح (الأزدي<sup>(١)</sup> مَجِيزًا كَتَبَا) فَوُجِدَ بَخْطُهُ: أَجْزَتْ رَوَايَةُ ذَلِكَ لَجَمِيعٍ مِنْ أَحَبِّ أَنْ يَرُوِيَ ذَلِكَ عَنِي.

(أَمَّا) تَعْلِيقُ الرِّوَايَةِ مَعَ التَّصْرِيحِ بِالْمَجَازِ لَهُ وَتَعْيِينُهُ نَحْوَ (أَجْزَتْ لِفُلَانٍ إِنْ يُرَدُّ)، وَأَجْزَتْ لَكَ كَذَا إِنْ شِئْتَ رَوَايَتَهُ عَنِي (فَالْأَظْهَرُ الْأَقْوَى الْجَوَازُ فَاعْتَمِدْ) إِذْ قَدْ انْتَفَتْ فِيهِ الْجَهَالَةُ وَحَقِيقَةُ التَّعْلِيقِ.

٤٧٠. وَالسَّادِسُ: الإِذْنُ لِمَعْدُومِ تَبَعٍ كَقَوْلِهِ: أَجْزَتْ لِفُلَانٍ مَعَ

٤٧١. أَوْلَادِهِ وَنَسْلِهِ وَعَقِبِهِ حَيْثُ أَتَوْا أَوْ خَصَّصَ الْمَعْدُومَ بِهِ

٤٧٢. وَهُوَ أَوْهَى، وَأَجَازَ الْأَوْلَادَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ وَهُوَ مُثَلًّا

٤٧٣. بِالْوَقْفِ، لَكِنْ أبا الطَّيِّبِ رَدَّ كِلَيْهِمَا وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ

٤٧٤. كَذَا أَبُو نَصْرِ. وَجَازَ مُطْلَقًا عِنْدَ الْخَطِيبِ وَبِهِ قَدْ سُبِقَا

٤٧٥. مِنْ ابْنِ عُمَرُوسٍ مَعَ الْفَرَاءِ وَقَدْ رَأَى الْحُكْمَ عَلَى اسْتِوَاءِ

٤٧٦. فِي الْوَقْفِ فِي صِحَّتِهِ مَنْ تَبَعَا أبا حَنِيفَةَ وَمَالِكًا مَعَا

وَالنَّوْعَ (وَالسَّادِسُ: الإِذْنُ لِمَعْدُومِ تَبَعٍ) لِلْمَوْجُودِ (كَقَوْلِهِ: أَجْزَتْ لِفُلَانٍ مَعَ أَوْلَادِهِ وَنَسْلِهِ وَعَقِبِهِ حَيْثُ أَتَوْا)، وَأَجْزَتْ لَكَ وَلِمَنْ يُولَدُ لَكَ وَنَحْوَهُ.

(أَوْ خَصَّصَ الْمَعْدُومَ بِهِ) مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ عَلَى مَوْجُودٍ كَأَجْزَتْ لِمَنْ يُولَدُ

(١) هو: الحافظ أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي، المتوفى سنة (٣٧٤هـ). «تذكرة الحفاظ»: (٩٦٧/٣) و«سير أعلام النبلاء»:

لفلان، (وَهُوَ أَوْهَى) من القسم الأول، (وَأَجَازَ) القسم (الأولاً) أبو بكر (ابنُ أبي داوُد) السجستاني<sup>(١)</sup>، (وَهُوَ مُثَلًّا بِالْوَقْفِ) على المعدوم، (لَكِنْ) القاضي (أَبَا الطَّيِّبِ رَدَّ كِلَيْهِمَا) قياساً على الإخبار للمعدوم<sup>(٢)</sup>، (وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ كَذَا أَبُو نَصْرِ) ابن الصباغ<sup>(٣)</sup>.

(وَجَازَ مُطْلَقًا عِنْدَ الْخَطِيبِ)<sup>(٤)</sup>، وَبِهِ قَدْ سَبَقَ مِنْ أَبِي الْفَضْلِ (ابْنِ عُمَرُوسِ)<sup>(٥)</sup> مَعَ أَبِي يَعْلَى ابْنِ (الْفَرَّاءِ)<sup>(٦)</sup> وَقَدْ رَأَى الْحُكْمَ عَلَى اسْتِوَاءٍ فِي الْوَقْفِ فِي صِحَّتِهِ عَلَى الْمَعْدُومِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُهُ مَوْجُودًا (مَنْ تَبَعَا أَبَا حَنِيفَةَ وَمَالِكًا مَعًا).

- ٤٧٧ . وَالسَّيَّاعُ: الْإِذْنُ لِغَيْرِ أَهْلِ لِلأَخْذِ عَنْهُ كَافِرٍ أَوْ طِفْلِ
- ٤٧٨ . غَيْرِ مُيَمِّزٍ وَذَا الْأَخِيرُ رَأَى أَبُو الطَّيِّبِ وَالْجُمُهُورُ
- ٤٧٩ . وَلَمْ أَجِدْ فِي كَافِرٍ نَقْلًا، بَلَى بِحَضْرَةِ الْمِزِيِّ تَرَا فِعْلًا
- ٤٨٠ . وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَمَلِ أَيْضًا نَقْلًا وَهُوَ مِنَ الْمَعْدُومِ أَوْلَى فِعْلًا
- ٤٨١ . وَلِلْخَطِيبِ لَمْ أَجِدْ مَنْ فَعَلَهُ قُلْتُ: رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سَأَلَهُ
- ٤٨٢ . مَعَ أَبُوئِهِ فَأَجَازَ، وَلَعَلَّ مَا اصْفَحَ الْأَسْمَاءَ فِيهَا إِذْ فَعَلَ

(١) انظر: «الكفاية»: (٢/٢٩٥) و«الإجازة للمعدوم والمجهول»: (ص ٧٩).

(٢) انظر: «الإجازة للمعدوم والمجهول»: (ص ٨٠).

(٣) حكاه عنه ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٥٩).

(٤) «الكفاية»: (٢/٢٩٦).

(٥) انظر: «الإجازة للمعدوم والمجهول»: (ص ٨٠).

(٦) انظر: المصدر السابق.

٤٨٣. وَيَبْغِي الْبِنَاءَ عَلَى مَا ذَكَرُوا هَلْ يُعَلِّمُ الْحَمْلُ؟ وَهَذَا أَظْهَرَ

(و) النوع (السَّليحُ: الإِذْنُ لِغَيْرِ أَهْلِ) حين الإجازة (لِلأَخْذِ عَنْهُ، كَافِرٍ أَوْ طِفْلٍ غَيْرِ مُمَيَّنٍ)، أما المميِّز فصحيحة.

(وَذَا الْأَخِيْرُ) وهو الإجازة للطفل (رَأَى) القاضي [٢٥-ب] (أَبُو الطَّيِّبِ وَالْجُمْهُورُ<sup>(١)</sup>)، وَلَمْ أَجِدْ فِي كَافِرٍ تَقْلًا، بَلَى بِحَضْرَةِ الْمَزِي تَرَا فِعْلًا) فَإِن مُحَمَّد بن عبد السيد سمع الحديث في حال يهوديته على محمد بن عبد المؤمن السوري وكتب اسمه في طبقة السماع، وأجاز لمن سمع وهو منهم، وكان ذلك بحضور الحافظ المزي في غير ما جزء فلولا أن المزي يرى جوازه ما أقرَّ عليه ثم هُدي للإسلام وحدث<sup>(٢)</sup>.

(وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَمْلِ أَيْضًا تَقْلًا وَهُوَ مِنَ الْمَعْدُومِ أَوْلَى فِعْلًا، وَلِلْخَطِيبِ<sup>(٣)</sup> لَمْ أَجِدْ مَنْ فَعَلَهُ. قُلْتُ: رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سَأَلَهُ مَعَ أَبِيهِ فَأَجَارَ) وهو الحافظ أبو سعيد العلائي، (وَلَعَلَّ مَا أَصْفَحَ الْأَسْمَاءَ فِيهَا إِذْ فَعَلَ) حتى يعلم هل فيها حمل أم لا؟.

(وَيَبْغِي الْبِنَاءَ) أي: بناء الحكم في الإجازة للحمل (عَلَى مَا ذَكَرُوا) من الخلاف (هَلْ يُعَلِّمُ الْحَمْلُ؟) أم لا؟ فإن قلنا: إنه لا يعلم فيكون كالإجازة للمجهول ويجري فيه الخلاف، وإن قلنا: إنه يعلم صحَّت الإجازة (وَهَذَا أَظْهَرَ).

(١) انظر: «الكفاية»: (٢/٢٩٥-٢٩٦).

(٢) انظر: «شرح الألفية» للناظم: (١/٤٩) و«فتح المغيث»: (٢/٣٠٣-٣٠٤، ٤٣٨).

(٣) «الكفاية»: (٢/٢٩٦).

- ٤٨٤ . وَالثَّامِنُ: الإِذْنُ بِمَا سَيَحْمِلُهُ الشَّيْخُ، وَالصَّحِيحُ أَنَا نُبْطَلُهُ  
 ٤٨٥ . وَبَعْضُ عَضْرِيِّ عِيَاضٍ بِذَلِكَ وَأَبْنُ مُغِيثٍ لَمْ يُجِبْ مَنْ سَأَلَهُ  
 ٤٨٦ . وَإِنْ يُقْلُ: أَجْزَتْهُ مَا صَحَّ لَهُ أَوْ سَيَصِحُّ، فَصَحِيحٌ عَمَلُهُ  
 ٤٨٧ . الدَّارُ قُطْنِيٌّ وَسِوَاهُ أَوْ حَذْفٌ يَصِحُّ جَازَ الكُلِّ حَيْثُمَا عَرَفَ

(و) النوع (الثامن: الإِذْنُ بِمَا سَيَحْمِلُهُ الشَّيْخُ) مما لم يسمعه قبل ذلك ولم يتحمله ليرويه المجاز بعد أن يتحمله المجيز (وَالصَّحِيحُ أَنَا نُبْطَلُهُ، وَبَعْضُ عَضْرِيِّ عِيَاضٍ بِذَلِكَ) أي: أعطاه لمن سأله (و) أبو الوليد (ابن مُغِيثٍ<sup>(١)</sup> لَمْ يُجِبْ مَنْ سَأَلَهُ) بأن يجيز له جميع ما رواه إلى تاريخها، وما يرويه بعد، فغضب السائل، فقال له الطُّبْنِيُّ<sup>(٢)</sup>: يعطيك ما لم يأخذ؟ هذا محال قال<sup>(٣)</sup>: هذا جوابي<sup>(٤)</sup>.

(وَإِنْ يُقْلُ: أَجْزَتْهُ مَا صَحَّ لَهُ أَوْ سَيَصِحُّ) عنده من مسموعاتي (فَصَحِيحٌ، عَمَلُهُ الدَّارُ قُطْنِيٌّ وَسِوَاهُ<sup>(٥)</sup>)، وله أن يروي عنه ما صحَّ عنده بعد الإجازة أنه سمعه قبلها، (أَوْ حَذْفٌ «يَصِحُّ») أي: لم يذكرها (جَازَ الكُلِّ حَيْثُمَا عَرَفَ) حالة الأداء أنه سماعه؛ لأن المراد بقوله: «ما صحَّ» حالة الرواية لا حالة الإجازة.

(١) هو: أبو الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث القرطبي، ابن الصنفار، المتوفى سنة (٤٢٩ هـ). «ترتيب المدارك»: (٤/٧٣٩-٧٤١).

(٢) وقيل: بضم الباء وتشديد النون. «الأنساب»: (٤/٥٠)، «اللباب»: (٢/٢٧٥).

(٣) أي: يونس بن مغيث.

(٤) انظر: «الإلماع»: (ص ٤٥).

(٥) انظر: «شرح الناظم»: (١/٤٣٢).

- ٤٨٨ . وَالتَّاسِعُ: الإِذْنُ بِمَا أُجِيزَا لِشَيْخِهِ، فَقِيلَ: لَنْ يُجُوزَا  
 ٤٨٩ . وَرُدَّ، وَالصَّحِيحُ: الاِغْتِمَادُ عَلَيْهِ قَدْ جَوَّزَهُ النَّقَّادُ  
 ٤٩٠ . أَبُو نُعَيْمٍ، وَكَذَا ابْنُ عُقْدَةَ وَالِدَارُقُطْنِيُّ وَنَصْرٌ بَعْدَهُ  
 ٤٩١ . وَالْيَ ثَلَاثًا بِإِجَازَةٍ وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ وَالَى بِخَمْسٍ يُعْتَمَدُ  
 ٤٩٢ . وَيَنْبَغِي تَأْمُلُ الإِجَازَةَ فَيُحِثُ شَيْخُ شَيْخِهِ أَجَازَةً  
 ٤٩٣ . بَلْفِظٍ مَا صَحَّ لَدَيْهِ لَمْ يُحِطْ مَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ مِنْهُ فَقَطْ

(و) النوع (التاسع: الإذن بما أُجيزا لشيخه) كأجزت لك مجازاتي، (فقيل: لن يجوزا)؛ لأنها ضعيفة فيقوى الضعف باجتماع إجازتين.

(ورُدَّ، والصحيح: الاغتماد عليه) ولا يشبه ما امتنع من توكيل الوكيل بغير إذن.

(قَدْ جَوَّزَهُ النَّقَّادُ أَبُو نُعَيْمٍ<sup>(١)</sup>) فقال: الإجازة على الإجازة قَوِيَّةٌ جَائِزَةٌ، (وَكَذَا) أبو العباس (ابن عُقْدَةَ<sup>(٢)</sup> وَالِدَارُقُطْنِيُّ<sup>(٣)</sup>).

(وَنَصْرٌ بَعْدَهُ) هو نصر بن إبراهيم المقدسي<sup>(٤)</sup> (وَالْيَ ثَلَاثًا بِإِجَازَةٍ) أي: بين ثلاث أجازين. قال المصنف: (وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ وَالَى بِخَمْسٍ يُعْتَمَدُ) وهو عبد الغني

(١) انظر: «الكفاية»: (٣٥٢/٢-٣٥٣).

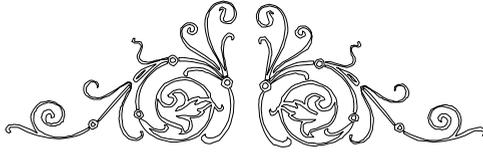
(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) المتوفى سنة (٤٩٠ هـ). «سير أعلام النبلاء»: (١٣٦/١٩).

[٢٦-أ] بن سعيد الأزدي<sup>(١)</sup>.

(وَيَبْغِي) لمن يروي بالإجازة عن الإجازة (تَأْمَلُ) كيفية (الإجازة) التي من شيخ شيخه لشيخه ومقتضاها حتى لا يروي بها ما لم يندرج تحتها، (فحيثُ شَيْخُ شَيْخِهِ أَجَازَهُ بِلَفْظِ مَا صَحَّ لَدَيْهِ لَمْ يَحْطَ مَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ مِنْهُ فَقَطُّ) أي: فإن قَيَّدَهَا بما صح عند المجاز، أو بما سمعه المجيز فقط، أو بما حَدَّثَ به من مسموعاته، أو غير ذلك، فإن أجازته بأجزت له ما صحَّ عنده من مسموعاتي فليس للمُجاز الثاني: أن يروي عن المجاز الأول إلا ما علم أنه صحَّ عنده من سماع شيخه الأعلى، وكذا إن قَيَّدَهَا بسماعه لم يتعدَّ إلى مجازاته.



(١) حيث روى عنه الحافظ أبو محمد عبد الكريم الحلبي المتوفى سنة (٧٣٥هـ) في «تاريخ مصر» بخمس أجايز متوالية في عدة مواضع. «شرح الناظم»: (١/٤٣٤) و«شرح السيوطي»: (ص ٢٤٦).

## لَفْظُ الْإِجَازَةِ وَشَرْطُهَا

- ٤٩٤ . أَجَزْتُهُ ابْنُ فَارِسٍ قَدْ نَقَلَهُ وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ قَدْ أَجَزْتُ لَهُ  
 ٤٩٥ . وَإِنَّمَا تُسْتَحْسَنُ الْإِجَازَةُ مِنْ عَالِمٍ بِهِ، وَمَنْ أَجَازَهُ  
 ٤٩٦ . طَالِبَ عِلْمٍ وَالْوَلِيدُ ذَا ذَكَرَ عَنْ مَالِكٍ شَرْطاً وَعَنْ أَبِي عُمَرَ  
 ٤٩٧ . أَنَّ الصَّحِيحَ أَتَمًّا لَا تُقْبَلُ إِلَّا لِطَاهِرٍ وَمَا لَا يُشْكِلُ  
 ٤٩٨ . وَاللَّفْظُ إِنْ حُجِرَ بِكَتَبٍ أَحْسَنُ أَوْ دُونَ لَفْظٍ فَانَوَّ وَهُوَ أَدْوَنُ

(أَجَزْتُهُ) متعدياً بغير حرف جر أحمد (ابْنُ فَارِسٍ<sup>(١)</sup> قَدْ نَقَلَهُ) عن العرب<sup>(٢)</sup> بأنه مأخوذ من جواز الماء، يُقال: استجزت فلاناً فأجازني، إذا سقاك ماءً لأرضك. (وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ قَدْ أَجَزْتُ لَهُ) لأنها بمعنى التسويغ، والإذن، والإباحة.

(وَإِنَّمَا تُسْتَحْسَنُ الْإِجَازَةُ مِنْ) مجيز (عَالِمٍ بِهِ) أي: بما يجيز (وَمَنْ أَجَازَهُ طَالِبَ عِلْمٍ) لأنها توسع وترخيص يتأهل له أهل العلم لمسيس حاجتهم إليها. (وَالْوَلِيدُ) بن بكر المالكي<sup>(٣)</sup> (ذَا ذَكَرَ عَنْ مَالِكٍ شَرْطاً<sup>(٤)</sup>). وَعَنْ أَبِي عُمَرَ) هو ابن

(١) هو: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، المتوفى سنة (٣٩٥هـ). «سير أعلام النبلاء»: (٣٢/١٩).

(٢) انظر: «مأخذ العلم» لابن فارس: (ص ٣٩).

(٣) هو: الإمام أبو العباس الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي دُبَارِ الحافظ، اللغوي المتوفى سنة (٣٩٢هـ). «سير أعلام النبلاء»: (٦٥/١٧)، و«تذكرة الحفاظ»: (١٠٨٠/٣).

(٤) ذكره في جزء له سماه: «الوجازة في صحة القول بالإجازة» كما في «فتح المغيث»: (٤٥٨/٢).

عبد البر<sup>(١)</sup>، (أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا لِلْمَاهِرِ) بالصناعة، (وَمَا) أي: في شيء معين (لَا يُشْكِلُ) إسناده.

(وَاللَّفْظُ إِنْ تَجَزَى بِكُتْبِ أَحْسَنُ) أي: فإن كانت الإجازة بالخط فالأحسن والأولى أن يتلفظ بالإجازة أيضاً (أَوْ دُونَ لَفْظِ فَانٍ) أي: وإن اقتصر على الكتابة ولم يتلفظ فإن قُرِئَتْ بقصد الإجازة صَحَّتْ لأن الكتابة كناية<sup>(٢)</sup>، (وَهُوَ أَدْوَنُ) من الملفوظ بها في المرتبة، وإلا فالظاهر عدم الصحة.



(١) «جامع بيان العلم وفضله»: (١٨٠/٢).

(٢) أي: الكتابة كناية عن الإجازة. وقد وقعت العبارة في نشرة الأستاذ ماهر الفحل

(٤٣٨/١): «لأن الكتابة كتابة» وهو خطأ، وقد جاءت على الصواب في النشرة القديمة

بعناية الأستاذ محمود الربيع (ص ٢١٤).

## الرابع : المناولة

- ٤٩٩ . ثُمَّ الْمُنَاوَلَاتُ إِمَّا تَقْتَرَنُ بِالِإِذْنِ أَوْ لَا، فَالَّتِي فِيهَا إِذْنٌ  
 ٥٠٠ . أَعْلَى الْإِجَازَاتِ، وَأَعْلَاهَا إِذَا أَعْطَاهُ مُلْكًا فِإِعَارَةً كَذَا  
 ٥٠١ . أَنْ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَهُ عَرْضًا وَهَذَا الْعَرْضُ لِلْمُنَاوَلَةِ  
 ٥٠٢ . وَالشَّيْخُ ذُو مَعْرِفَةٍ فَيَنْظُرُهُ ثُمَّ يَنْوَلُ الْكِتَابَ مُحْضَرَهُ  
 ٥٠٣ . يَقُولُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِي فَارُوهُ وَقَدْ حَكَّوْا عَنْ مَالِكٍ وَنَحْوِهِ  
 ٥٠٤ . بِأَنَّهَا تُعَادِلُ السَّمَاعَا وَقَدْ أَبِي الْمُفْتُونَ ذَا امْتِنَاعَا  
 ٥٠٥ . إِسْحَاقُ وَالثَّوْرِيُّ مَعَ النُّعْمَانِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ الشَّيْبَانِيُّ  
 ٥٠٦ . وَابْنُ الْمُبَارِكِ وَغَيْرُهُمْ رَأَوْا بِأَنَّهَا أَنْقَضُ، قُلْتُ: قَدْ حَكَّوْا  
 ٥٠٧ . إِجْمَاعَهُمْ بِأَنَّهَا صَاحِحَةٌ مُعْتَمَدًا، وَإِنْ تَكُنْ مَرْجُوحَةً

(ثُمَّ الْمُنَاوَلَاتُ إِمَّا تَقْتَرَنُ) المناولة (بِالِإِذْنِ أَوْ لَا) تقترن، (فَالَّتِي فِيهَا إِذْنٌ) أي:  
 فالمناولة المقرونة بالإجازة (أَعْلَى الْإِجَازَاتِ) على الإطلاق، (وَأَعْلَاهَا) أي:  
 أعلى هذه المناولة العالية، (إِذَا أَعْطَاهُ) شيئاً من سماعه أو إجازته (مُلْكًا)  
 يَمْلِكُهُ الشَّيْخُ لَهُ.

(فِإِعَارَةً) بأن يقول: خُذْهُ وَاسْتَنْسِخْهُ وَقَابِلْ بِهِ ثُمَّ رُدَّهُ إِلَيَّ.

(كَذَا أَنْ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَهُ عَرْضًا) أي: بأصل الشيخ أو فرعه المقابل

به فيعرضه عليه، (وَهَذَا الْعَرَضُ لِلْمُنَاوَلَةِ) أي: سموه عرضاً [٢٦-ب] فيكون عرض المناولة، فإذا عَرَضَ عليه (وَالشَّيْخُ ذُو مَعْرِفَةٍ فَيَنْظُرُهُ) أي: تأمله الشيخ وهو عارف متيقظ (ثُمَّ يُنَاوِلُ الْكِتَابَ مُحَضَّرَهُ) وهو الطالب (يقول: هَذَا مِنْ حَدِيثِي) الذي رويته عن فلان (فاروه) عني.

(وَقَدْ حَكَّوْا عَنْ مَالِكٍ وَنَحْوِهِ بِأَنَّهَا) أي: المناولة المقرونة بالإجازة (تَعَادُلُ السَّمَاعَا<sup>(١)</sup>)، وَقَدْ أَبِي الْمُقْتُونُ) من فقهاء الإسلام (ذَا امْتِنَاعًا) فلم يَرَوْهُ سماعاً: (إِسْحَاقُ، وَالثَّوْرِيُّ مَعَ) أبي حنيفة (الثُّعْمَانُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ) بن حنبل (الشَّيْبَانِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَعَظِيمُهُمْ رَأَوْا بِأَنَّهَا أَنْقَصُ) من التحديث والإخبار<sup>(٢)</sup>.

قال المصنف (قُلْتُ: قَدْ حَكَّوْا إِجْمَاعَهُمْ) أي: إجماع أهل النقل (بِأَنَّهَا) رواية (صَحِيحَةٌ مُعْتَمَدَةٌ) أي: اعتماداً (وَإِنْ تَكُنْ مَرْجُوحَةً).

- ٥٠٨ . أَمَّا إِذَا نَاوَلَ وَاسْتَرَدَّ فِي الْوَقْتِ صَحَّ وَالْمَجَازُ أَدَّى
- ٥٠٩ . مِنْ نُسْخَةٍ قَدْ وَافَقَتْ مَرْوِيَهُ وَهَذِهِ لَيْسَتْ لَهَا مَرْيَةٌ
- ٥١٠ . عَلَى الَّذِي عُيِّنَ فِي الْإِجَازَةِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لَكِنْ مَازَهُ
- ٥١١ . أَهْلُ الْحَدِيثِ آخِرًا وَقَدَّمَ أَمَّا إِذَا مَا الشَّيْخُ لَمْ يَنْظُرْ مَا
- ٥١٢ . أَحْضَرَهُ الطَّالِبُ لَكِنْ اعْتَمَدَ مِنْ أَحْضَرَ الْكِتَابَ وَهُوَ مُعْتَمَدٌ

(١) حكاه عنه وعن غيره من أئمة الحديث الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: (ص ٦٧٢-

٦٧٣) وانظر: «الإلماع»: (ص ٣٥).

(٢) انظر: «معرفة علوم الحديث»: (ص ٦٧٦-٦٧٧).

٥١٣. صَحَّ وَالْأَبْطَلُ اسْتَيْقَانًا وَإِنْ يُقَالُ: أَجْزُتُهُ إِنْ كَانَا

٥١٤. ذَا مِنْ حَدِيثِي، فَهُوَ فِعْلٌ حَسَنٌ يُفِيدُ حَيْثُ وَقَعَ التَّبَيُّنُ

٥١٥. وَإِنْ خَلَّتْ مِنْ إِذْنِ الْمَنَاولَةِ قِيلَ: تَصَحَّ وَالْأَصَحُّ بِأَطْلَهُ

(أَمَّا إِذَا نَاولَ) الشَّيْخُ الطَّالِبَ الكِتَابَ وَأجازَ لَهُ رِوَايَتَهُ (وَاسْتَرَدَّ) أَي: ثُمَّ ارْتَجَعَهُ مِنْهُ (فِي الْوَقْتِ صَحَّ).

(وَالْمُجَازُ) لَهُ إِذَا أَرَادَ الْأَدَاءَ (أَدَّى مِنْ نُسخَةٍ قَدْ وَافَقَتْ مَرْوِيَّتَهُ) أَي: الكِتَابَ الَّذِي تَنَاولَهُ بِكُونِهِ مِنْهُ نَفْسَهُ، أَوْ مِنْ نُسْخَةٍ تَوافَقَهُ بِمُقابَلَتِهِ أَوْ إِخْبَارِ ثِقَةٍ بِمُوافَقَتِهَا.

(وَهَذِهِ) الصُّورَةُ مِنَ المَناوِلَةِ (لَيْسَتْ لَهَا مَزِيَّةٌ عَلَيَّ الَّذِي عُيِّنَ فِي الإِجازَةِ) أَي: عَلَيَّ الإِجازَةُ بِكِتابٍ مَعِينٍ (عِنْدَ المُحَقِّقِينَ لَكِنْ مازَهُ أَهْلُ الحَدِيثِ آخِرًا وَقَدِّمًا) أَي: رَأَوْا هَذِهِ مَزِيَّةً عَلَيَّ الإِجازَةَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

(أَمَّا إِذَا ما الشَّيْخُ لَمْ يَنْظُرْ ما أَحْضَرَهُ الطَّالِبُ) مِنَ الكُتُبِ وَقَالَ لَهُ: هَذَا رِوَايَتِكَ فَناوَلْتَنِيهَ وَأَجْزُ لِي رِوَايَتَهُ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ رِوَايَتُهُ، (لَكِنْ اعْتَمَدَ) خَبَرَ (مَنْ أَحْضَرَ الكِتَابَ وَهُوَ) ثِقَةٌ (مُعْتَمَدٌ صَحَّ، وَإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ موثوقًا بِخَبَرِهِ (بَطَلَّ اسْتَيْقَانًا).

(وَإِنْ يُقَالُ: أَجْزُتُهُ إِنْ كَانَا ذَا مِنْ حَدِيثِي) مَعَ بَرَاءَتِي مِنَ الغَلْطِ وَالوَهْمِ (فَهُوَ فِعْلٌ حَسَنٌ يُفِيدُ حَيْثُ وَقَعَ التَّبَيُّنُ) أَنْ ذَلِكَ الَّذِي نَاولَهُ كانَ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ.

(وَإِنْ خَلَّتْ مِنْ إِذْنِ الْمَنَاولَةِ) بِأَنْ يَنَاولَهُ الكِتَابَ وَيَقولُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِي، أَوْ مِنْ سَماعَتِي، وَلا يَقولُ: ارزوه عني، وَلا أَجْزْتُ لَكَ رِوَايَتَهُ، (قِيلَ: تَصَحَّ وَالْأَصَحُّ بِأَطْلَهُ).

## كَيْفَ يَقُولُ مَنْ رَوَى بِالْمَنَاوِلَةِ وَالْإِجَازَةِ؟

٥١٦. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ رَوَى مَا نُؤُولَا فَمَالِكٌ وَابْنُ شَهَابٍ جَعَلَا  
 ٥١٧. إِطْلَاقَهُ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَا يَسُوعٌ وَهُوَ لَا يُقْبَلُ بِمَنْ يَرَى  
 ٥١٨. الْعَرَضَ كَالسَّمَاعِ بَلْ أَجَازَهُ بَعْضُهُمْ فِي مُطْلَقِ الْإِجَازَةِ  
 ٥١٩. وَالْمُرْزُبَانِي وَأَبُو نَعِيمٍ أَخْبَرَ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْقَوْمِ  
 ٥٢٠. تَقْيِيدُهُ بِمَا يُبَيِّنُ الْوَاقِعَا إِجَازَةً تَنَالُوا لَهَا مَعَا  
 ٥٢١. أَذِنَ لِي، أَطْلَقَ لِي، أَجَازَنِي سَوَّغَ لِي، أَبَاحَ لِي، نَاولَنِي  
 ٥٢٢. وَإِنْ أَبَاحَ الشَّيْخُ لِلْمُجَازِ إِطْلَاقَهُ لَمْ يَكْفِ فِي الْجَوَازِ

(وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ رَوَى مَا نُؤُولَا) أي: في عبارة الراوي [٢٧-٢٧] أ[لما يحمله بطريق المناولة (فَمَالِكٌ<sup>(١)</sup>) و] أَبُو بَكْرٍ، (ابْنُ شَهَابٍ<sup>(٢)</sup>) الزهري، (جَعَلَا إِطْلَاقَهُ «حَدَّثَنَا» و«أَخْبَرَا» يَسُوعٌ، وَهُوَ لَا يُقْبَلُ بِمَنْ يَرَى الْعَرَضَ كَالسَّمَاعِ) أي: بمذهب من تقدّم أنه يرى عرض المناولة المقرونة بالإجازة سماعاً، (بَلْ أَجَازَهُ) أي: إطلاقاً حدثنا وأخبرنا (بَعْضُهُمْ فِي مُطْلَقِ الْإِجَازَةِ).

(١) انظر: «الكفاية»: (٣٠٩/٢).

(٢) المصدر السابق (٣٠١/٢).

(والمُرْزُبَانِيُّ<sup>(١)</sup> وَأَبُو نُعَيْمٍ) أطلقا لفظ (أَخْبَرَ) في الإجازة<sup>(٢)</sup>.

(وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْقَوْمِ تَقْيِيدُهُ بِمَا يُبَيِّنُ الْوَاقِعَا) في كيفية التحمل، فيقول: «أنا» أو «ثنا» فلان (إِجَازَةٌ تَنَاولَا هُمَا مَعَا) أي: إجازةٌ ومناولةٌ، أو (أُذِنَ لِي) أو (أُطْلِقَ لِي)، أو (أَجَازَنِي)، أو (سَوَّغَ لِي) أو (أَبَاحَ لِي)، أو (تَاولَنِي) وما أشبه ذلك.

(وَإِنْ أَبَاحَ الشَّيْخُ لِلْمُجَازِ إِطْلَاقَهُ) أي: «أنا» أو «ثنا» في الإجازة أو المناولة كما فعله بعض المشايخ، (لَمْ يَكْفِ فِي الْجَوَازِ).

٥٢٣. وَبَعْضُهُمْ أَتَى بِلَفْظِ مُوهِمٍ شَافَهَنِي كَتَبَ لِي فَمَا سَلِمَ

٥٢٤. وَقَدْ أَتَى بِ«خَبَرَ» الْأَوْزَاعِي فِيهَا وَلَمْ يَجُلْ مِنَ النَّزَاعِ

٥٢٥. وَلَفْظُ «أَنْ» اخْتَارَهُ «الْخَطَّابِيُّ» وَهُوَ مَعَ الْإِسْنَادِ ذُو اقْتِرَابِ

٥٢٦. وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِي الْإِجَازَةِ «أَنْبَأْنَا» كَصَاحِبِ الْوِجَازَةِ

٥٢٧. وَاخْتَارَهُ «الْحَاكِمُ» فِيمَا شَافَهَهُ بِالْإِذْنِ بَعْدَ عَرْضِهِ مُشَافَهَهُ

٥٢٨. وَاسْتَحْسَنُوا لِلْبَيْهَقِيِّ مُصْطَلَحًا «أَنْبَأْنَا» إِجَازَةً فَصَّرَحَا

٥٢٩. وَبَعْضٌ مَن تَأَخَّرَ اسْتَعْمَلَ عَنْ إِجَازَةً، وَهِيَ قَرِيْبَةٌ لِمَنْ

٥٣٠. سَمَاعُهُ مِنْ شَيْخِهِ فِيهِ يَشْكُ وَحَرْفُ «عَنْ» بَيْنَهُمَا فَمُشْتَرِكٌ

٥٣١. وَفِي الْبُخَارِيِّ قَالَ لِي: فَجَعَلَهُ حَيْرِيَهُمْ لِلْعَرْضِ وَالْمَنَاولَةِ

(١) هو أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد، المتوفى سنة (٣٨٤هـ). «تاريخ

بغداد»: (٣/١٣٥-١٣٦) و«معجم الأدباء»: (١٨/٢٦٨).

(٢) حكاه عنهما الخطيب في «تاريخ بغداد»: (٣/١٣٥-١٣٦).

(وَبَعْضُهُمْ أَنَّى) في الرواية بالإجازة (بِلَفْظِ مُوْهِمٍ) فقال فيما إذا شافهه بالإجازة لفظاً (شَافَهَنِي)، وفيها بالكتابة (كَتَبَ لِي) يوهم مشافهته بالتحديث، وأنه كتب إليه بذلك الحديث بعينه، (فَمَا سَلِمَ) من استعملها من طَرَفٍ من التدليس.

(وَقَدْ أَنَّى بِ«خَبْرٍ») بالتشديد (الأوزاعي فِيهَا) أي: في الإجازة، وب«أخبر» في القراءة عليه<sup>(١)</sup>. (وَلَمْ يَحُلْ مِنَ التَّرَاعُ)؛ لأن معناهما واحد لغةً واصطلاحاً. (وَأَلْفُظُ «أَنَّ» اخْتَارَهُ الْخَطَّابِيُّ) فقال في الرواية بالسمع عن الإجازة: أخبرنا فلان أن فلاناً حَدَّثَهُ أو أخبره<sup>(٢)</sup>.

(وَهُوَ مَعَ الْإِسْنَادِ ذُو اقْتِرَابٍ) أي: فيما إذا سمع منه الإسناد فحسب وأجاز له ما وراءه<sup>(٣)</sup> قريب، فإن فيها إشعاراً بوجود أصل الإخبار وإن أجمَلَ المخبر به.

(وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِي الْإِجَازَةِ «أَبْنَا» كَصَاحِبِ الْوِجَازَةِ) وهو الوليد بن بكر<sup>(٤)</sup>، (وَاخْتَارَهُ (الْحَاكِمُ) فِيمَا شَافَهُهُ بِالِذَّنِّ بَعْدَ عَرْضِهِ مُشَافَهَةً) فقال<sup>(٥)</sup>: أختار أن يقول

(١) انظر: «الكفاية»: (٢/٢٥١) و«الإلماع»: (ص ٥٣).

(٢) انظر: «الكفاية»: (٢/٢٥١) و«الإلماع»: (ص ٥٤). ووقعت العبارة في الأصل: «حدثه وأنكر»، خطأً، والتصحيح من «شرح الناظم»: (١/٤٤٧).

(٣) وقعت الكلمة في «شرح الناظم»: (١/٤٤٧) و«معرفة أنواع علم الحديث» قبله (ص ١٧٢): رواه. وعندني أن ما في الأصل قريب، ويكون المعنى أجاز له ما وراء الإسناد وهو المتن، فالله أعلم.

(٤) انظر: «الكفاية»: (٢/٣٠٩).

(٥) في «معرفة علوم الحديث»: (ص ٦٧٨).

فيما عرّض على المحدث فأجاز له روايته شفاهاً: «أبناي فلان»، (واستحسنوا<sup>(١)</sup> لليهقي مصطلحاً) أن يقول في الإجازة («أبناي» إجازة<sup>(٢)</sup> فصراً) بالإجازة.

(وبعض من تأخر استعمل «عن» إجازة، وهي قريبة لمن سماعه من شيخه إن لم يكن أي: وذلك قريب فيما إذا كان قد سمع منه بإجازته من شيخه إن لم يكن سماعاً فإنه شك، (وحرف) «عن» بينهما فمُشترَكُ) أي: مشترك بين السماع والإجازة [٢٧-ب] صادق عليهما.

(وفي البخاري «قال لي»: فجعله حيرتهم): أي: قال محمد بن أحمد الحيري<sup>(٣)</sup>: «كلما قال البخاري: «قال لي فلان» فهو (للعرض والمناولة)<sup>(٤)</sup>.

(١) كما أشعره صنيع ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٧٠).

(٢) من مواضع استخدامه لذلك: «دلائل النبوة»: (٣٨٥/١) و«القراءة خلف الإمام»: (ص ٥٠).

(٣) هذا وهم تابع فيه المنصف الأصل فقد وهم في ذلك العراقي في شرحه (٤٤٨/١) فنسب القول لأبي عمرو بن محمد بن أحمد الحيري والصواب أنه لأبيه أبي جعفر الحيري واسمه أحمد بن حمدان وهو مترجم في «سير أعلام النبلاء»: (٢٩٧/١٤) وابنه إنما يرويه عنه.

وقد نسبه ابن الصلاح في «المعرفة» (ص ١٧١-١٧٢) على الصواب فقال: قال-أي الحاكم-: روي عن أبي عمرو بن أبي جعفر بن حمدان النيسابوري قال: (سمعت أبي) يقول: «كل ما في البخاري... إلخ، وكذا نسبه على الصواب: السخاوي في «فتح المغيث»: (٤٩٥-٤٩٦) وذكريا الأنصاري في «فتح الباقي» (١٨/٢)، أما السيوطي فقد تابع العراقي على وهمه في «شرح» (ص ٢٥٧) ولم أتبه لهذا في تحقيقي عليه، فليستدرك من هنا، سائلاً المولى العفو عن التقصير.

(٤) انظر بعض الأقوال في مراد البخاري من قوله: «قال لي» و«قال لنا» في تحقيقنا

على «شرح السيوطي على ألفية العراقي»: (ص ٢٥٧-٢٥٨).

## الخامس: المكاتبة

٥٣٢. ثُمَّ الْكِتَابَةُ بِخَطِّ الشَّيْخِ أَوْ بِإِذْنِهِ عَنْهُ لِغَائِبٍ وَلَوْ  
 ٥٣٣. لِحَاضِرٍ فَإِنْ أَجَازَ مَعَهَا أَشْبَهُ مَا نَاوَلَ أَوْ جَرَّدَهَا  
 ٥٣٤. صَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمَشْهُورِ قَالَ بِهِ أَيُّوبُ مَعَ مَنْصُورٍ  
 ٥٣٥. وَاللَّيْثُ وَالسَّمْعَانِ قَدْ أَجَازَهُ وَعَدَّهُ أَقْوَى مِنَ الْإِجَازَةِ  
 ٥٣٦. وَبَعْضُهُمْ صَحَّهَ ذَلِكَ مَنْعًا وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهَ قَدْ قَطَعَا

(ثُمَّ الْكِتَابَةُ بِخَطِّ الشَّيْخِ) بأن يكتب الشيخ شيئاً من حديثه بخطه (أو) يأمر غيره فيكتب (بِإِذْنِهِ عَنْهُ لِغَائِبٍ وَلَوْ لِحَاضِرٍ)<sup>(١)</sup>.

(فَإِنْ أَجَازَ مَعَهَا) بأن كتب إليه وقال أجزت لك ما كتبت لك، (أَشْبَهُ مَا نَاوَلَ) أي: المناولة المقرونة بالإجازة في الصحة والقوة، (أَوْ جَرَّدَهَا) من الإجازة (صَحَّ) الرواية بها (عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمَشْهُورِ) بين أهل الحديث، (قَالَ بِهِ أَيُّوبُ) السخيتاني<sup>(٢)</sup>، (مَعَ مَنْصُورٍ<sup>(٣)</sup> وَاللَّيْثُ) ابن سعد<sup>(٤)</sup>، (وَالسَّمْعَانِ) أي: أبو المظفر

(١) وقعت العبارة في الأصل «فيكتب عنه بإذنه لغائب عنه ولو لحاضر» وكان المصنف لم يتنبه إلى البيت المشروح.

(٢) «الكفاية»: (٢/٢٣٦)، و«الإلماع»: (ص ٣٧).

(٣) «معرفة علوم الحديث»: (ص ٦٧٨-٦٧٩) و«الكفاية»: (٢/٣٣٦) و«الإلماع»: (ص ٣٧).

(٤) «الكفاية»: (٢/٣٣٨).

السمعاني، (قَدْ أَجَازَهُ وَعَدَّهُ أَقْوَى مِنَ الْإِجَازَةِ<sup>(١)</sup>).

(وَبَعْضُهُمْ صَحَّهَ ذَلِكَ مَنَعًا، وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهِ قَدْ قَطَعَا).

٥٣٧. وَيَكْتَهِي أَنْ يَعْرِفَ الْمُكْتُوبُ لَهُ خَطَّ الَّذِي كَاتَبَهُ وَأَبْطَلَهُ

٥٣٨. قَوْمٌ لِلْأَشْتِيَاءِ لَكِنْ رُدًّا لِنُدْرَةِ اللَّبْسِ وَحَيْثُ أَدَّى

٥٣٩. فَالْلَيْثُ مَعَ مَنْصُورٍ اسْتَجَازَا «أَخْبَرْنَا»، «حَدَّثْنَا» جَوَازًا

٥٤٠. وَصَحَّحُوا التَّقْيِيدَ بِالْكِتَابَةِ وَهُوَ الَّذِي يَلِيْقُ بِالنِّزَاهَةِ

(وَيَكْتَهِي) في الرواية بالكتابة (أَنْ يَعْرِفَ الْمُكْتُوبُ لَهُ خَطَّ الَّذِي كَاتَبَهُ) وإن لم تُقَمْ البينة عليه، (وَأَبْطَلَهُ قَوْمٌ لِلْأَشْتِيَاءِ)؛ لأن الخطَّ يُشْبِهُ الخطَّ.

(لَكِنْ رُدًّا لِنُدْرَةِ اللَّبْسِ)؛ لأن الظاهر أن خطَّ الإنسان لا يشبهه غيره.

(وَحَيْثُ أَدَّى) مَنْ تَحَمَّلَ بِالْكِتَابَةِ، (فَالْلَيْثُ) بن سعد<sup>(٢)</sup> (مَعَ مَنْصُورٍ<sup>(٣)</sup> اسْتَجَازَا)

أن يقول («أَخْبَرْنَا»)، وكذا («حَدَّثْنَا» جَوَازًا).

(وَصَحَّحُوا التَّقْيِيدَ) أي: والمختار الصحيح أن يُقَيَّدَ ذلك (بِالْكِتَابَةِ)، كحدثنا

كتابةً، أو مكاتبةً، أو نحوه، (وَهُوَ الَّذِي يَلِيْقُ بِالنِّزَاهَةِ).

(١) «قواطع الأدلة»: (٢/٣٣٤-٣٣٥).

(٢) «الكفاية»: (٢/٣٣٩).

(٣) المصدر السابق: (٢/٣٣٦).

## السَّادِسُ: إِعْلَامُ الشَّيْخِ

٥٤١. وَهَلْ لِمَنْ أَعْلَمَهُ الشَّيْخُ بِمَا يَرُوهُ أَنْ يَرُوهُ؟ فَجَزَمَا  
 ٥٤٢. بِمَنْعِهِ الطُّوسِيَّ وَذَا الْمُخْتَارِ وَعِدَّةُ كَابِنِ جُرَيْجٍ صَارُوا  
 ٥٤٣. إِلَى الْجَوَازِ وَابْنُ بَكْرِ نَصَرَهُ وَصَاحِبُ الشَّامِلِ جَزَمَا ذَكَرَهُ  
 ٥٤٤. بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ بِأَنْ لَوْ مَنَعَهُ لَمْ يَمْتَنِعْ، كَمَا إِذَا قَدْ سَمِعَهُ  
 ٥٤٥. وَرَدَّ كَأَسْتِرْعَاءٍ مَنْ يُحْمَلُ لَكِنْ إِذَا صَحَّ، عَلَيْهِ الْعَمَلُ

(السَّادِسُ: إِعْلَامُ الشَّيْخِ) لِلطَّالِبِ أَنْ هَذَا الْحَدِيثُ أَوْ الْكِتَابُ سَمَاعُهُ مِنْ فُلَانٍ.

(وَهَلْ لِمَنْ أَعْلَمَهُ الشَّيْخُ بِمَا يَرُوهُ أَنْ يَرُوهُ) عَنْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي جَوَازِ رِوَايَتِهِ لَهُ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ، (فَجَزَمَا بِمَنْعِهِ) أَبُو حَامِدٍ (الطُّوسِيُّ وَذَا الْمُخْتَارُ) كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(١)</sup>، (وَعِدَّةُ كَابِنِ جُرَيْجٍ) وَعَبِيدُ اللَّهِ الْعَمْرِيُّ وَغَيْرُهُمَا (صَارُوا إِلَى الْجَوَازِ<sup>(٢)</sup> وَابْنُ بَكْرِ) الْعَمْرِيُّ (نَصَرَهُ<sup>(٣)</sup>)، وَصَاحِبُ الشَّامِلِ) وَهُوَ أَبُو نَصْرٍ ابْنُ الصَّبَّاحِ (جَزَمَا ذَكَرَهُ<sup>(٤)</sup>)، بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ) وَهُوَ ابْنُ خَلَادٍ

(١) فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ»: (ص ١٧٦).

(٢) «الإلماع»: (ص ٤٨).

(٣) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

الرامهُرْمُزِيُّ<sup>(١)</sup> على هذا (بأنّ لو منعه) وقال له: هذه روايتي لكن لا تروها عني (لم يمتنع، كما إذا قد سمعته، وردّ) ذلك (كاسترعاء من يحمل) فإنه ليس لمن سمع الشاهد أن يشهد على شهادته ما لم يأذن له (لكن إذا صحّ، عليه العمل) أي: وما ذكر في الرواية بإعلام الشيخ، أما العمل بما أخبره أنه سماعه فإنه يجب عليه إذا صحّ إسناده.



(١) المصدر السابق (ص ٤٦).

## السابع: الوصية بالكتاب

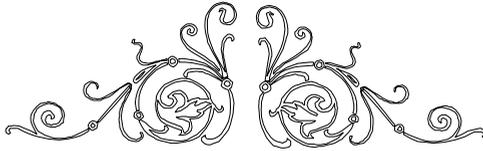
٥٤٦. وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلنُّسُخِ الوصية بالكتاب الْجُزْءِ مِنْ رَأَوْ قَضَى أَجَلَهُ

٥٤٧. يَرُويهِ أَوْلَى ذَمًّا لَمْ يُرِدِ الْوَجَادَةَ

(وَبَعْضُهُمْ [٢٨-أ] أَجَازَ لِلنُّسُخِ نَضَى أَجَلَهُ يَرُويهِ أَوْ لِسَفَرٍ أَرَادَهُ)

أي: عند موته أو سفره.

(وَرُدَّ مَا لَمْ يُرِدِ الْوَجَادَةَ) أي: إلا أن يريد الرواية على سبيل الوجادة.



## الثامن: الوجدادة

٥٤٨. ثُمَّ الْوَجَادَةُ وَتِلْكَ مَصْدَرٌ وَجَدْتُهُ مُوَلَّدًا لِيُظْهَرَ  
 ٥٤٩. تَغَايُرُ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنْ تَجِدَ بِخَطِّ مَنْ عَاصَرْتَ أَوْ قَبْلَ عَهْدِ  
 ٥٥٠. مَا لَمْ يُحَدِّثْكَ بِهِ وَلَمْ يُجِزْ فَقُلْ: بِخَطِّهِ وَجَدْتُ، وَاحْتَرَزْ  
 ٥٥١. إِنْ لَمْ تَثِقْ بِالْحَطِّ قُلْ: وَجَدْتُ عَنْهُ، أَوْ اذْكُرْ «قِيلَ» أَوْ «ظَنَنْتُ»

(ثُمَّ الْوَجَادَةُ وَتِلْكَ مَصْدَرٌ وَجَدْتُهُ مُوَلَّدًا) أي: مصدر مُوَلَّدٍ لـ (وَجَدَ، يَجِدُ) (لِيُظْهَرَ تَغَايُرُ الْمَعْنَى)؛ فإن العرب فرقوا بين مصادر وَجَدَ للتمييز بين المعاني المختلفة.

(وَذَلِكَ) أي: الوجدادة (أَنْ تَجِدَ بِخَطِّ مَنْ عَاصَرْتَ) لقيته أو لم تلقه، (أَوْ قَبْلَ عَهْدِ) أي: أو لم تعاصره بل كان قبلك (مَا لَمْ يُحَدِّثْكَ بِهِ) ولم تسمعه منه، (وَلَمْ يُجِزْ) لك.

(فَقُلْ: بِخَطِّهِ وَجَدْتُ) أي: وجدت بخط فلان أنا فلان ويسوق الإسناد والمتن.

(وَاحْتَرَزْ إِنْ لَمْ تَثِقْ بِالْحَطِّ) عن جَزْمِ العبارة بل (قُلْ: وَجَدْتُ عَنْهُ، أَوْ اذْكُرْ: «قِيلَ» أَوْ «ظَنَنْتُ») أو ذَكَرَ كاتبه<sup>(١)</sup> أنه فلان ابن فلان أو نحو ذلك.

٥٥٢. وَكُلُّهُ مُنْقَطِعٌ، وَالْأَوَّلُ قَدْ شِيبَ وَصَلًا مَا، وَقَدْ تَسَهَّلُوا

(١) في نشرة الأستاذين ماهر الفحل وعبد اللطيف الهميم (٤٥٨/١): ذكر كنهته، وما في الأصل موافق لما في نشرة الأستاذ محمود الربيع (ص ٢٢٨) ومعناه ظاهر بخلاف الأول.

٥٥٣. فِيهِ «بَعْنٌ»، قَالَ: وَهَذَا دُلْسُهُ تَقْبُحُ إِنْ أَوْهَمَ أَنَّ نَفْسَهُ

٥٥٤. حَدَّثَهُ بِهِ، وَبَعْضُ أَدَى «حَدَّثْنَا»، «أَخْبَرْنَا» وَرُدًّا

(وَكُلُّهُ) أَي: مَا ذَكَرَ مِنَ الرَّوَايَةِ بِالْوَجَادَةِ (مُقْتَطَعٌ) وَثِقَ بِأَنَّهُ خَطُّهُ أَمْ لَا.

(وَالأَوَّلُ) وَهُوَ مَا إِذَا وَثِقَ (قَدْ شَيْبَ وَصَلَا مَا) أَي: أَخَذَ شَوْبًا مِنَ الْإِتِّصَالِ.

(وَقَدْ تَسَهَّلُوا فِيهِ «بَعْنٌ») فَقَالُوا: عَنِ فُلَانٍ فِي مَوْضِعِ الْوَجَادَةِ (قَالَ) ابْنُ

الصَّلَاحِ: (وَهَذَا دُلْسُهُ تَقْبُحُ إِنْ أَوْهَمَ أَنَّ نَفْسَهُ) أَي: نَفْسٌ مِنْ وَجَدَ ذَلِكَ بِخَطِّهِ (حَدَّثَهُ بِهِ).

(وَبَعْضُ أَدَى) أَي: جَازَفَ فَأَطْلَقَ فِي الْوَجَادَةِ. («حَدَّثْنَا»، «أَخْبَرْنَا» وَرُدًّا).

٥٥٥. وَقِيلَ: فِي الْعَمَلِ إِنَّ الْمُعْظَمًا لَمْ يَرَهُ، وَبِالْوُجُوبِ جَزَمًا

٥٥٦. بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ وَهُوَ الْأَصُوبُ وَلِابْنِ إِدْرِيسَ الْجَوَازِ نَسَبُوا

(وَقِيلَ: فِي الْعَمَلِ) بِالْوَجَادَةِ (إِنَّ الْمُعْظَمًا لَمْ يَرَهُ، وَبِالْوُجُوبِ جَزَمًا بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ،

وَهُوَ الْأَصُوبُ)، وَقَدْ نَصَرَهُ الْجَوِينِيُّ، وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ.

(وَلِابْنِ إِدْرِيسَ) هُوَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (الْجَوَازِ نَسَبُوا<sup>(١)</sup>) أَي: حَكَوهُ عَنْهُ.

٥٥٧. وَإِنْ يَكُنْ بَغَيْرِ خَطِّهِ فَقُلْ: «قَالَ» وَنَحْوَهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ

٥٥٨. بِالنُّسْخَةِ الْوُثُوقُ قُلْ: «بَلَّغَنِي» وَالْجَزْمُ يُرْجَى حِلُّهُ لِلْفَطْنِ

(وَإِنْ يَكُنْ) أَي: الْكِتَابُ الَّذِي وَجَدَهُ (بِغَيْرِ خَطِّهِ) أَي: الْمَصْنُفِ، فَإِنْ

وَثِقَتْ بِصِحَّةِ النُّسْخَةِ بِأَنَّ قَابِلَهَا الْمَصْنُفُ أَوْ ثِقَةٌ غَيْرُهُ بِالْأَصْلِ، أَوْ بَفِرْعِ

مقابل على ما تقدم؛ (فَقُلْ: قَالَ) فلان (وَنَحْوَهَا) من أَلْفَاظِ الْجَزْمِ.  
(وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ بِالنُّسخَةِ الْوُثُوقُ قُلْ: «بَلَّغَنِي») عن فلان ونحوه مما لا يقتضي  
الجزم.

(وَالْجَزْمُ يُرْجَى حِلَّةُ اللَّفْظِ) أي: فَإِنْ كَانَ الْمَطَالِعُ فَطْنًا بِحَيْثُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ  
مَوَاضِعُ الْإِسْقَاطِ وَالسَّقْطِ وَمَا أُحِيلَ عَنْ جِهَتِهِ، يُرْجَى أَنْ يَجُوزَ لَهُ إِطْلَاقُ  
اللفظ الجازم.



## كِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَضَبْطُهُ

٥٥٩. وَاخْتَلَفَ الصَّحَابُ وَالْأَتْبَاعُ فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ، وَالْإِجْمَاعُ

٥٦٠. عَلَى الْجَوَازِ بَعْدَهُمْ بِالْجُزْمِ لِقَوْلِهِ: «اَكْتُبُوا» وَكُتِبَ السَّهْمِيُّ

(وَاخْتَلَفَ الصَّحَابُ وَالْأَتْبَاعُ فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ) فكرهه بعضهم لقوله عليه

السلام: «لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن»<sup>(١)</sup> وَجَوَزَهُ بَعْضُهُمْ، (وَإِجْمَاعُ [٢٨-

ب] عَلَى الْجَوَازِ بَعْدَهُمْ بِالْجُزْمِ) أي: وزال ذلك الخلاف؛ (لِقَوْلِهِ): عليه السلام:

(اَكْتُبُوا) لأبي شاة<sup>(٢)</sup>، (وَكَتِبَ السَّهْمِيُّ) وهو عبد الله بن عمرو السهمي فإنه

قال: كنت أكتبُ كلَّ شيءٍ أسمعُه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر

الحديث، وفيه أنه ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له: «اكتب»<sup>(٣)</sup>،

وفي حديث أبي هريرة: «ليس أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا

أكتب»<sup>(٤)</sup>، وكان النهي أولاً لخوف اختلاطه بالقرآن.

٥٦١. وَيَبْنِغِي إِعْجَامَ مَا يُسْتَعْجَمُ وَشَكْلُ مَا يُشَكَّلُ لَا مَا يُفْهَمُ

٥٦٢. وَقِيلَ: كُلُّهُ لِيذِي ابْتِدَاءٍ وَأَكَّدُوا مُلْتَبِسَ الْأَسْمَاءِ

(١) أخرجه مسلم (ج ٣٠٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (ج ١١٢) ومسلم (ج ١٣٥٥).

(٣) أخرجه أبو داود (ج ٣٦٤٦).

(٤) أخرجه البخاري (ج ١١٣).

٥٦٣. وَلَيْكُ فِي الْأَصْلِ وَفِي الْهَامِشِ مَعَ تَقْطِيعِهِ الْحُرُوفَ فَهَوَ أَنْفَعُ

(وَيُنْبَغِي) لطالب العلم (إِعْجَامٌ مَا يُسْتَعْجَمُ، وَشَكْلٌ مَا يُشْكَلُ لَا مَا يُفْهَمُ) أي: أن يضبط كتابه بالنقط والشكل في الملتبس، ولا حاجة إليه مع عدم الإشكال. (وَقِيلَ) ينبغي شَكْلٌ (كُلُّهُ) قاله القاضي عياض، لا سيما (لِذِي ابْتِدَاءٍ) فإنه لا يُميز ما يُشكل مما لا يُشكل.

(وَأَكْثَرُ الْمُتَبَسِّسِ الْأَسْمَاءِ) برسم ذلك الحرف المشكِل (وَلَيْكُ) رسمه (فِي الْأَصْلِ، وَفِي الْهَامِشِ) أي: مفرداً في حاشية الكتاب قبالة الحرف بإهماله أو نقطه (مَعَ تَقْطِيعِهِ الْحُرُوفَ) أي: حروف الكلمة المشكلة التي تُكْتَبُ فِي هَامِشِ الْكِتَابِ، (فَهَوَ أَنْفَعُ)؛ لأنه يُظهر شكل الحرف بكتابه مفرداً في بعض الحروف كالنون والياء.

٥٦٤. وَيُكْرَهُ الْخَطُّ الرَّقِيقُ إِلَّا لِضَيْقِ رَقٍّ أَوْ لِرِحَالٍ فَلَا

٥٦٥. وَشَرُّهُ التَّعْلِيقُ وَالْمَشْقُ، كَمَا شَرُّ الْقِرَاءَةِ إِذَا مَا هَنْدَرَمَا

(وَيُكْرَهُ الْخَطُّ الرَّقِيقُ)؛ لأنه لا يَنْتَفِعُ بِهِ ضَعِيفُ النَّظَرِ، وَرَبَّمَا ضَعْفَ نَظَرِ كَاتِبِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، (إِلَّا لِضَيْقِ رَقٍّ) بَأَنَّ ضَاقَ الْوَرَقَ الَّذِي يَكْتَبُ فِيهِ، (أَوْ لِرِحَالٍ) فِي طَلَبِ الْعِلْمِ يُرِيدُ حَمَلَ كِتَابِهِ مَعَهُ فَتَكُونُ خَفِيفَةَ الْحَمْلِ، (فَلَا) يُكْرَهُ.

(وَشَرُّهُ) أي: الخط (التَّعْلِيقُ وَالْمَشْقُ) وهو سرعة الكتابة.

(كَمَا شَرُّ الْقِرَاءَةِ إِذَا مَا هَنْدَرَمَا) الهَنْدَرِمَةُ: السَّرْعَةُ فِي الْقِرَاءَةِ، رَوَى عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «شَرُّ الْكِتَابَةِ الْمَشْقُ، وَشَرُّ الْقِرَاءَةِ الْهَنْدَرِمَةُ، وَأَجْوَدُ الْخَطِّ أَبِينُهُ».

٥٦٦. وَيُنْقَطُ الْمُهْمَلُ لِأَلْحَا أَسْفَلَ أَوْ كَتَبُ ذَاكَ الْحَرْفِ تَحْتَ مَثَلًا  
 ٥٦٧. أَوْ فَوْقَهُ قَلَامَةً، أَقْوَالٌ وَالْبَعْضُ نَقَطَ السِّينِ صَفَاءً قَالُوا  
 ٥٦٨. وَيَعْضُهُمْ يُحُطُّ فَوْقَ الْمُهْمَلِ وَيَعْضُهُمْ كَالْهَمْزِ تَحْتَ يَجْعَلِ

(وَيُنْقَطُ) الحرف (المُهْمَلُ لِأَلْحَا أَسْفَلَ) بأن يقلب النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يُشاكلها من المهملات، أما لو فعل ذلك بالحاء<sup>(١)</sup> لاشتبهت بالجيم.

(أَوْ كَتَبُ ذَاكَ الْحَرْفِ) المهمل بعينه منفرداً صغيراً (تَحْتَ مَثَلًا) أي: تحت الحرف الذي يشار إلى إهماله، (أَوْ) أن يجعل (فَوْقَهُ) أي: فوق المهمل (قَلَامَةً) أي: صورة هلال كقلامة الظفر مضطجعة على قفاها فهذه (أَقْوَالٌ) في كيفية ضبط المهمل.

واختلفوا في كيفية نقط السين المهمله من تحت فقال بعضهم هو كصورة النقط من فوق (وَالْبَعْضُ [٢٩-أ] نَقَطَ السِّينِ صَفَاءً قَالُوا).

(وَيَعْضُهُمْ يُحُطُّ فَوْقَ الْمُهْمَلِ) خطأ صغيراً، (وَيَعْضُهُمْ كَالْهَمْزِ تَحْتَ يَجْعَلِ) أي: يجعل تحت المهمل مثل الهمزة.

٥٦٩. وَإِنْ أَتَى بِرَمَزٍ رَاوٍ مَيِّزًا مُرَادُهُ وَاخْتِيَرُ أَنْ لَا يَرْمِزَا

وَمَنْ سَمِعَ الْكِتَابَ مِنْ طُرُقٍ فَيَبِينُ اخْتِلَافَ الرِّوَايَاتِ، وَيُبَيِّنُ عِنْدَ ذِكْرِ كُلِّ رَوَايَةٍ مِنْهَا اسْمَ رَاوِيهَا، (وَإِنْ أَتَى بِرَمَزٍ رَاوٍ) يدل عليه كحرف أو حرفين من اسمه (مَيِّزًا مُرَادُهُ) بتلك العلامات في أوّل كتابه أو آخره، (وَاخْتِيَرُ أَنْ لَا

(١) في الأصل: بها. خطأ.

يُرْمَزًا) بل يأتي باسمه كاملاً فإنه أَدْفَعُ لِلإِبَاسِ.

٥٧٠. وَتَبْنِي الدَّارَةَ فَضْلاً وَارْتَضَى إِغْفَالَهَا الخَطِيبُ حَتَّى يُعْرَضَا

(وَتَبْنِي) أن يجعل (الدَّارَةَ فَضْلاً) بين كل حديثين لِتُمَيِّزَ بينهما، (وَارْتَضَى إِغْفَالَهَا الخَطِيبُ) <sup>(١)</sup> أي: أن تكون الدَّارات غفلاً (حَتَّى يُعْرَضَا) فكل حديث يَفْرُغُ من عَرْضِهِ يَنْقُطُ في الدَّارَةَ التي تليه نقطة، أو [يَحْطُ] <sup>(٢)</sup> خطأ في وسطها.

٥٧١. وَكَرِهُوا فَضْلَ مُضَافِ اسْمِ اللَّهِ مِنْهُ بِسَطْرٍ إِنْ يُنَافِ مَا تَلَاةَ

(وَكَرِهُوا) في الخط (فَضْلَ مُضَافِ اسْمِ اللَّهِ مِنْهُ بِسَطْرٍ إِنْ يُنَافِ مَا تَلَاةَ) كعبد الله بن فلان فيكتب «عبد» في آخر السطر، ويكتب في السطر الآخر اسم «الله» وبقية النسب.

٥٧٢. وَاکْتَبَ ثَنَاءَ «اللَّهِ» وَالتَّسْلِيمِ مَعَ الصَّلَاةِ لِلنَّبِيِّ تَعْظِيماً

٥٧٣. وَإِنْ يَكُنْ أُسْقِطَ فِي الأَصْلِ وَقَدْ حُوْلِفَ فِي سَقْطِ الصَّلَاةِ «أَحْمَدُ»

٥٧٤. وَعَلَّاهُ قَيْدَ بِالرَّوَايَةِ مَعَ نُطْقِهِ، كَمَا رَوَوْا حِكَايَةَ

٥٧٥. وَالْعَنْبَرِيَّ وَابْنَ المُدِينِيَّ بَيَّضَا لَهَا لِإِعْجَالِ وَعَادَا عَوْضَا

٥٧٦. وَاجْتَنَبَ الرَّمْزَ لَهَا وَالحَذْفَا مِنْهَا صَلَاةً أَوْ سَلَامًا تُكْفَى

(وَاکْتَبَ ثَنَاءَ «اللَّهِ» وَالتَّسْلِيمِ) عند ذكر اسمه ك«عز وجل» و«تبارك وتعالى» (مَعَ الصَّلَاةِ لِلنَّبِيِّ تَعْظِيماً)، ولا تسأم من تَكَرَّرَ ذلك، (وَإِنْ يَكُنْ أُسْقِطَ فِي الأَصْلِ)

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: (٢٧٣/١).

(٢) زيادة ألحقتها من شرح الناظم (٤٧٢/١) ليست في الأصل.

أي: أصل سماعه أو أصل الشيخ، فلا تُسْقِطُهُ بل تتلفظ به وتكتبه.

(وَقَدْ خُوِّلَفَ فِي سَقَطِ الصَّلَاةِ «أَحْمَدُ») هو ابن حنبل<sup>(١)</sup> فيما وُجِدَ في خطه من إغفال الصلاة والتسليم، قال الخطيب<sup>(٢)</sup>: خالفه غيره من المتقدمين، (وَعَلَّهُ قِيْدٌ بِالرَّوَايَةِ) أي: <sup>(٣)</sup> لعل سببه أنه كان يرى التقييد في ذلك بالرواية، وعزَّ عليه اتصالها في جميع من فوقه من الرواة (مَعَ نُطْقِهِ، كَمَا رَوَوْا حِكَايَةَ) قال الخطيب<sup>(٤)</sup>: وبلغني أنه كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم نطقاً لا خطأً.

وعباس (العُبَيْرِيُّ)<sup>(٥)</sup> وعلي (ابنُ المُدِينِيِّ)<sup>(٦)</sup> يَبِيضُ لَهَا لِإِعْجَالٍ وَعَادَا عَوْضًا فقالوا: ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه، وربما عَجَلْنَا فنبيض الكتاب في كل حديث حتى نرجع إليه.

(وَاجْتَنِبِ الرَّمْزَ لَهَا) بأن تقتصر من ذلك على حرفين ونحوه كـ«صلعم» (وَالْحَذْفَا)، واكتب (صَلَاةً أَوْ سَلَامًا تُكْفَى) فلا تحذف واحداً من الصلاة والتسليم وتقتصر على أحدهما.

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: (١/٢٧١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) أي: ملحقة في الحاشية اليسرى من الأصل.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق (١/٢٧٢).

(٦) المصدر السابق.

## المقابلة

٥٧٧. ثُمَّ عَلَيْهِ الْعَرُضُ بِالْأَصْلِ وَلَوْ إِجَازَةً أَوْ أَصْلَ الشَّيْخِ أَوْ  
 ٥٧٨. فَرَعٌ مُقَابِلٌ، وَخَيْرُ الْعَرَضِ مَعَ أُسْتَاذِهِ بِنَفْسِهِ إِذْ يَسْمَعُ  
 ٥٧٩. وَقِيلَ: بَلْ مَعَ نَفْسِهِ وَاشْتَرَطًا بَعْضُهُمْ هَذَا، وَفِيهِ غُلَطًا  
 ٥٨٠. وَلَيَنْظُرِ السَّامِعُ حِينَ يَطْلُبُ فِي نُسْحَةٍ وَقَالَ يَحْيَى: يَجِبُ  
 ٥٨١. وَجَوَزَ الْأُسْتَاذُ أَنْ يَرُويَ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ وَلِلْخَطِيبِ إِنْ  
 ٥٨٢. يَبْنَ وَالنَّسْخُ مِنْ أَصْلٍ وَلْيُزِدْ صِحَّةً نَقَلَ نَاسِخٍ فَالشَّيْخُ قَدْ  
 ٥٨٣. شَرَطَهُ ثُمَّ اعْتَبِرَ مَا ذُكِرَ فِي أَصْلِ الْأَصْلِ لِاتِّكُنْ مُهَوَّرًا

(ثُمَّ عَلَيْهِ) أي: على الطالب (العرض [ب] بالأصل) أي: مقابلة كتابه بكتاب شيخه الذي يرويه عنه، (ولو إجازة) أي: سماعاً أو إجازة (أو أصل أصل الشيخ) المقابل به أصل شيخه، (أو فرع مقابل) بأصل السماع المقابلة المشروطة.

(وخير العرض) أن يعارض كتابه (مع أستاذه بنفسه إذ يسمع) أي: في حال تحديثه به.

(وقيل: بل) خيره أن يعارض (مع نفسه واشترطاً بعضهم هذا) فقال: لا تصح مقابلته مع أحد غير نفسه، ولا يقلد غيره، (وفيه غلطاً) قال ابن الصلاح وهذا مذهب متروك.

(وَلْيُنْظَرْ السَّامِعُ حِينَ يَطْلُبُ) أي: حالة سماعه (فِي نُسخَةٍ وَقَالَ يَحْيَى) بن معين: (يَجِبُ)<sup>(١)</sup> والصحيح أنه لا يُشترط.

(وَجَوَزَ الْأُسْتَاذُ) أبو إسحاق الإسفراييني للراوي (أَنْ يَرْوِيَ مِنْ) كتاب (غَيْرِ مُقَابِلٍ وَلِلْخَطِيبِ)<sup>(٢)</sup> (إِنْ بَيَّنَّ) عند الرواية أنه لم يعارض، (وَالنَّسخُ مِنْ أَصْلٍ) أي: وشرط أن تكون نسخته نُقِلَتْ من الأصل.

(وَلْيُزِدْ) شرطٌ ثالثٌ هو (صِحَّةُ نَقْلِ نَاسِخٍ) أي: أن يكون ناسخها صحيح النقل قليل السقط، (فَالشَّيْخُ) ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> (قَدْ شَرَطَهُ).

(ثُمَّ اعْتَبِرَ مَا ذُكِرَا) أنه يراعيه من كتابه (فِي أَصْلِ الْأَصْلِ) أي: في كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقه (لَا تَكُنْ مُهُوْرًا) التهور الوقوع في الشيء بِقِلَّةِ مبالاة، أي: لا تقرأ سماع الشيخ عليه من أي نسخة اتفقت.



(١) «الكفاية»: (١٠٧/٢).

(٢) «الكفاية»: (١٠٧/٢).

(٣) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٩٣).

## تَخْرِيجُ السَّاقِطِ

- ٥٨٤ . وَيُكْتَبُ السَّاقِطُ: وَهُوَ اللَّحَقُ حَاشِيَةً إِلَى الْيَمِينِ يُلْحَقُ  
 ٥٨٥ . مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَ سَطْرٍ وَلْيَكُنْ لِفَوْقِ وَالسُّطُورُ أَعْلَى فَحَسُنُ  
 ٥٨٦ . وَخَرَجَ السَّقْطُ مِنْ حَيْثُ سَقَطَ مُنْعَطِفًا لَهُ، وَقِيلَ: صِلْ بِخَطِّ  
 ٥٨٧ . وَبَعْدَهُ أَكْتُبْ صَحَّ أَوْ زِدْ رَجَعَا أَوْ كَرِّرِ الْكَلِمَةَ لَمْ تَسْقُطْ مَعَا  
 ٥٨٨ . وَفِيهِ لَبْسٌ وَلِغَيْرِ الْأَصْلِ خَرَجَ بِوَسْطِ كَلِمَةِ الْمُحَلِّ  
 ٥٨٩ . وَلِعِيَاضٍ: لَا تُخْرِجْ ضَبِّ أَوْ صَحَّحَنْ لِحَوْفِ لَبْسٍ وَأَبِي

(وَيُكْتَبُ السَّاقِطُ) من أصل الكتاب (وَهُوَ اللَّحَقُ) أي: الذي يسميه أهل الحديث والكتابة: اللَّحَقُ (حَاشِيَةً إِلَى الْيَمِينِ يُلْحَقُ)؛ لأنه لو كُتِبَ بين السطور لَعُلِّسَ<sup>(١)</sup> ما يُقْرَأُ، وكونه إلى جهة اليمين لاحتمال أن يطرأ في بقية السطر سقط آخر فيُخْرِجَ له إلى جهة اليسار فلو خَرَجَ في الأول إلى اليسار ثم ظهرَ في السطر سقطاً آخر فإن خَرَجَ له إلى اليسار أيضاً اشتبه موضع هذا السقط بموضع هذا السقط، وإلى اليمين تقابل طرفا التخريجتين وربما التقتا للقرب فيظن أنه ضَرَبَ، (مَا لَمْ يَكُنْ) أي: الذي سَقَطَ (آخِرَ سَطْرٍ) فإنه لا وجه إلا أن يُخْرِجَهُ إلى الشمال لقرب التخريج من اللَّحَقِ وَأَمِنْ نَقْصِ

(١) العُلِّسُ: ظلمة آخر الليل، والتغليس السير من الليل بعُلِّسَ، كما في «الصحاح» مادة

(عُلِّسَ) فكان مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ يُعَمِّي الأَمْرَ عَلَى القَارِيءِ فيجعلُه كأنما يسير في الظلام.

يَحْدُثُ بَعْدَهُ. (وَلْيَكُنْ لِفَوْقِ) إِلَى أَعْلَى الْوَرَقَةِ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَتَبَ إِلَى أَسْفَلَ ثُمَّ حَدَّثَ سَقَطَ آخِرُ لَمْ يَجِدْ لَهُ مَوْضِعًا يُقَابِلُهُ بِالْحَاشِيَةِ [٣٠- أ] خَالِيًا، (وَالسُّطُورُ أَعْلَى فَحَسُنْ) أَي: وَالأَوَّلَى أَنْ يَبْتَدِئَ السُّطُورُ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلَ فَإِنْ كَانَ فِي جِهَةِ اليمِينِ انْقَضَتِ الْكِتَابَةُ إِلَى جِهَةِ بَاطِنِ الْوَرَقَةِ، أَوْ الشَّمَالِ إِلَى طَرَفِ الْوَرَقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَتَبَ مِنْ أَسْفَلَ رُبَّمَا فَرَّغَ السُّطْرَ وَلَمْ يَتِمَّ السَّاقُطُ فَلَا يَجِدْ لَهُ مَوْضِعًا إِلَّا بِانْتِقَالِ إِلَى آخِرِ، وَإِنْ كَانَتْ الْكِتَابَةُ إِلَى أَسْفَلَ بَأَنَّ يَكُونُ فِي السَّقْطِ الثَّانِي فَيَنْعَكِسُ فَيَكُونُ انْتِهَاءُ الْكِتَابَةِ فِي الْجَانِبِ اليمِينِ إِلَى طَرَفِ الْوَرَقَةِ وَاليسَارِ إِلَى بَاطِنِهَا.

(وَخَرَجْنَ لِلسَّقْطِ مِنْ حَيْثُ سَقَطَ) بَأَنَّ تَكْتَبَ خَطًّا مَوْضِعَ النِّقْصِ صَاعِدًا إِلَى تَحْتِ السُّطْرِ الَّذِي فَوْقَهُ (مُنْعِطًا لَهُ) إِلَى جِهَةِ التَّخْرِيجِ فِي الْحَاشِيَةِ انْعِطَافًا يُشِيرُ إِلَيْهِ، (وَقِيلَ: صِلْ بِخَطِّ) أَي: وَقَالَ ابْنُ خَلَادٍ: يَخْرُجُ مِنْ مَوْضِعِهِ حَتَّى يَلْحَقَ بِهِ طَرَفَ الْحَرْفِ الْمَبْتَدَأِ بِهِ مِنَ الْكَلِمَةِ السَّاقِطَةِ فِي الْحَاشِيَةِ، (وَيَعْدُهُ) أَي: بَعْدَ انْتِهَاءِ كِتَابَةِ السَّاقِطِ (اَكْتُبْ صَحَّ، أَوْ زِدْ رَجَعًا) أَي: وَبَعْضُهُمْ يَكْتُبُ بَعْدَ التَّصْحِيحِ: رَجَعَ.

(أَوْ كَرَّرَ الْكَلِمَةَ لَمْ تَسْقُطْ) فِي الْأَصْلِ بَلْ سَقَطَ مَا قَبْلَهَا بَأَنَّ تَكْتَبُهَا فِي الطَّرَفِ الثَّانِي (مَعًا) لِيَدُلَّ أَنَّ الْكَلَامَ قَدْ انْتَضَمَ، (وَفِيهِ لَبْسٌ) فَإِنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ تَكُونُ مَكْرَرَةً فِي الْكَلَامِ.

(وَلِغَيْرِ الْأَصْلِ) مِمَّا يُكْتَبُ فِي حَاشِيَةِ الْكِتَابِ مِنْ شَرْحٍ، أَوْ تَنْبِيهِ عَلَى غَلْطٍ، أَوْ نَسْخَةٍ، أَوْ نَحْوِهِ (خَرَجَ بِوَسْطِ كَلِمَةِ الْمُحَلِّ) أَي: عَلَى نَفْسِ الْكَلِمَةِ

التي من أجلها كتبت الحاشية لا بين الكلمتين، (وَلِعِيَاضٍ: لَا تَخْرُجُ) ولكن (ضَبِّبِ أَوْ صَحِّحْنِ) أي: اجعل على الحرف كالضَّبَّةِ أو التصحيح ليدلَّ عليه، وسيأتي بيانهما، (لِخَوْفِ لَبْسٍ) أي: فإن التخريج يُلبَسُ بأن يُحَسَّبَ من الأصل، (وَأَبِي) فقال ابن الصلاح<sup>(١)</sup>: التخريج من وسطها أولى وأدل.



(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ١٩٦).

## التَّصْحِیحُ وَالتَّمْرِیضُ، وَهُوَ التَّضْبِيبُ

٥٩٠. وَكُتِبُوا «صَحَّ» عَلَى الْمُعَرِّضِ لِلشَّكِّ إِنْ نَقَلًا وَمَعْنَى ارْتُضِيَ
٥٩١. وَمَرَّضُوا فَضَبُّوا «صَادًا» مُتَدِّدٌ فَوْقَ الَّذِي صَحَّ وَرُودًا وَفَسَدٌ
٥٩٢. وَضَبُّوا فِي الْقَطْعِ وَالْإِرْسَالِ وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَعْصُرِ الْخَوَالِي
٥٩٣. يَكْتُبُ صَادًا عِنْدَ عَطْفِ الْأَسْمَاءِ تُؤْهِمُ تَضْبِيبًا، كَذَلِكَ إِذِمَّا
٥٩٤. يَخْتَصِرُ التَّصْحِیحَ بَعْضُ يُؤْهِمُ وَإِنَّمَا يَمَيِّزُهُ مَنْ يَفْهَمُ

(وَكَتَبُوا «صَحَّ» عَلَى الْمُعَرِّضِ لِلشَّكِّ) أَي: التَّصْحِیحَ كِتَابَةً «صَحَّ» عَلَى الحرف الذي يشار إلى صحته بعدما كان عُرْضَةً لِلشَّكِّ أَوْ الخِلافِ، (إِنْ نَقَلًا وَمَعْنَى ارْتُضِيَ) أَي: إِنْ صَحَّ رِوَايَةٌ وَمَعْنَى لِيَعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يُغْفَلْ عَنْهُ، وَأَنَّهُ قَدْ ضَبَّطَ وَصَحَّ عَلَى هَذَا الوَجهِ.

(وَمَرَّضُوا فَضَبُّوا «صَادًا» مُتَدِّدٌ) أَي: وَالتَّمْرِیضُ وَالتَّضْبِيبُ كِتَابَةً صِوَرَةً (ص) مِنْ (فَوْقَ) الحرف (الَّذِي صَحَّ وَرُودًا [٣٠-ب] وَفَسَدٌ) أَي: الَّذِي صَحَّ مِنْ طَرِيقِ الرِوَايَةِ وَهُوَ فَاسِدٌ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى، أَوْ اللفظِ، أَوْ الخَطِّ بِأَن يَكُونُ غَيْرَ جَائِزٍ فِي العَرَبِيَّةِ، أَوْ شَاذًا أَوْ مُصَحَّفًا، أَوْ نَاقِصًا، أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، إِشَارَةً إِلَى تَمْرِیضِهِ لِيَعْلَمَ أَنَّ الرِوَايَةَ هَكَذَا وَلَمْ يَتَّجِهْ وَجْهَهَا لِئَلَّا يَظُنَّ الرَّوَايَةَ أَنَّهَا مِنْ غَلَطٍ فَيَصْلِحُهَا.

(وَضَبُّوا فِي الْقَطْعِ وَالْإِرْسَالِ) أَي: وَمِنْ مَوَاضِعِ التَّضْبِيبِ أَنْ يَقَعَ فِي

الإسناد إرسالٌ أو انقطاعٌ فمن عادتهم تضييب موضعها.

(وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَعْضُرِ الْخَوَالِي يَكْتُبُ صَادًا) في الإسناد الذي يجتمع فيه جماعة معطوفة أسماؤهم بعضها على بعض (عِنْدَ عَطْفِ الْأَسْمَاءِ تُؤْهِمُ تَضْيِيبًا) عند مَنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ، وليست بِضَبَّةٍ وَكَأَنَّهَا عِلَامَةٌ وَصَلٍ فِيمَا بَيْنَهُمَا أُثْبِتَتْ تَأْكِيدًا لِلْعَطْفِ.

(كَذَلِكَ إِذَا مَا يَحْتَصِرُ التَّصْحِيحَ بَعْضُ يُؤْهِمُ) فَإِنْ صَوْرَتَهَا تَشْبَهُ صَوْرَةَ التَّضْيِيبِ (وَإِنَّمَا يَمِيزُهُ مَنْ يَفْهَمُ).



## الكَشَطُ وَالْمَحُو وَالضَّرْبُ

- ٥٩٥ . وَمَا يَزِيدُ فِي الْكِتَابِ يُبْعَدُ كَشَطًا وَمَحْوًا وَيَضْرِبُ أَجْوَدُ
- ٥٩٦ . وَصِلُهُ بِالْحُرُوفِ خَطًّا أَوْ لَا مَعَ عَطْفِهِ أَوْ كَتَبَ «لَا» ثُمَّ إِلَى
- ٥٩٧ . أَوْ نِصْفَ دَارَةٍ وَإِلَّا صَفْرًا فِي كُلِّ جَانِبٍ وَعَلَّمَ سَطْرًا
- ٥٩٨ . سَطْرًا إِذَا مَا كَثُرَتْ سَطُورُهُ أَوْ لَا وَإِنْ حَرَفٌ أَتَى تَكَرُّرَهُ
- ٥٩٩ . فَابْتَقَى مَا أَوَّلَ سَطْرٍ ثُمَّ مَا آخِرُ سَطْرٍ ثُمَّ مَا تَقَدَّمَ
- ٦٠٠ . أَوْ اسْتَجِدَّ قَوْلَانِ مَا لَمْ يُضِفِ أَوْ يُوصَفُ أَوْ نَحْوَهُمَا فَالْفِ

(وَمَا يَزِيدُ فِي الْكِتَابِ) مما ليس منه (يُبْعَدُ) فإنه يُنْفَى عنه (كَشَطًا وَمَحْوًا) إذا كانت الكتابة في شيء صقيل، (وَيَضْرِبُ أَجْوَدًا)؛ لأنه إذا بُشِّرَ ربما يَصِحُّ في رواية أخرى فيحتاج إلى إلحاقه بعد بَشْرِهِ.

(وَصِلُهُ بِالْحُرُوفِ خَطًّا) أي: وكيفية الضرب أن تَخَطَّ من فوق المضروب عليه خطأً مختلطاً به من غير أن يطمسه، (أَوْ لَا) أي: وقيل لا يخلط الضرب بأوائل الكلمات بل يكون فوقها منفصلاً عنها، (مَعَ عَطْفِهِ) أي: ويعطف طرفي الخط على أول المنبطل<sup>(١)</sup> وآخره.

(أَوْ كَتَبَ «لَا» ثُمَّ إِلَى) أي: وقيل يُكْتَبُ في أول الزائد «لا» وفي آخره «إلى».

(١) في المطبوع من «شرح الناظم»: (٤٩١/١): المبطل. ولعل ما في الأصل أولى.

(أَوْ نَصْفَ دَاوْرَةٍ) أي: وقيل: يُحَوَّقُ في أوَّل الكلام الزائد بنصف داره، وعلى آخره بنصف داره.

(وَالْأَصْفَرُ فِي كُلِّ جَانِبٍ) أي: وقيل يُكْتَبُ في أول الزيادة دايرة صغيرة وكذا في آخرها وسموها صفراً لخلو ما بينهما عن صحة.

(وَعَلَّمَ سَطْرًا سَطْرًا إِذَا مَا كَثُرَتْ سَطُورُهُ) أي: وإذا كثرت سطور الزائد فعلى الأقوال الأخيرة اجعل علامة الإبطال في أول كل سطر وآخره للبيان إن شئت، (أولاً) تُكْرَّرُ بل اكَتَفِ بها في أوَّل الزائد وآخره وإن كثرت هذا إذا كان الزائد غير مكرر، (وإن حَرَفٌ [٣١-أ] أتى تَكَرُّبُهُ فَأَبَقَ مَا أَوَّلَ سَطْرٍ) فيما إذا كانت الكلمتان في أوَّل السطر واضربَ على الثاني، أو كانت إحدهما في آخر السطر والأخرى في أول الذي يليه فاضرب<sup>(١)</sup> على الأولى، (ثُمَّ مَا أَخْرَجَ سَطْرٍ) فيما إذا كانت الكلمتان معاً في آخر السطر فاضرب<sup>(٢)</sup> على الأولى صَوْنًا لِأَوَائِلِ السُّطُورِ وَأَوَاخِرِهَا، ومراعاة أوَّل السطر أوَّلَى.

(ثُمَّ مَا تَقَدَّمَ) أي: الكلمة المتقدمة فيما إذا كانت في وَسَطِ السطر؛ لأن الأول كُتِبَ على الصواب فالخطأ أولى بالإبطال (أَوْ اسْتَجِدَّ قَوْلًا) أي: والقول الثاني: أولاهما بالإبقاء أجودهما صورة وأدلها على قراءته.

وهذا (مَا لَمْ يُضْفِ أَوْ يُوصَفُ أَوْ نَحْوَهُمَا فَالْفِ) أي: إذا تساوت الكلمات في المنازل، أما مثل المضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف، وشبه ذلك فلا يفصل في الخط، ويضرب على المتكرر أولاً أو آخراً لأنه مضطرٌّ إليه للفهم، ومراعاة المعنى أولى.

(١) في الأصل: واضرب. وما أثبتناه أولى للسياق.

(٢) في الأصل: «واضرب، وما أثبتناه من «شرح الناظم» (١/٤٩٣) وهو أولى.

## العمل في اختلاف الروايات

٦٠١. وَلَيْبِنِ أَوْلاً عَلَى رِوَايَةِ كِتَابِهِ، وَيُحْسِنُ الْعِنَايَةَ  
 ٦٠٢. بغيرها بكتب رايو سُمِّيَا أَوْ رَمَزَا أَوْ يَكْتُبُهَا مُعْتَبِيَا  
 ٦٠٣. بِحُمْرَةٍ، وَحَيْثُ زَادَ الْأَصْلُ حَوْقَهُ بِحُمْرَةٍ وَيَجْلُو

(وَلَيْبِنِ أَوْلاً عَلَى رِوَايَةِ كِتَابِهِ) أي: إذا كان الكتاب مَرَوِيًّا بروايتين أو أكثر ويقع الاختلاف في بعضها فمن أراد أن يجمع بين روايتين فأكثر في نسخة بيني الكتاب أو لا على واحدة، (ويُحْسِنُ الْعِنَايَةَ بِغَيْرِهَا بِكُتُبِ رَاوِ سُمِّيَا أَوْ رَمَزَا) أي: ويلحق الرواية الأخرى في الحاشية أو غيرها، مع كتابة اسم راويها معها، أو الإشارة إليه بالرمز إن كانت زيادة، وإن كان الاختلاف بالنقص أعلم على الزائد أنه ليس في رواية فلان باسمه أو الرمز إليه، (أَوْ يَكْتُبُهَا مُعْتَبِيَا) أي: وإن شاء كتب زيادة الرواية الأخرى (بِحُمْرَةٍ، وَحَيْثُ زَادَ الْأَصْلُ حَوْقَهُ بِحُمْرَةٍ) أي: حَوْقَ عَلَى الزائد بالحُمْرَة، (وَيَجْلُو) أي: يُوَضِّحُ مراده بالرمز أو بالحمره في أول الكتاب أو آخره؛ إذ قد يقع في يد غيره فيقع في حيرة.



## الإشارة بالرمز

٦٠٤ . وَاخْتَصَرُوا فِي كَتَبِهِمْ «حَدَّثْنَا» عَلَى «ثَنَا» أَوْ «نَا» وَقِيلَ: «دَنَّا»

٦٠٥ . وَاخْتَصَرُوا «أَخْبَرْنَا» عَلَى «أَنَا» أَوْ «أَرْنَا» وَالْبَيْهَقِيُّ «أَبْنَا»

(وَاخْتَصَرُوا) أي: أهل الحديث (فِي كَتَبِهِمْ) أي: في الخط دون النطق، («حَدَّثْنَا عَلَى») صورة (ثَنَا) وهو المشهور عندهم، (أَوْ) على الضمير فقط فقالوا (نَا وَقِيلَ) على حذف الحاء فقط فكتبوا (دَنَّا) [٣١-ب].

(وَاخْتَصَرُوا «أَخْبَرْنَا» عَلَى «أَنَا») وهو المشهور، (أَوْ) على («أَرْنَا») عند بعضهم، (وَالْبَيْهَقِيُّ) يختصرها على («أَبْنَا») (١) في طائفة من المحدثين.

٦٠٦ . قُلْتُ: وَرَمَزُ «قَالَ» إِسْنَادًا يَرِدُ «قَافًا» وَقَالَ الشَّيْخُ: حَذَفُهَا عَهْدُ

٦٠٧ . خَطًّا وَلَا بَدَّ مِنَ التَّنَطُّقِ كَذَا قِيلَ لَهُ: وَيَبْغِي التَّنَطُّقُ بَدًّا

قال المصنف رحمه الله (قُلْتُ: وَرَمَزُ «قَالَ» إِسْنَادًا) أي: في أثناء الإسناد (يَرِدُ «قَافًا») فبعضهم يجمعها مع أداة التحديث فيكتب «قثنا»، وبعضهم يفردها فيكتب «ق ثنا» وهذا متروك.

(وَقَالَ الشَّيْخُ: ابن الصلاح (٢) «حَذَفُهَا») أي: «قال» (عَهْدُ خَطًّا، وَلَا بَدَّ مِنَ التَّنَطُّقِ)

(١) وقد أكثر من استخدامها في كتبه، انظر على سبيل المثال: «السنن الكبرى»: (١٦/٢)،

(٤٢٥) و«شعب الإيمان»: (ح٧٣٧٨).

(٢) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص٢٢٧).

بها حال القراءة. (كذًا) لفظ (قِيلَ لَهُ) فيما إذا كان في أثناء الإسناد قرئ على فلان أخبرك فلان، (وَيَبْغِي) للقارئ (النُّطْقُ بِذَا) فيقول فيه: قيل له أخبرك فلان.

٦٠٨ . وَكَتَبُوا عِنْدَ انْتِقَالٍ مِنْ سَنَدٍ لِغَيْرِهِ «ح» وَأَنْطَقْنَ بِهَا وَقَدْ

٦٠٩ . رَأَى الرَّهَاطِيُّ بَأْنَ لَا تُقْرَأُ وَأَنَّهَا مِنْ حَائِلٍ، وَقَدْ رَأَى

٦١٠ . بَعْضُ أَوْلِيِ الْغَرْبِ بَأْنَ يَقُولَا مَكَانَهَا: الْحَدِيثَ قَطُّ، وَقِيلَا

٦١١ . بَلْ حَاءٌ تَحْوِيلٍ وَقَالَ قَدْ كُتِبَ مَكَانَهَا: صَحَّ فَحَاءٌ مِنْهَا انْتُخِبَ

(وَكَتَبُوا عِنْدَ انْتِقَالٍ مِنْ سَنَدٍ لِغَيْرِهِ) إذا كان للحديث إسنادان فأكثر فجمعوا بين الأسانيد في متن واحد صورة («ح») مفردة مهملة بينهما. (وَأَنْطَقْنَ بِهَا) عند القراءة كذلك مفردة.

(وَقَدْ رَأَى) الحافظ عبد القادر بن عبد الله (الرَّهَاطِيُّ<sup>(١)</sup>) بَأْنَ لَا تُقْرَأُ، وَأَنَّهَا مِنْ حَائِلٍ) أي: تحوّل<sup>(٢)</sup> بين الإسنادين، وأنكر كونها من قولهم: «الحديث»<sup>(٣)</sup>.

(وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَوْلِيِ الْغَرْبِ بَأْنَ يَقُولَا مَكَانَهَا) إذا وصل إليها (الْحَدِيثَ قَطُّ، وَقِيلَا) قاله بعض الأصبهانيين (بَلْ) هي (حَاءٌ تَحْوِيلٍ) من إسناد إلى إسناد

(١) المتوفى سنة (٦١٢ هـ). «سير أعلام النبلاء»: (٧١/٢٢) و«تذكرة الحفاظ»:  
(١٣٨٧/٤).

(٢) في الأصل: تحويل، خطأ، والتصحيح من «شرح الناظم»: (٤٩٧/١).

(٣) سمعه منه ابن الصلاح كما في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٢٠٤).

آخر، وقد (قال) ابن الصلاح<sup>(١)</sup>: (كُتِبَ) بخط أبي عثمان الصابوني وأبي مسلم الليثي وأبي سعيد الخليلي (مَكَانَهَا: صَحَّ) صريحة لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط، ولئلا يُرَكَّبَ الإسناد الثاني على الأول فيجعل إسناداً واحداً، (فَحَامِنَهَا انْتُخِبَ) أي: فيكون الحاء رمزاً إلى «صَحَّ».



(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٢٠٣).

## كِتَابَةُ التَّسْمِيعِ

- ٦١٢ . وَيَكْتُبُ اسْمَ الشَّيْخِ كِتَابَةَ التَّسْمِيعِ السَّامِعِينَ قَبْلَهَا مُكَمَّلَةً
- ٦١٣ . مُؤَرِّخاً أَوْ جَنّاً وَآخِرَ الْجُزْءِ وَالْأَظْهَرَهُ
- ٦١٤ . بِخَطِّ مُؤَثُّوقٍ لَوْ بَخَطَّه لِنَفْسِهِ كَفَى
- ٦١٥ . إِنْ حَضَرَ الْكُلُّ، وَإِلَّا اسْمِي سِنَّ ثِقَةٍ، صَحَّحَ شَيْخٌ أَمْ لَا

(وَيَكْتُبُ) الطالب (اسم الشَّيْخِ) الذي سمع الكتاب منه، وكنيته، ونسبه، كحدثنا أبو فلان فلان بن فلان بن فلان الفلاني، قال: ثنا فلان، ويسوق ما سمعه من الشيخ على لفظه (بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالسَّامِعِينَ قَبْلَهَا) أي: وإذا كتب الكتاب المسموع فيكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه، (مُكَمَّلَةً) أي: مكملة الأنساب والعدد، (مُؤَرِّخاً) أي: ويكتب تاريخ وقت السماع، (أَوْ) إن أحب كتب ذلك (جَنَّبَهَا بِالطَّرْءِ) في أول ورقة من الكتاب، (أَوْ) إن أحب كتبه (آخِرَ الْجُزْءِ، وَالْأَظْهَرَهُ) أي: وإن أحب في ظهر الكتاب، وحيث لا يخفى موضعه.

(بِخَطِّ) يتعلق بىكتب، أي: وينبغي أن يكون [٣٢-أ] التسميع بخط (مُؤَثُّوقٍ) به، (بِخَطِّ عُرْفَا) أي: غير مجهول الخط.

(وَلَوْ) اقتصر على إثبات سماعه (بِخَطِّهِ لِنَفْسِهِ كَفَى) فطالما فعل الثقات ذلك، (إِنْ حَضَرَ) مثبت السماع (الْكُلُّ، وَإِلَّا اسْتَمَلَى مِنْ ثِقَةٍ) من حاضريه فيثبته معتمداً على إخباره، (صَحَّحَ شَيْخٌ أَمْ لَا) أي: ولا يشترط كتابة الشيخ

المُسْمِعِ التَّصْحِيحَ عَلَى التَّسْمِيْعِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ كَاتِبَ السَّمَاعِ ثَقَّةً.

٦١٦. وَلْيُعِرِ الْمُسَمَّى بِهِ إِنْ يَسْتَعِرْ وَإِنْ يَكُنْ بِحَطِّ مَالِكٍ سَطْرًا

٦١٧. فَتَقْدَرَأَى حَفْصٌ وَإِسْمَاعِيلُ كَذَا الزُّبَيْرِيُّ فَرَضَهَا إِذْ سِيلُوا

٦١٨. إِذْ حَطُّهُ عَلَى الرَّضَابِ بِهِ دَلٌّ كَمَا عَلَى الشَّاهِدِ مَا تَحْمَلُ

٦١٩. وَلْيُحْدَرْ الْمَعَارُ تَطْوِينًا وَأَنْ يُثْبِتَ قَبْلَ عَرْضِهِ مَا لَمْ يُبْنَ

(وَلْيُعِرِ الْمُسَمَّى بِهِ) أي: من كان اسمه في طبقة السماع (إِنْ يَسْتَعِرْ) أي: إذا أراد أن يستعير الكتاب ليستنسخه أو ينقل سماعه منه استحباباً، (وَإِنْ يَكُنْ بِحَطِّ مَالِكٍ سَطْرًا) أي: وإن كان التسميع بخط مالك الكتاب، (فَقَدْرَأَى حَفْصٌ) هو ابن غياث<sup>(١)</sup> من أصحاب أبي حنيفة، (وَإِسْمَاعِيلُ) هو ابن إسحاق<sup>(٢)</sup> من أصحاب مالك، (كَذَا) أبو عبد الله (الزُّبَيْرِيُّ)<sup>(٣)</sup> من أصحاب الشافعي، (فَرَضَهَا) أي: الإعارة (إِذْ سِيلُوا) عن ذلك (إِذْ حَطُّهُ عَلَى الرَّضَابِ بِهِ دَلٌّ) فيلزمه إعارته وإن كان فيه بذل ماله، (كَمَا عَلَى الشَّاهِدِ مَا تَحْمَلُ) أي: كما يلزم

(١) ابن طلق أبو عمر النخعي، المتوفى سنة (١٩٤هـ). «الطبقات السننية في تراجم الحنفية»:

(٢٩٢/١). وانظر كلامه في «المحدث الفاصل»: (ص ٥٨٩).

(٢) ابن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم الأزدي، مولا هم البصري المالكي المتوفى

سنة (٢٨٢هـ). «تاريخ بغداد»: (٦/٢٨٤) و«سير أعلام النبلاء»: (١٣/٣٣٩).

(٣) اسمه: الزبير بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي،

المتوفى سنة (٣١٧هـ). «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١/٧). وانظر كلامه

في «المحدث الفاصل»: (ص ٥٨٩).

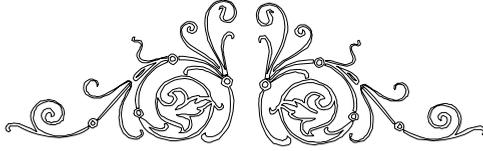
متحمل الشهادة أداؤها وإن كان فيه بذل نفسه بالسعي.

(وَلْيَحْذَرِ الْمُعَاذِرُ) إذا أعاره (تَطْوِينًا) بالعارية وإبطاءه عليه إلا بقدر الحاجة.

(وَلْيَحْذَرِ) (أَنْ يُثْبِتَ قَبْلَ عَرْضِهِ مَا لَمْ يُبَيِّنْ) أي: وإذا نسخ الكتاب فلا يُثبت

سماعه عليه، ولا يَنْقله إلا بعد العَرْض والمقابلة، وكذا إثبات سماع على

كتاب إلا أن يُبين في النقل والإثبات أن النسخة غير مُقابلة<sup>(١)</sup>.



(١) كتب الناسخ بجانب هذه العبارة في الحاشية اليسرى: «أي لا ينبغي إثبات السماع على

كتاب إلا بعد المقابلة إلا أن يبين... الخ». قلت: وهذا نص عبارة الناظم في شرحه

(١/٥٠٢).

## صفة رواية الحديث وأدائه

٦٢٠. وَلَيَرَوْ مِنْ كِتَابِهِ وَإِنْ عَرِي مِنْ حِفْظِهِ فَجَائِزٌ لِلْأَكْثَرِ  
 ٦٢١. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْمُنْعُ كَذَا عَنْ مَالِكٍ وَالصَّيْدَلَانِيِّ وَإِذَا  
 ٦٢٢. رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَنْ نُعْمَانَ الْمُنْعُ وَقَالَ ابْنُ الْحَسَنِ  
 ٦٢٣. مَعَ أَبِي يُوسُفَ ثُمَّ الشَّافِعِي وَالْأَكْثَرِينَ بِالْجُوزِ الْوَاسِعِ

(وَلَيَرَوْ مِنْ كِتَابِهِ وَإِنْ عَرِي مِنْ حِفْظِهِ فَجَائِزٌ لِلْأَكْثَرِ) أي: يجوز عند الجمهور رواية من لا يحفظ حديثه من كتابه معتمداً عليه، وثبتت الحجة به إن ضبط سماعه، وقابل كتابه كما سبق، (وَرُوِيَ) (عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْمُنْعُ<sup>(١)</sup>)، كَذَا عَنْ مَالِكٍ<sup>(٢)</sup> (وَأَبِي بَكْرٍ (الصَّيْدَلَانِيِّ<sup>(٣)</sup>) من الشافعية فقالوا: لا حجة إلا فيما رواه من حفظه.

(وَإِذَا رَأَى سَمَاعَهُ) في كتابه (وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَنْ نُعْمَانَ الْمُنْعُ) أي: عن أبي حنيفة أنه لا يجوز له روايته، (وَقَالَ) محمد (ابْنُ الْحَسَنِ مَعَ أَبِي يُوسُفَ ثُمَّ الشَّافِعِي<sup>(٤)</sup>)

(١) «الكفاية»: (٩١/٢).

(٢) المصدر السابق (٨٣/٢).

(٣) هو أبو بكر محمد بن داود بن محمد المروزي الصيدلاني الشافعي، المتوفى سنة

(٤٢٧هـ). «طبقات الشافعية»: (٣١/٤).

(٤) في «الرسالة»: (ص ٣٨٠).

وَالْأَكْثَرِينَ بِالْجَوَازِ الْوَاسِعِ<sup>(١)</sup> فيروي ما في كتابه وإن لم يذكر أحاديثه حديثاً حديثاً فإن شك فيه لم يجز الاعتماد عليه.

٦٢٤. وَإِنْ يَغِبُ وَغَلَبَتْ سَلَامَتُهُ جَازَتْ لَدَى جُمْهُورِهِمْ رِوَايَتُهُ

٦٢٥. كَذَلِكَ الضَّرِيرُ وَالْأُمِّيُّ لَا يَحْفَظَانِ يَضْبُطُ الْمُرْضِيُّ

٦٢٦. مَا سَمِعَا وَالْخُلْفُ فِي الضَّرِيرِ أَقْوَى، وَأَوْلَى مِنْهُ فِي الْبَصِيرِ

(وإن يغيب) عنه الكتاب [٣٢-ب] بإعارة أو ضياع، (وغلبت) على الظن (سلامته) من التغيير والتبديل، (جازت لدى جمهورهم روايته) منه؛ لأن باب الرواية مبني على غالب الظن، وذهب بعض أهل التشديد إلى أنه لا يجوز لجواز التغيير.

(كذلك الضرير والأمي) اللذان (لا يحفظان) حديثهما (يضبط المرضي ما سمعاً) أي: يجري الخلاف فيهما فإذا ضبط سماعهما<sup>(٢)</sup> ثقة، وحفظاً كتابيهما<sup>(٣)</sup> عن التغيير بحيث يغلب على الظن سلامته صححت روايتهما، (والخلف في الضرير أقوى، وأولى منه في البصير).

(١) انظر: «الكفاية»: (١٠٣-٩٦/٢).

(٢) في نشرة «دار الكتب»: (٥٠٤/١): سماعهما! وقد جاءت على الصواب في النشرة القديمة بعناية الأستاذ محمود الربيع (ص ٢٥٨).

(٣) في نشرة «دار الكتب»: (٥٠٤/١): كتابيه ما! وقد جاءت على الصواب في النشرة القديمة بعناية الأستاذ محمود الربيع (ص ٢٥٨).

## الرَّوَايَةُ مِنَ الْأَصْلِ

٦٢٧. وَلَيْرُو مِنْ أَصْلٍ أَوْ الْمُقَابِلِ بِهِ وَلَا يَجُوزُ بِالتَّسَاهُلِ
٦٢٨. مِمَّا بِهِ اسْمٌ شَيْخِهِ أَوْ أَخْذًا عَنْهُ لَدَى الْجُمُهورِ وَأَجَازًا ذَا
٦٢٩. أَيُّوبُ وَالْبُرْسَانِ قَدْ أَجَازَهُ وَرَخَّصَ الشَّيْخُ مَعَ الْإِجَازَةِ
٦٣٠. وَإِنْ يُخَالِفُ حِفْظُهُ كِتَابَهُ وَلَيْسَ مِنْهُ فَرَأَوْا صَوَابَهُ:
٦٣١. الْحِفْظُ مَعَ تَيْقُنٍ وَالْأَحْسَنُ الْجَمْعُ كَالْخِلَافِ مِمَّنْ يُتَّقَنُ

(وَلَيْرُو) الراوي إذا أراد أن يحدث ببعض مسموعاته (من أصل) أي: أصله الذي سمع منه، (أو المقابل به) أي: أو من نسخة مقابلة على أصله بمقابلة ثقة.

(وَلَا يَجُوزُ بِالتَّسَاهُلِ مِمَّا بِهِ اسْمٌ شَيْخِهِ) أي: بأن يحدث من أصل شيخه الذي لم يسمع فيه هو.

(أَوْ أَخْذًا عَنْهُ) أي: أو من نسخة كتبت عن شيخه تسكن نفسه إلى صحتها، (لَدَى الْجُمُهورِ) <sup>(١)</sup> يتعلق بلا يجوز.

(وَأَجَازًا ذَا أَيُّوبَ) <sup>(٢)</sup> ومحمد ابن أبي بكر (الْبُرْسَانِ) <sup>(٣)</sup> قَدْ أَجَازَهُ، وَرَخَّصَ الشَّيْخُ

(١) «الكفاية»: (١٥٩/٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

ابن الصلاح<sup>(١)</sup> فقال: اللهم إلا أن يكون (مع الإجازة) بأن كان له إجازة عن شيخه عامة لمروياته أو نحو ذلك إذ ليس فيه أكثر من رواية الزيادات بالإجازة بلفظ «أنا» أو «ثنا» والأمر في ذلك قريب.

(وإن يخالف حفظه كتابه) فإن كان إنما حفظ من كتابه فيرجع إلى كتابه، وإن كان (ليس منه) أي: حفظه ليس من كتابه بل من فم المحدث، أو القراءة على المحدث (قرأوا صوابه: الحفظ مع يقين) أي: الاعتماد على حفظه إذا كان غير شاك فيه.

(والأحسن الجمع) بينهما بأن يقول: حفظي كذا، وفي كتابي كذا، (كالخلاف ممن يتقن) أي: كما إذا حفظ شيئاً وخالفه فيه بعض الحفاظ فإنه يحسن فيه أن يقول: حفظي كذا، وقال فيه فلان كذا، أو نحو ذلك.



(١) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٢١١).

## الرواية بالمعنى

٦٣٢. وَلَيَزُو بِالْأَلْفَاظِ مَنْ لَا يَعْلَمُ مَدْلُولَهَا وَغَيْرُهُ فَالْمُعْظَمُ  
 ٦٣٣. أَجَازَ بِالْمَعْنَى وَقِيلَ: لَا الْخَبَرَ وَالشَّيْخُ فِي التَّصْنِيفِ قَطْعًا قَدْ حَظَرَ  
 ٦٣٤. وَلَيُقِلُّ الرَّاوي: بِمَعْنَى، أَوْ كَمَا قَالَ وَنَحْوُهُ كَشَكُّ أَهْمَا

(وَلَيَزُو بِالْأَلْفَاظِ) لا بالمعنى دون اللفظ (مَنْ لَا يَعْلَمُ مَدْلُولَهَا) ومقاصدها، وما يحيل معانيها بل يتقيد بلفظ الشيخ.

(وَغَيْرُهُ) أي: وغير من لا يعلم، وهو الذي يعلم مدلول الألفاظ، (فَالْمُعْظَمُ) من أهل الحديث والفقهاء والأصول (أَجَازَ) له الرواية (بِالْمَعْنَى) وَقِيلَ: لَا الْخَبَرَ) أي: لا يجوز [٣٣-أ] الرواية بالمعنى في الخبر وهو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتجاوز في غيره. (وَالشَّيْخُ) ابن الصلاح<sup>(١)</sup> (فِي التَّصْنِيفِ قَطْعًا قَدْ حَظَرَ)<sup>(٢)</sup> فقال: «ليس لأحد أن يُغَيِّرَ لَفْظَ شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ مُصَنَّفٍ وَيُثَبِّتَ بَدَلَهُ فِيهِ لَفْظًا آخَرَ بِمَعْنَاهُ».

(وَلَيُقِلُّ الرَّاوي: بِمَعْنَى) أي: من روى بالمعنى، (أَوْ: كَمَا قَالَ، وَنَحْوُهُ) أي: أو نحو هذا وما أشبه ذلك، وَرَدَّ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٣)</sup> وَغَيْرِهِ<sup>(٤)</sup>. (كَشَكُّ أَهْمَا)

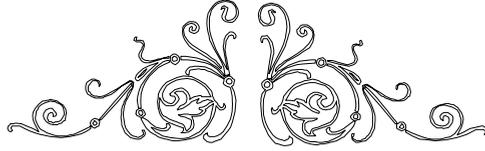
(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٢١٤).

(٢) في الأصل: مطلقاً حظر. وهو مخالف لما في «الألفية».

(٣) انظر: «الكفاية»: (٩/٢ - ١٠).

(٤) كأنس بن مالك: «الكفاية»: (١٥/٢) و أبي الدرداء: «الكفاية»: (١٣/٢ - ١٤).

أي: كمسألة ما إذا شكَّ القارئ أو الشيخ في لفظية أو أكثر فقرأها على الشكِّ فإنه يحسُنُ أن يقول: «أو كما قال»؛ لأنه يتضمن إجازة من الراوي وإذناً في رواية صوابها عنه إذا بان.



## الاقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِ الْحَدِيثِ

- ٦٣٥ . وَحَذَفَ بَعْضَ الْمُتَنِ فَاُمْنَعُ أَوْ أَجِزُ      أَوْ إِنْ أُتِمَّ أَوْ لِعَالِمٍ وَمِزُ  
 ٦٣٦ . ذَا بِالصَّحِيحِ إِنْ يَكُنْ مَا اخْتَصَرَهُ      مُنْفَصِلًا عَنِ الَّذِي قَدْ ذَكَرَهُ  
 ٦٣٧ . وَمَا لِذِي تَهْمَةٍ أَنْ يَفْعَلَهُ      فَإِنْ أَبِي فَجَازَ أَنْ لَا يُكْمَلَهُ  
 ٦٣٨ . أَمَّا إِذَا قُطِّعَ فِي الْأَبْوَابِ      فَهُوَ إِلَى الْجَوَازِ ذُو اقْتِرَابِ

(وَحَذَفَ بَعْضَ الْمُتَنِ) والاقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِهِ عَلَى أَقْوَالٍ، (فَاُمْنَعُ) أَي: فَأَحَدُهَا الْمَنْعُ مُطْلَقًا، (أَوْ أَجِزُ) أَي: وَالثَّانِي الْجَوَازُ مُطْلَقًا إِذْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا بِمَا تَمَّ بِه تَعَلُّقًا يَحُلُّ حَذْفَهُ بِالْمَعْنَى، (أَوْ إِنْ أُتِمَّ) أَي: وَالثَّلَاثُ: إِنْ كَانَ رَوَاهُ عَلَى التَّمَامِ مَرَّةً أُخْرَى هُوَ أَوْ غَيْرِهِ جَازٌ وَإِلَّا فَلَا، (أَوْ لِعَالِمٍ وَمِزُ ذَا بِالصَّحِيحِ) أَي: وَالرَّابِعُ - وَهُوَ الصَّحِيحُ - : أَنَّهُ يَجُوزُ مِنَ الْعَالِمِ، (إِنْ يَكُنْ مَا اخْتَصَرَهُ مُنْفَصِلًا عَنِ الَّذِي قَدْ ذَكَرَهُ) غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِه بِحَيْثُ لَا تَخْتَلِفُ الدَّلَالَةُ فِيمَا نَقَلَهُ بِتَرْكِهِ مَا تَرَكَهُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ خَبَرَيْنِ مُنْفَصِلَيْنِ.

(وَمَا لِذِي تَهْمَةٍ أَنْ يَفْعَلَهُ) لِثَلَاثِ تَهْمَةٍ بِأَنَّهُ زَادَ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ مَا لَمْ يَكُنْ سَمِعَهُ، أَوْ أَنَّهُ نَسِيَ فِي الثَّانِي بَاقِيَ الْحَدِيثِ لِقَلَّةِ ضَبْطِهِ، فَيَنْفِي هَذِهِ الظَّنَّ<sup>(١)</sup> عَنِ نَفْسِهِ.  
 (فَإِنْ أَبِي) أَي: فَإِنْ خَالَفَ وَرَوَاهُ نَاقِصًا مَرَّةً (فَجَازَ أَنْ لَا يُكْمَلَهُ)؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ

(١) هي: التهمة. «تاج العروس» مادة (ظنن).

عذراً له لثلاثيهم بأنه زاد في حديثه.

(أَمَّا إِذَا قُطِّعَ) الحديثُ الواحدُ وفُرِّقَ (في الأبوابِ) بحسبِ الاحتجاجِ به  
على مسألةٍ مسألةٍ (فهو إلى الجوازِ ذُو اقْتِرَابٍ) وقد فعله البخاريُّ وغيره.



## التَّسْمِيعُ بِقِرَاءَةِ اللَّحَنِ، وَالْمُصْحَفِ

٦٣٩. وَلِيَحْذَرَ اللَّحَانَ وَالْمُصْحَفَا عَلَى حَدِيثِهِ بِأَنْ يُحَرِّفَا  
 ٦٤٠. فَيَدْخُلَا فِي قَوْلِهِ: مَنْ كَذَبَا فَحَقُّ النَّحْوِ عَلَى مَنْ طَلَبَا  
 ٦٤١. وَالْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لَا الْكُتُبِ أَدْفَعُ لِلتَّصْحِيفِ فَاسْمَعُ وَادَّأَبِ

(وَلِيَحْذَرَ) الشيخ (اللَّحَانَ وَالْمُصْحَفَا عَلَى حَدِيثِهِ) فلا يروي حديثه بقراءة لِحَانٍ أو مصحفٍ (بِأَنْ يُحَرِّفَا فَيَدْخُلَا<sup>(١)</sup> فِي قَوْلِهِ: مَنْ كَذَبَا) أي: فيدخل في قوله عليه السلام: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؛ لأنه لم يكن يَلْحَنُ فمهما رويت [٣٣-ب] عنه ولحنت فيه كذبت عليه.

(فَحَقُّ النَّحْوِ عَلَى مَنْ طَلَبَا) ليتخلص به عن شيئين: اللحن والتحريف.

(وَالْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لَا الْكُتُبِ أَدْفَعُ لِلتَّصْحِيفِ فَاسْمَعُ وَادَّأَبِ) فقلما سلِمَ من التصحيف من أخذ العلم من الصُّحُفِ من غير تدريب المشايخ.



(١) كذا في الأصل، والذي في طبعات الألفية ونسخها الخطية التي وقفت عليها: فيدخل.

## إِصْلَاحُ اللَّحْنِ، وَالْخَطَأِ

٦٤٢. وَإِنْ أَتَى فِي الْأَصْلِ لَحْنٌ أَوْ خَطَأٌ      فَقِيلَ: يُرْوَى كَيْفَ جَاءَ غَلَطًا
٦٤٣. وَمَذْهَبُ الْمُحَصِّلِينَ يُصْلِحُ      وَيُقْرَأُ الصَّوَابُ وَهُوَ الْأَرْجَحُ
٦٤٤. فِي اللَّحْنِ لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ      وَصَوَّبُوا الْإِبْقَاءَ مَعَ تَضْيِيبِهِ
٦٤٥. وَيُذَكَّرُ الصَّوَابُ جَانِبًا كَذَا      عَنْ أَكْثَرِ الشُّيُوخِ نَقْلًا أُخِذًا
٦٤٦. وَالْبَدْءُ بِالصَّوَابِ أَوْلَى وَأَسَدٌ      وَأَصْلَحُ الْإِصْلَاحِ مِنْ مَثْنٍ وَرَدٌ

(وَإِنْ أَتَى فِي الْأَصْلِ لَحْنٌ أَوْ خَطَأٌ فَقِيلَ) - قاله ابن سيرين وغيره<sup>(١)</sup> - : (يُرْوَى كَيْفَ جَاءَ غَلَطًا) أي: على الخطأ كما وقع، (وَمَذْهَبُ الْمُحَصِّلِينَ) من المحدثين: (يُصْلِحُ وَيُقْرَأُ الصَّوَابُ)، وإليه ذهب الأوزاعي<sup>(٢)</sup> وابن المبارك<sup>(٣)</sup>، (وَهُوَ الْأَرْجَحُ فِي اللَّحْنِ لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ) فإنَّ إصلاح مثل ذلك واجب على تجويز الرواية بالمعنى، (وَصَوَّبُوا الْإِبْقَاءَ) وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه، (مَعَ تَضْيِيبِهِ) عليه (وَيُذَكَّرُ الصَّوَابُ جَانِبًا) في الحاشية، (كَذَا عَنْ أَكْثَرِ الشُّيُوخِ نَقْلًا أُخِذًا) قال ابن فارس: «وهذا أحسن ما سمعت في هذا الباب».

(١) «المحدث الفاضل»: (ص ٥٣٨) ط. دار الفكر.

(٢) المصدر السابق (ص ٥٢٤).

(٣) «جامع بيان العلم وفضله»: (١/ ١٦٤) ط. الريان.

(وَالْبَدْءُ بِالصَّوَابِ) إذا قرأ الرَّاوِي [أو القارئ] <sup>(١)</sup> عليه شيئاً من ذلك (أَوْلَى وَأَسَدٌ)، ثم يقول: وقع في الرواية كذا وكذا؛ كيلا يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل.

(وَأَصْلِحِ الإِصْلَاحِ) أن يكون ما يُصْلَحُ به الفاسد (مِنْ مَثْنٍ وَرَدٌ) في أحاديث أُخْرَ فَإِنَّ ذَاكَرَهُ آمِنٌ من أن يكون مُتَقَوِّلاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يُقَل.

٦٤٧. وَلِيَّاتٍ فِي الأَصْلِ بِمَا لَا يَكْثُرُ كَابْنٍ وَحَرْفٍ حَيْثُ لَا يُعَيَّرُ

٦٤٨. وَالسَّقَطُ يُدْرَى أَنَّ مِنْ فَوْقٍ أَتَى بِهِ يُزَادُ بَعْدَ يَعْنِي مُثَبَّتًا

(وَلِيَّاتٍ فِي الأَصْلِ بِمَا لَا يَكْثُرُ) أي: إذا كان الساقط من الأصل شيئاً يسيراً يعلم أنه سقط في الكتابة وهو معروف (كأبن) في النسب، (وَحَرْفٍ، حَيْثُ لَا يُعَيَّرُ) أي: لا يختلف المعنى به، من غير تنبيه على سقوطه (وَالسَّقَطُ يُدْرَى أَنَّ مِنْ فَوْقٍ أَتَى بِهِ) أي: وإذا كان الساقط يُعْلَمُ أنه سَقَطَ مِنْ بَعْضٍ مِنْ تَأَخَّرَ مِنْ رِوَاةِ الْحَدِيثِ، وَأَنَّ مِنْ فَوْقِهِ مِنْ الرِّوَاةِ أَتَى بِهِ فَإِنَّهُ (يُزَادُ) فِي الأَصْلِ (بَعْدَ يَعْنِي «مُثَبَّتًا») أي: ويؤتى قبله بلفظ «يعني» كما روى عن ابن مهدي عن المحاملي بسنده إلى عروة عن عمرة -يعني- عن عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُدْني إليَّ رَأْسَهُ وَأَرْجُلَهُ».

قال الخطيب <sup>(٢)</sup>: كان في أصل ابن مهدي عن عمرة قالت: «كان» فألحقنا

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «شرح الناظم»: (١/٥١٥).

(٢) «الكفاية»: (٢/١٤٧).

فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه بُدٌّ، وعلمنا أن المحاملي كذلك رواه، وإنما سقط من كتاب شيخنا وقلنا فيه: «يعني عن عائشة»؛ لأن ابن مهدي [٣٤ - أ] لم يقل لنا ذلك.

٦٤٩. وَصَحَّحُوا اسْتِدْرَاكَ مَا دَرَسَ فِي كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ يَعْرِفُ

٦٥٠. صِحَّتُهُ مِنْ بَعْضِ مَتْنٍ أَوْ سَنَدٍ كَمَا إِذَا ثَبَّتَهُ مَنْ يُعْتَمَدُ

٦٥١. وَحَسَّنُوا الْبَيَانَ كَالْمُسْتَشْكِلِ كَلِمَةً فِي أَصْلِهِ فَلْيَسْأَلِ

(وَصَحَّحُوا اسْتِدْرَاكَ مَا دَرَسَ فِي كِتَابِهِ) بتقطيع أو بلل أو نحوه (من) كتاب (غَيْرِهِ إِنْ يَعْرِفُ صِحَّتُهُ) وَوَثَّقَ بصاحب الكتاب بأن يكون قد أخذه عن شيخه وهو ثقة أو نحو ذلك، سواء كان ما درس (من بَعْضِ مَتْنٍ أَوْ سَنَدٍ كَمَا إِذَا ثَبَّتَهُ مَنْ يُعْتَمَدُ) أي: كما أن الحكم كذلك فيما إذا شكَّ المحدث في شيء فاستثبته من ثقة غيره من حفظه أو كتابه.

(وَحَسَّنُوا الْبَيَانَ) أي: أن يبين مَنْ ثَبَّتَهُ بأن يقول: «أنا فلان، وثبتني فلان»، (كَالْمُسْتَشْكِلِ كَلِمَةً فِي أَصْلِهِ فَلْيَسْأَلِ) أي: كما أن الحكم كذلك فيما إذا وَجَدَ في أصله كلمةً من غريب العربية أو غيرها غَيْرَ مَقِيَّدَةٍ وَأَشْكَلَتْ عَلَيْهِ، فجائز أن يسأل عنها أهل العلم بها، ويرويها على ما يخبرونه به.



## اِخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الشُّيُوخِ

- ٦٥٢ . وَحَيْثُ مِنْ أَكْثَرٍ مِنْ شَيْخٍ سَمِعَ      مَتْنًا بِمَعْنَى لَا بِلَفْظٍ فَقَنَعَ
- ٦٥٣ . بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَسَمَى الْكُلَّ: صَحَّ      عِنْدَ مُجِيزِي النَّقْلِ مَعْنَى وَرَجَحَ
- ٦٥٤ . بَيَانُهُ مَعَ قَالَ أَوْ مَعَ قَالَا      وَمَا بِبَعْضِ ذَا وَذَا وَقَالَا:
- ٦٥٥ . اقْتَرَبَا فِي اللَّفْظِ أَوْ لَمْ يَقُولَا:      صَحَّ لَهُمْ وَالْكَتُبُ إِنْ تُقَابَلِ
- ٦٥٦ . بِأَصْلِ شَيْخٍ مِنْ شُيُوخِهِ فَهَلْ      يُسَمَّى الْجَمِيعَ مَعَ بَيَانِهِ؟ اِحْتَمَلْ

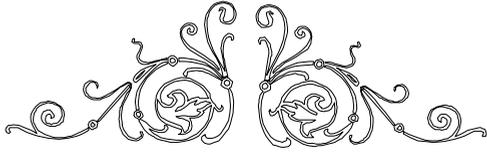
(وَحَيْثُ مِنْ أَكْثَرٍ مِنْ شَيْخٍ) أي: من شيخين فأكثر، (سَمِعَ) راوي الحديث (مَتْنًا بِمَعْنَى لَا بِلَفْظٍ) أي: بلفظٍ مختلف والمعنى واحد، (فَقَنَعَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ) من شيوخه، (وَسَمَى الْكُلَّ: صَحَّ عِنْدَ مُجِيزِي النَّقْلِ مَعْنَى) أي: من يجيز الرواية بالمعنى وهم الأكثرون.

(وَرَجَحَ بَيَانُهُ) أي: أن يبين لفظ الرواية لمن هي بقوله: «وهذا لفظ فلان» ونحوه للخروج من الخلاف، (مَعَ قَالَ، أَوْ مَعَ قَالَا) أي: ثم هو مخير بين أن يُفَرِّدَ فعل القول فيخصَّصُهُ بمن له اللفظ فيقول: «أنا فلان وفلان - واللفظ له - قال..» وبين أن يأتي بالفعل لهما فيقول: «قالا أنا فلان».

(وَمَا بِبَعْضِ ذَا وَذَا) أي: وما أتى به الراوي بلفظ أحد الشيخين وبعض لفظ الآخر ولم يبين لفظ أحدهما من الآخر (وَقَالَا: اقْتَرَبَا فِي اللَّفْظِ) أي: بل قال: «وتقاربا في اللفظ» أو: «والمعنى واحد» ونحو ذلك (أَوْ لَمْ يَقُولَا) أي:

وكذا لو لم يقل: «وتقاربا» وما أشبهها، (صَحَّ لَهُمْ) أي: فهو جائز صحيح أيضاً عند من جَوَزَ الرواية بالمعنى.

(وَالْكَتُبُ إِن تَقَابَلِ بِأَصْلِ شَيْخٍ مِنْ شُيُوخِهِ) أي: ومتى قوبل كتاب من الكتب المصنفة سمعه على شيخين فأكثر بأصل أحد شيوخه أو شيوخه دون بقية، (فَهَلْ يُسَمَّى الْجَمِيعُ) أي: جميع شيوخه في روايته لذلك الكتاب (مَعُ يَبَانُهُ؟) أي: بيان أن اللفظ للشيخ الذي قابله بأصله، (اِحْتَمَلُ) أن يجوز كالأول واحتمل أن لا؛ لعدم علمه [٣٤-ب] بكيفية رواية الآخرين.



## الزيادة في نسب الشيخ

٦٥٧. وَالشَّيْخُ إِنْ يَأْتِ بِبَعْضِ نَسَبٍ مَنْ فَوْقَهُ فَلَا تَزِدْ وَاجْتَنِبْ  
 ٦٥٨. إِلَّا بِفَضْلِ نَحْوِ هُوَ أَوْ يَعْنِي أَوْجِعْ بِأَنَّ وَأَنْسُبَنَّ الْمُعْنِي  
 ٦٥٩. أَمَّا إِذَا الشَّيْخُ أَتَمَّ النَّسَبَا فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ فَقَطْ فَذَهَبَا  
 ٦٦٠. الْأَكْثَرُونَ لِجَوَازِ أَنْ يُتَمَّ مَا بَعْدَهُ وَالْفَضْلُ أَوْلَى وَأَتَمَّ

(وَالشَّيْخُ إِنْ يَأْتِ) في روايته للحديث (بِبَعْضِ نَسَبٍ مَنْ فَوْقَهُ) أي: إذا اقتصر في نسب شيخه أو من فوقه على بعضه، (فَلَا تَزِدْ) في النسب على ما ذكر منه الشيخ، (وَاجْتَنِبْ إِلَّا بِفَضْلِ) يُبَيِّنُ أَنَّهُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى الشَّيْخِ، (نَحْوِ هُوَ) ابن فلان الفلاني، (أَوْ يَعْنِي) ابن فلان، (أَوْجِعْ بِأَنَّ وَأَنْسُبَنَّ الْمُعْنِي) فقل: «ثنا فلان أن فلان بن فلان حدّته».

(أَمَّا إِذَا الشَّيْخُ أَتَمَّ النَّسَبَا فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ فَقَطْ) واقتصر في بقية الكتاب على اسم الشيخ (فَذَهَبَا الْأَكْثَرُونَ لِجَوَازِ أَنْ يُتَمَّ مَا بَعْدَهُ) أي: إلى أنه يجوز لمن سَمِعَ مِنَ الشَّيْخِ أَنْ يَفْرُدَ مَا بَعْدَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مَعَ إِتْمَامِ نَسَبِ شَيْخِ شَيْخِهِ فِيهِ، (وَالْفَضْلُ) بقوله: «يعني ابن فلان» أو: «هو ابن فلان» (أَوْلَى وَأَتَمَّ).

## الرواية من النسخ التي إسنادها واحد

٦٦١. وَالنُّسْخُ الَّتِي بِإِسْنَادٍ قَطُّ تَجْدِيدُهُ فِي كُلِّ مَتْنٍ أَحْوَطُ
٦٦٢. وَالْأَغْلَبُ الْبَدْءُ بِهِ وَيُذَكَّرُ مَا بَعْدَهُ مَعَ وَبِهِ وَالْأَكْثَرُ
٦٦٣. جَوَزَ أَنْ يُفْرَدَ بَعْضًا بِالسَّنَدِ لِأَخِيذِ كَذَا وَالْإِفْصَاحُ أَسَدُ
٦٦٤. وَمَنْ يُعِيدُ سَنَدَ الْكِتَابِ مَعَ آخِرِهِ اِحْتِاطٌ وَخُلْفًا مَارَفَعُ

(وَالنُّسْخُ الَّتِي بِإِسْنَادٍ قَطُّ) أي: إسناد أحاديثها إسناد واحد (تَجْدِيدُهُ فِي كُلِّ مَتْنٍ أَحْوَطُ) أي: فالأحوط أن تجدد ذكر الإسناد عند كل حديث منها ويوجد ذلك في الأصول القديمة، (وَالْأَغْلَبُ الْبَدْءُ بِهِ) أي: بالإسناد في أولها أو في أول كل مجلس من سماعها، (وَيُذَكَّرُ مَا بَعْدَهُ مَعَ) قوله في كل حديث بعد الحديث الأول: (وبه) أو: «بالإسناد» ونحو ذلك.

(وَالْأَكْثَرُ جَوَزَ أَنْ يُفْرَدَ بَعْضًا) مما بعد الحديث الأول (بِالسَّنَدِ) المذكور في أوله (لِأَخِيذِ كَذَا) أي: لمن سمع بذكر السند في أوله وإدراج ما بعده عليه؛ لأن المعطوف له حكم المعطوف عليه، وذهب بعض إلى المنع إلا مع بيان كيفية التحمل.

(وَالْإِفْصَاحُ أَسَدُ) أي: وعلى القول بالجواز فالأحسن البيان.

(وَمَنْ يُعِيدُ سَنَدَ الْكِتَابِ مَعَ آخِرِهِ اِحْتِاطٌ) أي: وما يفعله بعضهم من إعادة السند في آخر الكتاب والجزء فاحتياطٌ وتأكيُدٌ، (وَخُلْفًا مَارَفَعُ) أي: ولا يرفع الخلاف في أفراد كل حديثٍ بالسند.

## تَقْدِيمُ الْمَتْنِ عَلَى السَّنَدِ

٦٦٥ . وَسَبَقُ مَتْنٍ لَوْ تَقْدِيمُ الْمَتْنِ عَلَى السَّنَدِ لَا يَمْنَعُ الْوَصْلَ وَلَا أَنْ يَتَّيَدِيَ

٦٦٦ . رَأَوْا كَذَابًا سَأَلَ: خُلْفُ النَّقْلِ مَعْنَى يَتَّجِهْ

٦٦٧ . فِي ذَا كَبَعْضِ الْمَتْنِ ضٍ فِيهِ ذَا الْخِلَافِ نُقْلًا

(وَسَبَقُ مَتْنٍ لَوْ يَبْعُضُ سَنَدًا) أي. وإذا قدم الراوي الحديثَ على السند كأن يقول: «قال عليه السلام كذا، أخبرنا به فلان» ويذكر سنده، أو قدّم بعض الإسناد مع المتن على بقية السند كأن يقول: «روى فلان عن فلان عنه عليه السلام كذا، أنا به فلان» ويسوق سنده إلى فلان؛ (لَا يَمْنَعُ) ذلك (الْوَصْلَ، وَلَا) يمنع ذلك (أَنْ يَتَّيَدِيَ [٣٥-أ] رَأَوْا كَذَابًا) أي: من تحمّله من شيخه كذلك أن يتدّى (يَسْنَدًا) أي: بالإسناد جميعه أوّلاً ثم يذكر المتن (فَمُتَّجِهٌ)، جَوَّزَهُ بعض المتقدمين.

(وَقَالَ: ) ابن الصلاح<sup>(١)</sup> (خُلْفُ النَّقْلِ مَعْنَى يَتَّجِهْ فِي ذَا كَبَعْضِ الْمَتْنِ قَدِّمْتَ عَلَى بَعْضِ فِيهِ ذَا الْخِلَافِ نُقْلًا) أي: ينبغي أن يكون فيه خلاف كالخلاف في تقديم بعض المتن على بعضه حكي المنع منه على القول بعدم جواز الرواية بالمعنى، والجواز على القول بجوازها.

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٢٢٩).

## إذا قال الشيخ: مثله، أو نحوه

- ٦٦٨ . وَقَوْلُهُ مَعَ حَذْفِ مَتْنٍ مِثْلَهُ أَوْ نَحْوَهُ يُرِيدُ مَتْنًا قَبْلَهُ
- ٦٦٩ . فَلَا ظَهْرَ الْمُنْعِ مِنْ أَنْ يُكْمَلَهُ بِسَنَدِ الثَّانِي وَقِيلَ: بَلْ لَهُ
- ٦٧٠ . إِنْ عَرَفَ الرَّاويَّ بِالتَّحْفُظِ وَالضَّبْطِ وَالتَّمْيِيزِ لِلتَّلْفِظِ
- ٦٧١ . وَالمُنْعِ فِي نَحْوِ فَقَطْ قَدْ حُكِيََا وَذَا عَلَى النَّقْلِ بِمَعْنَى بُيَا
- ٦٧٢ . وَاخْتِيرَ أَنْ يَقُولَ: مِثْلَ مَتْنٍ قَبْلُ وَمَتْنُهُ كَذَا، وَيَبْنَى
- ٦٧٣ . وَقَوْلُهُ: إِذْ بَعْضُ مَتْنٍ لَمْ يُسَقَّ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَالْمُنْعُ أَحَقُّ
- ٦٧٤ . وَقِيلَ: إِنْ يَعْرِفُ كِلَاهُمَا الخَبْرَ يُرْجَى الجَوَازُ وَالبَيَانُ المَعْتَبَرُ
- ٦٧٥ . وَقَالَ: إِنْ يُجِزُ فَبِالإِجَازَةِ لِمَا طَوَى وَاغْتَفَرُوا إِفْرَادَهُ

(وَقَوْلُهُ) أَي: الشَّيْخُ إِذَا رَوَى حَدِيثًا بِإِسْنَادِ لَهُ، وَذَكَرَ مَتْنَ الْحَدِيثِ ثُمَّ أَتَبَعَهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ (مَعَ حَذْفِ مَتْنٍ) لِهَذَا الإِسْنَادِ: (مِثْلُهُ أَوْ نَحْوَهُ، يُرِيدُ) بِقَوْلِهِ ذَلِكَ (مَتْنًا قَبْلَهُ) لِجَحِيلٍ بِهِ عَلَى الْمَتْنِ الأَوَّلِ (فَالأَظْهَرُ المُنْعُ) لِمَنْ سَمِعَ مِنْهُ ذَلِكَ (وَمِنْ أَنْ يُكْمَلَهُ) أَي: حَدِيثِ السَّنَدِ الأَوَّلِ؛ (بِسَنَدِ الثَّانِي، وَقِيلَ: بَلْ) يَجُوزُ (لَهُ) ذَلِكَ (إِنْ عَرَفَ الرَّاويَّ) لِذَلِكَ (بِالتَّحْفُظِ وَالضَّبْطِ وَالتَّمْيِيزِ لِلتَّلْفِظِ) أَي: يَذْهَبُ إِلَى تَمْيِيزِ الأَلْفَازِ، وَعَدِ الحُرُوفِ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ لَمْ يَجِزْ.

(وَالْمُنْعُ فِي) لَفْظِ (نَحْوِ فَقَطْ قَدْ حُكِيََا) وَأَنَّهُ يَجُوزُ فِي قَوْلِهِ مِثْلَهُ (وَذَا عَلَى النَّقْلِ بِمَعْنَى بُيَا) فَلَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ لَمْ يَجِزْ الرِّوَايَةَ بِالمَعْنَى، وَعَلَى مَذْهَبِ

من يجيز فلا فرق بين مثله ونحوه.

(وَاخْتِيزَ أَنْ يَقُولَ) من رَوَى مثل هذا بعد أن يُورد الإسناد: (مِثْلُ مَنْ قَبْلُ وَمِثْلُهُ كَذَا، وَيَبْنِي) أي: مثل حديث قبله مثله كذا وكذا، ثم يسوقه.

(وَقَوْلُهُ: إِذْ بَعْضُ مَنْ لَمْ يُسَقِّ) أي: وإذا أتى الراوي ببعض الحديث وحذف بقيته وأشار إليه بقوله: (وَذَكَرَ الْحَدِيثَ) أو: ذكره، أو: الحديث، أو نحوه، ولم يكن تقدم كمال الحديث. (فَالْمَنْعُ) لمن سمع ذلك أن يَتِمَّ الحديث بل يقتصر على ما سمع منه إلا مع البيان.

وهذا (أَحَقُّ) بالمنع من المسألة التي قبلها؛ لأنها ساق فيها جميع المتن قَبْلُ. (وَقِيلَ) - قاله الإسماعيلي - : (إِنْ يَعْرِفُ كِلَاهُمَا) أي: المحدث والقارئ ذلك (الْحَبْرُ يُرْجَى الْجَوَازُ وَالْيَبَانُ الْمُعْتَبَرُ) بأن يقول: كما قال. وطريق إتمامه أن تقتص (١) ما ذكره الشيخ منه، ثم تقول: قَالَ، وذكر الحديث. ثم تقول: وتمامه كذا وكذا وتسوقه.

(وَقَالَ: ) ابن الصلاح (٢): (إِنْ يَجُزُّ) ما قال الإسماعيلي، (فَبِالإِجَازَةِ) [٣٥ - ب] أي: فالتحقيق فيه أنه بطريق الإجازة، (لِمَا طَوَى) أي: فيما لم يذكره الشيخ، (وَاعْتَمَرُوا إِفْرَادَهُ) أي: أفراد الباقي المدرج بلفظ الإجازة لكونها إجازة قوية من جهات مع كون أوله سماعاً.

(١) في مطبوعة «شرح ألفية العراقي»: (١٢/٢): يقتصر. خطأ، ياباه تركيب العبارة حيث لم تتعدَّ بعلَى.

(٢) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٢٣٣).

## إبدال الرسول بالنبي، وعكسه

٦٧٦. وَإِنْ رَسُولٌ بِنَبِيٍّ أَبْدِلَا      فَالظَّاهِرُ الْمُنْعُ كَعَكْسِ فِعْلًا

٦٧٧. وَقَدْ رَجَا جَوَازَهُ ابْنُ حَنْبَلٍ      والنووي صَوَّبَهُ وَهُوَ جَلِيٌّ

(وَإِنْ رَسُولٌ بِنَبِيٍّ أَبْدِلَا) كأن يكون في الرواية: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول: عن النبي، (فَالظَّاهِرُ الْمُنْعُ)؛ لأن شرط الرواية بالمعنى أن لا يختلف وهنا يختلف. (كَعَكْسِ فِعْلًا) وهو إبدال النبي بالرسول.

(وَقَدْ رَجَا جَوَازَهُ ابْنُ حَنْبَلٍ) لما سأله ابنه صالح: يكون في الحديث: «رسول الله» فيجعل: «النبي»؟ فقال: أرجو أن لا يكون به بأس.

(والنووي صَوَّبَهُ) فقال<sup>(١)</sup>: الصواب - والله أعلم -، جوازه. (وَهُوَ جَلِيٌّ) فإنه - وإن اختلف معناهما - فلا يختلف في نسبة ذلك القول لقائله بأي وصف وصفه إذا كان يُعَرَّفُ به.



(١) في «التقريب»: (١/٥٦٠) مع «التدريب».

## السمع على نوع من الوهن، أو عن رجلين

- ٦٧٨ . ثُمَّ عَلَى السَّامِعِ بِالْمَذَاكِرَةِ      بَيَانُهُ كَنَوْعٍ وَهْنٍ خَامِرَةٌ
- ٦٧٩ . وَالْمَتْنُ عَنْ شَخْصَيْنِ وَاحِدٍ جُرِحَ      لَا يَحْسُنُ الْحَذْفُ لَهُ لَكِنْ يَصِحُّ
- ٦٨٠ . وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كَنَى فَلَمْ يُوفَ      وَالْحَذْفُ حَيْثُ وَثَقَا فَهوَ أَخْفُ
- ٦٨١ . وَإِنْ يَكُنْ عَنْ كُلِّ رَاوٍ قِطْعَةٌ      أَجْزُبِ بِالْأَمِينِ بِخَلْطِ جَمْعِهِ
- ٦٨٢ . مَعَ الْبَيَانِ كَحَدِيثِ الْإِنْفِكَ      وَجَرِحَ بَعْضٌ مُقْتَضٍ لِلتَّرْكِ
- ٦٨٣ . وَحَذْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْنَادِ      فِي الصُّورَتَيْنِ امْتِنَعَ لِلْإِزْدِيَادِ

(ثُمَّ عَلَى السَّامِعِ) مِنَ الشَّيْخِ مِنْ حِفْظِهِ (بِالْمَذَاكِرَةِ بَيَانُهُ) بقوله: ثنا مذاكرة، أو في المذاكرة، ونحوه، للتساهل فيها والحفظ خَوَان. كنوع (وَهْنٍ خَامِرَةٌ) أي: كما إذا كان في سماعه نوع من الوهن، كأن يسمع من غير أصل، أو كان هو أو شيخه يَتَحَدَّثُ أو يَنْسَخُ أو يَنْعَسُ وقت القراءة، وسماعه بقراءة مُصَحَّفٍ، أو لِحَانٍ، أو كتابة التسميع بِخَطٍّ من فيه نظر، فإن عليه بيانه لأن تركه نوع تدليس.

(وَالْمَتْنُ) إذا كان (عَنْ شَخْصَيْنِ وَاحِدٍ) منهما (جُرِحَ لَا يَحْسُنُ الْحَذْفُ لَهُ) أي: للمجروح والاقْتِصَارُ على الآخر؛ لجواز أن يكون فيه شيء عن المجروح لم يذكره الآخر، وحوّل لفظ أحدهما على الآخر.

(لَكِنْ يَصِحُّ) لأن امتناع ذلك ليس امتناع تحريم؛ لأن ما ذُكِرَ من الاحتمال

نادر.

(وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كَتَبِي) أي: عن المجروح بقوله: وآخر. (فَلَمْ يُؤْفَ) أي: وهذا القول لا فائدة فيه.

(وَالْحَدِيثُ حَيْثُ وَتَقَا) أي: إذا كان الحديث عن ثقتين. (فَهُوَ أَخْفَ) لكن ينبغي أن لا يُسْقَطَ أَحَدَهُمَا لِتَطَرُّقِ الاحتمال المذكور.

(وَإِنْ يَكُنْ عَنْ كُلِّ رَاوٍ قِطْعَةٌ) أي: وإذا لم يكن سَمِعَ جميع الحديث من شيخ واحد، بل سَمِعَ قِطْعَةً مِنْهُ مِنْ شَيْخٍ، وَقِطْعَةً مِنْ آخَرَ، فَمَا زَادَ (أَجْزُبِلَا) مَيْزَ بِحَلْطِ جَمْعَةٍ) أي: فإنه يجوز له أن يخلط الحديث [٣٦-أ] ويرويه عنهما أو عنهما جميعاً (مَعَ الْبَيَانِ) أن عن كل شيخ بعض الحديث من غير تمييز لما سمعه من كل [شيخ] <sup>(١)</sup> من الآخر.

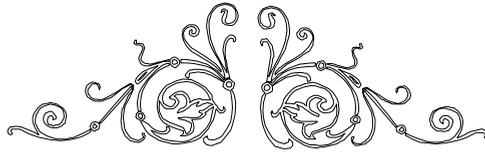
(كَحَدِيثِ الْإِفْكِ) في «الصحیح» <sup>(٢)</sup> من رواية الزهري حيث قال: حدثني عروة، وسعيد ابن المسيب، وعلقمة، وعبيد الله، عن عائشة قال: وكلُّ قد حدثني طائفة من حديثها، ودخل حديث بعضهم في بعض، وأنا أو عوى الحديث بعضهم من بعض، فذكر الحديث. (وَجَرَحُ بَعْضٍ) في مثل هذه الصورة (مُقْتَضٍ لِلتَّرْكِ) فَيُطْرَحُ جَمِيعُ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ قِطْعَةٍ مِنْهُ إِلَّا وَجَائِزٌ أَنْ تَكُونَ عَنْ ذَلِكَ الْمَجْرُوحِ.

(وَحَدَفَ وَاحِدٌ مِنَ الْإِسْنَادِ) فيما نحن فيه (فِي الصُّورَتَيْنِ)، صورة ما إذا كان

(١) ما بين المعقوفين زيادة من مطبوعة «شرح ألفية العراقي» ليست في الأصل.

(٢) البخاري (رقم ٢٦٦١) وقد كرره.

الراويان، أو الرواة كلهم ثقات، وصورة ما إذا كان فيهم ضعيف. (امنع  
للإزدباد) أي: لأنك إذا حذف واحد من الإسناد وأتيت بجميع الحديث  
فقد زدت على بقية الرواة ما ليس من حديثهم، وإن حذف بعض الحديث  
لم يُعلم أن ما حذفته هو رواية من حذف اسمَه.



## آداب المحدث

٦٨٤. وَصَحَّ النَّيَّةَ فِي التَّحْدِيثِ وَاحْرَضَ عَلَى نَشْرِكِ لِلْحَدِيثِ  
 ٦٨٥. ثُمَّ تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ وَاسْتَعْمَلَ طَيِّباً وَتَسْرِيحاً وَزَبَرَ الْمُعْتَلِي  
 ٦٨٦. صَوْتاً عَلَى الْحَدِيثِ وَاجْلَسَ بِأَدَبٍ وَهَيْئَةٍ بِصَدْرٍ مَجْلِسٍ وَهَبَ  
 ٦٨٧. لَمْ يُجْلِصِ النَّيَّةَ طَالِبُ فَعَمَ وَلَا تُحَدِّثُ عَجِلاً أَوْ إِنْ تَقُمْ  
 ٦٨٨. أَوْ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ حَيْثُ اخْتِيجَ لَكَ فِي شَيْءٍ ازْوَهُ وَابْنُ خَالِدٍ سَلَكَ  
 ٦٨٩. بِأَنَّهُ يُحْسِنُ لِلْحَمْسِينَا عَاماً وَلَا بَأْسَ لِأَرْبَعِينَا  
 ٦٩٠. وَرُدَّ. وَالشَّيْخُ بِنَاغِرِ الْبَارِعِ خَصَّصَ لِأَكْمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ

(وَصَحَّ النَّيَّةَ فِي التَّحْدِيثِ) إِذَا تَصَدَّيْتُ لِإِسْمَاعِ الْحَدِيثِ أَوْ الْإِفَادَةِ فِيهِ وَأَخْلَصَهَا فَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ.

(وَاحْرَضَ عَلَى نَشْرِكِ لِلْحَدِيثِ) فَقَدْ أَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالتَّبْلِيغِ عَنْهُ.

(ثُمَّ تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ وَاسْتَعْمَلَ طَيِّباً وَتَسْرِيحاً وَزَبَرَ الْمُعْتَلِي صَوْتاً عَلَى الْحَدِيثِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢٠] فَمَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ عِنْدَ حَدِيثِهِ فَكَأَنَّمَا رَفَعَ صَوْتَهُ فَوْقَ صَوْتِهِ.

(وَاجْلَسَ بِأَدَبٍ وَهَيْئَةٍ بِصَدْرٍ مَجْلِسٍ) فَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ<sup>(١)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ

(١) «المحدث الفاصل»: (ص ٥٨٤).

إذا كان<sup>(١)</sup> أراد أن يُحدِّثَ تَوْضِئاً، وجلس على صدر فراشه، وسرَّحَ لحيته، وتمكَّنَ من جلوسه بوقار وهيبة، وقال: أُحِبُّ أَنْ أُعْظَّمَ حَدِيثَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(وَهَبْ لَمْ يُخْلِصِ النَّيَّةَ طَالِبُ فَعْمٍ) أَي: فَلَا تَمْتَنِعْ مِنْ تَحْدِيثِهِ بَلْ عُمَّ كُلَّ طَالِبِ عِلْمٍ؛ لِقَوْلِ مَعْمَرٍ<sup>(٢)</sup>: إِنْ الرَّجُلَ لِيَطْلُبَ الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَيَأْبَى عَلَيْهِ الْعِلْمَ حَتَّى يَكُونَ لِلَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ.

(وَلَا تَحْدُثْ عَجِلاً) لِقَوْلِ مَالِكٍ<sup>(٣)</sup>: أُحِبُّ أَنْ أَتَفَهَّمَ مَا أُحَدِّثُ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(أَوْ إِنْ تَقَمَّ، أَوْ فِي الطَّرِيقِ) فَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ [٣٦-ب] يُحَدِّثَ فِي الطَّرِيقِ وَهُوَ قَائِمٌ.

(ثُمَّ حَيْثُ اخْتَبَجَ لَكَ فِي شَيْءٍ ازْوَاهُ) هَذَا بَيَانٌ لِلْوَقْتِ الَّذِي يَحْسُنُ فِيهِ التَّصَدِي لِلْإِسْمَاعِ وَالتَّحْدِيثِ، فَإِنْ كَانَ قَدْ اِخْتَبَجَ إِلَى مَا عِنْدَهُ؛ عَنْ الْخَطِيبِ<sup>(٤)</sup>: يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُحَدِّثَ لِأَنَّ نَشْرَهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ لِأَزْمٍ. وَعَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ<sup>(٥)</sup>: يُسْتَحَبُّ (وَإِبْنُ خَلَّادٍ سَلَكَ) فِي كِتَابِ «الْمَحْدَثِ الْفَاصِلِ»<sup>(٦)</sup> (بِأَنَّهُ

(١) كَذَا وَقَدْ ضَبَبَ عَلَيْهَا النَّاسُخُ، وَصَوَابُهَا: «كَانَ إِذَا».

(٢) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي»: (١/٣٣٩-٣٤١)، و«جامع بيان العلم وفضله»: (٢/٢٢-٢٣).

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي»: (١/٤٠٨).

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي»: (١/٣٢٣).

(٥) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٢٣٦).

(٦) (ص ٣٥٢).

يَحْسُنُ لِلْخَمْسِينَ عَامًا أَي: الحد الذي إذا بلغه الناقل حَسُنَ به أن يحدث هو أن يستوفي الخمسين؛ لأن فيها مجتمع الأشد.

(وَلَا بَأْسَ) بأن يحدث (لَا زَبْعَيْنَا)؛ لأنها منتهى الكمال.

(وَرُدِّ) فقال القاضي عياض<sup>(١)</sup>: كم من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدثين لم يستوف هذا العمر ومات قبله، وقد نشر من الحديث ما لا يحصى.

(وَالشَّيْخُ) ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> (بِغَيْرِ الْبَارِعِ حَصَّصَ)، فقال: ما ذكره ابن خلاد محمول على أنه قاله فيمن يتصدى للتحدث ابتداءً من نفسه من غير براعة في العلم تَعَجَّلَتْ له قبل السن الذي ذكره، فهذا ينبغي له ذلك بعد استيفاء السن المذكور فإنه مظنة الاحتياج إلى ما عنده.

(لَا كَمَالِكِ) فإنه جلس وهو ابن نيفٍ وعشرين سنة.

(وَالشَّافِعِيُّ) فإنه أَخَذَ عنه العلم في سن الحداثة، وكذا جماعة، فالظاهر أن ذلك لبراعة منهم في العلم تقدّمت ظَهَرَ لهم معها الاحتياج إليهم فحدثوا قبل ذلك.

٦٩١ . وَيَبْغِي الْإِمْسَاكُ إِذْ يُحْشَى الْهَرَمُ وَبِالْثَّمَانِينَ ابْنُ خَلَادٍ جَزَمَ

٦٩٢ . فَإِنْ يَكُنْ ثَابِتَ عَقْلٍ لَمْ يُبَلِّ كَأَنسٍ وَمَالِكٍ وَمَنْ فَعَلَ

٦٩٣ . وَالْبَغَوِيُّ وَالْهُجَيْمِيُّ وَفِيهِ كَالطَّبْرِيِّ حَدَّثُوا بَعْدَ الْمِائَةِ

(١) «الإلماع»: (ص ٢٠٠-٢٠٢).

(٢) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٢٣٧).

(وَيُنْبَغِي الْإِمْسَاكُ) عن التحديث (إِذْ يُحْشَى الْهَرَمُ)؛ فإنه يخافُ عليه أن يَحْلُطَ ويروي ما ليس من حديثه.

(وَالثَّمَانِينَ ابْنَ خَلَادٍ جَزَمَ) <sup>(١)</sup> فقال: إذا تناهى العمر بالمحدث فَأَعْجَبُ إِلَى أَنْ يُمَسِكَ فِي الثَّمَانِينَ؛ فإنه حدَّ الْهَرَمِ. (فَإِنْ يَكُنْ ثَابِتَ عَقْلٍ)، ورأيه مجتمعاً، يَعْرِفُ حديثه، ويقوم به، وتحرَّى أن يحدث احتساباً، (لَمْ يَمِيلْ كَأَنَّسٍ وَمَالِكٍ وَمَنْ فَعَلَ) كسعد بن سهل، وشريح، ومجاهد، وغيرهم، فإنهم حدثوا بعد مجاوزة الثمانين.

(و) أبو القاسم عبد الله (الْبَعَوِيُّ، و) أبو إسحاق إبراهيم (الْهَجِيمِيُّ، وَفِيهِ كَالطَّرِيقِ) وأبو طاهر السلفي، وغيرهم، (حَدَّثُوا بَعْدَ الْمِائَةِ) ولم يتغيَّر أحد منهم.

٦٩٤. وَيُنْبَغِي إِمْسَاكُ الْأَعْمَى إِنْ يَخْفُ وَأَنْ مَنْ سِيلَ بِجُزْءٍ قَدْ عَرَفَ

٦٩٥. رُجْحَانَ رَاوٍ فِيهِ دَلٌّ فَهُوَ حَقٌّ وَتَرَكَ تَحْدِيثَ بِحَضْرَةِ الْأَحْقِ

٦٩٦. وَيَعْضُهُمْ كَرِهَ الْأَخْذَ عَنْهُ بِيَلَدٍ وَفِيهِ أَوْلَى مِنْهُ

(وَيُنْبَغِي إِمْسَاكُ الْأَعْمَى إِنْ يَخْفُ) أن يُدْخَلَ عليه ما ليس من حديثه.  
(و) ينبغي (أَنْ مَنْ سِيلَ بِجُزْءٍ) أن يُقْرَأَ عليه (قَدْ عَرَفَ) في بلدته أو غيرها (رُجْحَانَ رَاوٍ) غيره (فِيهِ) بكونه أعلى [٣٧-أ] إسناداً منه، أو سماع غيره متصلاً بالسماع وفي طريقه هو إجازة، أو غير ذلك من الترجيحات، (دَلٌّ) السائل على مَنْ هو أحق بذلك منه (فَهُوَ حَقٌّ) لأنه من النصيحة في

(١) في «المحدث الفاضل»: (ص ٢٣٧).

العلم.

(و) ينبغي (تَرْكُ تَحْدِيثِ بِحَضْرَةِ الْأَحَقِّ) كان النخعي إذا اجتمع مع الشعبي لم يتكلم بشيء.

(وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ الْأَخْذَ عَنْهُ بِبَلَدٍ وَفِيهِ أَوْلَى مِنْهُ) قال ابن معين<sup>(١)</sup>: الذي يحدث ببلدة فيها أولى منه بالتحديث أحق.

٦٩٧. وَلَا تَقُمْ لِأَحَدٍ وَأَقْبَلِ عَلَيْهِمْ وَلِلْحَدِيثِ رَتِّلِ

٦٩٨. وَاحْمَدُ وَصَلَّ مَعَ سَلَامٍ وَدُعَا فِي بَدْءِ مَجْلِسٍ وَخَتْمِهِ مَعَا

(وَلَا تَقُمْ لِأَحَدٍ) في حال التحديث سواء كنت شيخاً أو قارئاً. قال أبو زيد المروزي: تكتب عليه خطيئة.

(وَأَقْبَلِ) عليهم. قال حبيب بن أبي ثابت<sup>(٢)</sup>: من السنة إذا حدث القوم أن يُقبل (عَلَيْهِمْ) جميعاً.

(وَلِلْحَدِيثِ رَتِّلِ) ففي «الصحاحين»<sup>(٣)</sup> من حديث عائشة قالت: «إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسرد الحديث كسر دكم».

(وَاحْمَدُ) الله (وَصَلَّ) على النبي صلى الله عليه وسلم، (مَعَ سَلَامٍ) عليه، (وَدُعَا) يليق بالحال (فِي بَدْءِ مَجْلِسٍ، وَخَتْمِهِ مَعَا).

(١) «الجامع لأخلاق الراوي»: (٣١٩/١).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي»: (٣٠٥/١).

(٣) البخاري (رقم ٣٥٦٧) معلقاً خلافاً لما يوهمه إطلاق المصنف، ومسلم (رقم

٦٩٩. وَأَعْقِدْ لِلْإِمْلَاءِ مَجْلِسًا فَذَلِكَ مِنْ أَرْفَعِ الْأَسْمَاعِ وَالْأَخْذِ ثُمَّ إِنْ  
 ٧٠٠. تَكَثَّرَ جُمُوعٌ فَاتَّخِذْ مُسْتَمَلِيًا مُحْصِلًا ذَا يَقْظَةٍ مُسْتَوِيًا  
 ٧٠١. بَعَالٍ أَوْ فَقَائِمًا يَتَّبِعُ مَا يَسْمَعُهُ مُبَلِّغًا أَوْ مُفْهِمًا

(وَأَعْقِدْ) إذا كنت محدثاً عارفاً (لِلْإِمْلَاءِ) أي: لِإِمْلَاءِ الْحَدِيثِ (مَجْلِسًا فَذَلِكَ مِنْ أَرْفَعِ الْأَسْمَاعِ وَالْأَخْذِ).

(ثُمَّ إِنْ تَكَثَّرَ جُمُوعٌ فَاتَّخِذْ مُسْتَمَلِيًا). رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَطَبَ النَّاسَ بِمَنَى حِينَ ارْتَفَعَ الضَّحَى عَلَى بَغْلَةِ شَهْبَاءَ، وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعَبِّرُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>. (مُحْصِلًا ذَا يَقْظَةٍ) لَا كَمُسْتَمَلِي يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَيْثُ سُئِلَ عَنْ حَدِيثٍ فَقَالَ<sup>(٢)</sup>: ثَنَا بِهِ عِدَّةٌ. فَصَاحَ الْمُسْتَمَلِي: عِدَّةُ ابْنِ مَنْ؟ فَقَالَ لَهُ: ابْنُ فَقَدْتُكَ<sup>(٣)</sup>.

(مُسْتَوِيًا بَعَالٍ) أي: وَلَيْكُنِ الْمُسْتَمَلِي عَلَى مَوْضِعٍ مَرْتَفِعٍ مِنْ كُرْسِيٍّ أَوْ نَحْوِهِ. (أَوْ فَقَائِمًا) عَلَى قَدَمَيْهِ، لِيَكُونَ أَبْلَغَ لِلْسَامِعِينَ.

(يَتَّبِعُ مَا يَسْمَعُهُ) أي: وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعَ لَفْظَ الْمَمْلِيِّ فَيُؤَدِّيهِ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ (مُبَلِّغًا أَوْ مُفْهِمًا) أي: وَفَائِدَتَهُ إِبْلَاحًا مِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ لَفْظَ الْمَمْلِيِّ، وَإِفْهَامًا مِنْ بَلَّغَهُ عَلَى بُعْدٍ وَلَمْ يَتَّفَهَمَهُ.

٧٠٢. وَاسْتَحْسِنُوا الْبَدْءَ بِقَارِيٍّ تَلَا وَبَعْدَهُ اسْتَنْصَتَ ثُمَّ بِسْمَلًا

(١) «سنن أبي داود» رقم (١٩٦٥) و«السنن الكبرى» للنسائي رقم (٤٠٩٤).

(٢) أي: يزيد.

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي»: (٦٧/٢).

٧٠٣. فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ ثُمَّ أَقْبَلُ يَقُولُ: مَنْ أَوْ مَا ذَكَرْتَ وَابْتَهَلُ  
٧٠٤. لَهُ وَصَلَّى وَتَرَضَى رَافِعًا وَالشَّيْخُ تَرَجَّمَ الشُّيُوخَ وَدَعَا

(وَاسْتَحْسَنُوا الْبَدْءَ) في مجلس الإملاء (بِقَارِئِ تَلَا) شيئاً من القرآن كان  
الصحابة إذا اجتمعوا تذاكروا العلم وقرأوا سورة.

(وَبَعْدَهُ) أي: بعد قراءة القارئ، (اسْتَنْصَتَ) المستملي أهل المجلس إن  
احتيج؛ لقوله عليه السلام في حجة الوداع [٣٧-ب]: «اسْتَنْصَتِ  
الناس»<sup>(١)</sup>.

(ثُمَّ بِسْمَلًا) أي: المستملي، (فَالْحَمْدُ، فَالصَّلَاةُ) أي: وحمد الله تعالى،  
وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(ثُمَّ أَقْبَلُ) أي: على الشيخ المحدث (يَقُولُ) له: (مَنْ) ذكرت؟ أي: مِنْ  
الشيوخ، (أَوْ مَا ذَكَرْتَ) أي: من الأحاديث.

(وَابْتَهَلُ لَهُ) بقوله: رحمك الله، أو غفر الله لك، أو نحوه. قال ابن أكرم: ما  
سُرِرْتُ بمثل قول المستملي: مَنْ ذَكَرْتَ رَحِمَكَ اللَّهُ.

(وَصَلَّى) المستملي إذا انتهى في الإسناد إلى ذكر النبي صلى الله عليه  
وسلم. (وَتَرَضَى) إذا انتهى إلى ذكر بعض الصحابة. (رَافِعًا) صوته بذلك،  
وكذا على الأئمة.

(وَالشَّيْخُ) المملي (تَرَجَّمَ الشُّيُوخَ) الذين يحدث عنهم بذكر أنسابهم  
وبعض مناقبهم، (وَدَعَا) لهم بالمغفرة والرحمة.

(١) البخاري رقم (١٢١) ومسلم رقم (٦٥).

٧٠٥. وَذَكَرَ مَعْرُوفٍ بِشَيْءٍ مِنْ لَقَبٍ كَغُنْدَرٍ أَوْ وَصَفٍ نَقْصٍ أَوْ نَسَبٍ

٧٠٦. لِأُمِّهِ فَجَائِزٌ مَا لَمْ يَكُنْ يَكْرَهُهُ كَابْنِ عَلِيَّةٍ فَصُنْ

(وَذَكَرَ مَعْرُوفٍ بِشَيْءٍ مِنْ لَقَبٍ) أي: الاقتصار على ذِكْرِ لَقَبٍ مَنْ غَلَبَ لِقَبَهُ فِي الرِّوَايَةِ، (كَغُنْدَرٍ) محمد بن جعفر، (أَوْ وَصَفٍ نَقْصٍ). كالأعمش، (أَوْ نَسَبٍ لِأُمِّهِ) كابن أم مكتوم، (فَجَائِزٌ، مَا لَمْ يَكُنْ يَكْرَهُهُ كَابْنِ عَلِيَّةٍ فَصُنْ). رُوِيَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةٍ. فَهَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَقَالَ: قُلْ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ؛ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى أُمِّهِ. فَقَالَ: قَدْ قَبَلْنَا مِنْكَ يَا مُعَلَّمُ الْخَيْرِ.

٧٠٧. وَارْوِ فِي الْإِمْلَاءِ عَنْ شَيْوْخِ قَدِّمٍ أَوْلَاهُمْ وَأَنْتَقِهِ وَأَفْهِمِ

٧٠٨. مَا فِيهِ مِنْ فَائِدَةٍ وَلَا تَزِدْ عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَتْنٍ وَاعْتَمِدْ

٧٠٩. عَالِي إِسْنَادٍ قَصِيرٍ مَتْنٍ وَاجْتَنِبِ الْمُشْكَلَ خَوْفَ الْفِتَنِ

(وَارْوِ فِي الْإِمْلَاءِ عَنْ شَيْوْخِ) ولا تقتصر على الرواية عن شيخ من شيوخك. (قَدِّمٍ أَوْلَاهُمْ) في علو الإسناد أو من وجه آخر.

(وَأَنْتَقِهِ) أي: وانتق ما تمليه وتحريّ الاستفادة منه.

(وَأَفْهِمِ مَا فِيهِ مِنْ فَائِدَةٍ) فإن كان فيه كلام غريب فسره، أو معنى غامض بيّنه، وأظهره، أو غير ذلك فنبّه عليه.

(وَلَا تَزِدْ) في إملائك (عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَتْنٍ) واحد؛ فإنه أعلم للفائدة، وأكثر للمنفعة.

(وَاعْتَمِدْ عَالِي إِسْنَادٍ قَصِيرٍ مَتْنٍ، وَاجْتَنِبِ الْمُشْكَلَ) كأحاديث الصفات، (خَوْفَ

الْفَتْنِ)، قال ابن مسعود<sup>(١)</sup>: إن الرجل لِيَحَدِّثُ بالحديث فيسمعه من لم يَبْلُغْ عقله فَهَمَ ذلك الحديث فيكون عليه فتنة.

٧١٠. وَأَسْتُحْسِنَ الْإِنْشَادُ فِي الْوَاخِرِ بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النَّوَادِرِ

٧١١. وَإِنْ يُخْرِجُ لِلرُّوَاةِ مُتَقِنٌ مَجَالِسَ الْإِمْلَاءِ فَهُوَ حَسَنٌ

٧١٢. وَلَيْسَ بِالْإِمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ غِنَى عَنِ الْعَرْضِ لِزَيْغٍ يَحْصُلُ

(وَأَسْتُحْسِنَ الْإِنْشَادُ) أي: إنشاد الشعر بأسانيده، (فِي الْوَاخِرِ بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النَّوَادِرِ). كان الزهري يقول لأصحابه<sup>(٢)</sup>: هاتوا من أشعاركم، هاتوا من حديثكم، فإن الأذن مجبة والقلب حوض<sup>(٣)</sup>.

(وَإِنْ يُخْرِجُ لِلرُّوَاةِ) الذين ليسوا من أهل المعرفة بالحديث وعلله وغير ذلك، (مُتَقِنٌ) من حُفَاطٍ وقته (مَجَالِسَ الْإِمْلَاءِ) أي: [٣٨-أ] يستعين به في تخريج الأحاديث التي يريد إملاءها قبل يوم مجلسه، (فَهُوَ حَسَنٌ) فعله جماعة منهم أبو عمرو الهاشمي.

(وَلَيْسَ بِالْإِمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ غِنَى عَنِ الْعَرْضِ) أي: وإذا نجز الإملاء فلا غِنَى عن مقابله وإتقانه وإصلاح ما فسد منه؛ (لِزَيْغٍ يَحْصُلُ) أي: لاحتمال زَيْغِ القلم وطغيانه. قال زيد بن ثابت: كنت أكتب الوحي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا فرغت قال: اقرأه فإن كان فيه سقط أقامه.

(١) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه»: (١١/١).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي»: (١٣٠/٢).

(٣) أي إن للقلب شهوة في استماع العلم والأذن لا تعي ما تسمع ولكنها تلقية نسياناً. «تاج العروس»: (١٩٩/٦).

## آداب طالب الحديث

٧١٣. وَأَخْلِصِ النِّيَّةَ فِي طَلْبِكَ وَجِدَّ وَأَبْدَأْ بِعَوَالِي مِضْرِكَ

٧١٤. وَمَائِهِمْ ثُمَّ شُدَّ الرَّحْلَ لِغَيْرِهِ وَلَا تَسَاهَلْ حَمَلًا

(وَأَخْلِصِ النِّيَّةَ فِي طَلْبِكَ) قال عليه السلام<sup>(١)</sup>: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُتَّبَعُ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ عِزُّ وَجَلُّ، لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرْضًا مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرَفَ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(وَجِدَّ) في طلبك. قال ابن أبي كثير<sup>(٢)</sup>: لا يُنَالُ الْعِلْمَ بِرَاحَةِ الْجَسَدِ. (وَأَبْدَأْ بِعَوَالِي مِضْرِكَ) قال الحافظ التميمي<sup>(٣)</sup>: يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يَبْدَأَ بِكُتُبِ حَدِيثِ بَلَدِهِ، وَمَعْرِفَةِ أَهْلِهِ مِنْهُمْ، وَتَفْهِيمِهِ وَضَبْطِهِ.

(وَمَا يُهْمُ) قال أبو عبيدة<sup>(٤)</sup>: مَنْ شَغَلَ نَفْسَهُ بِغَيْرِ الْمَهْمِ أَضْرَّ بِالْمَهْمِ.

(ثُمَّ شُدَّ الرَّحْلَ لِغَيْرِهِ) مِنَ الْبُلْدَانِ؛ لِتُحْصَلَ عَلْوُ الْإِسْنَادِ، وَقَدَمَ السَّمَاعِ، وَلِقَاءَ الْحَفَازِ، وَالْمَذَاكِرَةَ لَهُمْ. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ<sup>(٥)</sup>: أَرْبَعَةٌ لَا تَوْنَسُ مِنْهُمْ

(١) «سنن أبي داود» (٣٦٦٤) و«سنن ابن ماجه»: (٢٥٢).

(٢) ساقه مسلم في «صحيحه» عقب (رقم ١٧٥).

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي»: (٢٢٤/٢).

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي»: (١٦٠/٢).

(٥) «الرحلة في طلب الحديث»: (ص ٤٧) و«الجامع لأخلاق الراوي»: (٢٢٥/٢).

رُشداً: رجل يكتب في بلده، ولا يرحل في طلب الحديث...

(وَلَا تَسَاهَلْ حَمَلًا) أي: ولا يَحْمِلَنَّكَ الحرصُ والشرُّه على التساهل في

السماع والتحمُّل والإخلال بما عليك في ذلك.

- ٧١٥ . وَأَعْمَلْ بِمَا تَسْمَعُ فِي الْفَضَائِلِ وَالشَّيْخَ بَجَلِّهِ وَلَا تَنَاقَلِ  
 ٧١٦ . عَلَيْهِ تَطْوِيلًا بِحَيْثُ يَضْجُرُ وَلَا تَكُنْ يَمْنَعُكَ التَّكَبُّرُ  
 ٧١٧ . أَوْ الْحَيَا عَنِ طَلَبِ وَاجْتِنِبِ كَتَمَ السَّمَاعِ فَهُوَ لَوْمٌ وَانْكُتِبِ  
 ٧١٨ . مَا تَسْتَفِيدُ عَالِيًا وَنَازِلًا لَأَكْثَرَةَ الشُّيُوخِ صَيِّتًا عَاطِلًا  
 ٧١٩ . وَمَنْ يُقْلُ إِذَا كَتَبَتْ قَمَّشِ ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ فَفَقَّشِ  
 ٧٢٠ . فَلَيْسَ مِنْ ذَا وَالْكِتَابَ تَمَّ سَمَاعُهُ لَا تَتَخَبَّه تَنَدَمِ  
 ٧٢١ . وَإِنْ يَضِقُ حَالٌ عَنِ اسْتِيعَابِهِ لِعَارِفِ أَجَادِ فِي انْتِخَابِهِ  
 ٧٢٢ . أَوْ قَصَرَ اسْتِعَانًا ذَا حِفْظٍ فَقَدْ كَانَ مِنَ الْحَفَاطِ مَنْ لَهُ يُعَدُّ  
 ٧٢٣ . وَعَلَّمُوا فِي الْأَصْلِ إِمَّا خَطًّا أَوْ هَمَزَيْنِ أَوْ بِصَادٍ أَوْ طَا

(وَأَعْمَلْ بِمَا تَسْمَعُ) من الحديث (فِي الْفَضَائِلِ) أي: فضائل الأعمال. رُوِيَ

أن رجلاً قال: يا رسول الله ما ينفي [عني] <sup>(١)</sup> حجة الجهل؟ قال: «العلم».

قال: فما ينفي عني حجة العلم؟ قال: «العمل» <sup>(٢)</sup>.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «شرح ألفية العراقي»: (٤٢/٢).

(٢) «مسند أحمد»: (٨٣/٢ و ١٣٠ و ١٤٧ و ١٥٤).

(وَالشَّيخَ بَجَلُهُ) قال مغيرة<sup>(١)</sup>: كنا نهاب إبراهيم كما نهاب الأمير.

(وَلَا تَتَاقَلِ عَلَيْهِ تَطَوُّيلاً بِحَيْثُ يَضْجُرُ)؛ فإن الإضجار يُغيِّر الألفهام، ويُفسدُ الأخلاق.

(وَلَا تَكُنْ يَمْنَعُكَ التَّكَبُّرُ أَوْ الْحَيَاءُ عَنْ طَلَبِ) قال مجاهد<sup>(٢)</sup>: لا ينال العلم مُستَحٍ ولا متكبر.

(وَاجْتَبِ كَتَمَ السَّمَاعِ) إن ظفرت بشيخ، أو سماعٍ لشيخ، لتنفرد به عن أضرابك؛ (فَهُوَ لَوْمٌ) من فاعله. روى الخطيب<sup>(٣)</sup> بإسناده إلى ابن عباس رفعه قال: «إخواني تناصحوا [٣٨-ب] في العلم، ولا يَكْتُمُ بعضُكم بعضاً؛ فإن خيانة الرجل في علمه أشد من خيانتِه في ماله».

(وَاكتُبِ مَا تَسْتَمِيدُ عَالِيًا وَنِازِلًا) أي: سواء وَقَعَتْ لك الفائدةُ بعلوِّ أو نزول. قال وكيع<sup>(٤)</sup>: لا يكون عالماً حتى يأخذ عمن هو فوقه، وعمن هو دونه، وعمن هو مثله.

(لَا كَثْرَةَ الشُّيُوخِ صِينًا عَاطِلًا) أي: ولا تكن همتك تكثير الشيوخ لمجرد اسم الكثرة وصيبتها.

(١) «الجامع لأخلاق الراوي»: (١/١٨٣).

(٢) «صحيح البخاري» عقب (رقم ١٢٩).

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي»: (٢/١٤٥).

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي»: (٢/٢١٦).

(وَمَنْ يُقُلْ) - وهو أبو حاتم الرازي<sup>(١)</sup>:- (إِذَا كَتَبْتَ قَمَّشٍ، ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ فَفَتَّشْ فَلَيْسَ مِنْ ذَا) بل يحتمل: استيعاب الكتاب المسموع، وترك انتخابه، أو استيعاب ما عند الشيخ وقت التحمل، ويكون النظر فيه حالة الرواية.

(وَالْكَتَابَ تَمَّمْ سَمَاعَهُ لَا تَتَّخِجْهُ تَنْدَمَ)؛ لأنك ربما احتجت بعد ذلك إلى رواية شيء منه لم يكن فيما انتخبته منه.

(وَإِنْ يَضِقُّ حَالَ عَنِ اسْتِيعَابِهِ) إما لعسر الشيخ، أو لكون الشيخ أو الطالب وارداً غير مقيم، ونحو ذلك، (لِعَارِفٍ) بجودة الانتخاب (أَجَادَ فِي انْتِخَابِهِ) فيكتب عن الشيخ ما لا يجده عند غيره، ويتجنب المعاد من رواياته.

(أَوْ قَصَّرَ) الطالب عن معرفة الانتخاب وجودته (اسْتَعَانَ ذَا حِفْظٍ) على انتقاء ما له غرض في سماعه وكتبه. (فَقَدْ كَانَ مِنَ الْحَفَاطِ مَنْ لَهُ يُعَدُّ) فكان من المعروفين بحسن الانتقاء: أبو زرعة الرازي وجماعة.

(وَعَلَّمُوا فِي الْأَصْلِ) أي: وَجَرَتْ عَادَةُ الْحَفَاطِ أَنْ يُعَلِّمُوا فِي أَصْلِ الشَّيْخِ عَلَى مَا انْتَخَبُوهُ، (إِمَّا خَطًّا) أي: بخط عريض بالحُمرة في الحاشية اليسرى، عَلَّمَ بِهِ الدَّارِقُطَنِيُّ، وَعَلَّمَ اللَّالِكَاثِيُّ عَلَى أَوَّلِ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ بِخَطِّ صَغِيرٍ بِالْحُمرة، وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْمَتَأَخِرِينَ. (أَوْ هَمَزَتَيْنِ) بحبر في الحاشية اليمنى. عَلَّمَ بِهِمَا أَبُو الْفَضْلِ الْفَلَكَيُّ. (أَوْ بِصَادٍ) ممدودة بحبر في الحاشية اليمنى. عَلَّمَ بِهَا أَبُو الْحَسَنِ النَّعِيمِيُّ. (أَوْ طًا) ممدودة كذلك عَلَّمَ بِهَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ. وفائدته لأجل المعارضة، أو ليُمسك الشيخ أصله، أو لاحتمال

(١) «الجامع لأخلاق الراوي»: (٢/٢٢٠).

ذهاب الفرع.

٧٢٤. وَلَا تَكُنْ مُقْتَصِرًا أَنْ تَسْمَعَا وَكُتِبَهُ مِنْ دُونَ فَهْمٍ نَفَعَا

٧٢٥. وَأَقْرَأْ كِتَابًا فِي عُلُومِ الْأَثَرِ كَابِنِ الصَّلَاحِ أَوْ كَذَا الْمُخْتَصَرِ

(وَلَا تَكُنْ مُقْتَصِرًا أَنْ تَسْمَعَا) أي: على سماع الحديث (وَكُتِبَهُ مِنْ دُونَ فَهْمٍ نَفَعَا)

أي: ولا على كتبه دون معرفته وفهمه، قال أبو عاصم النبيل<sup>(١)</sup>: الرياسة في الحديث بلا دراية رياسة نذلة.

(وَأَقْرَأْ كِتَابًا فِي عُلُومِ الْأَثَرِ) حفظاً وتفهماً لتعرف [٣٩-أ] مصطلح أهله،

(كَابِنِ الصَّلَاحِ) أي: ككتابه، (أَوْ كَذَا الْمُخْتَصَرِ) وهو هذه الأرجوزة.

٧٢٦. وَبِالصَّحِيحِينَ ابْدَأْ أَنْ تَمَّ السَّنَنُ وَالْبَيْهَقِيُّ ضَبْطًا وَفَهْمًا ثُمَّ ثَنْ

٧٢٧. بِمَا اقْتَضَتْهُ حَاجَةٌ مِنْ مُسْنَدِ أَحْمَدَ وَالْمُوَطَّأِ الْمَهَّدِ

٧٢٨. وَعَلَلِ، وَخَيْرَهَا لِأَحْمَدَا وَالِدَارَقُطْنِيِّ وَالتَّوَارِيخُ غَدَا

٧٢٩. مِنْ خَيْرِهَا الْكَبِيرُ لِلْجُعْفِيِّ وَالْجُرْحُ وَالتَّعْدِيلُ لِلرَّازِيِّ

٧٣٠. وَكُتِبَ الْمُؤَلَّفُ الْمَشْهُورُ وَالْأَكْمَلُ الْإِكْمَالُ لِلْأَمِيرِ

(وَبِالصَّحِيحِينَ) للبخاري ومسلم (ابْدَأْ أَنْ تَمَّ السَّنَنُ) لأبي داود،

والنسائي، والترمذي، وكتاب ابن خزيمة، (وَ) سنن (الْبَيْهَقِيُّ ضَبْطًا) لمشكلها، (وَفَهْمًا) لخفي معانيها.

(ثُمَّ ثَنْ بِمَا اقْتَضَتْهُ حَاجَةٌ) أي: بما تمس حاجة صاحب الحديث إليه (مِنْ)

(١) «المحدث الفاضل»: (ص ٢٥٣) و«الجامع لأخلاق الراوي»: (١٨١/٢).

مُسْنَدٌ) كَمُسْنَدِ (أَحْمَدَ)، وابن راهويه، (وَالْمَوْطَأُ الْمُمَهَّدُ) أي: ومن الجوامع المصنفة في الأحكام كموطأ مالك.

(وَعَلَلِ) أي: ثم الكتب المتعلقة بعلة الحديث، (وَحَيْرُهَا لِأَحْمَدَ) وَالذَّارِقُطْنِي).

(وَالتَّوَارِيخُ) أي: ثم تواريخ المحدثين (عَدَا مِنْ حَيْرِهَا) التاريخ (الْكَبِيرُ لِلْجَعْفَرِيِّ) أي: للبخاري. (وَالجُرْحُ وَالتَّعْدِيلُ لِلرَّازِيِّ) هو ابن أبي حاتم.

(وَكُتِبَ الْمُؤْتَلَفُ الْمُشْهُورُ) أي: ثم كتب الضبط لمشكل الأسماء. (وَالْأَكْمَلُ) منها: (الإكمالُ لِلْأَمِيرِ) أي: كتاب «الإكمال» لأبي نصر بن ماکولا.

٧٣١. وَاحْفَظْهُ بِالتَّدْرِيجِ ثُمَّ ذَاكِرٍ بِهِ وَالاِثْقَانَ اصْحَبْنَ وَبَادِرِ

٧٣٢. إِذَا تَاهَلَّتْ إِلَى التَّأْلِيفِ تَمَهَّرْ وَتَذَكَّرْ وَهُوَ فِي التَّصْنِيفِ

٧٣٣. طَرِيقَتَانِ جَمْعُهُ أَبْوَابَا أَوْ مُسْنَدًا تُفْرِدُهُ صِحَابَا

٧٣٤. وَجَمْعُهُ مُعَلَّلًا كَمَا فَعَلَ يَعْقُوبُ أَعْلَى رُبَّةً وَمَا كَمَلَ

(وَاحْفَظْهُ) أي: الحديث (بِالتَّدْرِيجِ) قليلاً قليلاً، في (١) الحديث «خذوا من

الأعمال ما تطيقون» (٢).

(ثُمَّ ذَاكِرِيهِ) قال عبد الله بن المعتز (٣): مَنْ أَكْثَرَ مَذَاكِرَةَ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَنْسَ مَا

(١) كذا، ولعل صوابها: «ففي». كما في «شرح الألفية»: (٥٣/٢).

(٢) «صحيح البخاري»: (٥٠/٣).

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي»: (٢٧٦/٢).

عَلِمَ، واستفاد ما لم يَعْلَمَ.

(وَالِاتِقَانَ أَصْحَبَيْنِ) قال ابن مهدي<sup>(١)</sup>: الحفظ الإتيقان.

(وَبَادِرٍ إِذَا تَاهَلَّتْ) للتأليف والتخريج، واستعديت (إلى التَّأْلِيفِ تَمْهَرُ وَتُذَكَّرُ)

قال بعضهم: من أراد الفائدة فَلْيَكْسِرْ قَلَمَ النُّسْخِ، وليأخذ قلم التخريج.

(وَهُوَ) أي: الحديث (في التَّصْنِيفِ طَرِيقَتَانِ: جَمْعُهُ أَبْوَابًا) على أحكام الفقه

وغيرها، كالكتب الستة. (أَوْ مُسْنَدًا تُفْرِدُهُ صِحَابًا) أي: والثانية على مسانيد

الصحابة، كُلُّ مُسْنَدٍ عَلَى حِدَةٍ. فَإِنْ شِئْتَ رَتَّبْ أَسْمَاءَ الصَّحَابَةِ عَلَى حُرُوفِ

المعجم، وَإِنْ شِئْتَ عَلَى الْقِبَائِلِ، وَإِنْ شِئْتَ عَلَى قَدْرِ سَوَابِقِ الصَّحَابَةِ فِي

الإسلام.

(وَجَمْعُهُ) أي: الحديث (مُعَلَّلًا كَمَا فَعَلَ يَعْقُوبُ) بن شيبه فإنه جمع مسنداً

معللاً، (أَعْلَى رُتْبَةً)؛ فَإِنْ مَعْرِفَةُ الْمَعْلَلِ أَجَلَ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ.

(وَمَا كَمَلَ) مُصَنَّفٌ يَعْقُوبُ، وَقِيلَ: لَمْ يَتِمَّ مُسْنَدُ مَعْلَلٍ قَطُّ.

٧٣٥. وَجَمَعُوا أَبْوَابًا أَوْ شَيْوَحًا أَوْ تَرَاجِمًا أَوْ طُرُقًا وَقَدَرًا أَوْ

٧٣٦. كَرَاهَةَ الْجُمُعِ لِذِي تَقْصِيرٍ كَذَلِكَ الْإِخْرَاجُ بِإِلَّا تَحْرِيرِ

(وَجَمَعُوا) أي: وعادة أهل الحديث أَنْ يَخْصُوا بِالْجَمْعِ (أَبْوَابًا أَوْ شَيْوَحًا أَوْ

تَرَاجِمًا أَوْ طُرُقًا) كإفراد باب واحد بالتصنيف، كباب النية أفرده ابن أبي

الدينيا. [٣٩-ب]

(١) «الجامع لأخلاق الراوي»: (١٣/٢).

وجمّع شيوخٍ مخصوصين كل واحد منهم على انفراده، كجمع حديث الفضيل بن عياض للنسائي.

وجمع ما جاء بترجمة واحدة من الحديث، كمالك عن نافع عن ابن عمر.

وجمع طرق حديث واحد، كطرق حديث «قبض العلم» للطوسي.

(وَقَدَّرَ أَوْ كَرَاهَةَ الْجُمُعِ لِذِي تَقْصِيرٍ) أي: لمن هو قاصر عن جودة التأليف.

(كَذَاكَ الْإِخْرَاجُ) أي: إخراج التصنيف إلى الناس (بِالْإِخْرَاجِ).



## العالي والنازل

٧٣٧. وَطَلَبُ الْعُلُوِّ سُنَّةٌ وَقَدْ فَضَّلَ بَعْضُ النَّزُولِ وَهُوَ رَدُّ
٧٣٨. وَقَسَمُوهُ خَمْسَةً فَالْأَوَّلُ قُرْبٌ مِنَ الرَّسُولِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ
٧٣٩. إِنْ صَحَّ الْإِسْنَادُ وَقِسْمُ الْقُرْبِ إِلَى إِمَامٍ وَعُلُوٌّ نِسْبِي
٧٤٠. بِنِسْبَةِ لِلْكَتَبِ السَّتِّ إِذْ يَنْزِلُ مَتْنٌ مِنْ طَرِيقِهَا أُخِذَ

(وَطَلَبُ الْعُلُوِّ سُنَّةٌ) قاله الحاكم<sup>(١)</sup> وغيره. وَذَكَرَ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي مَجِيءِ الْأَعْرَابِيِّ وَقَوْلِهِ: يَا مُحَمَّدُ أَتَانَا رَسُولُكَ فزعم كذا..<sup>(٢)</sup> الحديث. فلو كان طلبُ العلو في الإسناد غير مستحبٍّ لأنكر عليه سؤاله عما أخبره رسوله عنه.

(وَقَدْ فَضَّلَ بَعْضُ) من أهل النظر (النُّزُولِ) في الإسناد؛ لأنه يجب على الراوي أن يجتهد في متن الحديث وتأويله، وفي الناقل وتعديله، وكما زاد الاجتهاد زاد صاحبه ثواباً.

(وَهُوَ رَدُّ) لأنه كلما كثر رجال الإسناد، تطرَّق إليه احتمال الخلل. (وَقَسَمُوهُ) أي: العلو (خَمْسَةً: فَالْأَوَّلُ: قُرْبٌ مِنَ الرَّسُولِ) صلى الله عليه وسلم من حيث العدد، (وَهُوَ الْأَفْضَلُ) أي: أفضل أنواع العلو، (إِنْ صَحَّ الْإِسْنَادُ) أما

(١) في «معرفة علوم الحديث»: (ص ١١٢).

(٢) «صحيح مسلم»: (رقم ١٢).

إن كان قُرْبُ الإسناد مع ضَعْفِ بعض الرواة فلا التفات إلى هذا العلو.

(وَقِسْمُ الْقُرْبِ) أي: والقسم الثاني: القرب (إلى إمام) من أئمة الحديث كالأعمش.

(وَعُلُوٌّ نَسْبِيٌّ بِنَسْبَةِ لِلْكَتَبِ السِّتَّةِ) أي: والثالث: العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين وبقية الكتب الستة، فليس هذا علواً<sup>(١)</sup> مطلقاً في جميع هذا القسم، وإنما هو بالنسبة لهذه الكتب؛ (إِذْ يُنْزَلُ مَتْنٌ مِنْ طَرِيقِهَا أُخِذَ) أي: إذ الراوي لو روى الحديث من طريق كتاب من الستة يقع أنزل مما لو رواه من غير طريقها.

٧٤١. فَإِنْ يَكُنْ فِي شَيْخِهِ قَدْ وَافَقَهُ مَعَ عُلُوٍّ فَهُوَ الْمُوَافَقَةُ

٧٤٢. أَوْ شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَاكَ فَالْبَدَلُ وَإِنْ يَكُنْ سَاوَاهُ عَدًّا قَدْ حَصَلَ

٧٤٣. فَهُوَ الْمَسَاوَاةُ وَحَيْثُ رَاجَحَهُ الْأَصْلُ بِالْوَاحِدِ فَالْمُصَافَحَةُ

(فَإِنْ يَكُنْ) من روى حديثاً في أحد الكتب الستة بإسناد لنفسه من غير طريقها (فِي شَيْخِهِ قَدْ وَافَقَهُ) أي: قد اجتمع مع أحد الستة في شيخه (مَعَ عُلُوٍّ) هذا الطريق الذي رواه منه على ما لو رواه من طريق أحد الكتب الستة (فَهُوَ الْمُوَافَقَةُ).

(أَوْ) إن يكن وافقه في (شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَاكَ) أي: مع العلو أيضاً (فَالْبَدَلُ) أي: فهو البدل.

(وَإِنْ يَكُنْ سَاوَاهُ عَدًّا قَدْ حَصَلَ) بأن كان بين الراوي وبين [٤٠-أ] الصحابي

(١) في الأصل: علو. وما أثبتناه من «شرح الألفية»: (٦٢/٢) وهو مقتضى اللغة.

أَوْ مَنْ قَبْلَ الصَّحَابِيِّ إِلَى شَيْخِ أَحَدِ السِّتَةِ كَمَا بَيْنَ أَحَدِ السِّتَةِ وَبَيْنَ ذَلِكَ أَوْ مَنْ قَبْلَهُ، أَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا بَيْنَ أَحَدِ الْأُئِمَّةِ السِّتَةِ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْعَدَدِ، (فَهُوَ الْمُسَاوَأَةُ).

(وَحَيْثُ رَاجِحَهُ الْأَصْلُ بِالْوَاحِدِ) أَي: وَإِنْ يَكُنْ رَجَحَ أَحَدٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ السِّتَةِ بِرَاوٍ وَاحِدٍ عَلَى الرَّاويِ الَّذِي وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ الْحَدِيثُ، (فَالْمُصَافِحَةُ) أَي: فَهُوَ الْمَصَافِحَةُ كَأَنَّ الرَّاويَ لَقِيَ أَحَدَ الْأُئِمَّةِ السِّتَةِ وَصَافِحَهُ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ.

٧٤٤. ثُمَّ عَلُو قَدَمِ الْوَفَاةِ أَمَّا الْعُلُوُّ لَأَمَعَ التَّفَاتِ

٧٤٥. لِأَخْرِ فَقِيلَ لِلْخَمْسِينَ أَوْ الثَّلَاثِينَ مَضَتْ سِنِينَا

(ثُمَّ عَلُو قَدَمِ الْوَفَاةِ) أَي: وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنْ أَقْسَامِ الْعُلُوِّ: تَقَدُّمُ وَفَاةِ الرَّاويِ عَنِ شَيْخِ عَلَى وَفَاةِ رَاوٍ آخَرَ عَنِ ذَلِكَ الشَّيْخِ.

(أَمَّا الْعُلُوُّ) بِتَقَدُّمِ مَوْتِ الشَّيْخِ (لَأَمَعَ التَّفَاتِ لِأَخْرِ) أَي: لِأَمْرٍ آخَرَ، أَوْ شَيْخٍ آخَرَ، مَتَى يُوصَفُ بِالْعُلُوِّ؟ (فَقِيلَ لِلْخَمْسِينَ أَوْ الثَّلَاثِينَ مَضَتْ سِنِينَا) أَي: قَالَ ابْنُ جَوْصَا<sup>(١)</sup>: إِسْنَادُ خَمْسِينَ سَنَةً مِنْ مَوْتِ الشَّيْخِ إِسْنَادُ عَلُوِّ وَقَالَ ابْنُ مِنْدَه: إِذَا مَرَّ عَلَى الْإِسْنَادِ ثَلَاثُونَ سَنَةً فَهُوَ عَالٍ.

٧٤٦. ثُمَّ عَلُو قَدَمِ السَّمَاعِ وَضِدَّهُ النَّزُولُ كَالْأَنْوَاعِ

٧٤٧. وَحَيْثُ دَمَّ فَهُوَ مَا لَمْ يُجْبَرَ وَالصَّحَّةُ الْعُلُوُّ عِنْدَ النَّظَرِ

(١) «سير أعلام النبلاء»: (١٥/١٦). وابن جوصا هو: الحافظ شيخ الشام أبو العباس

أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جوصا الدمشقي، المتوفى سنة (٣٧٢هـ)،

ترجمته في المصدر السابق.

(ثُمَّ عَلُو قَدَمِ السَّمَاعِ) أي: والخامس من العلو: تقدُّم السماع، فمن تقدم سماعه من شيخ كان أعلى ممن سمع من ذلك الشيخ بعده.

(وَصِدَّةَ النَّزُولِ كَالْأَنْوَاعِ) فَكُلُّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الْعُلُو الْخَمْسَةِ ضِدُّهُ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ النَّزُولِ.

(وَحَيْثُ دُمَّ) النزول كقول ابن المديني<sup>(١)</sup>: النزول شؤم. وابن معين<sup>(٢)</sup>: النازل فُرْحَةٌ فِي الْوَجْهِ. (فَهُوَ مَا لَمْ يُجْبَرِ) أي: فهو محمول على ما إذا لم يكن مع النزول ما يجبره كزيادة الثقة في رجاله على العالي، أو كونهم أحفظ أو أفقه أو كونه متصلاً بالسماع وفي العالي إجازة أو نحوه (وَالصَّحَّةُ الْعُلُوُّ عِنْدَ النَّظَرِ) قال نظام الملوك<sup>(٣)</sup>: عندي أن الحديث العالي ما صحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن بلغت رواته مائة.



(١) «الجامع لأخلاق الراوي»: (١/٢٣١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: «المقنع»: (٢/٤٢٥) ونظام الملوك ترجمته في «السير»: (١٩/٩٤-٩٦).

## الغريب، والعزيز، والمشهور

٧٤٨. وَمَا بِهِ مُطْلَقًا الرَّاوي انْفَرَدَ      فَهُوَ الْغَرِيبُ وَابْنُ مَنَدَةَ فَحَدُّ  
 ٧٤٩. بِالْإِنْفِرَادِ عَنِ إِمَامٍ يُجْمَعُ      حَدِيثُهُ فَإِنْ عَلَيْهِ يُتَّبَعُ  
 ٧٥٠. مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ فَالْعَزِيزُ أَوْ      فَوْقُ فَمَشْهُورٌ وَكُلُّ قَدْ رَأَوْا  
 ٧٥١. مِنْهُ الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ ثُمَّ قَدْ      يَغْرُبُ مُطْلَقًا أَوْ اسْتِنَادًا فَقَدْ

(وَمَا بِهِ مُطْلَقًا الرَّاوي انْفَرَدَ) أي: والحديث الذي ينفرد به بعض الرواة، (فَهُوَ الْغَرِيبُ)، وكذا الذي ينفرد به بعضهم بأمرٍ لا يذكره فيه غيره، إما في متنه أو سنده.

(و) أبو عبد الله (ابنُ مَنَدَةَ فَحَدُّ بِالْإِنْفِرَادِ عَنِ إِمَامٍ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ) [٤٠ - ب] كحديث الزهري وشبهه ممن يُجمع حديثه إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً.

(فَإِنْ عَلَيْهِ يُتَّبَعُ مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ) أي: فإذا روى عنهم رجلان أو ثلاثة واشتركوا، (فَالْعَزِيزُ) أي: فيسمى بالعزيز.

(أَوْ فَوْقُ) بأن روى الجماعة عنهم حديثاً (فَمَشْهُورٌ).

(وَكُلُّ قَدْ رَأَوْا مِنْهُ الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ) أي: ووصفه بهذا لا ينافيه بالصحة

والضعف<sup>(١)</sup>، فقد يكون مشهوراً صحيحاً، أو ضعيفاً، أو غريباً، وعزيزاً كذلك.

(ثُمَّ قَدْ يَغْرُبُ) الحديث (مُطْلَقًا) أي: متناً وإسناداً، وهو الذي ينفرد برواية مِثْنِه راي واحد. (أَوْ إِسْنَادًا فَقَدْ) أي: لا متناً، كالذي متنه معروفٌ مرويًا عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه.

٧٥٢. كَذَلِكَ الْمَشْهُورُ أَيضًا قَسَمُوا لِشَهْرَةٍ مُطْلَقَةٍ كَ «الْمُسْلِمِ

٧٥٣. مَنْ سَلِمَ الْحَدِيثَ وَالْمَقْصُورِ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ مِنْ مَشْهُورٍ

٧٥٤. «قُوَّتُهُ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا» وَمِنْهُ ذُو تَوَاتُرٍ مُسْتَقْرًا

٧٥٥. فِي طَبَقَاتِهِ كَمَتْنٍ «مَنْ كَذَبَ» فَفَوْقَ سِتِّينَ رَوَاهُ وَالْعَجَبُ

٧٥٦. بِأَنَّ مِنْ رَوَاتِهِ لِلْعَشْرَةِ وَخُصَّ بِالْأَمْرَيْنِ فِيهَا ذَكَرَهُ

٧٥٧. الشَّيْخُ عَنْ بَعْضِهِمْ، قُلْتُ: بَلَى «مَسْحُ الْخِفافِ» وَأَبْنُ مَنَدَةَ إِلَى

٧٥٨. عَشْرَتِهِمْ «رَفَعَ الْيَدَيْنِ» نَسَبًا وَنَيَّقُوا عَنْ مِائَةٍ «مَنْ كَذَبَا»

(كَذَلِكَ الْمَشْهُورُ أَيضًا قَسَمُوا) أي: كما قسموه إلى صحيح وضعيف

قسموه (لِشَهْرَةٍ مُطْلَقَةٍ) بين أهل الحديث وغيرهم (كَالْمُسْلِمِ مَنْ سَلِمَ الْحَدِيثَ) «

(١) كذا وقعت العبارة في الأصل والأولى: «لا ينافي الصحة والضعف» كما هي عبارة

الناظم في «شرحه»: (٧٣/٢).

أي: «من سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده»<sup>(١)</sup>.

(وَالْمَقْصُورَ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ مِنْ مَشْهُورٍ) أي: وإلى ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصةً (فَتَوَاتُهُ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا) أي: كحديث أنس: «أنه عليه السلام قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رَعْلٍ وذكوان»<sup>(٢)</sup>.

(وَمِنْهُ ذُو تَوَاتُرٍ) أي: وينقسم المشهور أيضاً باعتبار آخر إلى ما هو متواتر، وإلى ما هو مشهور غير متواتر، فالمتواتر الذي ينقله عددٌ يحصل العلم بصدقهم، (مُسْتَقْرَأٌ فِي طَبَقَاتِهِ) أي: ولا بد من وجود ذلك في روايته من أوله إلى انتهائه، (كَمَثَلِ مَنْ كَذَبَ) عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، (فَفَوْقَ سِتِّينَ) من الصحابة (رَوَوْهُ. وَالْعَجَبُ بِأَنَّ مِنْ رُؤَايِهِ لِلْعَشْرَةِ) أي: ومن روايته: العشرة المشهود لهم بالجنة.

(وَأَخْصَّ) هذا الحديث (بِالْأَمْرَيْنِ فِيمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ) ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> (عَنْ بَعْضِهِمْ) وأبهمه فقال: ليس في الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة وغيرهم غيره، ولا يعرف حديث رُوِيَ عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة إلا هذا الحديث.

قال المصنف (قُلْتُ: بَلَى مَسْحُ الْخِطَابِ) أي: ما ذكره منقوضٌ بحديث

(١) البخاري رقم (١٠) ومسلم رقم (٤٠).

(٢) البخاري رقم (٢٦٤٧) ومسلم رقم (٤٨١).

(٣) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٢٦٩).

المسح على الخفين، فقد رواه أكثر من ستين من الصحابة، ومنهم العشرة<sup>(١)</sup>.  
(وَابْنُ مَنْدَةَ إِلَى عَشْرَتِهِمْ رَفَعَ الْيَدَيْنِ نَسْبًا) أي: عزا حديث «رفع اليدين» إلى  
رواية [٤١-أ] العشرة أيضاً<sup>(٢)</sup>.  
(وَيَقُولُونَ عَنْ مِائَةٍ مِنْ كَذَبًا) أي: ورووا حديث: «من كذب عليّ متعمداً» عن  
مائة ونيّف من الصحابة<sup>(٣)</sup>.



(١) انظر: «قطف الأزهار»: (ص ٥٢).

(٢) انظر: «قطف الأزهار»: (ص ٩٥).

(٣) انظر: «قطف الأزهار»: (ص ٢٣-٢٤).

## غَرِيبُ أَلْفَاظِ الْأَحَادِيثِ

٧٥٩. وَالنَّضْرُ أَوْ مَعْمَرٌ خُلْفٌ أَوَّلٌ      مِنْ صَنَفِ الْغَرِيبِ فِيْمَا نَقَلُوا  
 ٧٦٠. ثُمَّ تَلَى أَبُو عُبَيْدٍ وَاقْتَفَى      الْقُتَيْبِيَّ ثُمَّ حَمَدُ صَنَفًا  
 ٧٦١. فَاعْنِ بِهِ وَلَا تَخْضُ بِالظَّنِّ      وَلَا تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ  
 ٧٦٢. وَخَيْرٌ مَا فَسَّرْتَهُ بِالْوَارِدِ      كَالدُّخِّ بِالذُّخَانِ لِابْنِ صَائِدِ  
 ٧٦٣. كَذَلِكَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَالْحَاكِمِ      فَسَّرَهُ الْجَمَاعَ وَهُوَ وَاهِمٌ

(وَالنَّضْرُ) بن شَمِيل، (أَوْ مَعْمَرُ) بن المثنى، (خُلْفٌ أَوَّلٌ مِنْ صَنَفِ الْغَرِيبِ) فِيْمَا نَقَلُوا) قال الحاكم<sup>(١)</sup>: أول من صنف الغريب في الإسلام النَّضْرُ بن شَمِيل. وقال الطبري<sup>(٢)</sup>: قيل: إن أول من جمع في هذا الفن شيئاً أبو عبيدة معمر بن المثنى.

(ثُمَّ تَلَى أَبُو عُبَيْدٍ) القاسم بن سلام بعد الماتين فجمع كتابه المشهور.

(وَاقْتَفَى) عبد الله بن مسلم (الْقُتَيْبِيَّ)، وزاد على أبي عبيد.

(ثُمَّ حَمَدُ) الخطابي (صَنَفًا) وزاد على القُتَيْبِيَّ. (فَاعْنِ بِهِ) أي: اجعله من

(١) «معرفة علوم الحديث»: (ص ٢٩٥).

(٢) في كتابه «تقريب المرام في غريب القاسم بن سلام» كما في «فتح المغيث»:

(٤/٤١٥).

عنايتك واشتغل به، (وَلَا تَخْضُ بِالظَّنِّ). قال: أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> حين سُئِلَ عن حرف: اسألوا أصحاب الغريب فيني أكره أن أتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن.

(وَلَا تُقَلِّدْ) من الكتب المصنفة في الغريب (غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ) أي: إلا ما كان مصنفوها أئمةً في هذا الشأن، فَمَنْ لم يكن من أهله يتصرف فيخطئ. (وَحَيْرٌ مَا فَسَّرْتَهُ) أي: الغريب (بِالْوَارِدِ) أي: بما جاء مفسراً به في بعض طرق الحديث. (كَالدُّخِّ بِالدُّخَانِ لِابْنِ صَائِدٍ) قال عليه السلام لابن صائد: قد خبأت لك خبيئاً قال: فما هو؟ قال: الدُّخُّ<sup>(٢)</sup> فالدُّخُّ هنا الدخان وهو لغةٌ فيه. (كَذَلِكَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ) فإنه روى<sup>(٣)</sup> في هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: إني قد خبأت لك خبيئاً. وقال الترمذي: خبيئاً. وخبأ له ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠]، قال الترمذي: هذا حديث صحيح.

(وَالْحَاكِمُ<sup>(٤)</sup> فَسَّرَهُ) أي: فَسَّرَ الدُّخَّ (الْجَمَاعَ) فقال: سألت الأُدْبَاءَ عن تفسير الدُّخِّ فقال: يَدْخُهَا وَيَزُخُّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

(وَهُوَ وَاهِمٌ) قال ابن الصلاح<sup>(٥)</sup>: لم أر في كلام أهل اللغة أن الدُّخَّ بالبدال هو الجماع، وإنما ذكره بالزاي فقط.

(١) «العلل ومعرفة الرجال»: (رواية المروزي): (رقم ٤١٣).

(٢) البخاري رقم (٦٦١٨) ومسلم رقم (٢٢٤٤).

(٣) رقم (٥١٩).

(٤) «معرفة علوم الحديث»: (ص ٢٧٤) وانظر منه: (ص ٣٠٢) حاشية (١).

(٥) ليس هذا من كلام ابن الصلاح بل من كلام الناظم في شرحه على الألفية (٩٠/٢)، وراجع العبارة بتمامها هناك ليظهر لك جلياً أن الأمر التبس على المصنف هنا.



(وَمِنْهُ ذُو نَقْصٍ) أي: من المسلسل ما هو ناقص التسلسل، (يَقْطَعُ السُّلَيْلَةَ) في وسطه أو أوله أو آخره؛ (كَأَوْلِيَّةٍ) أي: كحديث عبد الله بن عمرو المسلسل بالأولية<sup>(١)</sup>؛ فإن التسلسل فيه بالأولية انقطع في سماع عمرو من أبي قابوس<sup>(٢)</sup>، وفي سماع أبي قابوس من عبد الله بن عمرو، وفي سماع عبد الله من النبي صلى الله عليه وسلم. (وَبَعْضٌ وَصَلَةٌ) ولا يصح ذلك.



(١) أخرجه مسلسلاً الأيوبي في «المناهل السلسة»: (ص ٦).

(٢) كذا في الأصل، والصواب أنه انقطع في سماع سفيان من عمرو وعمرو من أبي قابوس.. إلخ. «شرح الألفية»: (٩٥/٢).

## النَّاسِخُ، وَالْمَنْسُوخُ

٧٦٨. وَالنَّسْخُ رَفْعُ الشَّارِعِ السَّابِقِ مِنْ أَحْكَامِهِ بِالْحَقِّ وَهُوَ قَمِنْ

٧٦٩. أَنْ يُعْتَسَى بِهِ وَكَانَ الشَّافِعِيُّ ذَا عِلْمِهِ ثُمَّ بِنَصِّ الشَّارِعِ

٧٧٠. أَوْ صَاحِبٍ أَوْ عُرِفَ التَّارِيخُ أَوْ أُجْمِعَ تَرْكَابًا بَانَ نَسْخٌ وَرَأَوْا

٧٧١. دَلَالَةَ الإِجْمَاعِ لَا النَّسْخِ بِهِ كَالْقَتْلِ فِي رَابِعَةٍ بِشُرْبِهِ

(وَالنَّسْخُ رَفْعُ الشَّارِعِ السَّابِقِ مِنْ أَحْكَامِهِ بِالْحَقِّ) مِنْ أَحْكَامِهِ<sup>(١)</sup>. وَالْمَرَادُ<sup>(٢)</sup> قَطْعُ تَعَلُّقِهِ بِالْمَكْلُوفِينَ.

واحترز بـ«رفع» عن بيان مجمل.

و«الشارع» عن إخبار بعض من شاهد النسخ من الصحابة.

و«السابق» عن التخصيص المتصل بالتكليف كالاستثناء، ونحوه.

و«من أحكامه»<sup>(٣)</sup> عن رفع الإباحة الأصلية.

وبـ«لاحق» عن انتهاء الحكم بانتهاء الوقت.

(١) عَرَّفَ الْعِرَاقِيُّ النَّسْخَ فِي شَرْحِهِ (٩٦/٢) بِقَوْلِهِ: «فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ: رَفْعِ الشَّارِعِ حَكْمًا مِنْ

أَحْكَامِهِ سَابِقًا، بِحُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِهِ لَاحِقًا». وَمَا يَأْتِي مِنْ كَلَامٍ مُتَعَلِّقٍ بِهَذَا الْحَدِّ، فَكَانَ

الْأَوْلَى بِالْمَخْتَصِرِ أَنْ يَذْكُرَهُ.

(٢) أَي: بَرَفْعِ الْحُكْمِ.

(٣) مِنْ قَوْلِهِ: رَفْعِ الشَّارِعِ حَكْمًا «مِنْ أَحْكَامِهِ» سَابِقًا...

و«من أحكامه»<sup>(١)</sup> عن رفع الحكم بموت المكلّف، أو زوال التكليف بجنون، أو نحوه.

(وَهُوَ قَوْمٌ) أي: وعلم الناسخ والمنسوخ حقيقةً (أَنْ يُعْتَنَى بِهِ).

(وَكَانَ الشَّافِعِيُّ ذَا عِلْمِهِ) قال أحمد<sup>(٢)</sup>: ما علمنا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي.

(ثُمَّ بِنَصِّ الشَّارِعِ) على النسخ. (أَوْ) بِنَصِّ (صَاحِبِ) مِنَ الصَّحَابَةِ. (أَوْ عُرِفَ التَّارِيخُ) للواقعيتين. (أَوْ أُجْمِعَ تَرْكًا) على العمل بحديث (بِأَنَّ نَسْخَهُ) أي: يتبين النسخ ويعرف بهذه.

(وَرَأَوْا دَلَالََةَ الْإِجْمَاعِ) أي: ومنه ما يُعْرَفُ بِالْإِجْمَاعِ (لَا النَّسْخَ بِهِ) أي: والإجماع لا يَنْسَخُ ولا يُنْسَخُ ولكن يدلُّ على وجود ناسخ غيره.

(كَالْقَتْلِ فِي رَابِعَةِ بَشْرِهِ) أي: كقوله عليه السلام: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه»<sup>(٣)</sup> فإنه منسوخٌ عُرِفَ نَسْخُهُ بِانْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ.

(١) من قوله: بحكم «من أحكامه» لاحقاً.

(٢) أخرجه الحازمي في «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»: (ص ٤).

(٣) «سنن أبي داود»: (رقم ٤٤٨٢) والترمذي: (١٤٤٤).

## التصحيفُ

٧٧٢. وَالْعَسْكَرِيُّ وَالِدَارَقُطْنِيُّ صَنَّفَا فِيمَا لَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ صَحَّفَا
٧٧٣. فِي الْمُتَنِ كَالصُّوَلِيِّ «سِتًّا» غَيْرَ «شَيْئًا»، أَوِ الْإِسْنَادِ كَابْنِ النُّدَرِ
٧٧٤. صَحَّفَ فِيهِ الطَّبْرِيُّ قَالَا: «بُذْرُ» بِالْبَاءِ وَنَقَطَ ذَالَا
٧٧٥. وَأَطْلَقُوا التَّصْحِيفَ فِيمَا ظَهَرََا كَقَوْلِهِ: «اِحْتَجَمَ» مَكَانَ «اِحْتَجَرَا»
٧٧٦. وَوَاصَلَ بِعَاصِمٍ وَالْأَخْدَبُ بِأَحْوَلَ تَصْحِيفَ سَمِعَ لَقَّبُوا
٧٧٧. وَصَحَّفَ الْمَعْنَى إِمَامُ عَنَزَهُ ظَنَّ الْقَبِيلَ بِحَدِيثِ «الْعَنَزَةُ»
٧٧٨. وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ سُكُونَ نُونِهِ فَقَالَ: شَاةٌ خَابَ فِي ظَنُونِهِ

(و) أبو أحمد (العسكري، و) أبو الحسن (الدارقطني، صنفا فيما له بعض الرواة صحفا).

فمنه ما هو تصحيف (في المتن) أي: متن الحديث.

(كالصولي ستاغير شيئا) بالمعجمة والياء آخر الحروف<sup>(١)</sup> [٤٢- أ] لما أملى في الجامع حديث أبي أيوب مرفوعاً: «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال»<sup>(٢)</sup>.

(١) «الجامع لأخلاق الراوي»: (٢٩٦/١).

(٢) مسلم رقم (١١٦٤).

(أُو) في (الإِسْنَادِ، كَاتِبِ النَّدْرِ) بالنون المضمومة وفتح الدال المهملة المشددة، (صَحَّفَ فِيهِ الطَّيْرِيُّ قَالَا بُنْتُ بِالْبَاءِ وَتَقَطُّ ذَالًا)؛ لأنه قال فيمن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من بني سليم: ومنهم عتبة بن البُدْرِ.

(وَأَطْلَقُوا) أي: أطلق مَنْ صَنَّفَ في التصحيفِ (التَّصْحِيفَ فِيمَا ظَهَرَ) أي: على ما لا تشبه حروفه بغيره، وإنما أخطأوا فيه روايةً، (كَقَوْلِهِ: اِخْتَجَمَ مَكَانَ اِخْتَجَرَا) أي: كما صَحَّفَ ابْنُ لَهِيعة في حديث زيد بن ثابت: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجر في المسجد»<sup>(١)</sup> فقال: احتجم بالميم<sup>(٢)</sup>.

(وَوَاصِلُ بِعَاصِمٍ وَالْأَحْدَبُ بِأَحْوَلٍ تَصْحِيفَ سَمِعَ لَقَبُوا) أي: وتصحيف السمع وهو أن يكون الاسم واللقب، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه والحروف مختلفة، فيشبهه على السَّمْعِ؛ كحديث لعاصم الأحول بجعله عن واصل الأحدب وعكسه، وكخالد بن علقمة بمالك بن عُرْفُطة.

(وَصَحَّفَ الْمُعْنَى إِمَامُ عَنَزَةَ) أي: ومثال تصحيف المعنى قول أبي موسى محمد بن المثنى العنزى<sup>(٣)</sup>: نحن قومٌ لنا شرف نحن من عَنَزَةَ قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم إلينا. (ظَنَّ الْقَيْلَ بِحَدِيثِ الْعَنَزَةَ) وهو ما روي: أن

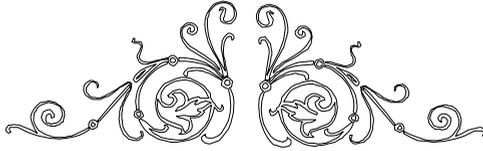
(١) البخاري رقم (٥٧٦٢) ومسلم (٧٨١).

(٢) «التمييز» لمسلم: (ص ١٨٧)، وأخرجه أحمد مصحفاً كذلك في «مسنده»: (١٨٥/٥).

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي»: (٢٩٥/١).

النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى عنزة<sup>(١)</sup> والمراد: الحربة تُنصب بين يديه.

(وَبَعْضُهُمْ) حكاة الحاكم<sup>(٢)</sup> عن أعرابي (ظَنَّ سَكُونًا نَوْنَهُ فَقَالَ): كان صلى الله عليه وسلم إذا صلى نُصِبَتْ بين يديه (شاة). فصحفها عنزة بإسكان النون، ثم رواه بالمعنى. (خَابَ فِي ظُنُونِهِ)؛ لأنه أخطأ فيه من وجهين.



(١) البخاري رقم (٤٧٧) ومسلم رقم (٥٠١).

(٢) «معرفة علوم الحديث»: (ص ٤٣٩).

## مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ

٧٧٩. وَالْمَتْنُ إِنْ نَافَاهُ مَتْنٌ آخَرُ وَأَمَكَنَ الْجُمُعُ فَلَا تَنَافُرُ  
 ٧٨٠. كَمَتْنٍ «لَا يُورَدُ» مَعَ «لَا عَدْوَى» فَالْتَفِي لِلطَّبْعِ وَفَرَّ عَدْوَا  
 ٧٨١. أَوْ لَا فَإِنْ نَسَخَ بَدَا فاعْمَلْ بِهِ أَوْ لَا فَرَجِحْ وَاَعْمَلَنَّ بِالْأَشْبَهِ

(وَالْمَتْنُ إِنْ نَافَاهُ) في الظاهر (مَتْنٌ آخَرُ، وَأَمَكَنَ الْجُمُعُ) بينهما بوجهٍ صحيحٍ  
 ينفي الاختلاف بينهما، (فَلَا تَنَافُرُ) بل يَتَعَيَّنُ الجمع.

(كَمَتْنٍ: «لَا يُورَدُ») مَمْرُضٌ عَلَى مُصِحِّ<sup>(١)</sup> (مَعَ) قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ( «لَا  
 عَدْوَى»<sup>(٢)</sup> فَالْتَفِي لِلطَّبْعِ) أَي: وَجْهُ الْجَمْعِ: أَنَّ «لَا عَدْوَى» نَفْيٌ لِمَا كَانَ يُعْتَقَدُهُ  
 الْجَاهِلِيَّةُ وَالْحِكْمَاءُ أَنَّ هَذِهِ الْأَمْرَاضَ تُعَدَى بِطَبْعِهَا، وَلِذَا قَالَ: فَمَنْ أَعْدَى  
 الْأَوَّلُ. أَي: إِنْ اللَّهُ هُوَ الْخَالِقُ لِذَلِكَ بِسَبَبٍ وَغَيْرِ سَبَبٍ. وَقَوْلُهُ: «لَا يُورَدُ»  
 بَيَانٌ لِمَا يَخْلُقُهُ اللَّهُ مِنَ الْأَسْبَابِ عِنْدَ الْمُخَالَطَةِ لِلْمَرِيضِ [٤٢ - ب] وَقَدْ  
 يَتَخَلَفُ ذَلِكَ عَنْ سَبَبِهِ.

(وَفَرَّ عَدْوَا) أَي: مَسْرَعًا. أَي: وَكَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ  
 فَرَارِكٌ مِنَ الْأَسَدِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري رقم (٥٧٧١) ومسلم رقم (٢٢٢١).

(٢) البخاري رقم (٥٧٧٣) ومسلم رقم (٢٢٢٥-١١٦).

(٣) هذا هو الشطر الأخير من حديث: «لا يورد ممرض على مصح...».

(أولاً) أي: وإن لم يمكن الجمع بينهما، (فإن نسخُ بكذا) بأن عُرِفَ المتأخر منهما، (فاعمَلْ بِهِ) أي: بالناسخ، وهو المتأخر منهما.

(أولاً) أي: وإن لم يدل دليل على النسخ، (فَرَجِّحْ وَأَعْمَلَنَّ بِالْأَشْبِهِ) أي: بالأرجح منهما، كالترجيح بكثرة الرواة وصفاتهم، كما ذُكِرَ في المطوّلات.



## خفي الإرسال، والمزید في الإسناد

٧٨٢. وَعَدَمُ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ      يَبْدُو بِهِ الْإِرْسَالُ ذُو الْخَفَاءِ  
 ٧٨٣. كَذَا زِيَادَةُ اسْمِ رَاوٍ فِي السَّنَدِ      إِنْ كَانَ حَذْفُهُ بِعَنْ فِيهِ وَرَدَ  
 ٧٨٤. وَإِنْ بِتَحْدِيثٍ أَتَى فَالْحُكْمُ لَهُ      مَعَ احْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ حَمَلَهُ  
 ٧٨٥. عَنْ كُلِّ الْأَحْيَاطِ مَا زِيدَ وَقَعَ      وَهَمَّا وَفِي ذَيْنِ الْخَطِيبِ قَدْ جَمَعَ

(وَعَدَمُ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ يَبْدُو بِهِ الْإِرْسَالُ ذُو الْخَفَاءِ) أي: وخفي الإرسال أن يروي عن من سمع منه ما لم يسمعه منه، أو عن من لقيه ولم يسمع منه، أو عمّن عاصره ولم يلقه، فيُعرف عدم اللقاء أو عدم السماع منه مطلقاً، أو لذلك الحديث، بنصّ بعض الأئمة، أو بوجهٍ صحيح.

(كَذَا زِيَادَةُ اسْمِ رَاوٍ فِي السَّنَدِ) أي: ويُعرف إذا وَرَدَ في بعض طرق الحديث زيادة اسمِ راوٍ بينهما. والصواب التفصيل في هذا؛ فيحكم بإرساله (إِنْ كَانَ حَذْفُهُ بِعَنْ فِيهِ وَرَدَ) أي: إن كان الإسناد الخالي عن الراوي الزائد وَرَدَ بلفظ «عن» في ذلك، وكذا ما لا يقتضي الاتصال كـ«قال» ونحوها<sup>(١)</sup>. ويجعل معللاً بالإسناد الذي ذكر فيه الراوي.

(وَإِنْ بِتَحْدِيثٍ أَتَى فَالْحُكْمُ لَهُ) أي: وإن كان بلفظ يقتضي الاتصال كحدثنا ونحوه، فالحكم للإسناد الخالي عن الراوي الزائد؛ لأن معه الزيادة وهي

(١) قوله: كـ«قال» ونحوها. ملحق في الحاشية اليمنى.

إثبات سماعه منه، (مَعَ اِحْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ حَمَلَهُ عَنْ كُلِّ) أي: ويجوز أن يكون سمع ذلك من رَجُلٍ عنه، ثم سمعه منه نفسه. (الْأَحْيُ مَا زِيدَ وَقَعَ وَهَمًا) أي: إلا أن توجد قرينة تدل على كون الطريق الزائد وهماً.

(وَفِي ذَيْنِ) وهما: الإرسال الخفي، والمزيد في متصل الإسناد (الْحَطِيبُ قَدْ جَمَعَ) أي: صَنَّفَ كتابين مشهورين<sup>(١)</sup>.



(١) سَمَّى الأول: «التفصيل لمبهم المراسيل»، والثاني «تميز المزيد في متصل

الأسانيد». «شرح السيوطي»: (ص ٣٤٩).

## مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

٧٨٦. رَأَيْتِ النَّبِيَّ مُسْلِمًا ذُو صُحْبَةٍ وَقِيلَ: إِنَّ طَالَتْ وَلَمْ يُبَيَّنَّ

٧٨٧. وَقِيلَ: مَنْ أَقَامَ عَامًا أَوْ غَزَا مَعَهُ وَذَا لَابِنِ الْمَسِيَّبِ عَزَا

(رَأَيْتِ النَّبِيَّ مُسْلِمًا ذُو صُحْبَةٍ) أي: المشهور أن الصحابي: من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ثم مات على الإسلام، أما لو رآه كافراً ثم أسلم بعد وفاته فليس بصحابي على المشهور.

(وَقِيلَ: إِنَّ طَالَتْ) صحبته، وكثرت مجالسته على طريق التبع له والأخذ

عنه.

(وَلَمْ يُبَيَّنَّ) أي: وليس عليه العمل عند أهل الحديث والأصول.

(وَقِيلَ: مَنْ أَقَامَ عَامًا، أَوْ غَزَا مَعَهُ، وَذَا لَابِنِ [٤٣-أ] الْمَسِيَّبِ عَزَا) أي: ورؤي عن

سعيد بن المسيب<sup>(١)</sup> أنه كان لا يعد الصحابي إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين.

٧٨٨. وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ بِأَشْتِهَارٍ أَوْ تَوَاتُرٍ أَوْ قَوْلِ صَاحِبٍ وَلَوْ

٧٨٩. قَدْ ادَّعَاهَا وَهُوَ عَدْلٌ قَبْلًا وَهُمْ عُدُولٌ قِيلَ: لَا مَنْ دَخَلَ

(١) أسنده عنه الخطيب في «الكفاية»: (١/١٩٠).

٧٩٠. في فِتْنَةٍ، وَالْمُكْتَبُونَ سِتَّةٌ أَنَسٌ، وَابْنُ عُمَرَ، وَالصَّديقَةُ  
 ٧٩١. الْبَحْرُ، جَابِرُ أَبُو هُرَيْرَةَ أَكْثَرُهُمْ وَالْبَحْرُ فِي الْحَقِيقَةِ  
 ٧٩٢. أَكْثَرُ فَتَوَى وَهُوَ وَابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ عَمْرٍو قَدْ جَرَى  
 ٧٩٣. عَلَيْهِمْ بِالشُّهْرَةِ الْعَبَادِلُهُ لَيْسَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَلَا مَنْ شَاكَلَهُ  
 ٧٩٤. وَهُوَ وَزَيْدٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ فِي الْفِقْهِ أَتْبَاعٌ يَرُونَ قَوْلَهُمْ

(وَتُعْرَفُ الصَّحْبَةُ بِاشْتِهَارِ) كَعَاشَةَ.

(أَوْ تَوَاتُرِ) كَأَبِي بَكْرٍ.

(أَوْ قَوْلِ صَاحِبِ) كَحَمَمَةَ الدَّوْسِيِّ الَّذِي مَاتَ مَبْطُونًا فَشَهِدَ لَهُ أَبُو مُوسَى  
 الْأَشْعَرِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حُكِمَ لَهُ بِالشَّهَادَةِ.  
 (وَلَوْ قَدْ أَدْعَاهَا وَهُوَ عَدْلٌ قَبْلًا) أَي: وَبِإِخْبَارِهِ عَنِ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ صَحَابِي بَعْدَ  
 ثَبُوتِ عَدَالَتِهِ قَبْلَ إِخْبَارِهِ بِذَلِكَ.

(وَهُمْ عَدُولٌ) كَلِمَةٌ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي<sup>(١)</sup>.

(قِيلَ: لَا مَنْ دَخَلَ فِي فِتْنَةٍ)، وَذَلِكَ مِنْ حِينِ مَقْتَلِ عَثْمَانَ فِيهِ قَوْلَانِ،  
 وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُمْ عَدُولٌ مُطْلَقًا تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِهِمْ.

(وَالْمُكْتَبُونَ) مِنَ الصَّحَابَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (سِتَّةٌ: أَنَسٌ، وَابْنُ  
 عُمَرَ، وَ) عَائِشَةُ (الصَّديقَةُ، الْبَحْرُ) وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، (جَابِرٌ، أَبُو هُرَيْرَةَ)،  
 وَهُوَ (أَكْثَرُهُمْ) حَدِيثًا.

(١) البخاري رقم (٢٦٥١) ومسلم رقم (٢٥٣٥).

(وَالْبَحْرُ) وهو عبد الله بن عباس (في الحقيقة أكثر فتوى).

(وَهُوَ) أي: عبد الله بن عباس (و) عبد الله (ابن عمراو) عبد الله (ابن الزبير  
(و) عبد الله (ابن عمرو) قد جرى عليهم بالشهرة العبادة. ليس ابن مسعود ولا من شاكله)  
وهم نحو مائتين وعشرين من الصحابة يسمون بعبد الله فإنهم لا يسمون  
بالعبادة اصطلاحاً.

(وَهُوَ) أي: عبد الله بن مسعود (وزيد وابن عباس لهم في الفقه أتباع يرون قولهم)  
ويفتون الناس به.

٧٩٥. وَقَالَ مَسْرُوقٌ: انْتَهَى الْعِلْمُ إِلَى سِتَّةِ أَصْحَابٍ كِبَارٍ نَبَلَا

٧٩٦. زَيْدِ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَعَ أَبِي عُمَرَ، عَبْدِ اللَّهِ مَعَ عَلِيٍّ

٧٩٧. ثُمَّ انْتَهَى لِذَيْنِ وَالبَعْضُ جَعَلَ الأشعري عن أبي الدرداء بدل

(وَقَالَ مَسْرُوقٌ<sup>(١)</sup>: انْتَهَى الْعِلْمُ) أي: علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم (إلى ستة أصحاب كبار نبلا زيد أبي الدرداء مع أبي عمر، عبد الله بن مسعود  
(مع علي ثم انتهى) علم هؤلاء الستة (لذنين) وهما علي، وعبد الله. (والبعض)  
وهو مُطَرَّفٌ روى نحو ذلك عن الشعبي عن مسروق؛ إلا أنه (جعل) أبا  
موسى (الأشعري عن أبي الدرداء بدل).

٧٩٨. وَالْعَدُّ لَا يَحْضُرُهُمْ فَقَدْ ظَهَرَ سَبْعُونَ أَلْفًا تَبْشُوكِ وَحَضَرَ

(١) أسنده عن مسروق: ابن سعد في «الطبقات» (٣٥١/٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح  
والتعديل»: (٢٧/٧) والطبراني في «المعجم الكبير»: (٩٦/٩) رقم (٨٥١٣)، وأورده  
ابن المديني في «العلل»: (ص ٦٦).

٧٩٩. الْحَجَّ أَرْبَعُونَ أَلْفًا وَقُبُضَ عَنْ ذَيْنِ مَعَ أَرْبَعِ آلَافٍ تَنْضُ

(وَالْعَدُّ لَا يَحْصُرُهُمْ) أي: الصحابة؛ لتفرقهم في البلدان. (فَقَدْ ظَهَرَ سَبْعُونَ) منهم (أَلْفًا) منهم (بِتَبْوِكِ) شهدوها معه صلى الله عليه وسلم. (وَوَحَّضَ الْحَجَّ) أي: حجة الوداع معه (أَرْبَعُونَ أَلْفًا [٤٣-ب] وَقُبُضَ) عليه السلام (عَنْ ذَيْنِ) أي: عن مقدار هذين العددين وهما سبعون وأربعون، (مَعَ أَرْبَعِ آلَافٍ) أي: عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه (تَنْضُ) بكسر النون وتشديد الضاد أي: تيسر.

٨٠٠. وَهُمْ طَبَاقٌ إِنْ يُرَدُّ تَعْدِيدٌ قِيلَ: اثْنَا عَشْرَةَ أَوْ تَزِيدُ

(وَهُمْ طَبَاقٌ) باعتبار سبقهم إلى الإسلام، أو الهجرة، أو شهود المشاهد الفاضلة.

(إِنْ يُرَدُّ تَعْدِيدٌ قِيلَ: اثْنَا عَشْرَةَ) طبقة (أَوْ تَزِيدُ) وهي:

١- قوم أسلموا بمكة

٢- وأصحاب دار الندوة.

٣- ومهاجرة الحبشة.

٤- وأصحاب العقبة الأولى.

٥- وأصحاب العقبة الثانية.

٦- وأول المهاجرين الذين وصلوا قبل أن يدخل المدينة.

(١) وضع الناسخ هذه الأرقام فوق أول كلمة من هذه الطباق.

- ٧- وأهل بدر.
- ٨- والذين هاجروا بين بدر والحديبية.
- ٩- وأهل بيعة الرضوان.
- ١٠- ومن هاجر بين الحديبية وفتح مكة.
- ١١- ومُسَلِّمَةَ الْفَتْحِ.
- ١٢- وصبيان رأوه عليه السلام يوم الفتح وفي حجة الوداع، وغيرهما.
٨٠١. وَالْأَفْضَلُ الصِّدِّيقُ ثُمَّ عُمَرُ وَبَعْدَهُ عُثْمَانُ وَهُوَ الْأَكْثَرُ
٨٠٢. أَوْ فَعَلِيٌّ قَبْلَهُ خُلْفٌ حُكِي قُلْتُ: وَقَوْلُ الْوَقْفِ جَاعَنَ مَالِكِ
٨٠٣. فَالْسِتَّةُ الْبَاقُونَ، فَالْبَدْرِيَّةُ فَأُحَدِّدُ، فَالْبَيْعَةُ الْمَرْضِيَّةُ
- (وَالْأَفْضَلُ) بعده عليه السلام أبو بكر (الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ) حكى الشافعي<sup>(١)</sup> وغيره إجماع الصحابة والتابعين على ذلك.
- (وَبَعْدَهُ عُثْمَانُ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ)، كما حكاها الخطابي<sup>(٢)</sup>، وغيره.
- (أَوْ فَعَلِيٌّ قَبْلَهُ خُلْفٌ حُكِي) عن الشافعي، إنما اختلف مَنْ اختلفَ منهم في علي وعثمان قال المصنف: (قُلْتُ<sup>(٣)</sup>: وَقَوْلُ الْوَقْفِ) بين عثمان وعلي (جَاعَنَ مَالِكِ) حكاها المازري في «المدونة».

(١) «الاعتقاد» للبيهقي: (ص ٣٦٩).

(٢) «معالم السنن»: (٤/٣٠٣).

(٣) قوله: قلت. ملحق في الحاشية اليمنى.

(فَالسُّنَّةُ الْبَاقُونَ) بعدهم إلى تمام العشرة.

(فَالْبَدْرِيَّةُ فَأُحَدُّ، فَالْبَيْعَةُ الْمَرْضِيَّةُ) أي: ثم البدريون، ثم أصحاب أحد، ثم أهل بَيْعَةِ الرضوان بالحديبية.

٨٠٤. قَالَ: وَفَضْلُ السَّابِقِينَ قَدْ وَرَدَ فَقِيلَ: هُمْ، وَقِيلَ: بَدْرِيُّ وَقَدْ

٨٠٥. قِيلَ: بَلْ أَهْلُ الْقِبْلَتَيْنِ، وَاخْتَلَفَ - أَيَّهُمْ أَسْلَمَ قَبْلُ؟ - مَنْ سَلَفَ

٨٠٦. قِيلَ: أَبُو بَكْرٍ، وَقِيلَ: بَلْ عَلِيٌّ وَمُدَّعِي إِجْمَاعَهُ لَمْ يُقْبَلِ

٨٠٧. وَقِيلَ: زَيْدٌ وَادَّعَى وَفَاقَا بَعْضُ عَلَى حَدِيثَةِ اتَّفَاقَا

(قَالَ: ابن الصلاح: (وَفَضْلُ السَّابِقِينَ) الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ (قَدْ وَرَدَ) فِي نَصِّ الْقُرْآنِ.

(فَقِيلَ: هُمْ) أَي: قَالَ الشَّعْبِيُّ<sup>(١)</sup>: هُمُ الَّذِينَ شَهِدُوا بَيْعَةَ الرضوان.

(وَقِيلَ: بَدْرِيُّ) أَي: وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ وَعِطَاءُ بْنُ يَسَارٍ<sup>(٢)</sup>: أَهْلُ بَدْرٍ.

(وَقَدْ قِيلَ: بَلْ أَهْلُ الْقِبْلَتَيْنِ) أَي: وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَطَائِفَةٌ<sup>(٣)</sup>: هُمُ الَّذِينَ صَلُّوا إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ.

(وَاخْتَلَفَ - أَيَّهُمْ أَسْلَمَ قَبْلُ؟ - مَنْ سَلَفَ) أَي: وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي أَوَّلِ الصَّحَابَةِ إِسْلَامًا.

(١) أخرجه ابن عبد البر في «الاستيعاب»: (٣/١).

(٢) المصدر السابق (٧/١). قال السخاوي في «فتح المغيث»: (٦٦/٤): بسند ضعيف.

(٣) المصدر السابق (٦/١-٧).

(قيل: أبو بكر) الصديق وهو قول ابن عباس وجماعة<sup>(١)</sup>.

(وقيل: بل علي) روي ذلك عن زيد بن أرقم وجماعة<sup>(٢)</sup>.

(ومُدَّعي إجماعه) - وهو الحاكم -<sup>(٣)</sup> قال: لا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أن علياً أولهم إسلاماً (لم يُقبَل) قال ابن الصلاح<sup>(٤)</sup>: واستنكر هذا من الحاكم.

(وقيل: زيد) هو ابن حارثة. [٤٤ - أ] ذكره معمر عن الزهري<sup>(٥)</sup>.

(وادعى وفاقاً بعض على خديجة اتفاقاً) أي: وقيل: أم المؤمنين خديجة روي ذلك عن ابن عباس وجماعة.

وادعى الثعلبي المنفسر اتفاق العلماء على ذلك، وأن اختلافهم إنما هو في أول من أسلم بعدها<sup>(٦)</sup>.

٨٠٨. وَمَاتَ آخِرًا بَغَيْرِ مَرِيَّةٍ أَبُو الطُّفَيْلِ مَاتَ عَامَ مِائَةِ

(١) أخرجه عنهم ابن عبد البر في «الاستيعاب»: (٢٤٦/٢).

(٢) المصدر السابق (٢٦/٣)، والطبراني في «المعجم الكبير»: (٩٧/١٢) رقم (١٢٥٩٣) والنسائي في «خصائص علي» (ص ٢٤).

(٣) في «معرفة علوم الحديث»: (ص ١٥٩).

(٤) في «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣٠٠).

(٥) أخرجه ابن سعد في «الطبقات»: (٤٤/٣) والطبراني في «المعجم الكبير»: (٨٤/٥) رقم (٤٦٥٢).

(٦) انظر: «الاستيعاب»: (٢٩/٣)، و«التقريب» للنووي: (٦٨٩/٢) مع «التدريب».

- ٨٠٩ . وَقَبْلَهُ السَّائِبُ بِالْمَدِينَةِ أَوْ سَهْلٌ أَوْ جَابِرٌ أَوْ بِمَكَّةِ  
 ٨١٠ . وَقِيلَ: الْآخِرُ بِهَا: ابْنُ عَمْرٍَا إِنَّ لَا أَبُو الطُّفَيْلِ فِيهَا قُبْرًا  
 ٨١١ . وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ بِالْبَصْرَةِ وَابْنُ أَبِي أُوْفَى قَضَى بِالْكُوفَةِ  
 ٨١٢ . وَالشَّامِ فَابْنُ بُسْرِ أَوْ ذُو بَاهِلَةَ حُلْفٌ، وَقِيلَ: بِدِمَشْقٍ وَائِلَهُ  
 ٨١٣ . وَأَنَّ فِي حِمصٍ ابْنَ بُسْرِ قُبْضًا وَأَنَّ بِالْجَزِيرَةِ الْعُرْسُ قَضَى  
 ٨١٤ . وَبِفَلَسْطِينَ أَبُو أَبِي وَمِصْرَ فَابْنُ الْحَارِثِ بْنِ جُزَيٍّْ  
 ٨١٥ . وَقُبْضَ الْهَرَمَاسُ بِالْيَمَامَةِ وَقَبْلَهُ رُوَيْفَعٌ بَبْرَقَةَ  
 ٨١٦ . وَقِيلَ: إِفْرِيقِيَّةٌ وَسَلَمَةٌ بَادِيَاً أَوْ بِطَيْبَةَ الْمَكْرَمَةَ

(وَمَاتَ) مِنَ الصَّحَابَةِ (آخِرًا) عَلَى الْإِطْلَاقِ (بِغَيْرِ مَرْيَةِ أَبُو الطُّفَيْلِ) عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ اللَّيْثِيِّ، (مَاتَ عَامَ مِائَةٍ) مِنَ الْهَجْرَةِ. كَذَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(١)</sup> وَجَمَاعَةٌ. فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»<sup>(٢)</sup> بِإِسْنَادِهِ إِلَيْهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ رَجُلٌ رَأَاهُ غَيْرِي. (وَمَاتَ قَبْلَهُ السَّائِبُ) ابْنُ يَزِيدَ (بِالْمَدِينَةِ) قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>.

(أَوْ سَهْلٌ أَوْ جَابِرٌ) أَي: وَقِيلَ آخِرَهُمْ مَوْتًا بِالْمَدِينَةِ سَهْلُ بْنُ سَعْدِ

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣٠٠).

(٢) رقم (٢٣٤٠).

(٣) «الإصابة»: (١٢/٢).

الأنصاري. قاله علي بن المديني وجماعة<sup>(١)</sup>.

وقيل جابر بن عبد الله. رواه أحمد بن حنبل عن قتادة. (أو) مات جابر (بمكة). قاله أبو بكر بن أبي داود.

(وقيل: الآخر) موتاً (بها): أي: بمكة عبد الله (ابن عمر) قاله قتادة وغيره.

(إن لا أبو الطفيل فيها قبراً) أي: وإنما يكون آخر من مات بمكة جابر أو ابن عمر إن لم يكن أبو الطفيل مات بها كما قد قيل، والصحيح أنه مات بها.

(وأُسُّ بن مالك) آخر من مات منهم (بالبصرة) قاله قتادة<sup>(٢)</sup> وجماعة.

(و) عبد الله (ابن أبي أوفى) آخر من (قضى) منهم (بالكوفة) قاله قتادة<sup>(٣)</sup> وجماعة.

(والشَّام) آخر من مات بها منهم (فابن بسير أو ذو باهله خلف) أي: اختلف فيه فقال الأحوص بن حكيم<sup>(٤)</sup> وجماعة: عبد الله بن بسير المازني. ورؤي عن الحسن البصري<sup>(٥)</sup> وغيره: أبو أمامة صدي بن عجلان الباهلي.

(وقيل) أي: وقال أبو زكريا ابن منده<sup>(٦)</sup>: آخر من مات (بدمشق) منهم

(١) «تهذيب الكمال»: (٣٢٥/٣).

(٢) «وفيات ابن زبير»: (٢٢٢/١).

(٣) «التاريخ الكبير»: (٢٤/٥).

(٤) «تاريخ دمشق»: (١٥٩/٢٧).

(٥) «تاريخ دمشق»: (٧٣ و ٥٨/٢٤) و «تهذيب الكمال»: (١٥٤/٣).

(٦) في جزء جمعه في آخر من مات من الصحابة. «شرح الناظم»: (١٥٥/٢).

(وَأَثَلَهُ) هو ابن الأسقع الليثي.

(وَأَنَّ فِي حِمَصِ ابْنِ بُسْرِ قُبْصًا) أي: وقال: إن آخر من مات بحمص منهم عبد الله بن بَسْر المازني. (وَأَنَّ بِالْجَزِيرَةِ الْعُرْسُ قَضَى) أي: وقال: إن آخر من مات منهم بالجزيرة العُرسُ بن عُمَيْرَةَ الكندي.

(وَيَفْلَسْطِينَ أَبُو أَبِي) أي: وقال: إن آخر من مات منهم بفلسطين: أبو أبي عبد الله بن أم حرام.

(وَمِصْرَ فابنُ الْحَارِثِ بْنِ جُزَيْ) أي: وقال [٤٤ - ب]: آخر من مات منهم بمصر عبد الله بن الحارث بن جُزَي الزبيدي. (وَقُبْضَ الْهَرْمَاسُ بِالْيَمَامَةِ) أي: وقال: آخر من مات منهم باليمامة: الهرماس بن زياد الباهلي.

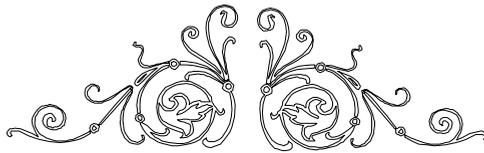
(وَقَبْلَهُ رُوَيْفِعُ بَرْقَةَ) أي: وقال: آخر من مات منهم بركة: رويفع بن ثابت الأنصاري. قاله أحمد بن البرقي، وصححه المزي.

(وَقِيلَ): وفاته في (إفريقية) وأنه آخر من مات بها منهم. قاله ابن منده.

(وَسَلَمَةُ بَادِيًا) أي: وقال: آخر من مات منهم بالبادية: سلمة بن الأكوع.

(أَوْ بَطِيئَةَ الْمُكْرَمَةِ) أي: والصحيح ما قاله ابنه إياس بن سلمة أنه مات

بالمدينة.



## مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ

٨١٧. وَالتَّابِعِيُّ اللَّاقِي لِمَنْ قَدْ صَحَبَا وَلِلْحَاطِبِ حَدُّهُ: أَنْ يَصْحَبَا

(والتابعيُّ اللَّاقِي لِمَنْ قَدْ صَحَبَا) أي: التابعي: من لقي واحداً من الصحابة فأكثر.

(وَلِلْحَاطِبِ<sup>(١)</sup> حَدُّهُ: أَنْ يَصْحَبَا) أي: التابعي مَنْ صَحَبَ الصَّحَابِي. والأول أصح.

٨١٨. وَهُمْ طَبَاقٌ قِيلَ: خَمْسَ عَشْرَةَ أَوْلَهُمْ: رُوَاةُ كُلِّ الْعَشْرَةِ

٨١٩. وَقَيْسُ الْفَرْدُ بِهَذَا الْوَصْفِ وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَوْفٍ

٨٢٠. وَقَوْلُ مَنْ عَدَّ سَعِيداً فَعَلَطُ بَلْ قِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ سِوَى سَعِيدٍ فَقَطُّ

٨٢١. لَكِنَّهُ الْأَفْضَلُ عِنْدَ أَحْمَدَا وَعَنْهُ قَيْسٌ وَسِوَاهُ وَرَدَا

٨٢٢. وَفَضَّلَ الْحَسَنُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ وَالْقَرْنِيُّ أَوْيساً أَهْلَ الْكُوفَةِ

(وَهُمْ طَبَاقٌ قِيلَ: خَمْسَ عَشْرَةَ) قاله الحاكم<sup>(٢)</sup>: (أَوْلَهُمْ: رُوَاةُ كُلِّ الْعَشْرَةِ) أي:

من روى عن العشرة بالسماع منهم (وَقَيْسُ الْفَرْدُ بِهَذَا الْوَصْفِ) أي: وليس في التابعين أحد سمع منهم إلا قيس بن أبي حازم. (وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَوْفٍ)

(١) «الكفاية»: (٩٨/١).

(٢) «معرفة علوم الحديث»: (ص ٢٠٣-٢٠٩).

بل روى عن تسعة. قاله أبو عبيد الآجري عن أبي داود<sup>(١)</sup>.

(وَقَوْلُ مَنْ عَدَّ سَعِيداً) وهو الحاكم<sup>(٢)</sup> قال: وليس في جماعة التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم. (فَغَلَطُ)؛ لأن سعيد بن المسيب إنما ولد في خلافة عُمر بلا خلاف.

(بَلْ قِيلَ) فيما حكاه ابن الصلاح<sup>(٣)</sup>: (لَمْ يَسْمَعْ سَوَى سَعِيدٍ فَقَطُّ. لَكِنَّهُ) أي: سعيد بن المسيب (الْأَفْضَلُ) أي: أفضل التابعين (عِنْدَ أَحْمَدَ)<sup>(٤)</sup>. وَعَنْهُ) أي: عن أحمد بن حنبل أفضل التابعين (قَيْسٌ) هو ابن أبي حازم (وَسِوَاهُ وَرَدَا) فعنه أيضاً قال: لا أعلم في التابعين مثل أبي عثمان، وقيس.

(وَفَضَّلَ الْحَسَنَ أَهْلَ الْبَصْرَةِ وَالْقُرْنِي أَوْيساً أَهْلَ الْكُوفَةِ) أي: وفضل أويساً القرني أهل الكوفة، وهو الصحيح؛ لقول عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن خير التابعين رجل يقال له أويس»<sup>(٥)</sup> الحديث.

٨٢٣. وفي نساءِ التَّابِعِينَ الْأَبْدَا حَفْصَةُ مَعَ عَمْرَةَ أُمِّ الدَّرْدَا

(وفي نساءِ التَّابِعِينَ الْأَبْدَا) أي: أولهن في الفضل: (حَفْصَةُ) بنت سيرين؛ لقول إياس بن معاوية: ما أدركت أحداً أفضله على حفصة.

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود»: (ص ١١٣).

(٢) «معرفة علوم الحديث»: (ص ٢٠٤).

(٣) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣٠٣).

(٤) «طبقات الحنابلة»: (١/٢٢٢) و«تهذيب الكمال»: (٢٠١/٣١).

(٥) «صحيح مسلم»: (رقم ٢٥٤٢).

[مَعْ عَمْرَةَ] بنت عبد الرحمن قال ابن أبي داود: سيدتا التابعين من [٤٥ -  
أ] النساء حفصة وعمرة.

(أُمُّ الدَّرْدَا) أي: وثالثتهما وليست كهما: أم الدرداء الصغرى، أما الكبرى  
فصحابية.

٨٢٤. وَفِي الْكِبَارِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةَ خَارِجَةَ الْقَاسِمِ ثُمَّ عُرْوَةَ

٨٢٥. ثُمَّ سُلَيْمَانَ عُبَيْدُ اللَّهِ سَعِيدٌ وَالسَّابِعُ ذُو اشْتِيَاهِ

٨٢٦. إِمَّا أَبُو سَلَمَةَ أَوْ سَالِمٌ أَوْ فَا بُو بَكْرٍ خِلَافٌ قَائِمٌ

(وَفِي الْكِبَارِ) من التابعين (الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةَ) من أهل المدينة وهم: (خَارِجَةُ) ابن زيد، ثم (الْقَاسِمُ) بن محمد، (ثُمَّ عُرْوَةَ) هو ابن الزبير، (ثُمَّ سُلَيْمَانَ) بن يسار، ثم (عُبَيْدُ اللَّهِ) هو ابن عبد الله بن عتبة، ثم (سَعِيدٌ) بن المسيب، (وَالسَّابِعُ ذُو اشْتِيَاهِ) أي: مختلف فيه (إِمَّا أَبُو سَلَمَةَ) هو ابن عبد الرحمن، وعليه أكثر علماء الحجاز<sup>(١)</sup>، (أَوْ سَالِمٌ) هو ابن عبد الله، جعله ابن المبارك مكان أبي سلمة<sup>(٢)</sup>، (أَوْ فَا بُو بَكْرٍ) هو ابن عبد الرحمن، ذكره أبو الزناد مكان أبي سلمة أو سالم<sup>(٣)</sup>، (خِلَافٌ قَائِمٌ).

٨٢٧. وَالْمُدْرِكُونَ جَاهِلِيَّةً فَسَمَّ مُحَمَّدُ حَضْرَمِينَ كَسُوَيْدٍ فِي أُمَّم

(١) «معرفة علوم الحديث»: (٢٠٥).

(٢) «المعرفة والتاريخ»: (٣٢٥/١) و«المدخل» للبيهقي: (ص ١٦٧) و«سير أعلام النبلاء»: (٤٦١/٤).

(٣) «المعرفة والتاريخ»: (٥٥٩/١).

(والمُدْرِكُونَ جَاهِلِيَّةٌ فَسَمَّ مُخْضَرِّمِينَ) أي: والمخضرمون من التابعين الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست لهم صحبة، فالمخضرم متردد بين طبقتين لا يُدرى من أيتهما هو، فهذا مدلول الخضرمة. (كسويد) أي: ابن غفلة (في أمم) أي: جماعات بلغ بهم مسلم عشرين.

٨٢٨. وَقَدْ يُعَدُّ فِي الطَّبَاقِ التَّابِعُ فِي تَابِعِيهِمْ إِذْ يَكُونُ الشَّائِعُ

٨٢٩. الْحَمْلَ عَنْهُمْ كَأبي الزِّنَادِ وَالْعَكْسُ جَاءَ وَهُوَ ذُو فَسَادٍ

(وَقَدْ يُعَدُّ فِي الطَّبَاقِ التَّابِعُ فِي تَابِعِيهِمْ) أي: قد يُعدُّ من صَنَفَ فِي الطَّبَقَاتِ بَعْضُ التَّابِعِينَ فِي أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، (إِذْ يَكُونُ الشَّائِعُ الْحَمْلَ عَنْهُمْ) أي: لكون الغالب عليه والشائع عنه روايته عن التابعين وحمله عنهم، (كأبي الزناد) هو عبد الله بن ذكوان، قال ابن خياط<sup>(١)</sup>: هو عند الناس في أتباع التابعين، وقد لقي الصحابة أنس بن مالك وجماعة.

(وَالْعَكْسُ) وَهُوَ عَدُّ مَنْ هُوَ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ فِي التَّابِعِينَ (جَاءَ) عَنْ بَعْضِهِمْ (وَهُوَ ذُو فَسَادٍ) وَخَطَأٌ مِمَّنْ صَنَعَهُ.

٨٣٠. وَقَدْ يُعَدُّ تَابِعِيًّا صَاحِبُ كَابَنِي مُقَرَّرٍ وَمَنْ يُقَارِبُ

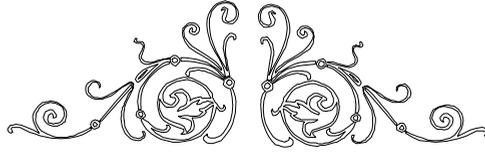
(وَقَدْ يُعَدُّ تَابِعِيًّا صَاحِبُ). أي بعض الصحابة في طبقة التابعين إما لغلط (كأبني مُقَرَّرٍ) وهما: النعمان وسويد، عدهما الحاكم<sup>(٢)</sup> في الإخوة من

(١) «طبقات خليفة بن خياط»: (ص ٢٥٩).

(٢) «معرفة علوم الحديث»: (ص ٤٥٣).

التابعين وهما صحابيان معروفان.

(وَمَنْ يُقَارِبُ) أي: وإما لكونه من صغار الصحابة يُقارب التابعين في  
كَوْنِ روايته أو غالبها عن الصحابة، كَعَدِّ مُسْلِمٍ<sup>(١)</sup> محمود بن لبيد في  
التابعين.



(١) في طبقاته (١/٢٢٨، ٢٣١).

## رواية الأكاابر عن الأصاغر

٨٣١. وَقَدْ رَوَى الْكَبِيرُ عَنْ ذِي الصُّغْرِ طَبَقَةً وَسِنًّا أَوْ فِي الْقَدْرِ

٨٣٢. أَوْ فِيهِمَا وَمِنْهُ أَخَذَ الصَّحْبُ عَنْ تَابِعٍ كَعْدَةَ عَنْ كَعْبِ

(وَقَدْ رَوَى الْكَبِيرُ عَنْ ذِي الصُّغْرِ) وَالْأَصْلُ فِيهِ رِوَايَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ حَدِيثَ الْجَسَّاسَةِ<sup>(١)</sup>.

وهو إما أن يكون الراوي أقدم (طَبَقَةً) أو أكبر (سِنًّا)<sup>(٢)</sup> من المروي عنه كرواية الزهري عن مالك بن أنس.

(أَوْ فِي الْقَدْرِ) [٤٥-ب] لعلمه وحفظه كرواية مالك عن عبد الله بن دينار.

(أَوْ فِيهِمَا) أي: أكبر في الوجهين معاً كرواية عبد الغني بن سعيد عن محمد بن علي الصوري.

(وَمِنْهُ) أي: من رواية الأكاابر عن الأصاغر: (أَخَذَ الصَّحْبُ عَنْ تَابِعٍ كَعْدَةَ) من الصحابة وهم العبادلة وأبو هريرة ومعاوية وأنس بن مالك رَوَوْا (عَنْ كَعْبِ) هو كعب الأحبار.

(١) صحيح مسلم رقم (٢٩٤٢).

(٢) كذا، ولم يثبت الواو من قول الناظم: وسناً.

## رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ

٨٣٣. وَالْقُرْنَا مَنْ اسْتَوَوْا فِي السَّنَدِ وَالسَّنُّ غَالِبًا وَقِسْمَيْنِ اِعْدُدْ

٨٣٤. مُدَبَّجًا وَهُوَ إِذَا كُتِبَ أَخَذَ عَنْ آخِرٍ وَغَيْرِهِ أَنْفِرَادُ فَذُ

(وَالْقُرْنَا مَنْ اسْتَوَوْا فِي السَّنَدِ وَالسَّنُّ غَالِبًا) وَقَدْ يَكْتَفُونَ بِالْإِسْنَادِ وَالْمُرَادُ

تَقَارِبُ الْقَرِينِينَ.

(وَقِسْمَيْنِ اِعْدُدْ مُدَبَّجًا) أَي: وَرَوَايَتُهُمْ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَسْمُونَهُ:

الْمُدَبَّجُ، (وَهُوَ إِذَا كُتِبَ) مِنَ الْقَرِينِينَ (أَخَذَ عَنْ آخِرٍ) كَأَبِي هَرِيرَةَ عَنْ عَائِشَةَ

وَهِيَ عَنْهُ.

(وَعِزَّةُ أَنْفِرَادُ فَذُ) أَي: وَالثَّانِي أَنْ يَرُوي أَحَدُ الْقَرِينِينَ عَنِ الْآخَرِ، وَلَا

يَرُوي الْآخَرَ عَنْهُ فِيمَا نَعْلَمُ كَسَلِيمَانَ التَّيْمِيِّ عَنِ مِسْعَرٍ.



## الأخوة والأخوات

٨٣٥. وَأَفْرَدُوا الْأَخُوَّةَ بِالتَّصْنِيفِ فَذُو ثَلَاثَةِ بَنُو حُنَيْفٍ  
 ٨٣٦. أَرْبَعَةٌ أَبُوهُمْ السَّمَانُ وَخَمْسَةٌ أَجْلُهُمْ سُفْيَانُ  
 ٨٣٧. وَسِتَّةٌ نَحْوُ بَنِي سَيْرِنَا وَاجْتَمَعُوا ثَلَاثَةَ يَرُوْنَا  
 ٨٣٨. وَسَبْعَةٌ بَنُو مُقَرِّنٍ، وَهُمْ مُهَاجِرُونَ لَيْسَ فِيهِمْ عَدُّهُمْ  
 ٨٣٩. وَالْأَخْوَانِ جُمْلَةٌ كَعُبَّةِ أَخِي ابْنِ مَسْعُودٍ هُمَا ذُو صُحْبَةٍ

(وَأَفْرَدُوا) أي: أهل الحديث (الأخوة) من العلماء والرواة (بالتصنيف) فصنّف فيه ابنُ المديني وغيره.

(فَذُو ثَلَاثَةٍ) أي: فمثال الأخوة الثلاثة: سهل، وعباد، وعثمان (بنو حنيف).  
 ومثال (أَرْبَعَةٌ): محمد، وسهل، وصالح، وعبد الله. (أَبُوهُمْ) صالح (السَّمَانُ).

(و) مثال (خَمْسَةٌ): سفيان، وآدم، وعمران، ومحمد، وإبراهيم، بنو عيينة. (أَجْلُهُمْ) في العلم (سُفْيَانُ). وقد حَدَّثُوا كُلَّهُمْ.

(و) مثال (سِتَّةٌ نَحْوُ بَنِي سَيْرِنَا) وهم محمد، وأنس، ويحيى، ومعبد، وحفصة، وكريمة كلهم من التابعين. واجتمعوا ثلاثة يروون أي: واجتمع منهم ثلاثة في إسناده حديث واحد يروي بعضهم عن بعض.

(و) مثال (سَبْعَةٌ): النعمان، ومعقل، وعقيل، وسويد، وسنان، وعبد

الرحمن، وعبد الله (يُنُوْمُقَرِّن، وَهُمْ مُهَاجِرُونَ لَيْسَ فِيهِمْ عَدُوٌّ) أي: ولم يشاركهم في هذه المكرمة غيرهم.

(وَالْأَخْوَانُ جُمْلَةٌ) أي: كثير في الصحابة ومن بعدهم. (كَعْتَبَةَ أَخِي) عبد الله (ابْنُ مَسْعُودٍ هُمَا ذُو صُحْبَةٍ) كلاهما صحابي.

ولم يطول بما زاد<sup>(١)</sup> لندرته.



(١) أي: بما زاد عن السبعة من الأخوة.

## رواية الآباء عن الأبناء وعكسه

٨٤٠. وَصَنَّفُوا فِيمَا عَنِ ابْنَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَعَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ كَذَا  
 ٨٤١. وَابْنُ عَن بَكْرٍ مِنْ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ فِي قَوْمٍ  
 (وَصَنَّفُوا) مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ  
 المطلوب، روى (عن) ابنه (عنه) رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 جمع بين الصلاتين بالمزدلفة»<sup>(١)</sup> [٤٦-أ].

(كَذَا وَابْنُ) بن داود روى (عَنْ بَكْرٍ ابْنِهِ) ثمانية أحاديث.

(و) سليمان (الْتِمِي) روى (عَنْ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ) حديثين.

(فِي قَوْمٍ) أي: في جماعة رَوَوْا عن آبائهم.

٨٤٢. أَمَّا أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْحَمْرَاءِ عَائِشَةَ فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ  
 ٨٤٣. فَإِنَّهُ لَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ وَعُغَلِّطَ الْوَاصِفُ بِالصَّدِّيقِ

(أَمَّا) ما رواه (أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْحَمْرَاءِ عَائِشَةَ) عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أنه قال: (فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ) شفاءٌ من كل داء (فَإِنَّهُ لَابْنُ) أي: لأبي بكر  
 بن (أَبِي عَتِيقٍ) عن عائشة<sup>(٢)</sup>، وهو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي

(١) انظر: «تلقيح فهوم أهل الأثر»: (ص ٧٠٤).

(٢) «صحيح البخاري»: رقم (٥٦٨٨).

بكر الصديق (وغلط الواصف بالصديق)، أي: من رواه عن أبي بكر الصديق عن عائشة.

٨٤٤. وَعَكْسُهُ صَنَّفَ فِيهِ الْوَائِلِي وَهُوَ مَعَالٍ لِلْحَفِيدِ النَّاقِلِ

(وَعَكْسُهُ) وهو رواية الأبناء عن الآباء (صَنَّفَ فِيهِ) أبو بكر (الوائلي).

(وَهُوَ مَعَالٍ لِلْحَفِيدِ النَّاقِلِ) أي: ورواية الرجل عن أبيه عن جده من المعالي.

٨٤٥. وَمِنْ أَهْمِّهِ إِذَا مَا أُبْهِمَا الْأَبُ أَوْ جَدُّ وَذَلِكَ قُسِمَا

٨٤٦. قِسْمَيْنِ عَنْ أَبِي فَقَطْ نَحْوَ أَبِي الْعُشْرَا عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ

٨٤٧. وَأَسْمُهُمَا عَلَى الشَّهِيرِ فَاعْلَمِ أَسَامَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قَهْطَمِ

(وَمِنْ أَهْمِّهِ) أي: رواية الأبناء عن الآباء (إِذَا مَا أُبْهِمَا الْأَبُ أَوْ جَدُّ) فلم يُسَمِّ

بل اقتصر على كونه أباً للراوي أو جداً له فيحتاج حينئذ إلى معرفة اسمه.

(وَذَلِكَ قُسِمَا قِسْمَيْنِ) أحدهما: أن تكون الرواية (عَنْ أَبِي فَقَطْ) دون جده.

(نَحْوَ أَبِي الْعُشْرَا) الدارمي (عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ) صلى الله عليه وسلم فإن أباه لم

يسم في طُرُقِ الْحَدِيثِ (وَأَسْمُهُمَا) أي: اسم أبي العشاء واسم أبيه (على

الشَّهِيرِ فَاعْلَمِ أَسَامَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قَهْطَمِ) وقيل غير ذلك.

٨٤٨. وَالثَّانِ أَنْ يَزِيدَ فِيهِ بَعْدَهُ كَبْهَزٍ أَوْ عَمْرٍو أَوْ جَدَّهُ

٨٤٩. وَالْأَكْثَرُ أَحْتَجُّوا بِعَمْرٍو وَحَمَلَا لَهُ عَلَى الْجَدِّ الْكَبِيرِ الْأَعْلَى

(وَ) الْقِسْمِ (الْثَّانِ أَنْ يَزِيدَ فِيهِ بَعْدَهُ) أي: بعد ذكر الأب (كَبْهَزٍ أَوْ عَمْرٍو أَوْ جَدَّهُ

جَدَّهُ) أي: أباً آخر فيكون جداً للأول. كرواية بهز بن حكيم عن أبيه عن

جده عن النبي صلى الله عليه وسلم، فحكيم هو: ابن معاوية القشيري.  
أو جدًّا للأب كعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وشعيب هو: ابن  
محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

(والأكثر) من المحدثين (احتجوا بعمرو) هو ابن شعيب عن أبيه عن جده.  
قال البخاري<sup>(١)</sup>: رأيت عامة أصحابنا يحتجون بحديثه عن أبيه عن جده.  
(حملاً لهُ) أي: لمطلق الجد (على الجدِّ الكبيرِ الأعلى) وهو عبد الله بن عمرو  
دون ابنه محمد والد شعيب لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك. وقيل: لا يحتج  
به. قيل: روايته عن أبيه عن جده كتابةً فمن هنا [جاء]<sup>(٢)</sup> ضعفه. وقيل:  
مرسل؛ لأن جده محمدًا لا صحبة له، وقيل: شعيب لم يلق عبد الله فيكون  
منقطعاً.

٨٥٠. وَسَلَسَلَ الْأَبَا التَّمِيمِي فَعَدُّ عَن تِسْعَةٍ قُلْتُ: وَفَوْقَ ذَا وَرَدُّ

(وَسَلَسَلَ الْأَبَا) عبد الوهاب (التَّمِيمِي فَعَدُّ عَن تِسْعَةٍ) من آباءه في «تاريخ  
الخطيب»<sup>(٣)</sup> قال: ثنا عبد الوهاب [٤٦ - ب] ابن عبد العزيز بن الحارث بن  
أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أكيمة بن عبد الله  
التميمي قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول:  
سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي  
يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت علي بن أبي طالب،

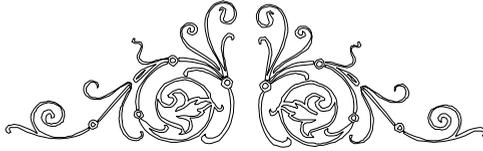
(١) «التاريخ الكبير»: (٣٤٢/٦) و«العلل الكبير» للترمذي: (ص ١٨).

(٢) زيادة من شرح الناظم (١٨٨/٢).

(٣) (٣٢/١١).

وقد سُئِلَ عن الحنان المنان فقال: الحنان هو الذي يُقْبَلُ على من أَعْرَضَ عنه، والمنان الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال.

قال المصنف (قُلْتُ: وَفَوْقَ ذَا وَرَدُّ) من هذا الوجه فورد فيه باثني عشر أباً. ومن غيره كأحاديث تسلسلت بأربعة عشر رجلاً من طريق أهل البيت منها قوله عليه السلام: «ليس الخبر كالمعاينة».



## السابق واللاحق

٨٥١. وَصَنَّفُوا فِي سَابِقٍ وَلَا حَقِّ وَهُوَ اشْتِرَاكُ رَاوِيَيْنِ سَابِقٍ  
 ٨٥٢. مَوْتًا كَزُهْرِيٍّ وَذِي تَدَارُكٍ كَابْنِ دُوَيْدٍ رَوِيَا عَنْ مَالِكٍ  
 ٨٥٣. سَبْعَ ثَلَاثُونَ وَقَرْنَ وَافِي أُخْرَ كَالْجُعْفِيِّ وَالْحَفَّافِ

(وَصَنَّفُوا) منهم الخطيب (في سابقٍ ولاحقٍ وهو اشتراك رَاوِيَيْنِ) في الرواية عن شخص واحد (سابقٍ مَوْتًا كَزُهْرِيٍّ وَذِي تَدَارُكٍ كَابْنِ دُوَيْدٍ رَوِيَا عَنْ مَالِكٍ) أي: وأحد الراويين متقدم، والآخر متأخر بحيث يكون بين وفاتيهما أمد بعيد كمالك بن أويس، روى عنه أبو بكر الزهري، وروى عنه أيضاً زكريا بن دُوَيْد الكندي. (سَبْعَ ثَلَاثُونَ وَقَرْنَ وَافِي أُخْرَ) أي: وقد تأخرت وفاة ابن دويد بعد موت الزهري مائة وسبعاً وثلاثين سنة.

والصواب التمثيل بأحمد السهمي فإنه آخر أصحاب مالك وفاة وابن دويد مُتَكَلِّمٌ فيه. (كَالْجُعْفِيِّ وَالْحَفَّافِ) أي: كما تقدمت وفاة محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري على وفاة أبي الحسين الحفّاف بهذا المقدار وهو مائة وسبع وثلاثون سنة، وقد اشتركا في الرواية عن أبي العباس السَّرَّاج.

## مَنْ لَمْ يَرَوْعَنْهُ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ

٨٥٤. وَمُسْلِمٌ صَنَّفَ فِي الْوُحْدَانِ مَنْ عَنَّهُ رَاوٍ وَاحِدٌ لِأَثَانِ  
 ٨٥٥. كَعَامِرِ بْنِ شَهْرٍ أَوْ كَوْهَبِ هُوَ ابْنُ خُبَيْشٍ وَعَنْهُ الشَّعْبِيُّ  
 ٨٥٦. وَغُلَطَّ الْحَاكِمُ حَيْثُ زَعَمَا بِأَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَيْسَ فِيهِمَا  
 ٨٥٧. فَنَفِي الصَّحِيحِ أَخْرَجًا لِلْمُسَيَّبِ وَأَخْرَجَ الْجَعْفِيُّ لِابْنِ تَغْلِيَا

(من لم يرو عنه إلا راو واحد) من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

(وَمُسْلِمٌ صَنَّفَ فِي الْوُحْدَانِ مَنْ عَنَّهُ رَاوٍ وَاحِدٌ لِأَثَانِ) وذلك في الصحابة، (كَعَامِرِ بْنِ شَهْرٍ أَوْ كَوْهَبِ هُوَ ابْنُ خُبَيْشٍ) الطائي (وَعَنْهُ الشَّعْبِيُّ) أي: تفرد الشعبي بالرواية عن كل واحد منهما.

(وَغُلَطَّ الْحَاكِمُ حَيْثُ زَعَمَا) في كتابه «المدخل»<sup>(١)</sup> (بِأَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَيْسَ فِيهِمَا) أي: في صحيحي البخاري ومسلم؛ (فَنَفِي الصَّحِيحِ أَخْرَجًا لِلْمُسَيَّبِ) أي: حديث المسيب بن حزن في وفاة أبي طالب<sup>(٢)</sup> مع أنه لا [٤٧-أ] راوي له غير ابنه سعيد.

(وَأَخْرَجَ) أبو عبد الله (الجعفي) البخاري (لابن تغليبا) حديثاً مرفوعاً: «إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلي»<sup>(٣)</sup> ولم يرو عن عمرو بن تغلب سوى الحسن البصري.

(١) (ص ٣٨).

(٢) البخاري رقم (٣١٤٦) ومسلم رقم (٣٩).

(٣) البخاري رقم (٣١٤٦).

## من ذكر بنعوت متعددة

٨٥٨. وَاَعْنِ بِأَنْ تَعْرِفَ مَا يَلْتَبِسُ مِنْ خَلَّةٍ يُعْنَى بِهَا الْمُدَلِّسُ  
 ٨٥٩. مِنْ نَعْتٍ رَاوٍ بِنُعُوتٍ نَحْوَ مَا فُعِلَ فِي الْكَلْبِيِّ حَتَّى أُبْهَمَا  
 ٨٦٠. مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْعَلَّامَةُ سَمَاهُ حَمَادًا أَبُو أُسَامَةَ  
 ٨٦١. وَبِأَبِي النَّضْرِ بْنِ إِسْحَقَ ذَكَرَ وَبِأَبِي سَعِيدِ الْعَوْفِيِّ شَهْرَ

(وَأَعْنِ بِأَنْ تَعْرِفَ مَا يَلْتَبِسُ مِنْ خَلَّةٍ يُعْنَى بِهَا الْمُدَلِّسُ مِنْ نَعْتٍ رَاوٍ بِنُعُوتٍ) أَي: مَا يَفْعَلُهُ الْمُدَلِّسُونَ كَثِيرًا مِنْ ذَكَرَ رَاوٍ مِنَ الرَّوَاةِ بِأَنْوَاعٍ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، أَوِ الْكُنَى، أَوِ الْأَلْقَابِ، أَوِ الْأَنْسَابِ، إِمَّا مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الرَّوَاةِ عَنْهُ فَعَرَّفَهُ كُلُّ بَغِيرٍ مَا عَرَّفَهُ الْآخَرُ، أَوْ مِنْ وَاحِدٍ يَعْرِفُهُ مَرَّةً بِهَذَا وَمَرَّةً بِذَلِكَ فَيَلْبَسُ عَلَى مَنْ لَا مَعْرِفَةَ عِنْدَهُ.

(نَحْوَ مَا فُعِلَ فِي الْكَلْبِيِّ حَتَّى أُبْهَمَا) وَهُوَ (مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْعَلَّامَةُ) فِي الْأَنْسَابِ أَحَدُ الضُّعَفَاءِ (سَمَاهُ حَمَادًا أَبُو أُسَامَةَ) أَي: رَوَى عَنْهُ أَبُو أُسَامَةَ حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ فَسَمَاهُ حَمَادُ بْنُ السَّائِبِ، (وَبِأَبِي النَّضْرِ بْنِ إِسْحَقَ ذَكَرَ) أَي: وَرَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ فَسَمَاهُ بِأَبِي النَّضْرِ، (وَبِأَبِي سَعِيدِ الْعَوْفِيِّ شَهْرَ) أَي: وَرَوَى عَنْهُ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيِّ فَكَنَاهُ بِأَبِي سَعِيدٍ وَلَمْ يُسَمِّهِ.

## أَفْرَادُ الْعِلْمِ

٨٦٢. وَاعْنِ بِالْأَفْرَادِ سُمًّا أَوْ لِقَبًا أَوْ كُنْيَةً نَحْوَ لُبِّي بْنِ لَبَا

٨٦٣. أَوْ مِنْدَلٍ عَمْرُوً وَكَسْرًا نَصُّوا فِي الْمَيْمِ أَوْ أَبِي مُعَيْدٍ حَفْصُ

(وَاعْنِ بِالْأَفْرَادِ) سواء كان (سُمًّا) هو لغة في الاسم، وهو ما وُضِعَ علامةً على المُسَمَّى. (أَوْ لِقَبًا) وهو ما دل على رِفْعَةٍ أو ضِعَةٍ. (أَوْ كُنْيَةً) وهو ما صُدِّرَ بِأَبٍ أَوْ أُمِّ.

صَنَّفَ فِيهِ الْبَرْدِيْجِيُّ كِتَابَهُ «الْأَسْمَاءُ الْمَفْرَدَةُ».

(نَحْوَ لُبِّي بْنِ لَبَا) صحابي من بني أسد، هو وأبوه فردان. وذا مثال أفراد الأسماء.

(أَوْ) نحو (مِنْدَلٍ عَمْرُوً) أي: مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَنْزِيُّ واسمه عمرو، (وَكَسْرًا نَصُّوا فِي الْمَيْمِ) نص عليه الخطيب<sup>(١)</sup> وغيره. وذا مثال الألقاب.

(أَوْ) نحو (أَبِي مُعَيْدٍ حَفْصُ) أي: أَبِي مُعَيْدٍ، واسمه حفص بن غيلان. وذا مثال الكنى.

(١) «تاريخ بغداد»: (٢٤٧/١٣).

## الأسماء والكنى

٨٦٤. وَاعْنِ بِالْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى وَقَدْ قَسَمَ الشَّيْخُ ذَا لَيْسَعٍ أَوْ عَشْرٍ قَسَمَ
٨٦٥. مَنْ اسْمُهُ كُنْيَتُهُ أَنْفَرَادًا نَحْوُ أَبِي بِلَالٍ أَوْ قَدْ زَادَا
٨٦٦. نَحْوَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ قَدْ كُنِيَ أَبُو مُحَمَّدٍ بِخُلْفٍ فَافْطُنْ
٨٦٧. وَالثَّانِ مَنْ يُكْنَى وَلَا اسْمًا نَدْرِي نَحْوُ أَبِي شَيْبَةَ وَهُوَ الْخُدْرِي
٨٦٨. ثُمَّ كُنَى الْأَلْقَابِ وَالْتَعَدُّ نَحْوَ أَبِي الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ
٨٦٩. وَابْنُ جُرَيْجٍ بِأَبِي الْوَلِيدِ وَخَالِدٌ كُنِيَ لِلتَّعْدِيدِ
٨٧٠. ثُمَّ ذَوُو الْخُلْفِ كُنَى وَعُلَمَا أَسْمَاءُ وَهُمْ وَعَكْسُهُ وَفِيهِمَا
٨٧١. وَعَكْسُهُ وَذُو اشْتِهَارٍ بِسْمٍ وَعَكْسُهُ أَبُو الضُّحَى لِمُسْلِمٍ

(وَاعْنِ بِالْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى) فاعرف أسماء ذوي الكنى، وكُنَى ذوي الأسماء؛ إذ ربما ذُكِرَ الراوي مرةً بكُنْيَتِهِ ومرةً بِاسْمِهِ أو بهما فيظنهما من لا معرفة له بذلك رجلين، وصنّف فيه جماعةٌ منهم ابن المديني.

(وَقَدْ قَسَمَ الشَّيْخُ) ابن الصلاح<sup>(١)</sup> (ذَا) أي: معرفة الأسماء والكنى (لَيْسَعٍ) من وجه (أَوْ عَشْرٍ قَسَمَ) من وجه آخر:

الأول: (مَنْ اسْمُهُ كُنْيَتُهُ أَنْفَرَادًا) أي: وإذا ينقسم إلى قسمين أحدهما من لا

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣٣٠-٣٣٥).

كنية له غير الكنية [٤٧-ب] التي هي اسمه (نحو أبي بلال) الأشعري، قال: اسمي وكنيتي واحد.

(أو قد زاداً) أي: وثانيهما: من له كنية أخرى زيادة على الاسم الذي هو كنيته (نحو أبي بكر بن حزم) الأنصاري (قد كني أبا محمد بخلف فافطن) فإن ابن الصلاح قال<sup>(١)</sup>: وقد قيل إنه لا كنية لابن حزم غير الكنية التي هي اسمه.

(والثان من يكنى ولا اسماً ندرى) أي: من عرف بكنيته ولم نقف له على اسم فلم ندر هل اسمه كنيته كالأولى؟ أو له اسم ولم نقف عليه؟ (نحو أبي شيبه وهو الخدري) من الصحابة.

(ثم كنى الألقاب) أي: والثالث من لقب بكنيته. (والتعدد) أي: والرابع: من له كنيان فأكثر، (نحو أبي الشيخ أبي محمد) أي: فمثال الثالث: أبو الشيخ بن حيان، اسمه عبد الله، وكنيته أبو محمد، وأبو الشيخ لقب له. (وابن جريج بأبي الوليد وخالد كني للتعدد) أي: ومثال الرابع عبد الملك بن جريج، كني بأبي الوليد وبأبي خالد.

(ثم ذوو الخلف كنى وعلماً أسماؤهم) أي: والخامس من اختلف في كنيته على قولين أو أقوال، وقد علم اسمه ولم يختلف فيه، كأسامة بن زيد الحبّ أبي زيد، أو أبي محمد، أو أبي عبد الله، أو أبي خارجة، أقوال. (وعكسه) أي: والسادس عكس الذي قبله، وهو من اختلف في اسمه وعرفت كنيته فلم يختلف فيها، كأبي هريرة الدوسي اختلف في اسمه

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣٣٠).

على أقوال منها ما صححه النووي<sup>(١)</sup> وغيره أنه عبد الرحمن بن صخر.

(وَفِيهِمَا) أي: والسابع: من اختلف في كنيته واسمه معا، كسفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، اسمه عمير، أو صالح، أو مهران، وكنيته أبو عبد الرحمن، أو أبو البخري أقوال.

(وَعَكْسُهُ) أي: والثامن من لم يَختلف في كنيته ولا في اسمه بل عَلِمًا معا كأبي حنيفة النعمان.

(وَذُو اشْتِهَارٍ بِسْمٍ) - لغة في الاسم - أي: والتاسع: من اشتهر باسمه دون كنيته كطلحة بن عبيد الله، وكنيته أبو محمد، وذا القسم الذي أفرد ابن الصلاح بنوع على حدة.

(وَعَكْسُهُ) أي: والعاشر عكس الذي قبله وهو من اشتهر بكنيته دون اسمه، ومثاله (أبو الضحى لمُسلمٍ) هو ابن صبيح بضم المهملة.



(١) «التقريب»: (٢/٧٧٠) مع «التدريب».

## الألقاب

٨٧٢. **وَاعْنِ بِالْأَلْقَابِ فَرُبَّمَا جُعِلَ** **الوَاحِدُ اثْنَيْنِ الَّذِي مِنْهَا عَطِلَ**
٨٧٣. **نَحْوُ الضَّعِيفِ أَيْ بِجِسْمِهِ وَمَنْ** **ضَلَّ الطَّرِيقَ بِاسْمِ فَاعِلٍ وَلَنْ**
٨٧٤. **يَجُوزَ مَا يَكْرَهُهُ الْمُلقَّبُ** **وَرُبَّمَا كَانَ لِبَعْضِ سَبَبٍ**
٨٧٥. **كغُنْدَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ** **وَصَالِحِ جَزْرَةَ الْمُشْتَهَرِ**

(وَاعْنِ بِالْأَلْقَابِ) أي: الألقاب المحدثين والعلماء فقد صنّف فيه ابن

الجوزي وغيره.

(فَرُبَّمَا جُعِلَ) [٤٨-أ] الرجل (الوَاحِدُ اثْنَيْنِ الَّذِي مِنْهَا عَطِلَ) أي: العاطل من

معرفة الألقاب بأن يكون قد ذكره مرةً باسمه ومرةً بلقبه.

(نَحْوُ الضَّعِيفِ أَيْ بِجِسْمِهِ وَمَنْ ضَلَّ الطَّرِيقَ بِاسْمِ فَاعِلٍ) أي: نحو الضعيف

والضالّ رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: معاوية بن عبد الكريم

الضّالّ ضلّ في طريق مكة، وعبد الله بن محمد الضعيف كان ضعيفاً في

جسمه.

(وَلَنْ يَجُوزَ) أن يُذكَرَ من الألقاب (مَا يَكْرَهُهُ الْمُلقَّبُ) أما ما لا يكرهه

فيجوز، كأبي تراب لقب لعلي رضي الله عنه ما كان له اسم أحب إليه منه.

ثم الألقاب قد لا يعرف سبب التلقب بها، (وَرُبَّمَا كَانَ لِبَعْضِ سَبَبٍ كغُنْدَرٍ

مُحمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ) سبب تلقيبه أن ابن جريح قدم البصرة فكان يُكثِرُ الشَّعْبَ

عليه فقال: اسكت يا غندر<sup>(١)</sup>، وأهل الحجاز يسمون المشغب غندراً.  
(وصالح جزرة المشتهر) وهو صالح بن محمد البغدادي<sup>(٢)</sup> سُئِلَ: لم لُقِّبَ  
به؟ فقال: سُئِلْتُ من أين سمعت عمرو ابن زرارة؟ فقلت: من حديث  
الجزرة، فَبَقِيَّتْ عليّ، وذلك في حديث عبد الله بن بسر: «كان يرقى  
بخزرة»<sup>(٣)</sup> بالخاء المعجمة وتَقَدَّمُ الرءاء، فَصَحَّفَهَا بالجيم وبتقديم الزاي.



(١) «الجامع لأخلاق الراوي»: (٧٤/٢).

(٢) في الأصل: البغدادي. خطأ.

(٣) «تاريخ بغداد»: (٣٢٣/٩) و«سير أعلام النبلاء»: (٢٦/١٤). وقد ذكرت في سبب

تلقبيه أمور أخرى انظرها في المصدرين السابقين، و«الجامع» للخطيب: (٢١٥/٢)

و«نزهة الألباب»: (١٧٠/١) و«فتح المغيث»: (٢٢٠-٢٢١/٤).

## المؤتلف والمختلف

٨٧٦. وَأَعْنِ بِمَا صُورَتْهُ مُؤْتَلَفٌ حَطًّا وَلَكِنْ لَفْظُهُ مُخْتَلِفٌ  
 ٨٧٧. نَحْوُ سَلَامٍ كُلُّهُ فَتَقَلِّ لاَ ابْنَ سَلَامٍ الْحَبْرُ وَالْمُعْتَزِلِي  
 ٨٧٨. أَبَاعِلِيٌّ فَهَوَ خِفُّ الْجَدِّ وَهُوَ الْأَصْحَحُ فِي أَبِي السِّكَنْدِي  
 ٨٧٩. وَابْنُ أَبِي الْحَقِيقِ وَابْنُ مِشْكَمٍ وَالْأَشْهُرُ التَّشْدِيدُ فِيهِ فَاعْلَمْ  
 ٨٨٠. وَابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ فَخِفُّ أَوْ زِدْهُ هَاءً فَكَذَا فِيهِ اخْتِلَفٌ  
 ٨٨١. قُلْتُ: وَلِلْحَبْرِ ابْنُ أُخْتٍ خَفِّفٌ كَذَاكَ جَدُّ السَّيِّدِي وَالنَّسْفِي

(وَأَعْنِ بِمَا صُورَتْهُ مُؤْتَلَفٌ حَطًّا وَلَكِنْ لَفْظُهُ مُخْتَلِفٌ) من الأسماء، والألقاب، والأنساب، ونحوها، ومن لم يُعْنَ به كَثُرَ عَثْرُهُ.

وقد صنف فيه الدارقطني وغيره.

وهو قسمان: ما لا ضابط له فيُعرف بالنقل. وما له ضابط، وهو قسمان:

على العموم من غير تقييد بتصنيف.

وما هو مخصوص بما في الصحيحين والموطأ.

فالأول (نَحْوُ سَلَامٍ كُلُّهُ فَتَقَلِّ) أي: جميعه بالتشديد (لا ابْنَ سَلَامٍ الْحَبْرُ) وهو

والد عبد الله بن سلام الحبر الصحابي.

(وَالْمُعْتَزِلِي أَبَاعِلِيٌّ فَهَوَ خِفُّ الْجَدِّ) أي: في سَلَامٍ جد أبي علي الجبائي

المعتزلي، واسمه محمد بن عبد الوهاب بن سلام.

(وَهُوَ الْأَصْحَحُّ فِي أَبِي الْبَيْكَنْدِيِّ) أي: في والد محمد بن سلام البيكندي البخاري على خلاف فيه.

(و) سَلَام (ابْنُ أَبِي الْحَقِيقِ) اليهودي.

(و) سَلَام (ابْنُ مِشْكَمٍ) خَمَّاراً كَمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، (وَالْأَشْهُرُ التَّشْدِيدُ فِيهِ فَأَعْلَمُ).

(و) سلام (ابن محمد بن ناهض) المقدسي (فَخِفُّ أَوْزِدُهُ هَاءٌ فَكَذَا فِيهِ اخْتِلَافٌ) فسماه أحمد بن نصر: سَلَامًا، والطبراني سَلَامَةَ بهاء في آخره.

قال المصنف: [٤٨ - ب] [قُلْتُ: (زيادةً على ابن الصلاح: (وَلِلْحَجْرِ) وهو عبد الله بن سلام (ابن أُخْتِ) اسمه سلام (خَفَّفَ).

(كَذَاكَ جَدُّ السَّيِّدِيِّ) وهو سعد بن جعفر بن سَلَام السَّيِّدِيِّ.

(و) جد (النَّسْفِيِّ) وهو أبو نصر محمد بن يعقوب بن إسحاق بن محمد بن موسى بن سَلَام النَّسْفِيِّ.

٨٨٢. عَيْنُ أَبِي بَنِّ عِمَارَةَ الْكَسِيرِ وَفِي خُرَاعَةَ كَرِيزُ كَبِيرٍ

(عَيْنُ أَبِي بَنِّ عِمَارَةَ الْكَسِيرِ) أي: وليس لنا عِمَارَةَ بكسر العين إلا أبي بن عِمَارَةَ من الصحابة، ومن عداه بالضم أو الفتح.

(وَفِي خُرَاعَةَ كَرِيزُ كَبِيرٍ) أي: وكَرِيز بفتح الكاف وكسر الراء مُكَبَّرًا فِي خُرَاعَةَ فَقَطْ، وما عداه مُصَغَّرٌ.

٨٨٣. وَفِي قُرَيْشٍ أَبَدًا حِرَامٌ وَافْتَحَ فِي الْأَنْصَارِ بِرًا حَرَامٌ

(وَفِي قُرَيْشٍ أَبَدًا حِرَامٌ) بالحاء والزاي. (وَافْتَحَ فِي الْأَنْصَارِ بِرًا حَرَامٌ) والمراد ضبط ما في قريش والأنصار وإلا قد وقع في غيرهما.

٨٨٤. فِي الشَّامِ عَنَسِيٌّ بِنُونٍ، وَبِأَ فِي كُوفَةٍ وَالشَّيْنِ وَالْيَا غَلَبَا

٨٨٥. فِي بَصْرَةَ وَمَا لَهُمْ مَنِ اكْتَنَى أَبَا عَيْدَةَ بَفَتْحٍ وَالْكُنَى

٨٨٦. فِي السَّفْرِ بِالْفَتْحِ وَمَا لَهُمْ عَسَلٌ إِلَّا ابْنُ ذَكْوَانَ وَعَسَلٌ فَجَمَلٌ

(فِي الشَّامِ عَنَسِيٌّ بِنُونٍ) وسين مهملة، (وَبِأَ) موحدة (فِي كُوفَةٍ)، عَبْسِي (وَالشَّيْنِ) المعجمة (وَالْيَا) المثناة من تحت (غَلَبَا فِي بَصْرَةَ) عيشي.

ومما وقع نادراً أعمار بن ياسر فإنه عنسي بالنون.

(وَمَا لَهُمْ مَنِ اكْتَنَى أَبَا عَيْدَةَ بَفَتْحٍ) بل كلهم بضم العين مُصَغَّرًا.

(وَالْكُنَى فِي السَّفْرِ بِالْفَتْحِ) والباقي بإسكان الفاء، ومن المغاربة من سَكَّنَهَا

من أبي السفر سعيد بن محمد، وهو خلاف قول المحدثين.

(وَمَا لَهُمْ عَسَلٌ) بفتح المهملتين (إِلَّا) عَسَل (ابْنُ ذَكْوَانَ) الأخباري.

(وَعَسَلٌ) بالكسر والسكون (فَجَمَلٌ) قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup>: وجدت الجميع

من هذا القبيل إلا ابن ذكوان.

٨٨٧. وَالْعَامِرِيُّ بِنُ عَلِيٍّ عَثَامٌ وَغَيْرُهُ فَالْنُونُ وَالْإِعْجَامُ

(وَالْعَامِرِيُّ بِنُ عَلِيٍّ) الكوفي (عَثَامٌ) بالمهملة والمثلثة المشددة، (وَعَيْرُهُ

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣٤٧).

فَالنُّونُ وَالْإِعْجَامُ) منهم غَنَامُ بن أوس صحابي.

٨٨٨. وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ قَمِيرٌ صَغْرُوًا سِوَاهُ ضَمًّا وَلَهُمْ مُسَوْرٌ

٨٨٩. ابْنُ يَزِيدَ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَمَا سِوَى ذَيْنِ فَمَسَوْرٌ حُكِي

(وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ) أي: امرأة مسروق بن الأجدع قَمِير بنت عمرو، بفتح القاف وكسر الميم مكبراً (قَمِيرٌ صَغْرُوًا سِوَاهُ ضَمًّا) فقالوا قَمِيرٌ بالضم والفتح.

(وَلَهُمْ مُسَوْرٌ) بضم الميم، وفتح المهملة، وتشديد الواو، (ابنُ يَزِيدَ) الكاهلي، (وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ) اليربوعي، (وَمَا سِوَى ذَيْنِ فَمَسَوْرٌ) بكسرها وإسكان السين حُكِي.

٨٩٠. وَوَصَفُوا الْحَمَّالَ فِي الرُّوَاةِ هَارُونَ وَالغَيْرُ بِجِيمٍ يَأْتِي

(وَوَصَفُوا الْحَمَّالَ) بالمهملة صفة لا اسماً (فِي الرُّوَاةِ هَارُونَ) بن عبد الله الحمَّال فقط، (وَالغَيْرُ) الجمال (بِجِيمٍ يَأْتِي) واحترز بالصفة عن اسمه حمال، كأبيض بن حمال وبالرواية عن غيرهم كرافع ابن نصر الحمَّال.

٨٩١. وَوَصَفُوا حَنَاطًا أَوْ حَبَاطًا عَيْسَى وَمُسْلِمًا كَذَا حَيَّاطًا

(وَوَصَفُوا حَنَاطًا) بالمهملة والنون (أَوْ حَبَاطًا) بالمعجمة والموحدة: [٤٩ - أ] (عَيْسَى) ابن أبي عيسى (وَمُسْلِمًا) ابن أبي مسلم (كَذَا حَيَّاطًا) بالمعجمة والمثناة من تحت، أي: قد اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة في هذين الاسمين، ولكن عيسى اشتهر بمهملة ونون، ومسلم بمعجمة وموحدة.

٨٩٢. وَالسَّلْمِيُّ افْتَحَ فِي الْأَنْصَارِ وَمَنْ يَكْسِرُ لَامَهُ كَأَصْلِهِ لَحْنٌ

(وَالسَّلْمِيُّ افْتَحَ) سينه ولامه (فِي الْأَنْصَارِ) نسبةً إلى بني سَلِمَةَ بفتح السين

وكسر اللام، وفتحت في النسب كالنمري.

(وَمَنْ يَكْسِرُ لَامَهُ) من أهل الحديث (كَأَصْلِهِ) أي: على الأصل (لِحَنِّ).

٨٩٣. وَمِنْ هُنَا لِلْمَالِكِ وَهَمَا بَشَارًا أَفْرَدَ أَبَ بُنْدَارٍ هُمَا

٨٩٤. وَهَمَا سَيَّارٌ أَيُّ أَبُو الْحَكَمِ وَأَبْنُ سَلَامَةَ وَبَالِيَا قَبْلُ جَم

(وَمِنْ هُنَا) القسم الثاني الذي (لِوَالِدِكَ وَلِهَمَا) أي: المخصوص بما في «الموطأ» و«صحيحي البخاري ومسلم»: (بَشَارًا) بالموحدة والمعجمة المشددة (أَفْرَدَ أَبَ بُنْدَارٍ هُمَا) أي: ليس في «الصحيحين» منه إلا اسم واحد وهو والد بندار محمد بن بشار أحد شيوخهما.

(وَلِهَمَا سَيَّارٌ) بمهمله ومثناة من تحت مشددة (أَيُّ أَبُو الْحَكَمِ) سَيَّارُ بْنُ أَبِي سِيَارٍ، (و) سَيَّارُ (أَبْنُ سَلَامَةَ).

(وَبَالِيَا قَبْلُ) أي: قبل السين المخففة (جَم) أي: كثير في «الصحيحين» و«الموطأ» كسليمان بن يسار وغيره.

٨٩٥. وَأَبْنُ سَعِيدٍ بُسْرٌ مِثْلُ الْمَازِنِيِّ وَأَبْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَأَبْنُ مُحَجَّنِ

٨٩٦. وَفِيهِ خُلْفٌ. وَبَشِيرًا أَعْجِمِ فِي ابْنِ يَسَارٍ وَأَبْنُ كَعْبٍ وَأَضْمُ

٨٩٧. يُسَيْرُ بْنُ عَمْرٍو أَوْ أُسَيْرٌ وَالنُّونُ فِي أَبِي قَطَنٍ نُسَيْرٌ

(وَأَبْنُ سَعِيدٍ بُسْرٌ) بضم الموحدة وسكون المهمل (مِثْلُ): بُسْرُ (الْمَازِنِيِّ) والد عبد الله بن بسر، (و) بُسْرُ (أَبْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ) الحضرمي (و) بُسْرُ (أَبْنُ مُحَجَّنِ) وَفِيهِ خُلْفٌ) فمالك والجمهور بالمهمله، وسفيان الثوري بشر كالجادة فليس في «الصحيحين» و«الموطأ» إلا هذه الأربعة، ومن عداهم «بِشْرٌ»

بكسر الموحدة وسكون المعجمة.

(وَبُشَيْرٌ أَعْجَمٌ فِي ابْنِ يَسَارٍ وَابْنِ كَعْبٍ وَأَضْمُمٌ) أي: وَبُشَيْرٌ بن يسار الحارثي المدني، وَبُشَيْرٌ بن كعب العدوي، بضم الموحدة وفتح المعجمة، فالأول عندهم، والثاني عند البخاري.

(يُسَيِّرُ بْنُ عَمْرِو أَوْ أُسَيْرٌ) أي: وابن عمرو يُسَيِّرُ بالمشاة من تحت، وفتح المهملة. ويُقال فيه أيضاً أسير بالهمزة، حديثه في «الصحيحين». (والتَّوْنُ فِي أَبِي قَطَنٍ نُسَيْرٌ) أي: وَنُسَيْرٌ بضم النون وفتح المهملة والد قَطَنٌ بن نُسَيْرٍ.

وأما بَشِيرٌ بفتح الموحدة وكسر المعجمة فهو الجادَّة، وجميع ما فيها خلا من ذُكِرَ فهو منه.

٨٩٨. جَدُّ عَلِيٍّ بنِ هَاشِمٍ بَرِيدٌ وَابْنُ حَفِيدِ الْأَشْعَرِيِّ بُرَيْدٌ

٨٩٩. وَهُمَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ بْنِ الرِّئْدِ فَالْأَمِيرُ كَسَرَهُ

(جَدُّ عَلِيٍّ بنِ هَاشِمٍ بَرِيدٌ) بالموحدة وكسر الراء بعدها مشاة من تحت، روى له مسلم.

(وَابْنُ حَفِيدِ الْأَشْعَرِيِّ) أي: ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (بُرَيْدٌ) مصغر بضم الباء وفتح الراء روى له الشيخان [٤٩-ب].

(وَالهُمَا) أي: الشيخين (مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ بْنِ الرِّئْدِ) بكسر الموحدة والراء بعدها نون ساكنة، (فَالْأَمِيرُ) أبو نصر بن ماکولا<sup>(١)</sup> (كَسَرَهُ) أي: ذكر فيه كسر الباء والراء، وَحُكِّيَ عن ابن الفرضي بالفتح والكسر.

(١) «الإكمال»: (١/٢٥١-٢٥٢).

ويزيد بالمشناة من تحت وكسر الزاي الجادة فكل ما فيها منه، إلا ما ذُكر.

٩٠٠. ذُو كُنْيَةٍ بِمَعْشَرٍ وَالْعَالِيَةِ بَرَاءً أَشَدُّ وَبِحِجِيمٍ جَارِيَةً

٩٠١. ابْنُ قَدَامَةٍ كَذَاكَ وَالِدُ يَزِيدُ قُلْتُ وَكَذَاكَ الْأَسْوَدُ

٩٠٢. ابْنُ الْعَلَا وَابْنُ أَبِي سُفْيَانَ عَمْرُو، فَجَدُّ ذَا وَذَا سَيَّانِ

(ذُو كُنْيَةٍ بِمَعْشَرٍ وَالْعَالِيَةِ بَرَاءً أَشَدُّ) أي: وجميع ما فيها البراء بتخفيف الراء إلا كنتين وهما أبو معشر البراء وأبو العالية البراء بتشديدها في «الصحيحين».

(وَبِحِجِيمٍ) ومثناة من تحت (جَارِيَةً) هو (ابْنُ قَدَامَةٍ، كَذَاكَ وَالِدُ يَزِيدُ) بن جارية مذكور في «الموطأ» و«البخاري».

قال المصنف (قُلْتُ: وَكَذَاكَ الْأَسْوَدُ) هو (ابْنُ الْعَلَا) روى له مسلم، (وَابْنُ أَبِي سُفْيَانَ عَمْرُو) روى له البخاري، (فَجَدُّ ذَا وَذَا سَيَّانِ) وهو جارية الثقفى، ولم يذكرهما ابن الصلاح.

٩٠٣. مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ لَا تُهْمِلِ وَالِدَ رِبْعِيٍّ حِرَاشٍ أَهْمِلِ

٩٠٤. كَذَا حَرِيْزُ الرَّحْبِيِّ وَكُنْيَتُهُ قَدْ عَلَّقَتْ وَابْنُ حُدَيْرٍ عِدَّةُ

(مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ) أبو معاوية الضربير (لَا تُهْمِلِ) أي: بالخاء المعجمة، وكل ما فيها غيره بالخاء المهملة، منهم أبو حازم الأعرج.

(وَالِدَ رِبْعِيٍّ حِرَاشٍ أَهْمِلِ) أي: بكسر المهملة وفتح الراء والمعجمة، ليس فيها غيره، والباقي حراش بالخاء المعجمة.

(كَذَا) اهمل (حَرِيْزُ) ابن عثمان (الرَّحِيْبِي)، فهو بفتح المهملة وكسر الراء بعدها مثناة من تحت ساكنة وآخره زاي.

(وَكُئِيْهٌ فَذُعُلَّتْ) أي: وكذا أبو حَرِيْز بن عبد الله بن الحسين الأزدي عَلَّقَ له البخاري، والموجود فيها ما عدا المذكورين «جَرِيْر» بفتح الجيم وكسر الراء وتكرارها.

(وَأَبْنُ حُدَيْرٍ) بضم المهملة وفتح الدال وآخره راء (عِدَّة)<sup>(١)</sup> فر بما اشتبه بما قبله.

٩٠٥. حُضَيْنٌ اَعْجِمُهُ أَبُو سَاسَانَا وَأَفْتَحَ أَبَا حَصِيْنٍ أَي عُمَانَا

٩٠٦. كَذَاكَ حَبَّانُ بْنُ مُنْقِدٍ وَمَنْ وَلَدَهُ، وَأَبْنُ هِلَالٍ وَأَكْسِرَنْ

٩٠٧. ابْنِ عَطِيَّةَ مَعَ ابْنِ مُوسَى وَمَنْ رَمَى سَعْدًا فَنَالَ بُؤْسًا

(حُضَيْنٌ اَعْجِمُهُ) أي: بضم المهملة وفتح المعجمة وسكون المثناة من تحت وآخره نون، وهو حُضَيْن بن المنذر (أَبُو سَاسَانَا) روى له مسلم، لا يُعرف به في الرواة غيره.

(وَأَفْتَحَ أَبَا حَصِيْنٍ أَي عُمَانَا) أي: والثاني بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين، وهو أبو حَصِيْن عثمان بن عاصم الأسدي، حديثه في «الصحيحين» ليس فيهما بفتحها غيره، وبضمها في الثلاثة ما عدا من

(١) حشى عليها الناسخ بقوله: منهم عمران بن حدير، روى له مسلم. وزيد وزيد ابنا

حُدير، لهما ذكر في المغازي من «صحيح البخاري» من غير رواية.

ذُكِرَ<sup>(١)</sup>.

(كَذَلِكَ حَبَّانُ بْنُ مُنْقِدٍ) بفتح المهملة وتشديد الموحدة له ذكر في «الموطأ». (وَمَنْ وَكَلَهُ) واسع بن حَبَّان بن منقذ حديثه فيها، وابنه حَبَّان بن واسع، روى له مسلم، وابن عمه محمد بن يحيى بن حَبَّان بن منقذ، حديثه فيها، وحبَّان (ابن هلال) [٥٠-أ] الباهلي في «الصحيحين».

(وَأَكْسِرَنُ ابْنَ عَطِيَّةٍ) وهو حبان بكسر الحاء المهملة ابن عَطِيَّة السُّلَمِي ذكر في البخاري، (مَعَ ابْنِ مُوسَى) وهو حَبَّان بن موسى السلمي روى عنه<sup>(٢)</sup>. (وَمَنْ رَمَى سَعْدًا فَتَالَ بُؤْسًا) في «الصحيحين»<sup>(٣)</sup> أن سعد بن معاذ رماه رجل من قريش يقال له حَبَّان بن العرقة.

٩٠٨. حُيَيْبًا أَعْجِمَ فِي ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبْنِ عَدِيٍّ وَهُوَ كُنْيَةٌ كَانَ  
٩٠٩. لَابْنِ الزُّبَيْرِ وَرِيَّاحَ اكْسِرِيَا أَبَا زَيْدٍ بِخِلَافِ حُكَيْيَا

(حُيَيْبًا أَعْجِمَ) خاءه المضمومة، وافتح باءه الموحدة، بعدها مثناة من تحت ساكنة، وآخره باء موحدة، في حُيَيْب (ابن عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن حُيَيْب الأنصاري حديثه فيها، وحُيَيْب (ابن عَدِيٍّ) ذُكِرَ في البخاري. (وَهُوَ كُنْيَةٌ كَانَ لَابْنِ الزُّبَيْرِ) أي: وأبو حُيَيْب كنية عبد الله بن الزبير كُنِيَ بابنه حُيَيْب، وما عدا من ذُكِرَ «حَيْب» بفتح المهملة وكسر الموحدة.

(١) أي: وكل ما ذكر سوى ذلك في الكتب الثلاثة فهو «حُصِين» بضم الحاء.

(٢) أي: روى عنه الشيخان.

(٣) البخاري رقم (٤١٢٢) ومسلم رقم (١٧٦٩).

(وَرِيَّاحٍ أَكْسِرُ) راءه (بِيبَا) مثناة من تحت (أَبَا زِيَادٍ) فهو زياد بن رِيَّاح القيسي، حديثه في مسلم. (بِخِلَافٍ حُكَيْمًا) فإنه حكيم عن ابن الجارود أنه بباء موحدة، وما عداه «رباح» بفتح الراء بعدها موحدة، وهو الموجود فيها.

٩١٠. وَأَضْمُمُ حُكَيْمًا فِي ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ كَذَا رُزَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ وَأَنْفَرَدُ

٩١١. زَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ وَأَضْمُمُ وَأَكْسِرُ وَفِي ابْنِ حَيَّانَ سَلِيمٌ كَبِيرٌ

(وَأَضْمُمُ حُكَيْمًا) أي: اضمم حاء المهملة، وافتح كافة (في) حُكَيْمٍ (ابن

عَبْدِ اللَّهِ) بن قيس المصري، روى له مسلم (قَدْ) بمعنى حسب.

(كَذَا رُزَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ) الأيلي له ذكر في البخاري، وجميع ما فيها حُكَيْمٍ

بفتحها وكسر الكاف ما عداهما.

(وَأَنْفَرَدُ زَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ) بن معدي كَرِب الكندي، ذكر في «الموطأ».

(وَأَضْمُمُ وَأَكْسِرُ) أي: فهو بضم الزاي وكسرها أيضاً، وفتح المثناة من تحت،

بعدها مثلها ساكنة، وآخره دال مهملة.

والثاني زَيْدُ بضم الزاي بعدها موحدة مفتوحة.

(وَفِي ابْنِ حَيَّانَ سَلِيمٌ كَبِيرٌ) أي: سَلِيمُ بن حَيَّان بفتح المهملة، وكسر اللام

مُكَبَّرًا، ليس في «الصحاحين» غيره، وفيها سَلِيمٌ بضمها، وفتح اللام

مُصَغَّرًا.

٩١٢. وَابْنُ أَبِي سُرَيْجٍ أَحْمَدُ إِتْسَا بَوْلَدِ النُّعْمَانَ وَابْنِ يُونُسَا

(وَابْنُ أَبِي سُرَيْجٍ أَحْمَدُ إِتْسَا) أي: له أسوة (بَوْلَدِ النُّعْمَانَ وَابْنِ يُونُسَا) فإن كلاً

منهما سُرَيْجٌ بضم المهملة، وآخره جيم. روى عنهما البخاري. وحديث

الثالث في «الصحيحين»، وبقية ما فيها «شريح» بضم المعجمة، وآخره حاء مهمله.

٩١٣. عَمْرُو مَعَ الْقَبِيلَةِ ابْنُ سَلِمَةَ وَأَخْتَرَبِعْبُدِ الْخَالِقِ بِنِ سَلَمَةَ

(عَمْرُو مَعَ الْقَبِيلَةِ ابْنُ سَلَمَةَ) بكسر اللام، وهو عمرو بن سَلِمَةَ الجَرْمِي، والقبيلة بنو سَلِمَةَ من الأنصار.

(وَأَخْتَرَبِعْبُدِ الْخَالِقِ بِنِ سَلَمَةَ) أي: إن شئت فتحت لامه، وإن [٥٠ - ب] شئت كسرتها.

٩١٤. وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا السَّلْمَانِي وَأَبْنُ حُمَيْدٍ وَوَلَدُ سُفْيَانَ

٩١٥. كُلُّهُمْ عَيْدَةٌ مُكَبَّرٌ لَكِنْ عَيْدٌ عِنْدَهُمْ مُصَغَّرٌ

(وَالِدُ عَامِرٍ) الباهلي، وله ذكر في البخاري. (كَذَا السَّلْمَانِي) وحديثه في «الصحيحين». (وَأَبْنُ حُمَيْدٍ) وروى له البخاري، (وَوَلَدُ سُفْيَانَ) الحضرمي، وحديثه في «الموطأ» و«صحيح مسلم» (كُلُّهُمْ عَيْدَةٌ مُكَبَّرٌ) بفتح العين، وكسر الباء، وآخره هاء التانيث، وبقية من ذكر «عَيْدَةٌ» مُصَغَّرٌ بضم العين، وفتح الباء.

(لَكِنْ عَيْدٌ عِنْدَهُمْ مُصَغَّرٌ). وليس في واحد من الثلاثة عَيْدٌ مكبراً، وهو لجماعة منهم عَيْدٌ بن زهير.

٩١٦. وَأَفْتَحَ عَبَادَةَ أَبَا مُحَمَّدٍ وَأَضْمُمُ أَبَا قَيْسٍ عَبَادًا أَفْرِدَ

(وَأَفْتَحَ عَبَادَةَ أَبَا مُحَمَّدٍ) هو محمد بن عَبَادَةَ الواسطي، ليس فيهما بالفتح غيره، وبقية الموجود في الثلاثة بضمها منهم عَبَادَةَ بن الصامت.

(واضْمُمُ أَبَا قَيْسٍ عِبَادًا أَفْرِدًا) أي: ليس فيهما بضم المهملة وتخفيف  
الموحدة غير قيس بن عباد القيسي، وباقي من فيها عباد بفتح العين  
وتشديد الباء.

٩١٧. وَعَامِرٌ بِجَالَةِ بَنُ عَبْدِهِ كُلٌّ وَبَعْضٌ بِالسُّكُونِ قَيْدَهُ

(وَعَامِرٌ بِجَالَةِ بَنُ عَبْدِهِ كُلٌّ) أي: وليس فيها عبدة بفتح المهملة والموحدة  
إلا عامر بن عبدة البجلي، وبجالة بن عبدة التميمي.

(وَبَعْضٌ بِالسُّكُونِ قَيْدَهُ) أي: قيّد لفظ عبدة في الاسمين وبقية ما فيها عبدة  
بسكون الباء.

٩١٨. عُقَيْلُ الْقَيْلِ وَابْنُ خَالِدٍ كَذَا أَبُو يَحْيَى وَقَافٍ وَقَافٍ

٩١٩. لَهُمْ كَذَا الْأَيْلِيُّ لَا الْأُبْلِيُّ قَالَ: سَوَى شَيْبَانَ وَالرَّافِجَعِلِ

٩٢٠. بَزَارًا أَنْسُبُ ابْنِ صَبَّاحٍ حَسَنٌ وَابْنُ هِشَامٍ خَلْفًا، ثُمَّ أَنْسُبِنُ

٩٢١. بِالنُّونِ سَالِمًا وَعَبْدَ الْوَاحِدِ وَمَالِكَ بَنِ الْأَوْسِ نَصْرِيًّا يَأِيرِدُ

(عُقَيْلٌ) مُصَغَّرٌ بضم المهملة، وفتح القاف (الْقَيْلُ) وهم بنو عُقَيْلِ القبيلة  
المعروفة، لهم ذكر عند مسلم (و) عُقَيْلِ (ابنُ خَالِدِ) الأَيْلِيُّ، حديثه فيها.

(كَذَا أَبُو يَحْيَى)، وهو يحيى بن عُقَيْلِ الخَزَاعِي، روى له مسلم. والثاني  
بفتح العين وكسر القاف مُكَبَّرٌ.

(وَقَافٍ وَقَافٍ لَهُمْ) أي: وجميع ما فيها واقد بالقاف، والثاني واقد بالفاء.

(كَذَا الْأَيْلِيُّ) بفتح الهمزة، وسكون المثناة من تحت، (لَا الْأُبْلِيُّ) قال

عياض: ليس فيها أُبْلِيّ بالباء الموحدة. (قَالَ: ابن الصلاح (سَوَى شَيْئَانِ) بن فَرْوَح، روى عنه مسلم، وهو أُبْلِيّ بالموحدة، لكن إذا لم يكن في شيء من ذلك منسوباً لم يلحق عياضاً تخطئة.

(وَالرَّاءُ فَاجْعَلِ بَزَّاراً أَنْسُبُ ابْنَ صَبَّاحٍ حَسَنٌ وَابْنَ هَشَامٍ خَلْفًا) أي: وليس فيهما براء مهملة آخره، سوى الحسن بن الصباح البزَّار، وخلف بن هشام البزَّار، وباقي ما فيهما البزَّاز بزاي مكررة.

(ثُمَّ أَنْسَبَنَّ بِالنُّونِ سَالِمًا) مولى النصرين، وروى له مسلم. (وَعَبْدُ الْوَاحِدِ) [٥١-أ] هو ابن عبد الله، وله في البخاري حديث. (وَمَالِكُ بْنُ الْأَوْسِ) ابن الحدَّان حديثه فيها، (نَضْرِيًّا يَرِدُ)، فكلهم نَضْرِي بالنون، وبقية ما فيها بالباء الموحدة، وفيها الفتح والكسر.

٩٢٢. وَالتَّوَزِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ وَفِي الْجُرَيْرِيِّ ضَمُّ جِيمٍ يَأْتِي

٩٢٣. فِي اثْنَيْنِ: عَبَّاسٌ سَعِيدٌ وَبِحَا يَحْيَى بْنُ بَشْرِ بْنِ الْحَرِيرِيِّ فُتِحَا

(وَالتَّوَزِيُّ) بفتح المثناة من فوق، والواو المشددة المفتوحة، والزاي، هو أبو يعلى (مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ)، أصله من تَوَزَّ من بلاد فارس، روى عنه البخاري، وليس فيها غيره. والثاني الثَّوْرِي بفتح المثناة، وسكون الواو، بعدها راء مهملة، منهم أبو يعلى الثَّوْرِي، حديثه فيهما.

(وَفِي الْجُرَيْرِيِّ ضَمُّ جِيمٍ)، وفتح الراء، وسكون المثناة من تحت، بعدها راء أيضاً (يَأْتِي فِي اثْنَيْنِ: عَبَّاسٌ) هو عباس بن فَرْوَح الجُرَيْرِي حديثه فيهما. (سَعِيدٌ) هو سعيد بن إياس الجُرَيْرِي حديثه فيهما أيضاً.

(وَيْحًا) مهملة، وكسر الراء، (يَحْيَى بنِ بَشْرِ بنِ الحَرِيرِيِّ فُتِحَا) أي: بفتح الحاء روى عنه مسلم.

٩٢٤. وَأَنْسَبُ حِرَامِيًّا سِوَى مَنْ أُبْرِمَا فَاخْتَلَفُوا وَالْحَارِثِيُّ لُهُمَا

٩٢٥. وَسَعْدُ الْجَارِي فَقَطُ وَفِي النَّسَبِ هَمْدَانٌ وَهُوَ مُطْلَقًا قَدَمًا غَلَبَ

(وَأَنْسَبُ حِرَامِيًّا) بكسر المهملة، وبالزاي حيث وقع فيها، (سِوَى مَنْ أُبْرِمَا فَاخْتَلَفُوا) أي: سوا من وقع في الصحيح وأُبْرِمَ اسمه فإن فيه خلافاً، وذلك في «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup> في حديث أبي اليُسْر قال: «كان لي على فلان بن فلان الحرامي مال» الحديث، رواه أكثر الرواة بمهملة مفتوحة وراء، وعند الطبري بكسرها وبالزاي، وعند ابن ماهان بضم الجيم وذال معجمة.

(وَالْحَارِثِيُّ) بالمهملة، وكسر الراء، بعدها مثلثة (لُهُمَا) أي: جميع ما وقع من ذلك في «الصحيحين».

(وَسَعْدُ الْجَارِي فَقَطُ) بالجيم، وبعَدَ الراء ياء النسبة، روى له في «الموطأ»، وهذا هو الثاني.

(وَفِي النَّسَبِ هَمْدَانٌ) يأسكان الميم، وإهمال داله، وهم المنسوبون إلى قبيلة هَمْدَان، وهو جميع ما فيها. والثاني الهَمْدَانِي بفتح الميم والذال المعجمة.

(وَهُوَ) أي: هَمْدَان بالسكون (مُطْلَقًا) أي: من غير تقييد بالصحيحين و«الموطأ» (قَدَمًا غَلَبَ) أي: في المتقدمين أكثر، وبفتح الميم في المتأخرين أكثر.

## المتفق والمفترق

٩٢٦. وَلَهُمُ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقٌ

٩٢٧. لَكِنْ مُسَمِّيَاتُهُ لِعِدَّةٍ نَحْوَ ابْنِ أَحْمَدَ الْخَلِيلِ سِتَّةَ

(وَلَهُمْ) من فنون الحديث (المتفق والمفترق، ما لفظه وخطه متفق، لكن مسمياته لعدة).

وينقسم إلى ثمانية [أقسام]<sup>(١)</sup>:

من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم [٥١-ب] (نحو ابن أحمد الخليل ستة): الخليل بن أحمد بن عمرو الأزدي البصري النحوي، صاحب العروض.

والخليل بن أحمد أبو بشر المزني بصري، أيضاً ذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(٢)</sup>.

والخليل بن أحمد بصري، أيضاً، يروي عن عكرمة. ذكره الهروي في «مشتبه أسماء المحدثين»<sup>(٣)</sup>.

والخليل بن أحمد بن الخليل، أبو سعيد السجزي الفقيه الحنفي، ذكره

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «شرح الناظم»: (٢٥٨/٢) ليست في الأصل.

(٢) (٢٣٠/٨).

(٣) (١٠٨/٢).

الحاكم في «تاريخ نيسابور».

والخليل بن أحمد، أبو سعيد البُستي القاضي المَهَلبي.

والخليل بن أحمد بن عبد الله بن أحمد، ذكره الحُمَيْدي في «تاريخ الأندلس»<sup>(١)</sup>.

٩٢٨. وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدُّهُ حَمْدَانُ هُمُ أَرْبَعَةٌ تَعُدُّهُ

٩٢٩. وَهُمْ الْجَوْنِيُّ أَبُو عِمْرَانَ اثْنَانِ وَالْآخِرُ مِنْ بَغْدَانَا

(وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدُّهُ حَمْدَانُ) أَي: وَمَنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ نَحْوَ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ (هُمْ أَرْبَعَةٌ تَعُدُّهُ):

أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغدادي القطيعي.

وأحمد بن جعفر بن حمدان بن عيسى السَّقَطِي البصري.

وأحمد بن جعفر بن حمدان الدِّيَنَوْرِي.

وأحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسن الطَّرْسُوسِي.

٩٢٩. وَهُمْ الْجَوْنِيُّ أَبُو عِمْرَانَ اثْنَانِ وَالْآخِرُ مِنْ بَغْدَانَا

(وَلَهُمُ الْجَوْنِيُّ أَبُو عِمْرَانَ) أَي: وَمَنْ اتَّفَقَتْ كُنْيَتُهُمْ، وَنَسَبَتُهُمْ مَعًا نَحْو: أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِي، (اثْنَانِ) الْأَوَّل: بَصْرِي، وَهُوَ أَبُو عِمْرَانَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبِ الْجَوْنِي التَّابِعِي. (وَالْآخِرُ مِنْ بَغْدَانَا) لُغَةٌ فِي بَغْدَادَ، وَهُوَ أَبُو عِمْرَانَ مُوسَى بْنِ سَهْلَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْجَوْنِي بَصْرِي سَكَنَ بَغْدَادَ.

٩٣٠. كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ ذُو اشْتِيَاهِ

(كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أي: وَمَنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَنَسَبَتُهُمْ، نحو محمد بن عبد الله، (هُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ ذُو اشْتِيَاهِ) وهما: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري، شيخ البخاري. وأبو سلمة محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري، مولاهم، بصري أيضاً.

٩٣١. ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ لَهُمْ ثَلَاثَةٌ قَدْ بَيَّنُّوا مَحَلَّهُمْ

(ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ لَهُمْ) أي: وَمَنْ اتَّفَقَتْ كُنَاهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ، نحو: أبي بكر بن عياش، (ثَلَاثَةٌ قَدْ بَيَّنُّوا مَحَلَّهُمْ):

أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، راوي قراءة عاصم. وأبو بكر بن عياش الحمصي.

وأبو بكر بن عياش بن حازم السلمي، مولاهم، له كتاب في غريب الحديث.

٩٣٢. وَصَالِحٌ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ ابْنُ أَبِي صَالِحٍ أَتْبَاعُهُمْ

(وَصَالِحٌ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ ابْنُ أَبِي صَالِحٍ أَتْبَاعُهُمْ) أي: وَمَنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَكُنَى آبَائِهِمْ، نحو: صالح بن أبي صالح أربعة كلهم من التابعين:

صالح بن أبي صالح، أبو محمد المدني، واسم أبي صالح نَبْهَانَ، مولى [٥٢-أ] التَّوْءَمَةُ بنت أمية، روى عن أبي هريرة.

وصالح بن أبي صالح السمان المدني، روى عن أنس.

وصالح بن أبي صالح السدوسي، روى عن علي، وعائشة.  
وصالح بن أبي صالح المخزومي، الكوفي، مولى عمرو بن حريث،  
روى عن أبي هريرة.

٩٣٣. وَمِنْهُ مَا فِي اسْمٍ فَقَطُّ وَيُشْكِلُ كَنَحْوِ حَمَادٍ إِذَا مَا يُهْمَلُ

٩٣٤. فَإِنْ يَكُ ابْنُ حَرْبٍ أَوْ عَارِمٌ قَدْ أَطْلَقَهُ فَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرْدٍ

٩٣٥. عَنِ التَّبُودَكِيِّ أَوْ عَفَّانٍ أَوْ ابْنِ مِنْهَالٍ فَذَاكَ الثَّانِي

(وَمِنْهُ) أي: من أقسام المتفق والمفترق (مَا فِي اسْمٍ) أو كنية (فَقَطُّ) وهو السابع (وَيُشْكِلُ) لكن يتميز ذلك عند أهل الحديث بحسب من أطلق الرواية عنه (كَنَحْوِ حَمَادٍ إِذَا مَا يُهْمَلُ) أي: من غير أن ينسبه هل هو ابن زيد أو ابن سلمة؟ (فَإِنْ يَكُ ابْنُ حَرْبٍ أَوْ عَارِمٌ قَدْ أَطْلَقَهُ فَهُوَ) حماد (ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرْدٍ عَنِ) عن أبي سلمة موسى بن إسماعيل (التَّبُودَكِيِّ أَوْ) عن (عَفَّانٍ أَوْ) عن حجاج (ابْنِ مِنْهَالٍ فَذَاكَ الثَّانِي) وهو حماد بن سلمة.

٩٣٦. وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبٍ كَالْحَنْفِيِّ قَبِيلًا أَوْ مَذْهَبًا أَوْ بَالِيَا صِفٍ

(وَمِنْهُ) أي: من المتفق والمفترق وهو الثاني، (مَا فِي نَسَبٍ) بأن يتفقا في النسبة من حيث اللفظ، ويفترقا من حيث أن ما نُسِبَ إليه أحدهما غير ما نُسِبَ إليه الآخر. (كَالْحَنْفِيِّ قَبِيلًا أَوْ مَذْهَبًا) أي: فَلَفْظُ النَّسَبِ واحد، وأحدهما منسوب إلى القبيلة وهم بنو حنيفة، والثاني منسوب إلى مذهب أبي حنيفة.

(أَوْ بَالِيَا صِفٍ) أي: أو انسب إلى ما نُسِبَ للمذهب بزيادة ياء مثناة من تحت فُقل: حنفي، فقد فَرَّقَ جماعةً بينهما بذلك.

## تَلْخِيسُ الْمُتَشَابِهِ

٩٣٧. وَلَهُمْ قِسْمٌ مِنَ النَّوْعَيْنِ مُرَكَّبٌ مُتَّفِقُ اللَّفْظَيْنِ

٩٣٨. فِي الْأَسْمِ لَكِنَّ أَبَاهُ اخْتَلَفَا أَوْ عَكْسُهُ أَوْ نَحْوُهُ وَصَنَّفَا

٩٣٩. فِيهِ الْخَطِيبُ نَحْوُ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ وَابْنِ عَلِيٍّ وَحَنَانَ الْأَسَدِيِّ

(وَلَهُمْ قِسْمٌ مِنَ النَّوْعَيْنِ) الذين قبله (مُرَكَّبٌ مُتَّفِقُ اللَّفْظَيْنِ فِي الْأَسْمِ لَكِنَّ أَبَاهُ اخْتَلَفَا) أي: بأن يتفق الاسمان في اللفظ والخط ويفترقا في الشخص، ويأتلف اسما أبويهما في الخط، ويختلفا في اللفظ.

(أَوْ عَكْسُهُ) بأن يأتلف الاسمان خطأ، ويختلفا لفظاً، ويتفق أسماء أبويهما لفظاً.

(أَوْ نَحْوُهُ) بأن يتفق الاسمان أو الكنيتان لفظاً، ويختلف نسبهما نطقاً، أو تتفق النسبة لفظاً، ويختلف الاسمان أو الكنيتان لفظاً، وما أشبه ذلك.

(وَصَنَّفَا فِيهِ الْخَطِيبُ) كتابه المسمى «تلخيص المتشابه».

فالأول (نَحْوُ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ) بفتح العين مكبراً جماعة، (و) موسى (ابنِ عَلِيٍّ) بضم العين مُصَغَّرًا هو ابن رباح اللُّخَمِيُّ المصري.

والثاني كَسْرِيحُ بْنُ النُّعْمَانَ بالمهملة والجيم، وهو ابن مروان اللؤلؤي. وشریح بن النُّعْمَانَ [٥٢-ب] بالمعجمة، والمهملة، الصايدي الكوفي، كلاهما مصغر.

والثالث كمحمد بن عبد الله المخرمي بضم الميم، وفتح المعجمة، وكسر الراء المشددة، وهو ابن المبارك القرشي البغدادي. ومحمد بن عبد الله المخرمي بفتح الميم، وسكون المعجمة، وفتح الراء، المكّي.

والرابع كأبي عمرو الشيباني بفتح الشين المعجمة، وسكون المثناة من تحت، بعدها باء موحدة، وقبل ياء النسبة نون، جماعة، منهم سعد بن إياس، وهارون بن عنتر، وإسحاق النحوي اللغوي. وأبو عمرو السيباني بفتح السين المهملة، والباقي سواء، تابعي، اسمه زُرعة.

والخامس (حَنَانُ الأَسَدِيّ) بفتح الحاء المهملة، والنون المخففة، وآخره نون أيضاً، من بني أسد بن شريك. وحَيَّانُ الأَسَدِيّ بتشديد المثناة من تحت، والباقي سواء، هو ابن حُصَيْن الكوفي، وكذا شامي تابعي أيضاً.

والسادس أبو الرَّحَالِ الأنصاري بكسر الراء، وتخفيف الجيم، محمد بن عبد الرحمن مدني. وأبو الرَّحَالِ الأنصاري بفتح الراء، وتشديد الحاء المهملة، محمد بن خالد، وقيل: خالد بن محمد بصري. ومما يشبهه ابن عُفَيْرِ المصري بالعين المهملة سعيد بن كثير، وابن عُفَيْرِ المصري بالعين المهملة الحسن.



## المشبه المقلوب

٩٤٠. وَلَهُمُ الْمُشْتَبَهُ الْمَقْلُوبُ صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْحَطِيبُ

٩٤١. كَابُنِ يَزِيدَ الْا كَابُنِ الْاَسْوَدِ يَزِيدَ اَثْنَانِ

(وَلَهُمُ الْمُشْتَبَهُ الْمَقْلُوبُ) باه في الذهن، لافي صورة

الخط، بأن يكون اسم أحسن من اسم بي الآخر خطأ ولفظاً، واسم الآخر كاسم أبي الأول فينقلب على بعض.

(صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْحَطِيبُ) كتاباً سماه «رافع الارتباب في المقلوب من

الأسماء والأنساب».

(كَابُنِ يَزِيدَ الْاَسْوَدِ) هو النخعي المشهور (الرَّبَّانِي) العارف بالله، (وَكَابُنِ

الْاَسْوَدِ يَزِيدَ اَثْنَانِ) وهما يزيد بن الأسود الخزاعي له صحبة، ويزيد بن

الأسود الجُرَشِي تابعي.



## مَنْ نَسَبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

٩٤٢ . وَنَسَبُوا إِلَى سِوَى الْأَبَاءِ إِمَّا لِأُمِّ كَبْنِي عَفْرَاءِ

٩٤٣ . وَجَدَّةِ نَحْوِ ابْنِ مُثَيَّةٍ، وَجَدُّ كَابْنِ جُرَيْجٍ وَجَمَاعَةٍ وَقَدْ

٩٤٤ . يُنْسَبُ كَالْمَقْدَادِ بِالتَّبَيُّنِ فَلَيْسَ لِلْأَسْوَدِ أَصْلَابًا بِنِ

(وَنَسَبُوا إِلَى سِوَى الْأَبَاءِ) عَلَى أَقْسَامٍ (إِمَّا لِأُمِّ كَبْنِي عَفْرَاءِ) وَهِيَ عَفْرَاءُ بِنْتُ عُيَيْدٍ مِنْ بَنِي النَّجَارِ، وَاسْمُ أَبِيهِمُ الْحَارِثُ بْنُ وَعَوْذٍ، وَهِيَ عَفْرَاءُ بِنْتُ عُيَيْدٍ مِنْ بَنِي النَّجَارِ، وَاسْمُ أَبِيهِمُ الْحَارِثُ بْنُ رِفَاعَةَ مِنْهُمْ.

(وَجَدَّةٍ) دُنْيَا كَانَتْ أَوْ عَلِيَا، (نَحْوِ) يَعْلَى (ابْنِ مُثَيَّةٍ) الصَّحَابِيُّ إِلَى أُمِّ أَبِيهِ فِي قَوْلِ، وَاسْمُ أَبِيهِ أُمَيَّةٌ. وَنَحْوُ بَشِيرِ ابْنِ الْخَصَّاصِيَّةِ الصَّحَابِيِّ هِيَ أُمُّ الثَّلَاثِ مِنْ أَجْدَادِهِ.

(وَجَدُّ كَابْنِ جُرَيْجٍ) وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ.

(وَجَمَاعَةٍ) كَابْنِ الْمَاجِشُونِ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

(وَقَدْ يُنْسَبُ كَالْمَقْدَادِ بِالتَّبَيُّنِ) أَي: يَنْسَبُ إِلَى رَجُلٍ لِكَوْنِهِ تَبْنَاهُ كَالْمَقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، (فَلَيْسَ لِلْأَسْوَدِ) بِنُ عَبْدِ يَغُوْثِ (أَصْلَابًا بِنِ) وَإِنَّمَا كَانَ فِي حِجْرِهِ فَتَبْنَاهُ فَنَسَبَ إِلَيْهِ، وَاسْمُ أَبِيهِ عَمْرُو بْنُ ثَعْلَبَةَ الْكَنْدِيِّ.

## المنسوبون إلى خلاف الظاهر

٩٤٥. وَتَسْبُوا لِعَارِضٍ كَالْبَدْرِيِّ نَزَلَ بَدْرًا عُقْبَةُ بْنُ عَمْرٍو

٩٤٦. كَذَلِكَ التَّيْمِيُّ سُلَيْمَانُ نَزَلَ تَيْمًا، وَخَالِدٌ بِحَدَاءٍ جُعَلٌ

٩٤٧. جُلُوسُهُ، وَمَقْسَمٌ لِمَا لَزِمَ مَجْلِسَ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَاهُ وَسِمٌ

(وَتَسْبُوا لِعَارِضٍ) عَرَضَ لِلرَّائِي مِنْ نَزُولِهِ مَكَانًا أَوْ قَبِيلَةً أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.  
(كَالْبَدْرِيِّ نَزَلَ بَدْرًا عُقْبَةُ بْنُ عَمْرٍو) الْأَنْصَارِيُّ الصَّحَابِيُّ، لَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِ، وَإِنَّمَا نَسَبَ لِذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ سَاكِنًا بِبَدْرٍ.

(كَذَلِكَ التَّيْمِيُّ سُلَيْمَانُ) بَنُ طَرْخَانَ، أَبُو الْمُعْتَمِرِ، (نَزَلَ تَيْمًا) وَهُوَ مَوْلَى بَنِي مُرَّةٍ. قَالَ لَهُ ثَابِتٌ: تَكْتَبُ التَّيْمِيَّ، وَلَسْتُ بِتَيْمِيٍّ قَالَ: تَيْمِيٍّ الدَّارِ.

(وَخَالِدٌ) هُوَ خَالِدُ بْنُ مَهْرَانَ الْحَدَّاءِ. قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ<sup>(١)</sup>: مَا حَدَا نَعْلًا قَطُّ بَلْ (بِحَدَّاءٍ جُعَلٌ جُلُوسُهُ) أَي: كَانَ يَجْلِسُ إِلَى حَدَّاءٍ فَنَسَبَ إِلَيْهِ.

(وَمَقْسَمٌ) مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ هُوَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، لَكِنْ (لِمَا لَزِمَ مَجْلِسَ عَبْدِ اللَّهِ) بَنِ عَبَّاسٍ (مَوْلَاهُ وَسِمٌ).

(١) «التاريخ الكبير»: (٣/١٧٤).

## المبهمات

٩٤٨. وَمُبْهَمُ الرُّوَاةِ مَا لَمْ يُسَمَّيْ كَامْرَأَةٍ فِي الْحَيْضِ وَهِيَ أَسْمَاءُ  
 ٩٤٩. وَمَنْ رَقَى سَيِّدَ ذَلِكَ الْحَيِّ رَاقٍ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ  
 ٩٥٠. وَمِنْهُ نَحْوُ ابْنِ فَلَانَ، عَمَّهُ عَمَّتِهِ، زَوْجَتِهِ، ابْنِ أُمِّهِ

(المبهمات) معرفتها من أنواع علوم الحديث.

(وَمُبْهَمُ الرُّوَاةِ مَا لَمْ يُسَمَّيْ) في الإسناد، وكذا من أْبْهَمَ ذَكَرَهُ في الحديث من الرجال والنساء، صَنَّفَ فيه ابن بشكوال وغيره.

(كَامْرَأَةٍ فِي الْحَيْضِ) وهو ما روي أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من الحيض فقال: «خذي فرصة من المسك فتطهري بها» الحديث. (وَهِيَ أَسْمَاءُ) لرواية مسلم<sup>(١)</sup> في «أفراده» أن أسماء سألت... الحديث، وهي بنت شَكَل.

(وَمَنْ رَقَى سَيِّدَ ذَلِكَ الْحَيِّ رَاقٍ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ) وهو ما روي<sup>(٢)</sup> أن ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا في سَفَرٍ فمروا بحي من أحياء العرب فاستضافوهم فلم يُضَيِّفُوهم. فقالوا لهم: هل فيكم راق، فإن

(١) «صحيح مسلم»: رقم (٣٣٢-٦١).

(٢) البخاري (٢٢٧٦) ومسلم رقم (٢٢٠١) وأبو داود رقم (٣٤١٨) والترمذي رقم

(٢٠٦٤) وابن ماجه رقم (٢١٥٦).

سيد الحي لديغ أو مُصاب. فقال: رجل منهم نعم، فأتاه فرقاه بفاتحة الكتاب [٥٣-ب]، فبرأ الرجل. الحديث. قال الخطيب<sup>(١)</sup>: الراقي هو أبو سعيد الخدري، راوي الحديث.

(وَمِنْهُ نَحْوُ ابْنِ فُلَانٍ) كرواية يزيد بن شيبان قال: أتانا ابن مَرْبَع - بكسر الميم وسكون الراء، وفتح الباء الموحدة، وآخره عين مهملة - الأنصاري ونحن بَعْرِفَةٌ فقال: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكم يقول لكم قِفُوا على مشاعركم<sup>(٢)</sup>.. الحديث. قيل اسمه يزيد، وقيل زيد، وقيل عبد الله.

ونحو (عَمَّه) كرواية علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عم له بدري في حديث المسيء صلاته، سُمِّيَ في «سنن أبي داود»<sup>(٣)</sup> وغيرها برفاعة بن رافع الزُرْقِي.

ونحو (عَمَّتِه) كرواية حُصَيْن بن مَحْصَن عن عَمَّةٍ له أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة فلما فرغت قال: أذات زوج أنت؟ قالت: نعم..<sup>(٤)</sup> الحديث. قال ابن ماكولا وغيره: اسمها أسماء.

(١) «الأسماء المبهمة»: (ص ٥٨).

(٢) أبو داود رقم (٩١٩) والنسائي رقم (٣٠١١) والترمذي رقم (٨٨٣) وابن ماجه رقم (٣٠١١).

(٣) رقم (٨٥٧ و ٨٥٩).

(٤) «السنن الكبرى» للنسائي رقم (٨٩٦٢ و ٨٩٦٣ و ٨٩٦٩).

ونحو (زَوْجَتِهِ) كما في «الصحيح»<sup>(١)</sup> جاءت امرأة رفاة القُرْظِي.. الحديث في تزوجها بعد<sup>(٢)</sup> الرحمن بن الزبير. قيل اسمها تَمِيمَة بنت وهب، وقيل تَمِيمَة بضم التاء، وقيل سهيمة.

ونحو زوج فلانة، كحديث سَيِّعَة الأَسْلَمِيَة أنها ولدت بعد وفاة زوجها.. الحديث في «الصحيح»<sup>(٣)</sup>، وزوجها هو سعد بن خَوْلَة.

ونحو (ابْنِ أُمِّهِ) كحديث أم هانئ: زعم ابن أمي أنه قاتل رجلاً أَجْرْتُهُ.. الحديث<sup>(٤)</sup>، هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، سُمِّيَ في رواية «الموطأ»<sup>(٥)</sup>.



(١) البخاري رقم (٥٢٦٠).

(٢) تقرأ في الأصل: لعبد. وما أثبتناه من شرح الناظم (٢/٢٩٢).

(٣) مسلم رقم (١٤٨٤).

(٤) البخاري رقم (٣٥٧).

(٥) رقم (٤١٦) رواية يحيى.

## تواريخ الرواة والوفيات

٩٥١. وَوَضَعُوا التَّارِيخَ لِمَا كَذَبَا دَوُوهُ حَتَّى بَانَ لِمَا حُسِبَا
٩٥٢. فَاسْتَكْمَلَ النَّبِيُّ وَالصَّدِيقُ كَذَا عَلِيٌّ وَكَذَا الْفَارُوقُ
٩٥٣. ثَلَاثَةَ الْأَعْوَامِ وَالسِّتِينَ وَفِي رَيْعٍ قَدْ قَضَى يَقِينَا
٩٥٤. سَنَةً إِحْدَى عَشْرَةَ، وَقُبْضَا عَامَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ التَّالِي الرِّضَى
٩٥٥. وَلِثَلَاثٍ بَعْدَ عِشْرِينَ عَمْرُ وَخَمْسَةَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ غَدْرُ
٩٥٦. عَادَ بَعْثَانِ، كَذَاكَ بَعِيٌّ فِي الْأَرْبَعِينَ دُو الشَّقَاءِ الْأَزَلِيِّ

(وَوَضَعُوا) أي: أهل الحديث (التَّارِيخَ) لوفاة الرواة، ومواليدهم، وتواريخ السماع ونحوه (لِمَا كَذَبَا دَوُوهُ حَتَّى بَانَ لِمَا حُسِبَا) قال حسان بن يزيد<sup>(١)</sup>: لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول: للشيخ سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه.

(فَاسْتَكْمَلَ النَّبِيُّ) صلى الله عليه وسلم وأبو بكر (الصَّدِيقُ كَذَا عَلِيٌّ وَكَذَا) عمر (الْفَارُوقُ) رضي الله عنهم من العمر (ثَلَاثَةَ الْأَعْوَامِ وَالسِّتِينَ) على الصحيح في سنهم.

(وَفِي رَيْعٍ الْأَوَّلِ) (قَدْ قَضَى) صلى الله عليه وسلم (يَقِينَا) بلا خلاف في

(١) «تاريخ بغداد»: (٣٥٧/٧).

الشهر، وكذا في كونه يوم الاثنين، وجزم ابن إسحاق وجماعة لاثنتي عشرة ليلة منه. وقال ابن عقبة وغيره: مستهله، وسليمان التيمي وغيره: لليلتين [خلتا منه]<sup>(١)</sup>، عن عائشة: ارتفاع الضحى وانتصاف النهار<sup>(٢)</sup> (سنة إحدى [٥٤-أ] عشرقة).

(وَقَبْضًا عَامَ ثَلَاثِ عَشْرَةِ النَّالِي الرَّضَى) وهو أبو بكر رضي الله عنه، جزم ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> في جمادى الأول، وهو قول جماعة، قيل: يوم الاثنين، وقيل: ليلة الثلاثاء لثمان، وقيل: لثلاث بقين منه. وجزم ابن إسحاق وجماعة في جمادى الآخرة، قيل: ليلة الاثنين لسبع عشرة مضت منه، وقيل: يوم الاثنين لسبع ليال، وقيل: لثمان بقين منه عشية الاثنين أو ليلة الثلاثاء أو عشيتها.

(وَلِثَلَاثِ بَعْدَ عَشْرَيْنِ) سنة قضى (عُمَرُ) رضي الله عنه في آخر يوم من ذي الحجة، واتفقوا على أنه دُفِنَ فِي مُسْتَهْلِ الْمُحْرَمِ سنة أربع وعشرين، وقيل: مات يوم السبت غرة المحرم سنة أربع وعشرين.

(وَحَمْسَةَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ) سنة (عَلَزُ عَادِ بَعْثْمَانَ) فتوفي مقتولاً شهيداً في ذي الحجة، والمشهور يوم الجمعة الثامن عشر منه، وقيل: لثمان خلت منه، وقيل: لليلتين بقيتا منه، وقيل: في وسط أيام التشريق، وقيل: لثنتي عشرة، وقيل: لثلاث عشرة خلت منه، وقيل: أول سنة ست وثلاثين.

(١) زيادة من «شرح الناظم»: (٣٠٠/٢) ليست في الأصل.

(٢) هذا إشارة إلى وقت وفاته صلى الله عليه وسلم من اليوم.

(٣) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣٨٢).

ومبلغ سنه قيل: ثمانون، وقيل: ست وثمانون، وقيل: اثنان، وقيل: ثمان، وقيل: تسعون.

(كَذَاكَ) غدر (بِعَلِي) (فِي الْأَرْبَعِينَ) سنة (ذُو الشَّعَاءِ الْأَزْلِيِّ)، وهو عبد الرحمن بن ملجم المرادي قال عليه السلام: «أشقى الناس الذي عقر الناقة، والذي يضربك على هذا - ووضع يده على رأسه - حتى يخضب هذه - يعني لحيته»<sup>(١)</sup> فتوفي مقتولاً شهيداً في رمضان، قيل: قُتِلَ لثماني عشرة ليلة خلت منه، وقبض في أول ليلة من العشر الأواخر، وقيل: يوم الجمعة لسبع عشرة خلت منه، وقيل: ليلة الجمعة لسبع عشرة ليلة خلت منه، فمات غداة يوم الجمعة، وقيل: ليلة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت منه، وقيل: لإحدى عشرة خلت منه، وقيل: بقيت منه، وقيل: ضرب يوم الجمعة لثلاث عشرة بقيت منه، وقيل: ليلة إحدى وعشرين فبقي الجمعة والسبت ومات ليلة الأحد، وقيل: مات يوم الأحد.

٩٥٧. وَطَلْحَةُ مَعَ الزُّبَيْرِ جُمُعًا سَنَةً سِتًّا وَثَلَاثِينَ مَعًا

(وَطَلْحَةُ) هو ابن عبيد الله (مَعَ الزُّبَيْرِ) بن العوام (جُمُعًا) وفاة (سَنَةً سِتًّا وَثَلَاثِينَ مَعًا) في [٥٤-أ] شهر واحد، وقيل: في يوم واحد، قُتِلَ فِي وَقْعَةِ الجمل، وكانت لعشر خلون من جمادى الآخرة، قيل: يوم الجمعة، وقيل: الخميس، وقيل: كانت في جمادى الأولى، قيل: لعشر ليال خلون منه، ومبلغ سنهما أربع وستون، وقيل: كان لطلحة ثلاث وستون، وقيل: اثنان، وقيل: ستون، وقيل: خمس وسبعون، وقيل: للزبير سبع وستون، وقيل:

(١) «السنن الكبرى» للنسائي رقم (٨٥٣٨).

ست، وقيل: ستون، وقيل: بضع وخمسون، وقيل: خمس وسبعون.

٩٥٨. وَعَامَ خَمْسَةِ وَخَمْسِينَ قَضَى سَعْدٌ، وَقَبْلَهُ سَعِيدٌ فَمَضَى

٩٥٩. سَنَةَ إِحْدَى بَعْدَ خَمْسِينَ وَفِي عَامِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ تَقِي

٩٦٠. قَضَى ابْنُ عَوْفٍ، وَالْأَمِينُ سَبَقَهُ عَامَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مُحَقَّقَهُ

(وَعَامَ خَمْسَةِ وَخَمْسِينَ قَضَى سَعْدٌ) هو ابن أبي وقاص، وقيل: خمسين،

وقيل: إحدى وخمسين، وقيل: أربع، وقيل: ست، وقيل: سبع، وقيل:

ثمان، ومبلغ سنه: ثلاث وسبعون، وقيل: أربع، وقيل: اثنتان وثمانون،

وقيل: ثلاث.

(و) قَضَى (قَبْلَهُ سَعِيدٌ) هو ابن زيد (فَمَضَى سَنَةَ إِحْدَى بَعْدَ خَمْسِينَ) وقيل:

خمسين أو إحدى<sup>(١)</sup>، وقيل: اثنتين، ومبلغ سنه: ثلاث وسبعون، وقيل:

أربع.

(وَفِي عَامِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ تَقِي) قَضَى عبد الرحمن (ابْنُ عَوْفٍ) وقيل: (إِحْدَى)

أو اثنتين، وقيل: ثلاث، ومبلغ سنه: خمس وسبعون، وقيل: اثنان، وقيل:

ثمان.

(وَالْأَمِينُ) هو أمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح، (سَبَقَهُ)، فتوفي (عَامَ

ثَمَانِي عَشْرَةَ مُحَقَّقَهُ) وهو ابن ثمانين وخمسين سنة.

٩٦١. وَعَاشَ حَسَّانٌ كَذَا حَكِيمٌ عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةِ تَقُومُ

(١) أي: تردد القائل في ذلك وهو ابن عبد البر في «الاستيعاب»: (٨/٢).

٩٦٢. سِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ حَضَرَتْ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ خَلَتْ  
 ٩٦٣. وَفَوْقَ حَسَّانَ ثَلَاثَةً، كَذَا عَاشُوا، وَمَا لِغَيْرِهِمْ يُعْرَفُ ذَا  
 ٩٦٤. قُلْتُ: حُوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى مَعَ ابْنِ يَرْبُوعٍ سَعِيدٍ يُعْزَى  
 ٩٦٥. هَذَا مَعَ حَمْنَنَ وَابْنَ نُوفَلٍ كُلُّهُ إِلَى وَصْفِ حَكِيمٍ فَاحْمِلِ  
 ٩٦٦. وَفِي الصَّحَابِ سِتَّةٌ قَدْ عَمَّرُوا كَذَلِكَ فِي الْمُعَمَّرِينَ ذَكَرُوا

(وَعَاشَ حَسَّانُ) هُوَ ابْنُ ثَابِتِ بْنِ الْمَنْدَرِ بْنِ حِرَامِ الْأَنْصَارِيِّ.

(كَذَا حَكِيمٌ) هُوَ حَكِيمُ بْنُ حِرَامٍ (عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةِ تَقْوَمُ سِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ) وَسِتُّونَ قَبْلَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ (ثُمَّ حَضَرَتْ) وَفَاتَهُمَا فَمَاتَا بِالْمَدِينَةِ (سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ خَلَتْ) وَقِيلَ: مَاتَ حَسَّانُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ، وَقِيلَ: خَمْسِينَ، وَقِيلَ: أَرْبَعِينَ، وَقِيلَ: قَبْلَهَا، وَقِيلَ: مَاتَ حَكِيمٌ سَنَةَ سِتِّينَ، وَقِيلَ: ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ، وَقِيلَ: خَمْسِينَ.

(وَفَوْقَ حَسَّانَ ثَلَاثَةً) وَهَمَّ أَبُوهُ ثَابِتُ وَالْمَنْدَرُ وَحِرَامُ (كَذَا عَاشُوا) فَعَاشَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، (وَمَا لِغَيْرِهِمْ) فِي الْعَرَبِ (يُعْرَفُ ذَا).

قَالَ الْمَصْنَفُ: (قُلْتُ) زِيَادَةُ عَلِيِّ بْنِ الصَّلَاحِ: (حُوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى) الْعَامِرِيُّ (مَعَ ابْنِ يَرْبُوعٍ سَعِيدٍ) الْقُرَشِيُّ (يُعْزَى هَذَا مَعَ حَمْنَنَ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ، وَفَتْحِ النَّونِ الْأُولَى، ابْنُ عَوْفِ الزَّهْرِيِّ (و) مَحْرَمَةَ (ابْنُ نُوفَلٍ) الزَّهْرِيُّ (كُلُّهُ إِلَى وَصْفِ حَكِيمٍ فَاحْمِلِ) فَعَاشَ كُلُّ مِنْهُمْ مِائَةً وَعِشْرِينَ [٥٥-أ] سَنَةَ سِتُّونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَسِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ.

(وَفِي الصَّحَابِ سِتَّةٌ) وَهَمَّ عَاصِمُ بْنُ عَدِيِّ الْعَجْلَانِيُّ، وَالْمُنْتَجِعُ جَدُّ

ناجية، ونافع أبو سليمان العبدى، واللجلاج العامري، وسعد بن جنادة العوفي، وعدي بن حاتم الطائي (قد عمروا كذلك) أي: مائة وعشرين سنة، لكن لم يعلم كون نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام (في المعمرين ذكرُوا) ذكرهم ابن منده في جزء جمع فيه من عاش مائة وعشرين من الصحابة.

٩٦٧. وَقُبِضَ الثَّوْرِيُّ عَامَ إِحْدَى مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ وَقَرْنٍ عُدًّا

٩٦٨. وَبَعُدُ فِي تِسْعِ تَلِي سَبْعِينَا وَفَاةُ مَالِكٍ، وَفِي الْخَمْسِينَا

٩٦٩. وَمِائَةٍ أَبُو حَنِيفَةَ قَضَى وَالشَّافِعِيُّ بَعْدَ قَرْنَيْنِ مَضَى

٩٧٠. لِأَرْبَعِ ثُمَّ قَضَى مَأْمُونًا أَحْمَدُ فِي إِحْدَى وَأَرْبَعِينَا

(وَقُبِضَ) أبو عبد الله سفيان بن سعيد (الثوري) عام إحدى من بعد ستين وقرن عداً) أي: سنة إحدى وستين ومائة بالبصرة، ومولده سنة سبع وتسعين، وقيل: خمس.

(وَبَعُدُ فِي تِسْعِ تَلِي سَبْعِينَا) أي: في سنة تسع وسبعين ومائة (وفاة مالك) هو ابن أنس بالمدينة، ومولده سنة تسعين، وقيل: إحدى، وقيل: ثلاث، وقيل: أربع، وقيل: سبع.

(وَفِي الْخَمْسِينَا وَمِائَةٍ أَبُو حَنِيفَةَ) النعمان بن ثابت (قضى) وقيل: إحدى، وقيل: ثلاث ببغداد، ومولده سنة ثمانين.

(وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ) (الشافعي) بعد قرنين مضى لأربع) أي: توفي سنة أربع ومائتين ومولده سنة خمسين ومائة.

(ثُمَّ قَضَى مَأْمُونًا أَحْمَدُ) بن حنبل (في إحدَى وَأَرْبَعِينَ) ومائتين ببغداد ومولده سنة أربع وستين ومائة.

٩٧١. ثُمَّ الْبُخَارِيُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَدَى سِتِّ وَخَمْسِينَ بِخَرْتَنَكِ رَدَى

٩٧٢. وَمُسْلِمٌ سَنَةَ إِحْدَى فِي رَجَبٍ مِنْ بَعْدِ قَرْنَيْنِ وَسِتِّينَ ذَهَبُ

٩٧٣. ثُمَّ لِحْمَسٍ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو دَاوُدَ، ثُمَّ التِّرْمِذِيُّ يَعْقُبُ

٩٧٤. سَنَةَ تِسْعٍ بَعْدَهَا وَذُو نَسَا رَابِعَ قَرْنٍ لِثَلَاثِ رُفْسَا

(ثُمَّ) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (الْبُخَارِيُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَدَى سِتِّ وَخَمْسِينَ) ومائتين (بِخَرْتَنَكِ) قرية بقرب سمرقند (رَدَى) أي: ذهب، وولده سنة أربع وتسعين ومائة.

(و) أبو الحسين (مُسْلِمٌ) هو ابن الحجاج القشيري (سَنَةَ إِحْدَى فِي رَجَبٍ مِنْ بَعْدِ قَرْنَيْنِ وَسِتِّينَ ذَهَبُ) أي: توفي في رجب سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور، ومولده سنة أربع ومائتين.

(ثُمَّ لِحْمَسٍ بَعْدَ سَبْعِينَ) ومائتين توفي (أَبُو دَاوُدَ) سليمان بن الأشعث السجستاني بالبصرة، ومولده سنة ثنتين ومائتين.

(ثُمَّ التِّرْمِذِيُّ) أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي (يَعْقُبُ سَنَةَ تِسْعٍ بَعْدَهَا) أي: توفي بها سنة تسع وسبعين<sup>(١)</sup> ومائتين.

(وَذُو نَسَا) وهو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي توفي بفلسطين

(١) قوله: سبعين، ملحق في الحاشية اليسرى.

(رابع قرنٍ لِثَلَاثِ رُفْسَا) أي: سنة ثلاث وثلاثمائة وسبب موته<sup>(١)</sup> أنه سئل عن فضائل معاوية فقال: [٥٥-ب] ألا يرضى رأساً برأس. فما زالوا يرفسونه حتى أُخْرِجَ من المسجد، وحُمِلَ إلى مكة ومات بها<sup>(٢)</sup>، ومولده سنة أربع عشرة ومائتين.

وتوفي ابن ماجه سنة ثلاث وسبعين ومائتين، وقيل: خمس، ومولده سنة تسع ومائتين.

٩٧٥. ثُمَّ لِحَمْسٍ وَثَمَانِينَ تَفِي الدَّارَ قُطْنِي، ثُمَّتَ الْحَاكِمُ فِي  
 ٩٧٦. خَامِسِ قَرْنٍ عَامَ حَمْسَةِ فَنِي وَبَعْدَهُ بِأَرْبَعِ عَبْدِ الْغَنِيِّ  
 ٩٧٧. فَنِي الثَّلَاثِينَ: أَبُو نُعَيْمٍ وَلِثَمَانَ بَيْهَقِي الْقَوْمِ  
 ٩٧٨. مِنْ بَعْدِ حَمْسِينَ وَبَعْدَ حَمْسَةِ خَطِيبُهُمُ وَالنَّمْرِيُّ فِي سَنَةِ

(ثُمَّ لِحَمْسٍ وَثَمَانِينَ) وثلاثمائة (تفِي) توفي أبو الحسن (الدَّارَ قُطْنِي) البغدادي بها، ومولده سنة ست وثلاثمائة.

(ثُمَّتَ الْحَاكِمُ) أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (فِي خَامِسِ قَرْنٍ عَامَ حَمْسَةِ فَنِي) أي: توفي سنة خمس وأربعمائة بنيسابور، ومولده سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

(وَبَعْدَهُ بِأَرْبَعِ عَبْدِ الْغَنِيِّ) أي: ثم توفي أبو محمد عبد الغني بن سعيد

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٤/١٣٢).

(٢) حشى عليه الناسخ بقوله: كذا حكاه ابن منده عن مشايخه.

الأزدي المصري سنة تسع وأربعمائة، وعاش سبعاً وسبعين.

(ففي الثلاثين) وأربعمائة توفي (أبو نُعَيْم) أحمد بن عبد الله الأصبهاني،  
ومولده سنة ست وثلاثين وثلاثمائة.

(ولثمان يهقي القوم من بعد خمسين) أي: وتوفي أبو بكر أحمد بن الحسين  
البيهقي بنيسابور سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، ومولده سنة أربع وثمانين  
وثلاثمائة.

(وبعد خمسة خطيبهم) أي: ثم توفي الخطيب أبو بكر بن علي البغدادي  
بها سنة ثلاث وستين وأربعمائة، ومولده سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة،  
وقيل: اثنين.

(والنمري في سنة) أي: وتوفي بهذه السنة أيضاً أبو عمر يوسف بن عبد الله  
النمري القُرطبي، ومولده سنة ثمان وستين وثلاثمائة.



## مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضُّعْفَاءِ

٩٧٩. وَاعْنِ بِعِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فَإِنَّهُ الْمَرْقَاةُ لِلتَّمْضِيلِ  
 ٩٨٠. بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ وَاحْذِرِ مِنْ غَرَضٍ، فَالْجَرْحُ أَيُّ خَطَرٍ  
 ٩٨١. وَمَعَ ذَا فَالنُّصْحُ حَقٌّ وَلَقَدْ أَحْسَنَ يَحْيَى فِي جَوَابِهِ وَسَدُّ  
 ٩٨٢. لِأَنَّ يَكُونُوا خُصَمَاءَ لِي أَحَبُّ مِنْ كَوْنِ خَصْمِي الْمُصْطَفَى إِذْ لَمْ أَذُبْ  
 ٩٨٣. وَرُبَّمَا رُدَّ كَلَامُ الْجَارِحِ كَالنَّسَبِيِّ فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ  
 ٩٨٤. فَرُبَّمَا كَانَ لِجَرْحِ مَخْرُجٍ غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِينَ يُخْرَجُ

(واعن بعلم الجرح والتعديل فإنه المرقاة للتمضيل بين الصحيح والسقيم) أي: صحيح الحديث وسقيمه، وصنف فيه جماعة منهم البخاري. (واحذر من غرض) في جانبي التوثيق والتخريج.

(فالجرح أي خطر ومع ذا) أي: مع كونه خطراً (فالنصح حق، ولقد أحسن يحيى) بن سعيد القطان (في جوابه) لأبي بكر بن خلاد (وسد) إذ قال له: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ فقال: (لأن يكونوا خصماء لي أحب من كون خصمي المصطفى إذ لم أذب) يقول لي: لم لم تذب الكذب عن حديثي<sup>(١)</sup>.

(١) «الكامل» لابن عدي: (١١٠/١) و«الكفاية»: (١٧٥/١).

(وَرَبَّمَا رُذِّ كَلَامُ الْجَارِحِ كَالنَّسِيِّ فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ) بقوله غير ثقة<sup>(١)</sup>، وهو ثقة احتج به البخاري وغيره<sup>(٢)</sup>. قال ابن عدي<sup>(٣)</sup>: سبب كلامه فيه: سمعت محمد بن هارون الرقي يقول: حضرت مجلس [٥٦-أ] أحمد فطرده من مجلسه فحملة ذلك على أن تكلم فيه.

(فَرَبَّمَا كَانَ لَجْرِحٍ مَخْرُجٍ غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِينَ يُخْرَجُ) هذا كالجواب عن مُقَدَّرٍ وهو إذا نُسِبَ مثل النسائي وهو حُجَّةٌ في الجرح إلى مثل هذا، فكيف يُوثَّقُ بقوله في ذلك؟ الجواب: أن عين السُّخْطُ تبدي مساوئ لها في الباطن مخارجٌ صحيحة يُعْمَى<sup>(٤)</sup> عنها بحجاب السخط.



(١) «ميزان الاعتدال»: (١٠٤/١) و«تهذيب الكمال»: (٤٦/١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) «الكامل»: (١٨٧/١).

(٤) كذا، وفي المصادر: تعمى.

## معرفة من اختلط من الثقات

٩٨٥. وفي الثقات من أخيراً اختلطَ فَمَارَوْى فِيهِ أَوْ إِبْهَمَ سَقَطَ  
 ٩٨٦. نَحْوُ عَطَاءٍ وَهُوَ ابْنُ السَّائِبِ وَكَالْجُرَيْرِيِّ سَعِيدٍ، وَأَبِي  
 ٩٨٧. إِسْحَاقَ، ثُمَّ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ثُمَّ الرَّقَّاشِيِّ أَبِي قِلَابَةَ  
 ٩٨٨. كَذَا حُصَيْنُ السُّلَمِيِّ الكُوفِيُّ وَعَارِمُ مُحَمَّدٍ وَالثَّقَفِيُّ  
 ٩٨٩. كَذَا ابْنُ هَمَّامٍ بَصْنَعًا إِذْ عَمِي وَالرَّأْيِيُّ فِيمَا زَعَمُوا وَالتَّوَأْمِيُّ  
 ٩٩٠. وَابْنُ عُيَيْنَةَ مَعَ الْمَسْعُودِيِّ وَأَخِرًا حَكَّوهُ فِي الْحَفِيدِ  
 ٩٩١. ابْنُ خُزَيْمَةَ مَعَ الْغَطْرِيفِيِّ مَعَ الْقَطِيعِيِّ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ

(معرفة من اختلط من الثقات) وهو فن عزيز مهم.

(وفي الثقات من أخيراً اختلطَ فَمَارَوْى فِيهِ) أي: فالحكم فيه أن ما حدث به في حال الاختلاط، (أَوْ إِبْهَمَ) أمره فلم يدر حدث به قبل الاختلاط أو بعده، (سَقَطَ) فلا يُقبل. وما حَدَّثَ به قبل الاختلاط قُبِلَ. ويتميز باعتبار الرواة، فمنهم من سَمِعَ منهم قبل الاختلاط فقط، ومن سَمِعَ بعده فقط، ومن سَمِعَ في الحالتين، ولم يتميز.

(نَحْوُ عَطَاءٍ وَهُوَ ابْنُ السَّائِبِ) فإنه اختلط في آخر عمره. قال ابن حبان<sup>(١)</sup>:

(١) «الثقات»: (٢٥١/٧).

ولم يفحش خطأه.

(وَكَالْجُرَيْرِي سَعِيدٌ) هو أبو مسعود سعيد بن إياس الجُرَيْرِي اختلط آخرًا، ولم يشتد نَعْيُهُ. (وَأَبِي إِسْحَاقَ) السبيعي وقد أنكر صاحب «الميزان»<sup>(١)</sup> اختلاطه فقال: شاخ ونسي ولم يختلط.

(ثُمَّ) سعيد (ابن أبي عروبة) اختلط، وطالت مدة اختلاطه. (ثُمَّ الرَّقَاشِيُّ أَبِي قِلَابَةَ) قال فيه ابن خزيمة<sup>(٢)</sup>: ثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط، ويخرج إلى بغداد.

(كَذَا حُصَيْنٌ) ابن عبد الرحمن<sup>(٣)</sup> (السُّلَمِيُّ الكُوفِيُّ) قال يزيد بن هارون<sup>(٤)</sup>: اختلط. والنسائي: تغير. وصاحب «الميزان»<sup>(٥)</sup> عن علي بن عاصم: لم يختلط.

(وَعَارِمٌ مُحَمَّدٌ) هو محمد بن الفضيل أبو النعمان السدوسي، قال أبو حاتم<sup>(٦)</sup>: اختلط في آخر عمره، وزال عقله (و) عبد الوهاب (الثَّقَفِيُّ) قال عقبه العمي<sup>(٧)</sup>: اختلط قبل موته بثلاث سنين، أو أربع، ولم يضر حديثه؛

(١) (٢٨٠/٣).

(٢) أسنده الخطيب في «تاريخ بغداد»: (٤٢٦/١٠).

(٣) قوله: ابن عبد الرحمن. ملحق في الحاشية اليسرى.

(٤) «ميزان الاعتدال»: (٥٥٢/١).

(٥) المصدر السابق.

(٦) «الجرح والتعديل»: (٥٩/٨).

(٧) «تاريخ بغداد»: (٢١/١١).

فإنه ما حدث بحديث في زمن التغيير.

(كذا) عبد الرزاق (ابن همام) الصنعاني (بصنعاً إذ عمي) قال أحمد<sup>(١)</sup>: أتيناه قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع. وقال أيضاً: كان يُلقن بعد ما عمي.

(و) ربيعة (الرأي) شيخ مالك (فيما زعموا) قال المصنف: لم أر من ذكر أنه اختلط إلا ابن الصلاح<sup>(٢)</sup>، فقال: قد قيل إنه تغير في آخر عمره، ولذا أتيت [٥٦-ب] بقولي: «فيما زعموا».

(و) صالح (التوأمي) وهو صالح بن نبهان. قال أحمد<sup>(٣)</sup>: أدركه مالك، وقد اختلط وهو كبير.

(و) سفيان (ابن عيينة) قال يحيى بن سعيد القطان<sup>(٤)</sup>: أشهد أنه اختلط سنة سبع وتسعين، كذا حكاه محمد بن عمار الموصلي عنه. قال صاحب «الميزان»<sup>(٥)</sup>: وأنا أعده غلطاً من ابن عمار؛ فإن القطان مات في صفر من سنة ثمان وتسعين وقت قدوم الحاج وتحديثهم عن أخبار الحجاز فمتى تمكن من أن يسمع اختلاط سفيان ثم شهد به والموت قد نزل به، ثم قال: فلعله بلغه ذلك في أثناء سنة سبع.

(١) «ميزان الاعتدال»: (٦٠٩/٢).

(٢) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣٩٤).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال»: رقم (١١٣٥).

(٤) «تهذيب الكمال»: (٢٢٨/٣).

(٥) (١٧١/٢).

(مَع) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة (المَسْعُودِي) قال ابن سعد<sup>(١)</sup>:  
اختلط في آخر عمره.

(وَأَخْرَأَ حَكْوَهُ فِي الْحَفِيدِ ابْنِ خُزَيْمَةَ) أي: ومن المتأخرين أبو طاهر محمد بن الفضل بن خزيمه حفيد الحافظ أبي بكر بن خزيمه، (مَع) أبي أحمد محمد بن أحمد (الغَطْرِيْفِي) الجرجاني، ذكر أبو علي البردعي أنه بلغه أنهما اختلطا في آخر عمرهما.

(مَع الْقَطِيعِي أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ) هو أبو بكر أحمد بن جعفر القَطِيعِي. قال ابن الصلاح<sup>(٢)</sup>: اختلَّ في آخر عمره.

فما كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في «الصحيحين» فذلك مأخوذ قبل الاختلاط.



(١) «الطبقات الكبرى»: (٤٩٧/٥) ووقع في الأصل: ابن سعيد. خطأ.

(٢) «معرفة أنواع علم الحديث»: (ص ٣٩٧).

## طبقات الرواة

٩٩٢. وَلِلرُّوَاةِ طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ بِالسَّنِّ وَالْأَخْذِ، وَكَمْ مُصَنَّفٌ

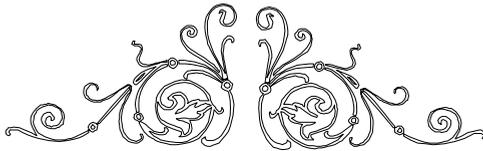
٩٩٣. يَغْلَطُ فِيهَا، وَابْنُ سَعْدٍ صَنَّفَا فِيهَا وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضَعْفَا

(طبقات الرواة) معرفتها من المهمات، إذ قد يتفق اسمان فيظن أحدهما الآخر فيتميز بمعرفة طبقتيهما.

(وَلِلرُّوَاةِ طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ بِالسَّنِّ وَالْأَخْذِ) فيعرف كون الراويين أو الرواة من طبقة واحدة بتقاربهم في السن، وفي الشيوخ الآخذين عنهم، إما بكون شيوخ هذا هم شيوخ هذا، أو تقارب شيوخ هذا من شيوخ هذا في الأخذ. (وَكَمْ مُصَنَّفٌ يَغْلَطُ فِيهَا) بسبب الجهل بمعرفة الطبقات فربما ظن راوياً راوياً آخر غيره، وربما أدخل راوياً في غير طبقته.

(و) محمد (ابن سَعْدٍ صَنَّفَا فِيهَا) فله ثلاث تصانيف والكبير جليل.

(وَلَكِنْ كَمْ رَوَى) فيه (عَنْ ضَعْفَا) كمحمد بن عَمَرِ الأَسْلَمِيِّ الواقدي، وكهشام بن محمد بن السائب الكلبي، وغيرهما.



## الموالي من العلماء والرواة

٩٩٤. وَرَبَّامَا إِلَى الْقَيْلِ يُنْسَبُ مَوْلَى عَتَاقَةَ وَهَذَا الْأَغْلَبُ  
 ٩٩٥. أَوْلَوَاءِ الْحِلْفِ كَالْتَيْمِيِّ مَالِكٍ أَوْ لِلدِّينِ كَالْجُعْفِيِّ  
 ٩٩٦. وَرَبَّامَا يُنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى نَحْوُ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَضْلًا

(الموالي من العلماء والرواة) معرفتهم من المهمات؛ لأنه ربما يُنسب مولى القبيلة مع إطلاق النسبة فيظن أنه منهم.

(وَرَبَّامَا إِلَى الْقَيْلِ يُنْسَبُ مَوْلَى عَتَاقَةَ [٥٧-أ] وَهَذَا الْأَغْلَبُ) كالليث بن سعد الفهمي، وعبد الله بن المبارك الحنظلي، وعبد الله بن صالح الجهني، ونحوهم.

(أَوْلَوَاءِ الْحِلْفِ كَالْتَيْمِيِّ مَالِكٍ) هو ابن أنس قيل له التيمي لكون<sup>(١)</sup> نَفَرَهُ «أصبح» موالى لتيم قريش بالحلف.

(أَوْ لِلدِّينِ كَالْجُعْفِيِّ) هو الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، قيل له: «الجعفي»؛ لأن جده كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان بن أخنس<sup>(٢)</sup>

(١) في الأصل: لكونه. وما أثبتناه من «شرح الناظم»: (٣٤٥/٢).

(٢) في الأصل: أخفش. والتصحيح من «شرح الناظم»: (٣٤٥/٢).

الجعفي.

(وَرُبَّمَا يُنْسَبُ) إلى القبيلة (مَوْلَى المَوْلَى) أي: مولى مولاها (نَحْوُ سَعِيدِ بْنِ  
يَسَارٍ أَضْلًا) قيل له الهاشمي لأنه مولى شقران مولى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم.



## أوطان الرواة وبلدانهم

٩٩٧. وَضَاعَتِ الْأَنْسَابُ الْأُطُنَ الْأَوْطَانِ نَسَبَ الْأَكْثَرِ لِلْأَوْطَانِ  
 ٩٩٨. وَإِنْ يَكُنْ فِي بَلَدٍ أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبِلْدَانِهِمْ  
 ٩٩٩. وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَلَدٍ نَسَبَ لِكُلِّ وَآلِي النَّاحِيَةِ  
 ١٠٠٠. وَكَمَلَتْ بِطَيْبِ الْأَسْمَاءِ بَرَزَتْ مِنْ خَدْرِهَا مَصُونَةٌ  
 ١٠٠١. فَرَبَّنَا الْمَحْمُودُ وَالْمَشْكُورُ إِلَيْهِ مِمَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ  
 ١٠٠٢. وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ

(أوطان الرواة وبلدانهم) مما يحتاج أهل الحديث إلى معرفته ليميز به بين الاسمين المتفقين لفظاً.

(وَضَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبُلْدَانِ) لِمَا غَلَبَ عَلَى الْعَرَبِ سُكْنَى الْقُرَى وَالْمَدَائِنِ، (فَنَسَبَ الْأَكْثَرَ لِلْأَوْطَانِ) وَكَانَتْ قَبْلَهُ تَنْسَبُ إِلَى الْقَبَائِلِ. (وَإِنْ يَكُنْ فِي بَلَدَيْنِ سَكْنَا) ثُمَّ أَرَادَ الْإِنْتِسَابَ إِلَيْهِمَا (فَأَبْدَأُ بِالْأَوْلَى) أَي: بِالْبَلَدَةِ الَّتِي سَكَنَ إِلَيْهَا أَوْلَى، ثُمَّ بِالثَّانِيَةِ الَّتِي انْتَقَلَ إِلَيْهَا.

(وَبِثْمٍ حَسَنًا) أَي: وَحَسَنٌ أَنْ تَأْتِيَ بِثُمَّ فِي النِّسْبِ إِلَى الْبَلَدَةِ الثَّانِيَةِ، فَيُقَالُ: الْمَصْرِيُّ ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ.

(وَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بَلَدَةٍ يُنْسَبُ لِكُلِّ وَآلِي النَّاحِيَةِ) أَي: الَّتِي مِنْهَا تِلْكَ الْبَلَدَةُ، فَيَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ مِنْ هُوَ مِنْ دَارِيَا بِالْداَرِي، وَالدَّمَشْقِيُّ، وَالشَّامِيُّ. فَإِنْ

أردت الجمع فتبدأ بالأعم.

قال المصنف رحمه الله: (وَكَمَلْتُ) هذه الأرجوزة (بِطَبِيبَةِ الْمَيْمُونَةِ) وهي مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثالث جمادى الآخرة سنة ثمانين وستين وسبعمئة، (فَبَرَزَتْ مِنْ خَلْرِهَا مَصُونَةٌ فَرُبْنَا الْمَحْمُودُ وَالْمَشْكُورُ، إِلَيْهِ مِنَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ) وآله وصحبه الكرام وتابعيهم دائم الدوام.

[قال مؤلف هذا التعليق نفع الله تعالى به في الدنيا والآخرة: وكمل هذا التعليق في الثالث عشر من جمادى الأولى سنة اثنتين وسبعين وثمانمئة بصالحية دمشق المحروسة من الآفات، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.]

بخط العلامة الشيخ أحمد بن محمد بن عمر

الشهير والده بشكم الصالحي الشافعي]

## الفهرس

- ٥ - - - - - المقدمة
- ٧ - - - - - المبحث الأول: ترجمة الناظم الإمام العراقي، رحمه الله .
- ٧ - - - - - اسمه ولقبه وكنيته: - - - - -
- ٧ - - - - - نسبه ومذهبه: - - - - -
- ٨ - - - - - مولده: - - - - -
- ٨ - - - - - نشأته العلمية: - - - - -
- ٨ - - - - - رحلاته: - - - - -
- ٨ - - - - - شيوخه: - - - - -
- ٩ - - - - - تلاميذه: - - - - -
- ١٠ - - - - - مؤلفاته: - - - - -
- ١١ - - - - - وفاته: - - - - -
- ١٢ - - - - - المبحث الثاني ترجمة الشارح زين الدين العيني - رحمه الله -
- ١٢ - - - - - اسمه ولقبه ونسبه: - - - - -
- ١٢ - - - - - مولده ونشأته وطلبه للعلم: - - - - -
- ١٣ - - - - - مصنفاته: - - - - -
- ١٣ - - - - - ومن مصنفاته: - - - - -
- ١٤ - - - - - أعماله: - - - - -
- ١٤ - - - - - ثناء العلماء عليه: - - - - -
- ١٤ - - - - - وفاته: - - - - -

- ١٥ ----- المبحث الثالث التعريف بالألفية
- ١٧ ----- المبحث الرابع التعريف بشروح ألفية العراقي
- ٤٦ ----- المبحث الخامس التعريف بشرح العيني على الألفية
- ٤٨ ----- المبحث السادس توثيق نسبة الكتاب إلى مصنفه
- ٤٩ ----- المبحث السابع تسمية الكتاب
- ٥٠ ----- المبحث الثامن وصف النسخة الخطية المعتمدة
- ٥٩ ----- أقسام الحديث
- ٦٣ ----- أصحُّ كُتبِ الحديث
- ٦٥ ----- (الصحيح الزائد على الصحيحين)
- ٦٧ ----- المُستخرجات
- ٧٠ ----- مراتب الصحيح
- ٧٢ ----- حكم الصحيحين والتعليق
- ٧٦ ----- نقل الحديث من الكتب المعتمدة
- ٧٧ ----- القسم الثاني: الحسن
- ٨٨ ----- القسم الثالث: الضعيف
- ٩٣ ----- المرفوع
- ٩٤ ----- المسند
- ٩٥ ----- المتصل والموصول
- ٩٦ ----- الموقوف
- ٩٧ ----- المقطوع
- ٩٨ ----- فروع
- ١٠٣ ----- المرسل

- ١٠٧ ----- الْمُتَنَقِّطُ وَالْمُعْضَلُ
- ١٠٩ ----- الْعُنْتَنَةُ
- ١١٣ ----- تَعَارَضُ الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، أَوْ الرَّفْعِ وَالْوَقْفِ
- ١١٦ ----- التَّدْلِيْسُ
- ١١٩ ----- الشَّاذُّ
- ١٢١ ----- الْمُتَكْرَرُ
- ١٢٣ ----- الِاعْتِبَارُ وَالْمُتَابَعَاتُ وَالشَّوَاهِدُ
- ١٢٥ ----- زِيَادَةُ النِّقَاتِ
- ١٢٨ ----- الْفَرْدُ
- ١٣٠ ----- الْمُعَلَّلُ
- ١٣٤ ----- الْمُضْطَّرِبُ
- ١٣٦ ----- الْمُدْرَجُ
- ١٤١ ----- الْمَوْضُوعُ
- ١٤٦ ----- الْمُقْلُوبُ
- ١٤٨ ----- تَنْبِيْهَات
- ١٥٠ ----- مَعْرِفَةٌ مِّنْ تُقْبَلُ رُوَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ
- ١٦٦ ----- مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ
- ١٦٩ ----- مَرَاتِبُ التَّجْرِيحِ
- ١٧١ ----- مَتَى يَصِحُّ تَحْمَلُ الْحَدِيثِ أَوْ يُسْتَحَبُّ؟
- ١٧٥ ----- أَقْسَامُ التَّحْمُلِ، وَأَوَّلُهَا: سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخِ
- ١٧٨ ----- الثَّانِي: الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ
- ١٨٤ ----- تَفْرِيْعَات
- ١٩٤ ----- الثَّلَاثُ: الْإِجَازَةُ

- ٢٠٧ ----- لَفْظُ الْإِجَازَةِ وَشَرْطُهَا
- ٢٠٩ ----- الرَّابِعُ: الْمُنَاوَلَةُ
- ٢١٢ ----- كَيْفَ يَقُولُ مَنْ رَوَى بِالْمُنَاوَلَةِ وَالْإِجَازَةِ ؟
- ٢١٦ ----- الْخَامِسُ: الْمُكَاتَبَةُ
- ٢١٨ ----- السَّادِسُ: إِغْلَامُ الشَّيْخِ
- ٢٢٠ ----- السَّابِعُ: الْوَصِيَّةُ بِالْكِتَابِ
- ٢٢١ ----- الثَّامِنُ: الْوِجَادَةُ
- ٢٢٤ ----- كِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَضَبْطُهُ
- ٢٢٩ ----- الْمُقَابَلَةُ
- ٢٣١ ----- تَخْرِيجُ السَّاقِطِ
- ٢٣٤ ----- التَّصْحِيحُ وَالتَّمْرِيزُ، وَهُوَ التَّنْضِييبُ
- ٢٣٦ ----- الْكَشْطُ وَالْمَحْوُ وَالضَّرْبُ
- ٢٣٨ ----- الْعَمَلُ فِي اخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ
- ٢٣٩ ----- الْإِشَارَةُ بِالرَّمْزِ
- ٢٤٢ ----- كِتَابَةُ التَّسْمِيْعِ
- ٢٤٥ ----- صِفَةُ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ وَأَدَاتِهِ
- ٢٤٧ ----- الرُّوَايَةُ مِنَ الْأَصْلِ
- ٢٤٩ ----- الرُّوَايَةُ بِالْمَعْنَى
- ٢٥١ ----- الْاِقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِ الْحَدِيثِ
- ٢٥٣ ----- التَّسْمِيْعُ بِقِرَاءَةِ اللَّحْنِ، وَالْمُصَحَّفِ
- ٢٥٤ ----- إِصْلَاحُ اللَّحْنِ، وَالْخَطَأِ
- ٢٥٧ ----- اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الشُّيُوْخِ
- ٢٥٩ ----- الزِّيَادَةُ فِي نَسَبِ الشَّيْخِ

- ٢٦٠ ----- الرواية من التسخ التي إسنادها واحد
- ٢٦١ ----- تقديم المتن على السند
- ٢٦٢ ----- إذا قال الشيخ: مثله، أو نحوه
- ٢٦٤ ----- إبدال الرسول بالشيء، وعكسه
- ٢٦٥ ----- السماع على نوع من الوهن، أو عن رجلين
- ٢٦٨ ----- آداب المحدث
- ٢٧٧ ----- آداب طالب الحديث
- ٢٨٥ ----- العالي والتازل
- ٢٨٩ ----- الغريب، والعزير، والمشهور
- ٢٩٣ ----- غريب ألفاظ الأحاديث
- ٢٩٥ ----- المسلسل
- ٢٩٧ ----- التاسخ، والمنسوخ
- ٢٩٩ ----- التصحيف
- ٣٠٢ ----- مختلف الحديث
- ٣٠٤ ----- خفي الإرسال، والمزيد في الإسناد
- ٣٠٦ ----- معرفة الصحابة
- ٣١٦ ----- معرفة التابعين
- ٣٢١ ----- رواية الأكبر عن الأصغر
- ٣٢٢ ----- رواية الأقران
- ٣٢٣ ----- الأخوة والأخوات
- ٣٢٥ ----- رواية الأباء عن الأبناء وعكسه
- ٣٢٩ ----- السابق واللاحق
- ٣٣٠ ----- من لم يرو عنه إلا رآه واحد

- ٣٣١ ----- مَنْ ذَكَرَ بِنُغُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ
- ٣٣٢ ----- أَفْرَادِ الْعِلْمِ
- ٣٣٣ ----- الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى
- ٣٣٦ ----- الْأَلْقَابِ
- ٣٣٨ ----- الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ
- ٣٥٢ ----- الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ
- ٣٥٦ ----- تَلْخِيصِ الْمَشَابِيهِ
- ٣٥٨ ----- الْمَشْتَبِهَةِ الْقُلُوبِ
- ٣٥٩ ----- مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ
- ٣٦٠ ----- الْمُنْسُوبُونَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ
- ٣٦١ ----- الْمُبْهَمَاتِ
- ٣٦٤ ----- تَوَارِيخِ الرُّوَاةِ وَالْوَفَيَاتِ
- ٣٧٣ ----- مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ وَالضَّعْفَاءِ
- ٣٧٥ ----- مَعْرِفَةِ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ
- ٣٧٩ ----- طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ
- ٣٨٠ ----- الْمَوَالِي مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ
- ٣٨٢ ----- أَوْطَانِ الرُّوَاةِ وَبِلْدَانِهِمْ